د/ أحمد كشك

النحو والسياق الصوتي



النحو السياق الصوتى

النحو والسياق الصوتى

دكتور
أحمد كشك
عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية

كشك، أحمد

النحو والسياق الصوتى/ أحمد كشك . – ط ١ . – القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦ .

٤٠٠ص ؛ ٢٤سم

تدمك: ٤ – ٩٤١ – ٢١٥ – ٩٧٧

١ – النحو – الأصوات

٢ – اللغة العربية – النحو

أ – العنوان ٤٠٥

الكتاب : النحو والسياق الصوتى

المؤلف : د. أحمد كشك

رقم الإيداع : ٢٤٩٠٥ / ٢٠٠٦

تاريخ النشر : ٢٠١٠

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 941 - 4

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت. ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٢٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة
ت ٢٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٢٧٣٨١٤٢ – ٢٢٧٣٨١٤٣

www.darghareeb.com

إهداء

إلى العلم اللغوى الشامخ أستاذى الدكتور تمام حسان

الذى أشرف على رسالتى فجرت فى رحابه وعطائه

أهدى إليه هذا الكتاب.

تقديم

النحو والسياق الصوتى عنوان قدمته لهذا الكتاب بديلا لعنوان «القيمة النحوية للموقع»؛ حتى أدفع القارئ إلى فهم مراده وبخاصة أن مصطلح الموقع قد يلتبس بالموضع، والمكان والرتبة، وما كان مسار الكتاب يتضح بالعنوان السابق، وإنما مساره يرتكز على دور العلاقات الموقعية السياقية الصوتية من كمٍّ ومدة ونبر وتنغيم وتخلص من الساكنين وتوصل إلى النطق بالساكن ومناسبة ووقف إلى آخر العلاقات الصوتية السياقية فى الجملة العربية.

إن هذا التبديل للعنوان ألتمسه للقارئ العام والقارئ المتخصص كى أجلو أمر احتمال مؤداه أن كثيرا من العلاقات الصوتية بإمكانه أن يكون له دور على مستوى النحو قاعدة واستعمالا.

تمت هذه الرسالة عام ١٩٧٥م ومع بعد هذا الزمان فإننى حين أقرأ ما بها أحسب أنها بحاجة إلى إعلان وظهور، فالدراسات الصوتية التى تربط أمرها بالأداء والنظام تمرح فى إطارها وتحوم حولها وقد آن لخبىء مكتوم أن يظهر لعل من وراء ظهوره يتحقق نفع ما؛ من أجل ذلك أيها القارئ أقوم بطبعها متمنيا لها شيئا من فائدة والله الموفق.

أحمد كشك

«توطئــة»

موضوع «النحو والسياق الصوتى» محاولة لكشف بعض القيم النحوية من خلال بعض المظاهر الصوتية. فهو بيان لإمكان كيف أن الظواهر الموقعية توضح قيمة الموقع من الجانب النحوى. وهذا عمل يحق لى أن أدعى جدته وصعوبته معا، لأنه لا يقف فى تفسير حقائقه إزاء مستوى معين من مستويات اللغة بل تشارك الجوانب الصوتية والنحوية فى إبراز حقائقه وأفكاره.

والناظر لهذا الموضوع يجدنى قد اعتمدت فى إبراز حقائقه على أساسين:

أولهما: مراعاة فكرة النظام والسياق والتضارب الحاصل بينهما وبها يبين أن الظواهر الموقعية مخالفات سياقية لما يطرأ من تغيير على نظام القاعدة الثابت.

وثانيهما: مراعاة فكرة القرائن النحوية التى فسر كثير من قضايا البحث على أساسها.

وعلى الرغم من أن الظواهر الموقعية ذات طبيعة صوتية فقد حاولنا أن نعى الفصل بين الجانب الصوتى والنحوى وذلك فى محاولة الكشف عن القيم النحوية التى هى أساس البحث؛ ومن هنا فإن الدراسة قد التزمت بالجانب النحوى وأغفلت كل قيمة لهذه الموقعيات تتم على المستويين الصرفى والصوتى. ولم يأت اعتبار الصرف، وكذلك الصوت إلا بمقدار خدمتهما للجانب النحوى.

إن الذى يقرأ هذا الموضوع يجد المزاوجة فى أفكاره بين القديم والحديث فلم ينفصل الموضوع عن التراث اللغوى القديم؛ حيث كان مادة علمية تدفع قضايا البحث إلى الصواب. لقد نفض الموضوع فى معظمه الغبار عن بعض

الحقائق اللغوية القديمة. وركز على بعض الأمور التى مرت عرضا ولم تنل حقها من التركيز والاستفادة وبهذا لم يك ما بالرسالة بعثا لقضايا جديدة فى جملته بل كان إحياء لأفكار قيمة باتت فى معظم الأحوال خبيئة مصادرها. والذى يواكب أفكار الرسالة ومادتها يجد أن حفاظنا على التراث وما به حقيقه سائدة فى طيات البحث حيث يبدو ظل علماء اللغة القدامى واضحا بصورة كبيرة.

ولم ينفصل الموضوع أيضا عن دراسات المحدثين من علماء اللغة ففضلهم واضح بين، والفضل الجم الذى أعنيه على سبيل الخصوص يتجه إلى الاستاذ الدكتور تمام حسان الذى خلع نهجه وفكره على الرسالة إحكامًا. وأود أن أقول أن عرضى لنهجه وأفكاره يفرضه الوعى الشخصى والموضوعى فعلا بقيمة هذا النهج وذلك الفكر. وليست مخالفتى لبعض من أفكاره فى ثنايا هذا العمل إلا دليلا صادقا على رحابة هذا النهج ومرونته.

إن مصادر هذا البحث ومراجعه قد شملت القديم والحديث معا، ولقد أفاد البحث منها، وقد اعتمدت فى المراجع الحديثة على بعض المترجمات التى أسدت للبحث خدمات جليلة أخص بالذكر منها كتابى: «دروس فى علم أصوات العربية» لجان كانتينو و«العربية الفصحى» لهنرى فليش ولن يخفى على القارئ أن يدرك الأثر الكبير لمرجع حديث هو «اللغة العربية معناها ومبناها» للأستاذ الدكتور تمام حسان. أم عن المصادر القديمة فقد انصب اعتمادى على كتب النحو الرئيسة منها كالكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد وشرح المفصل لابن يعيش والأشمونى عدا كتب التراث اللغوى الأخرى كالخصائص لابن جنى والصاحبى لابن فارس إلى آخر كتب التراث التى أفاد منها هذا العمل. ولن تغيب عنا أيضا الخدمة الكبيرة التى أدتها كتب القراءات لموضوع هذا البحث. إن فكر القراء قد أفاد البحث إفادة واضحة خاصة فيما يتصل بالحديث عن موقعية الوقف وقيمها النحوية.

ويقع الكتاب منهجيًا على النحو الآتى:

١ - التمهيد. ويتناول أمرين

(أ) النحو علاقات وقرائن. (ب) الكلمة بين حالتى الإفراد والسياق.

٣ - الفصل الأول: الظواهر الموقعية.

٤ - الفصل الثانى: موقعية الوقف. درس تحليلى

٥ - الفصل الثالث: موقعية المناسبة. درس تحليلى

٦ - الفصل الرابع: موقعية التخلص من التقاء الساكنين. درس تحليلى

التمهيد

١ - النحو علاقات وقرائن:

لمبحث النحو حدود ووظائف تختلف أبعادها قليلا أو كثيرا بين علماء اللغة من قدامى ومحدثين. ولعل الاختلاف - ان وجد - اختلاف فى النهج والطريق يرجع أكثره إلى تحديد الدال نفسه أما اختلاف المدلول فليس بذى قيمة تذكر.

إن مدلول هذا المصطلح - مصطلح النحو - يضيق ويتسع إذا ما حاولنا رصد تعريف اللغويين له. فمن تعريفاتهم ما يجعل المراد به ما يشمل النحو والصرف معا.

يقول ابن منظور «والنحو إعراب الكلام العربى .. ونحو العربية منه: انما هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من اعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب وغير ذلك»[1] فلقد شمل هذا التعريف ما يختص بالمفردات كالتكبير والنسب وما يختص بالجملة المفهوم من انتحاء سمت العرب فى الإعراب. هذه الصورة المزدوجة نراها أيضا فى كثير من تعبيرات النحاة.

يقول الأشمونى: «النحو فى الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التى ائتلف منها. قال صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف علم العربية لا قسيم الصرف»[2]. ويعلق الصبان فى حاشيته قائلا: موضوع هذا الفن الكلمات العربية

---

(١) لسان العرب جـ٢٠ ص١٨١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١ ص ١٥ - ١٦.

من حيث عروض الأحوال لها حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال أو حال تركيبها كحركات الإعراب والبناء.. (قوله بما يرادف قولنا علم العربية) أي المراد به يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص الاستعمال علم العربية بهما وأن أطلق على ما يشمل اثنى عشر علما..)[1].

هذه نظرة تجعل علم النحو يراد به أحد مبحثين مبحث المفردات ومبحث التراكيب الذى هو اعراب وبناء كما يرون. ولكن سرعان ما يأتى التضييق لهذا المراد السابق حين يعلق الصبان على قول الأشمونى (لاقسيم الصرف) قائلا: هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه أواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء»[2] وهنا يبين الصبان أن اطلاق المصطلح على المدلولين معا اطلاق قديم مبيّنا تخصيصه بمبحث أواخر والكلم من فهم المتأخرين فاقتصاره على مبحث الإعراب فهم متأخر له لدى الصبان. فما حقيقة ذلك الأمر؟

ربما كان فهم الإعراب نفسه دالا على المقصود بالنحو فى التراث العربى فما الذى أرادوه من الإعراب؟

يقول الإمام تقى الدين أحمد فى حاشيته على مغنى ابن هشام «والإعراب فى اللغة الإفصاح بالشىء وفى الاصطلاح يقال على النحو»[3] ثم يبدأ بعد ذلك شرح المراد بالنحو قائلا: وهو على ما ذكر فى شرح الألفية علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية فى الإعراب.. وعلى ما ذكر فى شرح الألفية علم بأحكام مستنبطة من كلام العرب وتعلقه بالكلمة فى ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١ ص ١٥ - ١٦.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١ ص ١٥ - ١٦.
(٣) حاشية الامام تقى الدين أحمد الشمنى ص٥.

الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ فى فهم معانى كلامهم وفى الحذو عليه أهـ»[1] ويعلق على التعريفين قائلا فى التعريف الأول «ولا يخفى أن العلم بالأحكام التصريفية غير داخل فى التصريف الأول وداخل فى التعريف الثانى.. ويقال أيضا على ما يقابل البناء وهو الأثر الظاهر أو المقدر الذى يجلبه العامل فى آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد هنا الأول من المعانى الاصطلاحية وإضافة العلم إليه إضافة بيانية»[2] ويفهم من هذا النص أن المراد بمصطلح الإعراب شيئان: النحو بتعريفيه السابقين أو ما يقابل البناء. وصاحب الحاشية يفضل اطلاق المراد الأول وهو أن المقصود به النحو.. ويفهم أيصا من النص أن للنحو تعريفين: الأول بحث فى أحوال التراكيب العربية فى الإعراب، والثانى بحث عن الكلمة فى ذواتها ومع ما يعرض لها من تركيب. والأول خاص لأنه أخرج الصرف منه والثانى عام لأنه أدخله فيه.

هذان التعريفان للنحو لم يدخل فيهما ما يراد بالأثر الظاهر والمقدر الذى يجلبه انعاسُن لأنه صورة للاعراب بمدلوله الثانى.

بمثل هذا التحديد السابق لمصطلح الإعراب يقول الدسوقى فى حاشيته «قوله الإعراب مطلق الإعراب على النحو وهو علم بأصول يعرف به أحوال أواخر الكلمة وهو المراد هنا.. ويطلق على ما قابل البناء.. ويطلق على تطبيق المركبات على القواعد»[3]. ومعنى ذلك أن مصطلح الإعراب أطلق على النحو فيما أطلق عليه من مدلولات أخرى. لقد أطلقوه فى صورة من صوره على علم النحو بتعريفيه الخاص والعام ولم يدخل فى نطاق التعريفين ما يراد بالأثر الظاهر أو المقدر فهذا التعريف داخل فى مصطلح الإعراب بمدلول آخر غير مدلول علم النحو وهو ما يقابل البناء.

(١) ، (٢) حاشية الامام تقى الدين ص٥.

(٣) حاشية الدسوقى على من مغنى اللبيب ص٣.

هذان المرادان ربما كانا الأساس فى عدم الدقة فى فهم مراد النحاة من النحو بل كانا أساس عدم الدقة لدى بعض النحاة أنفسهم حين تصوروا أن النحو ما هو الا مبحث فى الإعراب فقط كما رأى بعض المتأخرين؛ ولعل فهمهم هذا فيه إحساس عميق بما رآه القدامى من أهمية العلامة الاعرابية ودورها فى التركيب العربى. إن نصا من التراث القديم ليوحى بسر اقتصار مبحث النحو عند هؤلاء على تغيير أواخر الكلمة. يقول الصاحبى: «من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام.. وذكر بعض أصحابنا أن الاعراب يختص بالاخبار وقد يكون الاعراب فى غير الخبر أيضا لأنا نقول أزيد عندك؟ وأزيدا ضربت؟ فقد عمل الاعراب وليس هو من الخبر»[1].

فإلى أى حد صور نص مثل هذا أهمية الإعراب ودوره، وإلى أى حد يفهم أن الجملة كلها يتعلق أمرها بالإعراب الذى هو علامات بمثل هذا النص؟ لم يكن غريبا إذا على بعض المتأخرين أن يسلموا بهذا المصطلح وبهذا المراد وأن جاء تطبيقهم لمسائل النحو مخالفا بعد ذلك لما أصدروه.

إن مصطلح الإعراب قد ضللنا فى فهم مراد النحاة بالنحو ومعرفة الرأى الصائب لديهم لأنهم اتخذوه باعتبارين اعتبار دقيق حددوا به النحو تحديدا علميا فى صورتين: الصورة الأولى تقييده بالتركيب فقط والذى تفيده مثل هذه العبارات (أو حال تركيبها)[2] و«فيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير»[3]، والصورة الثانية جعله مرادفا لحالتى الافراد والتركيب وذلك ما يشمل الصرف والنحو معا يظهر ذلك أيضا حيث قالوا «فيه» الكلمات العربية من

(١) الصاحبى ٤٢.

(٢) الأشمونى ٤ جـ١.

(٣) حاشية تقى الدين ص٥.

حيث عروض الأحوال بها حال إفرادها كالإعلال والادغام والحذف والابدال»[1] أو كما يراد «إفرادا وتركيبا»[2]. واعتبار آخر وهو الذى يقصدون به ما يقابل البناء.

تلك فكرة قدامى النحاة ومتأخريهم عن النحو بمستوييه فما مدى قبول كل من المستويين فى إطار علم النحو؟

لعل خير ما يدل على هذه الفكرة نظرة المحدثين إلى حدود هذا العلم. ولقد سوغ اطلاق النحو على المستويين معا لدى المحدثين أن الصرف ما «هو إلاخطوة ممهدة للنحو أو هو مرحلة أولى منه ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما إلا بقدر وفى أضيق الحدود إذا اقتضت الحاجة ذلك»[3] ونقصد بالصرف المسائل التى لها تعلق كامل بخدمة التركيب.

لقد دفع هذا الارتباط أكثر اللغويين إلى اطلاق مصطلح النحو على العلمين معا ويقصدون به ما يطلق عليه « **grammer** » أى قواعد اللغة والتى ترجمها البعض بالنحو على أساس أن النحو لا ينفصل عن الصرف أو بمعنى آخر ما هو إلا خطوة ممهدة له[4] لقد قال كثيرون بارتباط مجال الصرف بالنحو وحين يطلق مجال الصرف فان مبحثه ينبنى على المفردات لا باعتبارها كلمات بل باعتبارها صيغا تؤدى وظيفة نحوية كاملة إذا وضعت فى تركيب، ومن أجل ذلك فإنه يجب علينا أن نفرق بين اللفظة والصيغة فنحن إذا «درسنا النطق اللغوى كوظيفة لمعنى يعبر عنه فإن الموقف يتغير وعندئذ لا نلقى قسما واحدا بل قسمين متميزين. فهناك من ناحية العناصر التى تعبر عن الأشياء، وهناك من ناحية أخرى العلاقات التى تقوم بين العناصر المكونة للجملة، وتلك العلاقات يعبر عنها بواسطة الصيغة النحوية مع إعطاء هذا الاصطلاح الأخير أوسع معانيه. واذن فهناك دراسة

---

(١) الأشمونى جـ١ ص١٥.

(٢) حاشية العطار ص٩.

(٣) دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ص١٢.

(٤) السابق بتصرف ص١١.

للمفردات أعنى المعاجم تقابلها دراسة الصيغ أى النحو»[1] فاللفظة لا يمكن لها أن تكون تركيبا الا إذا أصبحت صيغة تشكل باعتبارها قالبا يوضع فى البناء الكبير وهو التركيب.

هذه الصيغة لها دور محدد إذ هى تمهيد كما قلنا أو خطوة فى بناء التركيب فإذا لم يطلبها التركيب كانت مفردا لا يحمل أى طابع نحوى. أننا لا يمكن أن نفرق بين الصيغة والتركيب تفريقا كاملا كما يقول «مييه» لاننا إذا ميزنا «بين علم الصيغ وعلم النظم جاعلين موضوع أحدهما صيغ الألفاظ وموضوع الآخر بناء الجمل يكون تمييزنا مصطنعا لا يمكن أن نتابعه فى التفاصيل. ولكم من مرة يميزون بين علم الصيغ « **morphologie** » باعتباره العلم الذى يدرس بناء الصيغ؛ النحوية وعلم النظم « **Syntaxe** » باعتباره ذلك الذى يتناول وظيفة تلك الصيغ وهذا تمييز أحمق»[2]. من هذا يتبين ارتباط الصيغة التى هى مجال الصرف بالتركيب أو النظم الذى هو مجال النحو، ومن ثم كان ذلك مبررًا لإطلاق النحو عليهما معا.

«إن عوامل الصيغة يمكن أن تكون إما صوتا خاصا واما نظما محددا للكلمات. وهاتان الوسيلتان مختلفتان من ناحية الشكل، ونحن نسمى دراسة النوع الأول بعلم الصيغ **morphologie** والنوع الثانى بعمل النظم (التراكيب) **Syntaxe** ولكنهما فى النهاية يؤديان نفس الخدمات. ومن ثم كان هناك مجال لجمعهما في باب واحد من علم اللسان هو باب النحو **gramaire** وبعبير أدق علم الصيغ»[3].

حين أطلق النحاة إذا مبحث النحو على الصرف والنحو معا كان لديهم مبررهم ولقد رأينا أن اعتبارهم ذلك مقبول حتى لدى المحدثين فيما يراد من

---

(١) منهج البحث فى الأدب واللغة - ترجمة محمد مندور - ص٦٧ - ٦٨.

(٢) منهج البحث فى الأدب واللغة ص٧٦.

(٣) السابق ٧٤.

وظيفتى الصرف والنحو ولكن يبقى ذلك الأمر الهام الذى جعل النظرة تختلف للنحو حين يراد به التركيب فقط أي ما يصطلح عليه بالنظم. حتى هذه النظرة لو تأملناها فإن ميدان الصرف يتحرك داخلها وفى اطارها ولكن على أساس خاص.

من الآراء التى شكلت هذه النظرة ما يقال «عنه بأن موضوع الدرس النحوى هو الكلمة مؤلفة من غيرها، أو هو الجملة وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها ومن حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم وتأخير أو ذكر أو حذف أو اظهار واضمار ومن حيث ما يطرأ عليها - أى الجملة - من استفهام أو نفى أو توكيد. كل هذا مما يرتبط ارتباطا بموضوع الدرس النحوى أعنى الجملة ارتباطا وثيقا لا يصح اغفاله واهماله»[1] فهذا تعبير ينظر إلى التركيب فحسب بأنه النحو وقد حدد دور الصرف فيه بأنه الكلمة مؤلفة من غيرها. فالكلمة وحدها لا تأخذ طابعا نحويا بل حين تكون مؤلفة مع غيرها. وقضية التأليف هذه لها أحكام وقوانين سنراها فى حديثنا عن العلاقات النحوية.

ويقول آخر: علم النحو مبحثه الرئيسى الجمل لا الكلمات. وقد يتناول دراسة الكلمات أيضا ولكن لا على أنها كلمات بل على أنها جمل. وذلك مثل كلمة نعم فى مثل: هل رأيت أخاك؟. نعم. «فنعم» هذه جملة ولكنها جملة من نوع خاص هو ما نسميه بالجمل ذات الطرف الواحد»[2]. وواصح من ذلك أن النحو يدور حول الجمل أى التراكيب ولا اعتبار فيه للكلمات باعتبارها مفردات فقط.

هذا المقصود بالنحو هو ما يطلق عليه النظم **Syntax** وهذا النظم «يُعنى أول كل شيء بترتيب الكلمات فى جمل أى أنه يدرس الطرق التى تتألف بها الجمل من الكلمات.. وللنظم علاقة وثيقة بالمورفولوجيا وذلك لأن التركيبات

(١) فى النحو العربى مهدى المخزومى ٢٨.

(٢) قضايا لغوية د.كمال بشر ص١٠.

المورفولوجية فى لغة من اللغات عادة ما تحكمها إلى درجة كبرى الترتيبات النظمية. أى الترتيبات التى يتبعها نظم الكلام»[1].

إن مبحث النظم إذًا ترتيب للكلمات فى جمل بطرق خاصة. هذه الكلمات لابد أن تكون صالحة لهذا التركيب؛ ومعنى ذلك مرة أخرى أن الكلمة لا يمكن أن تخدم النظم بصورة مطلقة فهى بمفردها لا يمكن أن تأخذ صورة نحوية الا اذا روعيت ووضعت فى تركيب. إن الدراسة الحديثة لا تقبل المفردات وحدها باعتبارها منفردة على أنها نحو بل إنها فى بناء الجملة تهتم بترتيب الوحدات الصرفية والكلمات) فى الجملة وتراعى الاعراب وتغيره للتعبير عن المعانى المختلفة وكل ذلك بحث قديما بين علمى النحو والبلاغة»[2].

ان النحو باعتباره نظما لم يقصر باع علمائنا القدامى أمامه فلقد تناول العلامة عبد القاهر الجرجانى هذه النظرية باعتبارها صورة كاملة لفهم التركيب والتى هى دراسة لغوية من صميم النحو. إن نظرة سريعة موجزة إلى ما قاله عبد القاهر تبين لنا ذلك تماما.

يقول عبد القاهر مبينا أن سلامة التركيب لا تعدو الا أن تكون مراعاة للنحو وقواعده «اعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشىء منها»[3] ويتابع حديثه قائلا «فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه ووجدته يدخل فى أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه»[4].

---

(١) علم اللغة للسعران ٢٤٥.

(٢) علم اللغة بين التراث حجازى ص٧٢.

(٣) دلائل الاعجاز ٦١.

(٤) السابق ٦٢.

نصان يعبران تعبيرا قاطعا عن أن النظم ما هو الا مراعاة قواعد النحو ونهجه أو بتعبير آخر يدلان على أن النظم ما هو الا النحو ودلك لأن هذه النظرية تحوى سمة هامة لن يُرى النحو الا من خلالها وهى سمة التعليق كما يبدو من قول عبد القاهر «ذلك لأنه ليس من عاقل يفتح عين قلبه الا وهو يعلم ضرورة أن لمعنى فى ضم بعضها إلى بعض تعليق بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن ينطق بها فى أثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق»[٣]. هذا التعلق تعلق خاص فليس ضم الكلمات وارتباطها يسير خبط عشواء بلا نسق ولا نظام خاص بل كما يقول رافضا ذلك «ولا الموقع موقعا حتى يكون قد توخى فيها معانى النحو لم تكن صنعت شيئا تدعى به مؤلفا، وتشبه معه بمن عمل نسجا أو صنع على الجملة صنيعا ولم يتصور أن يكون قد تخيرت لها الموقع»[٤].

لقد كانت نظرة عبد القاهر عميقة حين وعى فكرة النظم التى هى أساس الدراسة التركيبية لقد ركز على هذه الدراسات التى تعنى بالتركيب ومتطلباته وإن لم يفصل حدود هذه المتطلبات بأكثر من قوله مراعاة قواعد النحو وتوخيها. من أجل ذلك أقف وقفة يسيرة أمام رأى للدكتور كمال بشر حين يرى أن علم النحو أعظم من النظم قائلا: «ودراسة التراكيب لا تعنى فقط بالنظر فى ترتيب الكلمات وتأليفها فى الجمل، وإنما تهتم كذلك بأشياء أخرى لا تقل أهمية عن ترتيب الكلمات. من هذه الأشياء البحث فى قوانين المطابقة أو عدم المطابقة من حيث العدد.. ومن حيث النوع.. مثلا ومن وظيفة علم التراكيب كذلك البحث فى الإعراب وقوانينه.. ومن هذا يتضح أن علم التراكيب أو ما يحق لنا أن نسميه علم النحو أعم من النظم وما النظم الا جانب واحد من تلك الجوانب التى يدرسها العلم الأول»[١].

---

(١) السابق ٣٣٦.

(٢) السابق ٢٦٥.

(٣) دراسات فى علم اللغة - القسم الأول ٢٩.

نقف أمام هذا النص لأنه يظهر لنا أن النحو أعم من النظم لأنه دراسة تركيبية شاملة لكل ما يطلبه التركيب من مطابقة وحذف واعراب.. الخ. ويظهر لنا أن النظم أخص لأنه ترتيب فقط.

لعل الذى جعل الدكتور يقف هذا الموقف أن عبد القاهر لم يحدد كيفية تعلق الكلمات ولكنه حين يبين أنه لابد للكلمات أن تأخذ بحجز بعضها وأن الكلمة يجب أن تتعلق بسبب من تلك وأن النظم توخى معانى النحو وأن مراد فساد النظم أو صحته راجع إلى معانى النحو وأحكامه.

أليست كل هذه الأشياء توحى بأن المقصود بالنظم متطلبات التركيب كلها وأن لم يحدد هذه المتطلبات. وإذا كان التعليق ارتباطا بين الكلمات أليس ذلك بدليل على أن الكلمات إذا لم يكن لها تعلق أصبحت مفردات لا تحمل أى معنى نحوى حتى ولو كانت صيغة صرفية؟ لأنه لا قيمة للصيغة الصرفية على المستوى النحوى الا إذا وضعت فى تركيب تتعلق فيه وترتبط بصيغ أخرى.

لقد كانت فكرة التعليق لدى عبد القاهر تثبت الوعى بمراد النحو.

ومن هنا فنحن بحاجة إلى تصور شامل لإطار هذا العلم فى حدود فهم التعليق وأبعاده. إن مجرد التجاور بين المفردات لا يكون تركيبا لغويا صحيحا وإنما التركيب اللغوى المعترف به هو الذى تجمع بين وحداته اللغوية علاقة من نوع ما وتجعل بينها اتصالا وتماسكا بحيث يحس كل سامع ومتكلم أن التركيب يجرى فى صورة لغوية متكاملة ولا يحس تنافرا بين الوحدات اللغوية. والذى يجعل السياق مترابط الأجزاء انما هو «ظواهر فى طريقة تركيبه ورصفه لولاها لكانت الكلمات متجاورة غير آخذة بعضها بحجز بعض فى علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة فى هذا السياق»[1]. إنه بدون هذه الظواهر التى هى

(١) مناهج البحث فى اللغة ٢٠٣.

وسائل الترابط السياقى تصبح المفردات المتجاورة مفردات فقط، أو بتعبير آخر عبارة عن مجرد وحدات لغوية متجاورة لا علاقة بين بعضها والبعض الآخر بل هى مجرد كلمات متراصة ينقصها التماسك والتوافق ومن ثم فلا تحمل طابعا نحويا. فلو قلنا مثلا «فى خرج بلا الصباح محمد افطار». كان هذا الخلط مفردات فقط لا توصف بنحو لعدم وجود علاقات تربط بين هذه الكلمات فتجعله مرتبا على هذه الصورة «خرج محمد فى الصباح بلا افطار» ولنتصور مثلا كيف أن أى تركيب مهما صغر فإنه بحاجة إلى علاقات، ففى حديث للدكتور أيوب يقول: «فى التركيب «ضرب الولد» لفظان بينهما علاقة ذات مظهرين. المظهر الأول الصلة الدلالية بينهما وتتمثل فى وقوع حدث الضرب من ذات الولد. أما المظهر الثانى فيتمثل فى كون «ضرب» مشتقة على ورن معين هو الذى يسمى بوزن المبنى للمعلوم وأنها تؤنث لو كانت الكلمة الثانية مؤنثا كما لو كان المثال «ضربت البنت». وفى كون الكلمة الثانية فى حالة رفع»[1] فالذى أحكم العلاقة والارتباط بين الكلمتين فى المثال الارتباطات التى ظهرت فى المطابقة والعلامة والاسناد. إن النحو حين تكون وظيفته البحث فى التراكيب فإن عليه إذا أن يأخذ فى الحسبان أشياء مهمة كالموقعية والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه[2].

مبحث التركيب إذًا بكل مطالبه مبحث نحوى وليس معنى ذلك أن هذا المبحث التركيبى يخلو خلوا كاملا من المستوى الصرفى بل معناه أن المستوى الصرفى لن يفهم منفردًا أو لن تصبح له قيمة نحوية الا إذا وجد فى تركيب «اننا حين نقرر فى الصرف أن الاسم اما مفرد أو مثنى أو جمع مثلا ينبغى فى الحال أن ندرك أن هذا العمل انما تظهر قيمته على مستوى العبارات والجمل حين ننظر

---

(١) محاضرات فى اللغة د. أيوب ٢٢٨.

(٢) دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ص١١ بتصرف.

فى قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل والعبارات ومدى ارتباطها بعضها ببعض من حيث الإفراد والتثنية والجمع»[1].

إن مبحث النحو أو قل النظام الذى يقوم عليه هذا العلم متشابك معقد فهل من سبيل إلى فهم هذا النظام فهما كاملا يحوى حدوده وأبعاده، ويصور كنه علاقاته وارتباطاته ويجعلنا ندرك أنه بدون هذه العلاقات ينفرط عقد هذا النظام وتنمحى حدوده؟ نعم السبيل موجود والحديث التالى يحاول جاهدًا بيان ذلك السبيل.

أما عن النظام النحوى فكما يقول الاستاذ الدكتور تمام فإنه يتكون مما يأتى:

١ - طائفة من المعانى النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفى والتأكيد وكالطلب بكل فروعه.

٢ - مجموعة من المعانى النحوية الخاصة أو معانى الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية.

٣ - مجموعة من العلاقات التى تربط بين المعانى الخاصة وتكون قرائن معنوية عليها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الاسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

٤ - ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المبانى الصالحة للتعبير عن معانى الأبواب وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات، فليس للنحو من المبانى الا ما يقدمه له الصرف ومن هنا ندرك الترابط بين العلمين حتى ليصبح التفريق بينهما صناعيا لا يبرره الا الرغبة فى التحليل.

٥ - وأخيرا تأتى القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفراده كأن نرى الخبر فى مقابل الإنشاء أو الشرط الإمكانى فى

(١) السابق ص٣١.

مقابل الشرط الامتناعى أو المدح فى مقابل الذم أو الاسم المرفوع فى مقابل الاسم المنصوب وهكذا[1].

والناظر إلى هذا النظام بعمق يستطيع أن يقول إن نتاج هذا النظام الممثل فى العنصرين الأولين ينبنى أساسا على العناصر الثلاثة الأخيرة فما المعانى العامة والخاصة الا صورة التركيب النحوية التى تكونت من خلال العلاقات التى تربط بين المعانى الخاصة والتى هى قرائن معنوية وتكونت من المبانى التى يقدمها علم الصرف لاستخدامها فى تكوين المعانى النحوية والتى سنرى بعد ذلك قرائن وعلاقات لفظية وتكونت من خلال القيم الخلافية التى هى أساس لكل نشاط لغوى على أى مستوى من المستويات.

والناظر إلى هذا النظام أيضا سيجد أن للصرف دورا هاما فى تقديم تلك المبانى الصالحة لمعانى الأبواب النحوية ومن ثم فإن الصيغة الصرفية كما قلنا عبارة عن قالب نحن فى حاجة إليه لتكوين البناء الكبير الا وهو النحو. هذه الصيغة التى هى قالب لا يمكن أن تحمل طابعا نحويا أو تتشكل به الا اذا أحكمت فى هذا البناء بجوار الصيغ الاخرى تحت علاقات خاصة. هذه العلاقات سوف نسميها القرائن وسوف نعلم أن هذه العلاقات أو القرائن تكون مبنوية (لفظية) أو معنوية. ومن هنا فإن الباب النحوى والمعنى النحوى يتشكلان من خلال تضافر هذه القرائن معا.

ان هذه القرائن ما هى الا التعليق الذى أراده عبد القاهر جملة وأحس به وكان لأستاذى الدكتور تمام حين وضع خطة تضافر القرائن أن ينظر إليه نظرة عميقه شاملة وأن يرجعه إلى صورتيه. فحين تصدى للتعليق النحوى بالتفصيل رآه يندرج تحت عنوانين «أحدهما العلاقات السياقية أو ما يسميه الغربيون « **Syntagmatic relation** » والثانى هو القرائن اللفظية. فإذا علمنا أن العلاقات

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٦ - ٣٧ بتصرف.

السياقية التى تربط بين الأبواب وتتضح بها الأبواب هى فى الحقيقة قرائن معنوية علمنا أن العنوانين المذكورين جميعا يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق.. فالتعليق اذا هو الاطار الضرورى للتحليل النحوى أو كما يسميه النحاة الاعراب»[1].

فالتعليق إذا مبنى على صنوين يتكافئان معا فى تحديد الأبواب والمعانى النحوية الأول العلاقات السياقية أى القرائن المعنوية. والصنو الآخر: القرائن اللفظية. لقد فطن ابن خلدون وأحس بفكرة القرائن هذه وأن كان قد أوجز هذا الاحساس. ففى بحث علمى جيد للدكتور محمد عيد حول فكرة القرائن لدى ابن خلدون نراه يعرض فكر ابن خلدون قائلا أنه «يقرر أن الاعراب قد فقد من اللغة العربية فى عهده وأن فقدان هذا الاعراب لم يهدم أداء اللغة لمعناها الصحيح البليغ بل أنه يمكن أن يعتاض عنه بما أسماه قرائن الكلام»[2] ويؤكد الدكتور محمد عيد ذلك بنصوص من مقدمة ابن خلدون[3] ونحن وان كنا نقر بأن ذلك وقفًا على لغة عهده فإن ذلك لا ينفى مطلقا إدراكه فكرة تضافر القرائن أيا كان مجال تطبيقها.

لقد كانت فكرة القرائن محسة لدى ابن خلدون ولكنها لم تكن منهجا متكاملا شاملا يحوى أبعاد المعنى النحوى ومبناه كما ظهر فى خطة الدكتور تمام الشاملة الخاصة بالقرائن النحوية. التى نعرضها فيما يلى بإحكام.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٨٩، ولقد ورد فى النص السابق مصطلح الاعراب مرادًا به النحو لدى أستاذى الدكتور تمام وهذا يؤكد ما رأيناه سابقا.

(٢) فى اللغة ودراستها ص٥٠.

(٣) من النصوص التى أوردها.. يقول. فلنستمع إلى ابن خلدون فى هذا النص: «لم يفقد منها لغة هذا العهد إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد» المقدمة ١٢٧٠/٤.

القرائن اللفظية

القرائن اللفظية مبان مادية يهديها علم الصرف لخدمة النحو وشدة احتياج التركيب إليها مبعثه أن «السياق كالطريق لابد له من معالم توضحه ولا شك أن مبانى التقسيم وما تبدو فيه من صيغ صرفية وصور شكلية وكذلك مبانى التصريف مع ما تبدو به من لواصق مختلفة تقدم قرائن مفيدة جدا فى توضيح منحنيات هذا الطريق ولكن السياق حتى مع وضوح الصيغ واللواصق يظل بحاجة إلى الكثير من القرائن الاخرى التى تتضح بها العلاقات العضوية فى السياق بين الكلمات. فمن هذه المبانى ما تتضح به الأبواب من حركات اعرابية أو رتبة أو مطابقة فى مبنى تصريف ما أو ربط بصورة من الصور التى تترابط بها الكلمات كما سنرى بعد قليل أو همز أو تضعيف يفيد معنى التعددية أو غير ذلك من المعانى المعبرة عن العلاقات وهى التى سندرسها بالتفصيل تحت عنوان القرائن اللفظية.. ومع أن هذا النوع.. من المبانى لا يساق لبيان معنى صرفى وإنما يساق لبيان علاقة نحوية يعتبر فى جملته خارجا عن نظام الصرف ولكنه هدية الصرف إلى نظام النحو اذ النحو نظام من المعانى والعلاقات التى لا تجد تعبيرا شكليا عنها.

ويمكننا حصر القرائن اللفظية فيما يلى:

(١) العلامة الإعرابية (٢) الرتبة (٣) الصيغة (٤) المطابقة

(٥) الربط (٦) التضام (٧) الأداة (٨) النغمة وهذا تفصيلها.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٤ - ١٣٥.

العلامة الاعرابية:

من أجل اهتمام النحاة المبالغ بها اعتبروها أوفى القرائن اللفظية فى خدمة الباب النحوى بل أكثر من ذلك دار مصطلح الاعراب والبناء فى بعض مدلولاته على أساس منها وكانت من أسباب ظهور نظرية العامل.

ونحن وأن كنا ندرك أهميتها الا أننا لن ننسى أن بجوارها قرائن أخرى تتكاتف معها لتوضيح المعنى النحوى، وقريب مما نقول ما يراه ابن خلدون اذ يبين الدكتور محمد عيد رأيه فى مثل هذه المسألة قائلا: «يرى ابن خلدون أن الإعراب وجد فى اللسان المضرى وأنه كان يلتزم كما يقول طريقا واحدة ومنهجًا معروفا لكنه يقرر إلى جوار ذلك ما يلى: أن هذا الاعراب «بعض من أحكام اللسان وتفسير عبارته - كما فهمت - أن الإعراب يمثل ناحية واحدة فى النطق العربى الصحيح وأن هذا النطق له جوانب أخرى لا تقل أهمية عن حركات الاعراب فى افادة المعنى، وقد ذكر نفسه منها.. ما أسماه بساط الحال «وهى الكيميات والأحوال فى تراكيب الألفاظ وتأليفها كالترتيب والحذف وغيرهما»[1].
إن رأى ابن خلدون كما عرضه الدكتور عيد يوضح أن العلامة وحدها ليست كل شىء فى فهم التركيب.

هذه القرينة لها دور لا شك فيه فى فهم الأبواب النحوية ولكنها بمفردها لا يمكن أن تكون عاملا فى فهم التركيب اذ كيف يمكن لنا أن نميز بها الأبواب النحوية حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا. انها وأن حددت الأبواب فإن ذلك التحديد مطلق عام من الناحية النسبية فيمكن لها أن تكون قيمة خلافية فى تحديد المرفوعات عن المنصوبات والمجرورات فتكون الضمة مثلا دليلا على أبواب كالفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واسم كان، لكنها وحدها لا يمكن أن تكون قيمة خلافية فى تحديد أحد هذه الأبواب نفسها عن أخواته ومن ثم فنحن فى

(١) فى اللغة ودراستها د. محمد عيد ص٤٧٨.

حاجة إلى قرائن أخرى لتوضيح المعنى «فلو كانت الضمة وحيدة فى الدلالة على أحد هذه الأبواب لما صح لها أن تدل فى نفس الوقت على الأبواب الأخرى، لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد»[1]. أن قصور العلامة أيضا فى تحديد الباب النحوى يظهر أمام قسيم[2] من أقسام الكلمة ألا وهو المبنيات فليس للعلامة هنا أى أساس فى تحديد الباب النحوى. أن قولنا إزاء الاعراب التقديرى أو المحلى أو المبنى مرفوع بضمة مقدرة مثلا، أو هذه الجملة فى محل رفع أو مبنى على السكون فى محل رفع إحالة إلى قرينة أخرى هى الرتبة المفهومة من قولنا فى محل أى فى مكان.

كيف يحق لى أن أقول ان العلامة قدرت للتعذر مثلا؟ أليس ذلك التقدير بدليل كامل على نفيها بل واستحالتها؟ كيف يحق لى أن أفرض على التركيب من الناحية الصوتية المادية أمرا أو تصورا ذهنيا؟ وكل ما أشبه التقدير من تقدير للمناسبة أو الثقل أو التخلص إلى آخره إنما هو امكانات صوتية يصعب معها أن تظهر العلامة، ففرضها إذًا فى هذه المواطن غير مقبول من الناحية العلمية. إن ذلك ليس نفيًا لقيمة العلامة فالعلامة غالبا ما تقوم بدور مهم فى الأمان حين تشتبه علينا الأمور وتتعقد بسبب ما قد يقع من تبديل أو تغير غير مألوف فى مواقع الكلمات»[3].

لست أبخس العلامة دورها ولكننى أبين قيمتها فى توضيح الباب النحوى، وقيمتها موجودة باعتبارها قرينة من القرائن. ولكننى قد أحس أيضا أن لها أهمية خاصة مردها أن القرائن اللفظية الاخرى كالمطابقة والرتبة - مع التجوز فى التعبير - أقرب إلى التكوين الفطرى السهل لدى المتكلم بالعربية بينما مرجع العلامة إلى الاكتساب بقدر ما. فكثيرا ما يصيب غير المتعلم فى اتباع المطابقة والرتبة

---

(١) وسائل أمن اللبس حوليات دار العلوم ١٩٦٨ - ١٩٦٩. بحث للدكتور تمام ص١٢٨.

(٢) قد يفهم أن المبنيات ليست قسيمًا باعتبار قلة أمثلتها ولكن العبرة لدينا بالنماذج فيها فألف معرب من الاسماء فى مكان الفاعل يساوى موصلاً مثل (مَنْ).

(٣) دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ١٣٨.

مثلا، وكثيرا ما يخطىء فى العلامة اذ ينصب ويرفع حيث لا يوجد مكان لرفع أو نصب. فالمسألة مرجعها إلى أن اكتساب الطريق الصحيح للعلامة يحتاج إلى دربة كبيرة بها يتميز متعلم اللغة عن جاهلها. ولكى يكون التركيب كاملا وصحيحا لديه لابد له من تحقيق هذه القرينة اذ التسليم بتضافر القرائن معا لا ينفى قرينة منها إلا إذا كان ذلك لعلة لغوية ترجع إلى مطلب السياق لا إلى جهل المتكلم.

الرتبة:

قرينة أخرى من القرائن اللفظية فى تحديد الباب النحوى ولعله لا تخلو لغة من اللغات من مسألة الرتبة هذه يؤكد ذلك قول ڤندريس إن «طريقة ترتيب الكلمات تمس النحو عن قرب أيضا وتختلف اللغات اختلافا ملحوظا من جهة حريتها فى ترتيب الكلمات، من هذه الوجهة يفرق غالبا بين نوعين من اللغات: اللغات ذات الترتيب الحر واللغات ذات الترتيب الثابت وهو تفريق لا تبرره الوقائع، فالحقيقة أنه لا توجد لغة واحدة تسير فى ترتيب الكلمات على حرية مطلقة كما لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك»[1] ونحن نسلم بهذه الحقيقة حين نطبقها على تركيب الجملة العربية فما من ثبات دائم لرتبة الباب النحوى؛ ومعنى ذلك أن الرتب أحيانا تكون ثابتة وأحيانا تكون حرة فما الرتبة التى تعتبر لدينا قرينة لفظية على تحديد الباب؟ لا شك أنها الرتبة الثابتة المحفوظة لأنها دليل على الباب النحوى. فمن الرتب المحفوظة فى النحو العربى أن يتقدم الموصول على صلته والموصوف على صفته والمضاف على المضاف إليه وحرف الجر على مجروره والفعل على فاعله. ومنها أيضا أن يتأخر البيان عن المبين والمبدل على المبدل... إلخ. ومن الرتب غير المحفوظة فى النحو العربى الرتبة بين المبتدأ والخبر والرتبة بين الفاعل والمفعول والرتبة بين المفعول والفعل هذه الرتب غير المحفوظة قد يوجد ما يجعلها قرينة مهمة وذلك

---

(١) اللغة فندريس ١٨٧.

حين يقف تحديد الباب على أساسها عند ضياع العلامة فى مثل ضرب موسى عيسى ونحو أخى صديقى فحرية تقدم المفعول على فاعله والخبر على مبتدأه عرض لها ما يقيدها وذلك عندما اضطرب شأن قرينة من القرائن ألا وهى العلامة.

ويوضح الدكتور تمام أمر الرتبة على هذه الأسس:

١ - أن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه.

٢ - أن الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر طردا منه مع غيرها.

٣ - أن الرتبة لكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس وقد يؤدى ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها ويكون ذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها.

نحو: ما أمر جاء بك — وأمر ما جاء بك

هذا الفارس — والفارس هذا

رضى أخى (مطلوب مثلا) — أخى رضى (يحبنى مثلا) [1]

ولا أرى فى هذه الأمثلة ارتباطا فكلتا الصورتين مختلفتان أو بتعبير آخر كلتاهما تركيبان صحيحان وليست احداهما بمأخوذة عن الأخرى لأننا لو تصورنا ذلك لكان لنا أن نفرض المعنى باعتباره الدلالى - والنظرة من خلاله ليست بنحوية - على المعنى الوظيفى الذى نريده. فهذان تركيبان الأول له وظيفة نحوية تخالف الوظيفة التى للآخر.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٩.

فالرتبة إذا احدى القرائن اللفظية التي تساهم فى توضيح المعنى النحوى ولعل معظم الأمثلة التى تحتفظ فيها الرتبة انما يكون حفظ الرتبة لعدم كفاية العلامة الإعرابية لتحديد معنى الباب ووظيفته ومن ثم يحتاج الأمر إلى ضميمة أخرى تتعاون مع هذه العلامة على رفع اللبس وأمنه[٢].

الصيغة:

من القرائن اللفظية التى يتحدد بها الباب النحوى أيضا قرينة الصيغة فمن المعروف أن للاسماء صيغها وأن للأفعال صيغها. ونحن حين ننظر إلى أبواب معينة كالفاعل والمفعول والمبتدأ سنجد أن صيغ هذه الأبواب أسماء وحين ننظر إلى الفعل فإننا نجد فيه نواة الجملة الفعلية. ان بعض الأبواب النحوية يتطلب فيها صيغة بعينها فالمفعول المطلق يتطلب صيغة المصدر هو والمفعول لأجله مع فرق بين طبيعة المصدرين. والحال والصفة يتطلبان فى صيغهما أن تكونا من المشتقات والتمييز يطلب صيغة جامدة. وهكذا.

ومن هنا فإن الصيغة يمكن أن تكون قرينة لفظية على الباب النحوى فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم ولو جاء فعل فى هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيا.. على أن معانى الصيغ تكون وثيقة الصلة بالعلاقات السياقية فنحن نعلم أن الفعل اللازم لا يصل إلى المفعول به بغير واسطة ونعلم أيضا أن بعض الصيغ معناها اللزوم وذلك كالمطاوع والمبنى للمجهول من المتعدى لواحد وأفعال السجايا مثل فعل يفعل بضم العين وغير ذلك، فمعنى الصيغة الصرفية ينبىء عن علاقاتها السياقية. ونحن نعلم أيضا أن المتعدى من الأفعال ما وصل إلى المفعول به بلا واسطة ونعلم أن الثلاثى اللازم

---

(١) بحث وسائل أمن اللبس حوليات دار العلوم ١٢٩.

الذى يهمز أو يضعف يصير متعديا ومن هنا تصير الصيغة ودلالتها ذواتى أثر نحوى يتمثل فى علاقاتها السياقية[1].

لم ينس النحاة مطلقا اعتبار الصيغة فى حديثهم عن أي باب نحوى يقولون مثلا المبتدأ اسم صريح أو مؤول به، والحال هو الوصف المبين لهيئة صاحبه. والمفعول لأجله هو المصدر القلبى إلى آخر ذلك من تحديد البنية الصرفية التى يكون عليها الباب النحوى. أليس كل ذلك بدليل على أن الصيغة قرينة لها مع جاراتها أثر بالغ فى تحديد الباب النحوى؟.

المطابقة:

قرينة المطابقة أساس من أسس صحة التركيب وفهمه من الجانب النحوى ذلك لأن لها دخلا كبيرا فى فهم كثير من الأبواب النحوية. وتبرز صور هذه المطابقة فى أنواع خمسة هى:

(١) المطابقة فى العلامة.

(٢) المطابقة فى الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).

(٣) المطابقة فى العدد (الإفراد والتثنية والجمع).

(٤) المطابقة فى النوع (التذكير والتأنيث).

(٥) المطابقة فى التعيين (التعريف والتنكير).

وتتضح هذه المطابقة بأنواعها السابقة كثيرا فيما يتصل بالأبواب النحوية التى تدخل فى نطاق التوابع فنحن نعلم أن النعت الحقيقى مثلا يطابق منعوته فى النوع والعدد والعلامة والتعيين وتأتى بقية التوابع مطابقة لمتبوعها بقدر ما من هذه

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها بتصرف ٢١٠ - ٢١١.

الصور. كذلك فإن الضمير العائد يطابق ما عاد إليه من ناحية العدد والنوع، ومعنى ذلك أن هناك كثيرا من الأبواب النحوية لا يأتى الربط بينها إلا عن طريق المطابقة.

هذه المطابقة لا شك أنها تقوى الصلة بين المتطابِقين فتكون هى نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط فى المعنى. ان المطابقة توثق الصلة بين أجزاء التركيب فى الأماكن التى تطلبها وحين تتخلف المطابقة فى هذه الأماكن فإننا نكون بازاء كلمات متراصة لا رابط ولا علاقة بين بعضها والبعض الآخر. إن تركيبًا صحيح المطابقة مثل: المحمدان الطيبان يذاكران التزمت بين أبوابه قواعد المطابقة فى العدد والعلامة والنوع والتعيين تتفكك أوصاله إذا فقد صورة من صور المطابقة التى يطلبها، فحين يفقد مطابقة النوع مثل «المحمدان الطيبتان يذاكران» يصبح هذا غريبا على نهج العربية وطرق تركيبها وكأنه لا وشيجة مطلقا بين كلمة (المحمدان) وكلمة (الطيبتان)، ومثل ذلك مع فقد مطابقة العدد «المحمدان الطيب يذاكرون». وقل أكثر من ذلك إذا فقد ذلك التركيب كل أنواع المطابقة فيه فقلنا «المحمدان طيبا تقوم».. إن خللا يصيب التركيب حين نرجع الضمير على غير مطابقه فنقول مثلا محمد أكرمتها وأنت تذهبون إلى الاسكندرية لذلك يمكن أن نقول: ان زوال المطابقة من جهة واحدة أو من جهات عدة يقضى على العلاقة الموجودة بين الكلمات والأبواب ويقضى على الفائدة من التعبير. كما أن وجود هذه المطابقة يعين على ادراك العلاقات التى تربط بين المتطابقين، ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية يتحدد بها المعنى النحوى المراد.

الربط:

قرينة لفظية أخرى تؤكد اتصال أحد المترابطين بالآخر ونحن نعلم أن هناك أبوابا نحوية ينبغى أن يتم الربط بين أبوابها فالمبتدأ بحاجة إلى أن يربط بخبره

وكذلك الأمر مع الحال وصاحبها والموصوف والصفة والقسم وجوابه والشرط وجوابه.. إلخ.

وتتنوع وسيلة الربط بين هذه الأبواب. فيتم الربط أحيانا بالضمير الشخصى أى بعوده على مذكور متقدم فى اللفظ والرتبة معا أو فى أحدهما ويندر عوده على متأخر لفظًا ورتبة. ومثال الربط بالضمير الشخصى ما يحدث مثلا بين المبتدأ والخبر من قولك محمد قام وبين الموصول وصلته من قولك حضر الذى أحبه. وقد يكون الربط باسم الاشارة أو بتعبير آخر ضمير الاشارة كما فى قوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾. وفى النوعين السابقين الارتباط مباشر. وقد يكون غير مباشر أى بواسطة كما يأتى الضمير السببى رابطا فى قولك محمد سافرت أخته أو الضمير الواقع فى حيز العطف كما تقول «وإنسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو». ولا يقتصر الربط على ذلك بل يكون بالحرف أيضا كوقوع الفاء فى جواب الشرط فتكون الفاء قرينة لفظية على أن ما اقترن بها هو جواب الشرط فحين نقول: إنْ رجل منهم كلمك فكلمه. فالفاء هنا رابطة بين الجواب والشرط ولو أهملت لصح فى (أن) التى فى صدر الجملة أن تكون مخففة من الثقيلة وأن يكون فعل الأمر بغير الفاء على سبيل الاستئناف ولكن وجود الفاء أزال هذا اللبس الممكن.

وتتنوع أنواع الرابط أيضا فمن ربط بتكرار اللفظ أى باعادته نحو قوله تعالى ﴿ٱلْحَاقَّةُ * مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ إلى ربط بإعادة معنى اللفظ مثل «نطقى الله حسبى» ... إلخ.

الربط إذا قرينة من القرائن التى تحفظ التركيب من الناحية النحوية وكما قررنا إن قرينة واحدة لا تكفى وحدها فى تحديد الباب النحوى ومن دلائل ذلك تداخل القرينة نفسها فعود الضمير يجب أن يخضع لعنصر المطابقة أي يطابق ما يرجع إليه فلقد رأينا أن عود الضمير على ما قبله دليل على أن ما قبله محدد الرتبة لتقدمه لفظا ورتبة[1].

(١) اللغة العربية معناها ومبناها بتصرف ٢١٥.

التضام[1]:

يمكن فهم مصطلح التضام على وجهين كما يقول الدكتور تمام.

الوجه الأول: أن التضام هو الطرق الممكنة فى رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى فى التقديم والتأخير والفصل والوصل. هذا النوع يمكن لنا أن نطلق عليه اسم التوارد ونتركه لجانب البلاغة لأنه أقرب إلى الدراسة الجمالية منه إلى الدراسة النحوية؛ فليس اذا من موضوعنا.

الوجه الثانى: أن التضام هو استلزام أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصرا آخر فيسمى التلازم، أو يتنافى أحد العنصرين مع الآخر فيسمى التنافى أو السلب وحين يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن ذلك التلازم يدل عليه بمبنى وجودى مذكور أو بمبنى عدمى على سبيل التقدير.

وإذا كان التلازم هو قرينتنا اللفظية التى تحافظ على سلامة التركيب وصحة بنائه فإننا لا نرفض التنافى باعتباره قيمة عدمية تقوم بدور خلافى على أساسه يكون التفريق والتمييز بين الأبواب فهو قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر فوجود (أل) مثلا يجعلنا نستبعد الإضافة المحضة ووجود التنوين يجعلنا نستبعد الإضافة كذلك. تضام التلازم إذا قرينتنا اللفظية التى يدل على التلازم فيها بمبنى وجودى مذكور أو بمبنى عدمى وواضح أن الأغلب فى أمن اللبس يكون حيث الذكر والوجود.

ويأتى الذكر قرينة على المعنى المراد ويتم ذلك الذكر عن طريق الافتقار أحيانا كما فى تلازم الموصول بصلته وحرف الجر بمجروره. وقد يتم الذكر أحيانا على طريق الاختيار فتذكر الضميمة إذا لم تُعِن القرائن الأخرى على تقديرها وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الإيجاز والانصراف عن

---

(١) السابق بتصرف ص ٢١٦ - ٢٢٤.

الإطناب غير المطلوب كما نفعل مع فعل الأمر (اضرب). ولا يكون تقدير العلامة واستتارها إلا بقرينة فتكون القرينة فى الماضى هى وضع صورة الفعل الذى استتر فيه الضمير بازاء صور الأفعال الأخرى ذوات الضمائر المتصلة فتكون القيمة الخلافية أساسًا لفهم خصوص الضمير المستتر بواسطة صورة فعله دون حاجة إلى ذكر الضمير.

فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أو حالية أيضا ولا يكون تقدير المحذوف إلابمعرفة هذه القرينة وأهم القرائن الدالة على المحذوف هى الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة تحت مفهوم التضام.

التضام إذا قرينة لفظية ومعنى ذلك أن الموصول قرينة على أن الجملة التى بعده صلة وأنه لو لم يتقدمها موصول لصلحت بصورتها الخبرية أن تكون صفة إذا تطلبها الموصوف أو حالا إذا تطلبها صاحبها أو خبرا إذا طلبها المبتدأ. ولا شك كما يقول الأستاذ الدكتور تمام أن التضام سر من أسرار قبول التقدير عامة فالتقدير يكون للعناصر النحوية التى تتطلب عناصر أخرى ويقف بجانب التضام فى إمكان التقدير بالطبع قرائن أخرى كالرتبة والصيغة.

الأداة:

هذه القرينة اللفظية المستخدمة فى التعليق تعتبر من القرائن المهمة فى الاستعمال العربى. والأدوات مبنيات فى مجموعها لا تظهر عليها العلامة يخرج من هذا الإطار بعض الأدوات كالنواسخ الفعلية كان وأخواتها وظن وكاد ولانتفاءِ العلامة من هذه الأدوات أصبحت كلها ذات رتبة أغنتها عن الحاجة للعلامات.

هذه الأدوات على نوعين: أدوات داخلة على الجمل، وأدوات داخلة على المفردات. أما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها عموما رتبة التقدم والصدارة وأما الأدوات الداخلة على مفردات فرتبتها رتبة التقدم أيضا.

من أمثلة أدوات الجمل النواسخ جميعا وأدوات النفى والتأكيد والاستفهام... إلخ. تلك التى توضح الأبواب النحوية العامة وتدل عليها. ومن أمثلة الأدوات الداخلة على مفردات حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية... إلخ.

لكل أداة من هذه الأدوات ضميمة خاصة تتصل بها فهى قرينة متعددة الجوانب والدلالات حيث تدل بمعناها الوظيفى وموقعها وتضامها مع الكلمات، وما يرتبط معها من علامات اعرابية كرفع المبتدأ ونصب الخبر بالنسبة لكان مثلا.

لكل هذا التعدد الذى نرى فيه تشابك القرائن لارتباط قرينة واحدة كانت أهمية الأداة فى التعليق النحوى كبيرة. وإذا أردنا أن نرى صورة التعليق فى قرينة الأداة وكيف تكون وسيلة مهمة لتحديد المعنى النحوى كان لنا أن نقول: ان ما يستفاد مثلا من واو المعية من التفريق بين المفعول به والمفعول معه قرينتان إحداهما المعية وهى قرينة معنوية كما سنرى والأداة الواو، فإذا قارنا بين المثالين. فهمت الشرح فى مقابل فهمت والشرح فإن القيم الخلافية التى نشأت بين المفعول به فى المثال الأول والمفعول معه فى المثال الثانى هى التعدية فى مقابل المعية وهذه قيمة معنوية ثم الأداة الممثلة فى الواو مع المفعول معه وانعدامها مع المفعول به.

الأداة هنا وسيلة لتحديد الباب النحوى وتبدو أهميتها من أننا لو اعتمدنا على قيمتى العلامة والرتبة فى تحديد الفرق لما أمكننا التمييز بين البابين السابقين لأن كليهما يعتريه النصب وتتأخر رتبته على الفعل. من أمثلة ذلك أيضا ما تفيده أداة الاستثناء من فرق بين البدل والمستثنى فى نحو المقارنة الآتية:

صافحت الطلاب محمدا   فى مقابل   صافحت الطلاب الا محمدا[1]

(١) اللغة العربية معناها ومبناها بتصرف ٢٢٤ - ٢٢٥.

هذه صورة من تحديد الباب النحوى تقوم على أساس قرينة الأداة ولا يغيب عنا مدى ما تؤديه الأداة من تحديد للمعانى النحوية العامة كالشرط والاستفهام وما اعتقد أن هناك دليلا واضحا على أهمية الأداة من قيامها فى وقت بتحديد المعنى النحوى العام بالإضافة إلى المعنى الخاص فحين نقول «ليت الفوز قريب» فقد تحدد بليت المعنى العام وهو أسلوب التمنى والمعنى الخاص الممثل فى اسم ليت وخبرها.

النغمة:

من قرائن التعليق اللفظية فى السياق التنغيم وهو الاطار الصوتى الذى تقال به الجملة فى السياق «فالتنغيم مثلا عامل مهم فى تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من اثباتية واستفهامية وتعجبية... إلخ. إذ تصاغ كل واحدة منها وفقا للون موسيقى معين بالرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن نساعد على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام وصيغتى التعجب. وفى كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده هو الفيصل فى الحكم على نوع الجملة كما يحدث ذلك مثلا حين تخلو الجملة الاستفهامية من أدوات الاستفهام أو تكون الجملة مشتملة على أداة الاستفهام ولكنها بحسب تعبيرهم خرجت عن أصلها[1]. ان شاعرا كعمر بن أبى ربيعة استطاع أن يحذف أداة الاستفهام اعتمادا على النغمة حين قال:

ثم قالوا تحبها. قلت بهرا ... عدد النجم والحصى والتراب

فقد أغنت النغمة الاستفهامية فى قوله «تحبها» بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام فحذفت الأداة وبقى معنى الاستفهام مفهوما من البيت بلا لبس. وتتعدد الأمثلة وتكثر ولكنا نكتفى بذكر القليل هنا يقول يحيى الغزالى[2]:

---

(١) دراسات فى علم اللغة ٢٥ بتصرف.

(٢) الأدب الأندلسى وهيكل ص٢٩٨.

سـألت فـى الـنـوم أبـى آدمـا	فـقـلت والـقـلبُ بـه وامـقُ
ابـنك بـالـلـه أبـو حـازم	صـلـى عـلـيك الـمـلك الـخـالـق

فجملة (ابنك بالله) استفهامية وأداة استفهامها غير موجودة وقامت قرينة النغمة بدور تحديد الاستفهام ويقول عليه الصلاة والسلام لجبريل: «وإن زنى وإن سرق؟. فقال وإن زنى وأن سرق»[1] فالاستفهام هنا قائم على النغمة باعتبارها قرينة من القرائن التى حددته.

وهناك فى النحو العربى الكثير من الأبواب التى تحتاج فى تحليل مادتها تحليلاً علميًا دقيقًا إلى موسيقى الكلام وتنغيمه سوف نرى صورة من هذا التحليل عند حديثنا عن موقعية التنغيم عند الحديث عن الظواهر الموقعية.

ويقوم التنغيم فى الكلام بوظيفة الترقيم فى الكتابة غير أنه أوضح من التركيب فى الدلالة على المعنى الوظيفى للجملة وربما كان ذلك لأن ما يستعمله التنغيم من نغمات أكثر مما يستعمله الترقيم من علامات فلم يكن للعرب اهتمام بتسجيل التنغيم فى اللغة الفصحى مما يدعونا إلى عدم الدقة فى فهمه الآن بل تلمسه من خلال اعتمادنا على العادات النطقية فى لهجاتنا العامية كما فعل الدكتور تمام فى دراسته للهجة عدن. ولكن هل أغفل القدامى دوره نهائيا؟ لعل فى بعض أقوالهم وفى كثير من نماذج لغتهم ما يجعلنا نصرح برأى ما فيه عند عرضنا لموقعية التنغيم فيما بعد.

★ ★ ★

(١) مغنى اللبيب جـ١ ١٣.

القرائن المعنوية[1]

النوع الثانى من أنواع التعليق النحوى هو العلاقات السياقية أو ما يضعه الغربيون تحت عنوان: **Syntagmatic relations**. هذه العلاقات السياقية ما هى الا قرائن معنوية تفيد فى تحديد المعنى النحوى كعلاقة الاسناد والتخصيص والتبعية والنسبة.

وأولى هذه العلاقات المعنوية علاقة الإسناد وهى قرينة اهتم النحاة بها اهتماما كبيرا باعتبارها قرينة لتمييز المسند إليه من المسند فى الجملة فهى العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه. هذه القرينة تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ أو فعل والثانى فاعل أو خبر يحدد ذلك العلاقة المعنوية الرابطة بين الجزأين. ولكن علاقة الاسناد كما يرى الدكتور تمام لا تكفى بذاتها للوصول إلى هذا القرار لانها يمكن أن تكون اسنادا فى جملة اسمية أو إسنادا فى جملة فعلية ويمكن أن تكون إسنادا خبريا أو إسنادا انشائيا ولذا فنحن بحاجة ماسة إلى استخدام القرائن الأخرى اللفظية معها ليتضافر الجميع على إبراز الباب النحوى فنعرف صيغتى الفعل والفاعل مثلا ورتبتهما والمطابقة بينهما بل وعلامتهما بالاضافة إلى فهم علاقة الاسناد ليتم فهم الباب النحوى.

وتأتى القرينة المعنوية الثانية وهى قرينة التخصيص وهى علاقة سياقية كبرى تتفرع عنها كثير من القرائن فيندرج تحت هذه القرينة عديد من القرائن الخاصة التى هى قيود على علاقة الإسناد السابقة بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة فى فهم معنى الحدث الذى يشير إليه الفعل أو الصفة وتبرز هذه القرائن التى ترتبط بقرينة التخصيص ارتباط الجزء بالكل فيما يلى:

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها مع تصرف يسير من جانبنا.

قرينة التعدية التى تخصص المفعول به فى مثل (ضرب محمد عليا). لقد كان الضرب فى علاقة الإسناد مخصصا بوقوعه على (على) ومن هنا فإن التعدية خصصت علاقة الاسناد التى بين الفعل وما أسند إليه وأيضا قرينة الغائية وهى التى تخصص المفعول لأجله والمضاف بعد اللام وكى والفاء واذن. وقرينة المعية وهى تخصص المفعول معه والمضارع بعد واو المعية. وقرينة الظرفية وهى التى تخصص المفعول فيه. وقرينة التحديد والتوكيد وهى التى تخصص المفعول المطلق. وقرينة الملابسة وهى التى تخصص الحال. وقرينة التفسير وهى التى تخصص التمييز. وقرينة الإخراج وهى التى تخصص الاستثناء. وقرينة المخالفة وهى التى تخصص معنى الاختصاص وبعض المعانى الأخرى.

كل هذه التخصيصات جهات فى فهم معنى الحدث الذى يشير إليه الفعل أو الصفة فعلى سبيل المثال نرى الغائية فى مثال «أتيت حبا لك» حيث أسند الإتيان إلى المتكلم مقيدا بجهة خاصة هى الغائية ومن ثم فالغائية قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله وهكذا.

من القرائن المعنوية أيضا قرينة النسبة وهى قرينة كبرى مثل التخصيص تدخل تحتها قرائن فرعية. والنسبة أيضا قيد عام على علاقة الإسناد هذا القيد يجعل علاقة الاسناد نسبية والفرق بين معنى النسبة ومعنى التخصيص أن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق. والمعانى التى تدخل تحت عنوان النسبة وتعتبر قرائن فى التحليل النحوى هى ما نسميها معانى حروف الجر ومعها معنى الإضافة. لقد استخدم النحاة القدامى حروف الجر على أنها أدوات تعليق ومن عباراتهم المشهورة قولهم «والجار والمجرور متعلق» فكلمة متعلق تفيد أن النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معانى الجر من تعليق على أنه ينبغى أن يعرف أن التعلق بين الجار والمجرور وما تعلق به إنما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن فإذا قلنا جلس زيد على الكرسى فإن الكرسى تعلق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالماضى.

وأما معنى الاضافة فيكفى لبيان قوة التعليق فيه أن النحاة لم يغفلوا النص على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.. ولكنْ هناك فرق بين النسبة التى يفيدها حرف النسبة والنسبة التى تفيدها الاضافة، فالنسبة مع حروف الجر هى اضافة معانى الأفعال إلى الأسماء أو بتعبير آخر أنها تجعل علاقة الاسناد نسبية سواء أكانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبره أم بين فعل وفاعله. أما النسبة فى الإضافة فتكون بين المتضايفين فقط الواقعين فى نطاق الاسناد. ولبيان كثرة تفريعات قرائن النسبة نعلم أن النسبة فى حروف الجر لها عديد من المعانى المتعددة كابتداء الغاية والبعضية والتعليل والمعنوية والظرفية والملك... إلخ. مما يصل به الحصر إلى تسع وعشرين قرينة مضافا إليها نسبة الإضافة فيصير الكل ثلاثين.

وأما قرينة التبعية فهى أيضا قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هى النعت والعطف والتوكيد والبدل هذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة وأشهر ما تكون فيه المطابقة المطابقة بين التابع والمتبوع فى العلامة الإعرابية. كما أن هناك قرينة أخرى توجد لدى الجميع وهى قرينة الرتبة فالتابع لا شك متأخر الرتبة بالنسبة لمتبوعه أيا كان نوعه.

هذه هى القرائن المعنوية لا يخلو أى تركيب منها فإذا نظرنا إلى أتم هذه العلاقات وجودا فإنها ولا شك علاقة الاسناد لأنه لا يخلو أى تركيب منها ولأن بعض العلاقات الأخرى كالتخصيص والنسبة مرتبط بها، وتتوزع بعد ذلك العلاقات الأخرى ويتمثل ذلك فى استخدامنا لمثال «سأل محمد صاحب المكتبة عن كتاب جديد» ففى سأل محمد علاقة إسناد بين الفعل والفاعل وبين سأل وصاحب علاقة تخصيص عن طريق التعدية خصصت بها جهة الإسناد التى هى سؤال محمد ثم علاقة نسبة عن طريق الإضافة بين المضاف صاحب والمضاف إليه المكتبة وبعد ذلك علاقة النسبة بين الجار والمجرور

ومتعلقه ثم علاقة التبعية بين الصفة جديد والموصوف كتاب. مثال كهذا لا شك أنه يوضح كيف أن أى تركيب مهما كان بحاجة إلى العلاقات المعنوية لكى يتضح معناه النحوى.

وهنا ينتهى الحديث عن مظاهر التعليق معنوية ولفظية ويأتى أمامى سؤال مهم مؤداه: هل يتحدد الباب النحوى من خلال قرائن بعينها بمعنى أن تنفرد بعض القرائن وحدها دون اعتماد على القرائن الأخرى، هل يمكن لهذا الباب أن يتضح بالقرائن المعنوية حين يغفل التركيب عن القرائن اللفظية أو العكس؟

وجوابى أن تحديد الباب النحوى تحكمه ظاهرة كبرى هى تضافر القرائن التى تحقق التعليق. هذه الظاهرة ترجع فى أساسها إلى أنه لا يمكن لظاهرة وحدها أن تدل بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعانى النحوية وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعانى الوظيفية للمبنى الواحد. مثال ذلك أننا حين نحدد أن «محمد» فاعل فى قولنا ضرب محمد عليا نكون قد حددنا ذلك من خلال عديد من القرائن معا فلقد عرفنا اسميته من قرينة الصيغة وبأنه مرفوع من قرينة العلامة وبأنه مسند إليه من قرينة الاسناد وهى معنوية، وبأنه متأخر عن فعله بقرينة الرتبة والرتبة المحفوظة لفعله المتقدم عليه وبأن الفعل معه مبنى للمعلوم وهذه قرينة الصيغة أيضا. ومن هنا فإن القرائن تتشابك معا لتوضيح الباب النحوى وأقول ان النحاة فى تحديدهم للباب النحوى لم ينسوا هذه الصيغ انهم حين تصدر منهم هذه التعريفات بأن المفعول له مصدر فضلة منصوب ذكر علة لحدث سابق مشارك له فى الزمان والفاعل. أو بأن الحال هو الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه، أو بأن المبتدأ هو الاسم الصريح أو المؤول العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة أو بأن الفاعل هو الاسم المرفوع الذى تقدمه فعل أو شبهه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه إلى آخر تعريفاتهم. فاننا نرى فى كل ذلك أنهم قد لمحوا أسس هذه القرائن المبنوية والمعنوية فى تحديد الباب

وإن لم توضع لديهم فى اطار منظم كامل شامل باعتبارها نظرية لها أسسها وأبعادها إن هذه النظرية وإن لم توجد صراحة واكتمالا فإن أبعادها تنوولت فى مجال التطبيق للأبواب النحوية.

وتقابلنا مسألة أخرى هى هل لابد من وجود كل القرائن لتحديد الباب النحوى؟ والجواب بالنفى اد أن لكل باب قرائنه التى تحدده فحين تحدد قرينة التخصيص المفعول مثلا فإن عجزها يبدو أمام تحديد الفاعل لأنه يحدد من خلال قرينة الإسناد. وحين تكون قرينة الرتبة شرطا لازما للفعل والفاعل فإن هذه القرينة لا حاجة لنا بها فى الجار والمجرور مثلا؛ ومن هنا فإن الباب النحوى تحدده قرائنه الخاصة المتضافرة مبنوية ومعنوية.

وقد تغيب وتضيع بعض هذه القرائن المطلوبة للباب النحوى، فما مدى الحرية الممنوحة إذًا لقبول غياب هذه القرينة؟!

والجواب ما يلى: أن التركيب يقبل غياب بعض القرائن المطلوبة لأحد أبوابه ولا خوف على الباب النحوى لأن القرائن الأخرى تتكاتف فى تحديده فحين تضيع العلامة فى قولنا «ضرب موسى عيسى» فإن قرينة الرتبة تحفظ الباب النحوى وحين تضيع الرتبة فى قولنا «ضرب محمدا على» فإن قرينة العلامة تحفظ الباب بالاضافة إلى القرائن الأخرى ولكن ينبغى أن يكون قبول ضياع هذه القرينة أو اختها راجعا إلى مطلب التركيب نفسه. أى أن ضياع قرينة من القرائن لا يمكن أن يكون خاضعا لخطأ المتكلم أو تعمده فقدها اعتمادا على تضافر القرائن الأخرى بل يكون ضياع القرينة راجعا إلى عذر صوتى كما رأينا فى تقدير العلامات وضياعها فى التعذر والثقل وقد يكون ذلك لمظهر سياقى كالتخلص والمناسبة إلى آخر ذلك من أمور تخضع للغة نفسها ولا تخضع لحرية المتكلم. ومعنى ذلك كله أن قرائن الباب يجب أن تتكامل للوصول إلى تحديد الباب النحوى تحديدا صحيحا كاملا إلا إذا كان هناك مانع صوتى يفرضه التركيب نفسه

ومتطلباته وهنا نقبل ضياع قرينة من القرائن ولا خشية من ذلك على الباب النحوى ولا على المعنى النحوى.

وإلى هنا أكون قد وصلت إلى ختام هذه الفكرة التى أوضحت من خلالها أن مبحث النحو لن يفهم ولن تحدد أبعاده إلا من خلال علاقات وقرائن ومن ثم فإن المفردات خارج التركيب لا يمكن لها أن تحمل أى طابع نحوى لخلوها من هذه العلاقات والقرائن «ان هذه المفردات تصبح قيمتها نحوية فقط إذا وضعت داخل التركيب ولم ينظر إليها على أنها مفردات بل على أنها أبواب يمكن النظر إليها فى ضوء علاقتها النحوية ومن ثم يمكن لنا أن نفهم المقصود من قولنا «ان النحو هو دراسة العلاقات بين الأبواب لا بين الكلمات»[1].

٢ - الكلمة بين حالتى الإفراد والسياق

تستخدم الكلمة مفردة وتستخدم فى تركيب أى أن لها سلوكين. فما مدى التوافق أو التخالف بين هذين السلوكين؟ لعل فى الحديث التالى جواب هذا السؤال.

إن الكلمات المفردة خارج السياق ما هى إلا مبان تحمل معنيين: معنى صرفى لن يتحقق ويؤكد إلا فى سياق. ومعنى معجمى. والسمة الواضحة الغالبة لحدود هذه المفردات أن أى مبنى تتعدد احتمالاته فى حالة الافراد سواء أكان على مستوى المعنى الصرفى أم المعنى المعجمى. ولكن هذا المسلك الذى تسلكه المبانى عند الإفراد سرعان ما يخضع للتحديد فى إطار السياق «فالمبنى الواحد متعدد ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق. أما إذا تحقق المبنى بعلامة فى سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن

(١) مناهج البحث فى اللغة ١١٢.

اللفظية والمعنوية والحالية وهذا التعدد والاحتمال فى المعنى الوظيفى يقف بازائه تعدد واحتمال فى المعنى المعجمى أيضا[1]. ومعنى ذلك أن للمفردات سلوكين: سلوكا حال الافراد يتسم بالتعدد وسلوكا حال السياق يتسم بالتحديد وهذا أمر طبيعى لأن السياق يحدد كل الاحتمالات اللهم إلا إذا كان طلب التعدد والإبهام مطلبا إبداعيا. وهنا يكون السياق الإبداعى هو الحاكم.

فالكلمة وهى محملة بعديد من المعانى الوظيفية وعديد من المعانى المعجمية حين تسلك طريقها فى السياق فإنه لا يكون لها فى هذه الحالة إلا معنى واحد. فعلى المستوى المعجمى نرى أن الذى يعين قيمة الكلمة فى كل الحالات كما يقول فندريس: «إنما هو السياق، إذ إن الكلمة توجد فى كل مرة تستعمل فيها فى وجود يحدد معناها تحديدا مؤقتا والسياق هو الذى يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعانى المتنوعة التى فى وسعها أن تدل عليها والسياق أيضا هو الذى يخلص الكلمة من الدلالات التى تدعها الذاكرة تتراكم عليها[2]. أو كما يقول أولمان «إنه لمن الصعب أن نتصور أى سياق يلائم معانى كلمتين (بله ما زاد عن اثنين) من كلمات المشترك اللفظى الذى ينتمى إلى قطاعين مختلفين»[3].

لقد حدد السياق هذا المعنى المعجمى المتعدد، وليس المعنى الوظيفى بمختلف عنه إذ له سلوكه الخاص فى سياقه ويكفينا دلالة لذلك أن هذا السياق ما هو إلا المكان الطبيعى لبيان المعانى الوظيفية للكلمات فإذا اتضحت وظيفة الكلمة فقد اتضح مكانها فى هيكل الأقسام التى تنقسم الكلمات إليها... ان السياق يجدى فى هذه الناحية إلى درجة توضيح وظائف الكلمات حتى فى جمل هرائية.. فما بالك بكلمات مرصوفة فى نص أدبى نستخرج منه القواعد النحوية[4].

(١) اللغه العربية معناها ومبناها ص١٦٥.

(٢) اللغة فندريس ص٢٣.

(٣) دور الكلمة فى اللغة ألمان ، د. كمال بشر ص.

(٤) مناهج البحث فى اللغة ١٩٩ – ٢٠٠.

إن احتمالات المعنى المعجمى لا توجد إلا فى الكلمة المفردة فقط ومثلها احتمالات المعنى الوظيفى. هذه الاحتمالات التى تتسم بالتعدد ليست إلا مخزون الذهن من خلال افتراض سياقات كثيرة فليست الإيحاءات الكثيرة لكلمة ما معجميا أو وظيفيا الا ايحاءات لسياقات كثيرة متعددة لها.

إذا علمنا ما سبق فما الذى يجعل الكلمة تسلك مسلكا فى السياق يخالف مسلكها عند الافراد؟ ما ذلك إلا لأن السياق يحفل بالكثير من القرائن الحالية والمقالية التى تحول هذه المفردات من معنييها المعجمى والصرفى إلى معنى نحوى يؤخذ من السياق وإلى معنى دلالى هو قمة هذا السياق لاحتوائه على كل المعانى الوظيفية السابقة.

إن المعنى كما يقول الدكتور تمام «معجمى فى الكلمة المفردة فقط أما حين تدخل فى السياق فإن معناها لا يسمى معجميا نظرا إلى أن السياق يحفل بالكثير من القرائن الحالية والمقالية التى قد تعطى الكلمة من المعانى مالا يرد على بال صاحب المعجم.... ولعل تعدد المعنى واحتماله من جهة وتحدده وتعيينه من جهة أخرى هو الفارق الأساسى بين الكلمة التى فى المعجم واللفظ الذى فى السياق[1]. وكما يقول فى موطن آخر مبينًا أن معنى الكلمة فى المعجم متعدد ومحتمل ولكن معنى اللفظ فى السياق واحد لا يتعدد وذلك بسبب ما فى السياق من قرائن تعين على التحديد وبسبب ارتباط كل سياق بمقام معين يحدد فى ضوء القرائن الحالية[2].

من الحديث السابق تبين لنا أن سلوك المفردات فى السياق يختلف عنه عند الإفراد. ولقد تحدد المعنى المعجمى وأصبح فى سياقه.معنى دلاليا اشترك المقام والمقال فى تحديده. وأيضا كان للسياق دوره فى تحديد المعنى الوظيفى.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٢) السابق ٣١٦ بتصرف.

هذا الخلاف الوظيفى بين الحالين هو الذى سأقصر حديثى على نماذجه لأنه مجال موضوعنا الذى هو دراسة نحوية وليست دلالية.

فمن الأدلة التى تظهر لنا كيف أن سلوك المفردات فى إفرادها يختلف عن سلوكها داخل سياق خضوع المفردات فى التركيب لعلاقات وقرائن تشكل وظائفها. هذه العلاقات وتلك القرائن موجودتان بحكم السياق خاضعتان له ولقد بدا ذلك واضحا عند حديثنا الذى حاولنا أن نثبت فيه أن النحو إن هو الا علاقات وقرائن

إن نظرة واحدة إلى المبنى وهو بعيد عن السياق وبينه وهو فى سياق تمكننا من فهم الفرق بين حالتى الإفراد والتركيب ومن ذلك ما يلى:

يختلف النظر إلى الصيغ الصرفية عند انعزالها - أى إفرادها - عنه عند تركيبها. فقد لا تكون هذه الصيغة المفردة كافية للدلالة على المورفيم لوجود الغموض فيها ومن ثم فهى بحاجة إلى المثال ليوضح ما فيها من غموض. إن صيغة فعْل بتسكين العين نجدها مشتركة بين الصفة المشبهة والمصدر ومن الأمثلة لها كلمتا شهم وضرب فإذا حدث لنا تردد بين المعنيين فى الإفراد فإن أمره ينقطع تماما فى الأمثلة أى السياق، هذا التردد لن يقع فى الأمثلة «لأن هذه الأمثلة اما أن تكفى بمفردها لشرح معنى الصيغة كالمثالين المذكورين وإما لا تكفى كما فى «عدل» التى تصلح لمعنى الصفة كما تصلح لمعنى المصدر فإذا جاء هذا الغموض فى المثال كما جاء فى الصيغة اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحوية فى تحديد معان صرفية تلك الوسيلة النحوية هى السياق، ومثل ذلك يقال فى صيغة (فعيل) التى تأتى صفة مشبهة ومصدرا وبمعنى اسم الفاعل والمفعول و«فعال» التى تأتى صيغة لمفرد ككتاب ولجمع ككلاب ولمصدر كقتال. والسياق كما قلنا أحد الوسائل التى يلجأ إليها أخيرا فى إيضاح هذا المعنى، وما دام هذا هو الحال فلن يغمض على الفهم معنى وظيفى لغوى أبدا[1].

(١) مناهج البحث فى اللغة ص١٢٤.

ان وزن الصيغة يتحدد إذا وضع فى تركيب نحوى ولا يمكن أن يقع له إلا امكانة واحدة فالصيغة «فهم» فى «فهم محمد الدرس» مكسورة العين ولكنها ساكنة العين فى قولنا «هذا فهم طيب». ولا يمكن للعين أن تقبل أية امكانة أخرى فى أى من هذين السياقين. انه قد تأتى الكلمة على صيغة صرفية محايدة مثل «فاعِل» لصفة الفاعل والأمر من فاعل نحو قَاتِل. ومثل فَعْل: للصفة المشبهة والمصدر نحو «عدل» هذه المحايدة فرضها علينا انعزال الكلمة فى افرادها وهنا أصبحت البنية صالحة للبس فى معناها ولن يذهب بذلك اللبس إلا اعتبارات السياق فنقول مثلا الأشرف الفاضل فى الشرف فنعلم من هذا أن المقصود صفة التفضيل بقرينة التضام[1].

ومما يبين اختلاف صورة الافراد والتركيب للكلمة أيضا أن صيغ الكلمات يمكن لها أن تستخدم لمجرد الوصف ويمكن لها أن تستخدم أعلاما فلا شك أن كلمة «صالح» قابلة للعلمية والوصفية ولا يمكن تحديد أى منهما إلا عن طريق السياق. فإذا قلت «صالحٌ تلميذ مجد» أو «يا صالح» عين السياق أن هذه الكلمة علم. ولو قلت «محمد رجل صالح» تحدد كون الكلمة وصفا. وهنا يرد اعتبار آخر لهذا المفرد إذ لو حدد عن طريق الوظيفة فان التركيب يعطيه صورا نحوية تخضعه لشكل معين فيمكن للكلمة أن تأخذ قيمة النصب الدائم حين تعرب حالا فنقول «جاء محمد ضاحكا» بينما تأخذ قيم الرفع والنصب والجر حين تعرب صفة وكل هذه الصور ما كان لها أن تسلك هذا المسلك إلا فى اطار السياق. فالسياق وهو وسيلة نحوية يدخل فى تحديد المعنى المراد عند الحاجة.

وتتعدد النماذج التى تبين كيف أن الكلمة فى سياقها لها سلوك يختلف عند افرادها ومن ذلك أن النحاة يستخدمون بعض الكلمات مثل كان وصار وأصبح ودام «نواسخ - أى أدوات - ويستخدمونها أفعالا وهذا خاص بحالة التمام. فما الذى فرق بين الصورتين مع أن الكلمة واحدة؟ ان الذى يفرض على الفعل

(١) اللغة العربية معناها.. ٣٢٧ بتصرف.

«كان» أن يكون أداة أو فعلا هو السياق. فحين نقول «كان الجو ممطرا» فإن كان هنا أداة ناسخة - أو كما يقولون فعلا ناقصا - تدل على الزمن فى جملتها الاسمية. وحين يقول الشيخ الهدم «إذا كان الشتاء فأدفئونى» فإن كان هنا تستخدم فعلا لأنها فى معنى الفعل جاء. لقد فرق السياق بين الصورتين بما له من ارتباطات فكان الأولى على سبيل المثال لا قيمة لها من ناحية الاسناد فلا دخول لها فى علاقة اسنادية إذ هى خارجة عن ركنى الإسناد بينما «كان» الثانية جزء من علاقة الاسناد ولأنها تقوم بدور المسند فى الجملة.

ان قضية الزمن فى الفعل تبين أيضا مدى اختلاف التعامل مع الكلمة فى الحالتين فالنظام الزمنى الصرفى بسيط للغاية بحيث يمكن التعبير عنه بالطريقة الآتية:

(أ) صيغة فَعَلَ   وتفيد وقوع الحدث فى الزمن الماضى.

(ب) صيغة يفْعل   وتفيد وقوعه فى الحال أو الاستقبال.

(جـ) صيغة أفْعل   وتفيد وقوعه أيضا فى الحال أو الاستقبال.

أن هذا الزمن الصرفى وظيفة الصيغة فى حال انعزالها وبعدها عن السياق ومن ثم فهو جرء من معنى هذه الصيغة على المستوى الصرفى «وإذا كان النحو هو نظام العلاقات فى السياق فمجال تطبيقه هو السياق وليس الصيغة المنعزلة وحيث يكون الصرف هو نظام المبانى والصيغ يكون الزمن الصرفى قاصرا على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهى بها ولا يكون لها عندما تدخل فى علاقات السياق. فلا مفر اذًا من النظر إلى الزمن فى السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن فى الصيغة لأن معنى الزمن النحوى يختلف عن معنى الزمن الصرفى من حيث إن الزمن الصرفى وظيفة الصيغة وأن الزمن النحوى وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن[1].

---

(١) اللغة العربية معناها.. ص٢٤٢.

من هنا يتبين أن صورة الزمن فى سياقه تختلف أحيانا عن صورته - وهو صيغة صرفية - فى الإفراد فاطلاق كان «على المعنى من الناحية الصرفية ينفيه السياق فى قوله تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ إذ الكينونة هنا دالة على الاستمرار. واطلاق «أتى» على المعنى أيضا ينفيه السياق فى قوله تعالى ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾. واطلاق المضارعة على الفعل «يكتب» صرفيا ينفيها السياق فى قولنا «لم يكتب محمد» لإحالتها مستقبلا. والذى جعل الزمن يختلف فى سياقه عن إفراده أن تحديد الزمن فى السياق خاضع لأمرين: أمر يحدد فيه عن طريق المقام وحده كما نرى فى العقود والمعاملات «بعتك كذا» «اشتريت منك» «زوجتك ابنتى». وكما فى قوله عز وجل ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ وقوله ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾. وأمر يحدد فيه عن طريق المقال كما نرى فى قولنا: سيذهب محمد، ولن يذهب محمد. ولم يذهب محمد. وكقوله تعالى ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ وقولنا «ان جاء على فأكرمه» فالزمن فى كل هذه السياقات محدد من خلال ضمائم بعينها أو قل من خلال دلائل لفظية موجودة فى السياق وليس الأمر فيها راجعا إلى المقام وهذه الدلائل ممثلة فى الأدوات (إذا ، لو ، ان ، لم) .. إلخ. وحديث الزمن أكبر من أن يتسع له هذا المجال إذ إن موضوعه موضوع كبير يحتاج إلى مبحث طويل.

من دلائل اختلاف الكلمة بين حالتى الافراد والسياق أيضا استخدام الأدوات النحوية. فالأداة وهى مفردة متعددة ولكنها تحدد لمعنى وظيفى واحد فى سياقها. فالأداة «ما» مثلا تكون موصولة ونافية وكافة ومصدرية وظرفية واستفهامية وتعجبية وشرطية؛ ولكن سلوكها فى سياق بعينه لا يحتمل الا معنى واحدا بعينه فهى موصولة فحسب حين أقول «أعجبنى ما اشتريته». ونافية فقط فى قولنا «ما محمد بقائم». وتعجبية فى قولنا «ما أجمل القمر». والذى أظهر توحدها عدة ارتباطات فى السياقات تجعل كل سياق يقوم بدور خلافى لهذه الأدوات. فما الموصولة تحتاج إلى صلة هذه الصلة لها رابط، ويصح لما هذه أن تربط بعلاقة

تخصيص مع ما قبلها فى حين أن ما النافية ليست بحاجة إلى ضميمة الصلة وليست بحاجة إلى الربط بالضمير كما أنها لا توضع فى علاقة معنوية ما، وهكذا إلى آخر القرائن التى تحدد وظيفة الباب النحوى. فأمر الأدوات كله إذًا لا يحدد ولا يخصص إلا من خلال اعتبارات السياق[1].

ان أمر الظواهر الموقعية كلها لخير دليل أيضا على مدى اختلاف سلوكى الكلمة بين حالتى الافراد والتركيب. فللتركيب مطالبه العملية التى تخالف مطالب النظام «ان نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة هى "مكونات التحليلية هى حلول لما قد يكون بين النظام والسياق من تضارب أو هى بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لا وجود لها إلا فى السياق المنطوق[2]. هذا التخالف يجعلنا ندرك كم من القيم الخلافية يمكن أن تنشأ بين وضع الكلمة فى الإفراد ووضعها فى السياق «لقد دلت التجارب الصوتية على أن الكلمات فى وصل الكلام يتداخل بعضها فى بعض فنسمع الجملة الطويلة كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها مما قد يترتب عليه أن يكون بين الكلمتين المتجاورتين ما يسمى بالتقاء الساكنين وحينئذ نحتاج للتخلص منه بحركة فى آخر الكلمة الأولى منهما. فى العبارتين «جزاؤهم العقاب» و «الحمد لله» ترى أنه من الضرورى أن تحرك الميم فى الأولى والدال فى الثانية[3]. فتداخل الكلمات فى وصل الكلام هنا أحدث صورة لاستخدامها فى التركيب لم تكن بموجودة عند الافراد وهذه طبيعة الموقعيات. فكل موقعية صورة لاستخدام المفردات فى سياقها[4].

---

(١) لقد أحسن ابن هشام حين ألف كتابه مغنى اللبيب الذى صنف فيه معانى الأدوات كلها محددًا كل معنى من خلال نماذجه أو سياقاته.

(٢) اللغة العربية معناها ص١٧.

(٣) مجلة المجمع ص٥٥ عدد (٣).

(٤) مناهج البحث فى اللغة ١٤٧.

وسوف يتبين ذلك بوضوح عند تناولنا أمر الظواهر الموقعية بالدراسة والتحليل فيما يلى من هذه الرسالة.

بعد هذا الحديث يحق القول بأن هناك خلافا بين استخدام الكلمة فى حالتى الافراد والتركيب هذا الاختلاف لا يقتصر أمره على الجانب النحوى وحده بل يشمل الجانب الدلالى أيضا وذلك لما يحمله السياق من دلائل مقالية ودلائل مقامية إذ تحدد الأولى المعنى النحوى بينما لا يكتفى المعنى الدلالى بها إذ هو بحاجة إلى الثانية.



الفصل الأول

الظواهر الموقعية




الظواهر الموقعية Prosiodic peaturos أو ما يطلق عليها اسم الموقعيات Prosedies كما يراها الدكتور تمام هى دراسة لعلامات المواقع أو دراسة لسلوك الأصوات فى الموقع طبقا لما يقتضيه هو أيا كان هذا الموقع مرتبطا ببدء الكلمة أو وسطها أو نهايتها. فأية ظاهرة أصواتية خاصة بموقع أو نقطة اتصال بين الأصوات فمن المفيد أو ربما كان من الأكثر افادة أن نعبر عنها بأنها موقعية فى الجملة أو الكلمة ويرى الدكتور تمم أن الموقعيات تتقسم فى العربية الفصحى إلى أربعة أقسام رئيسة:

١ - موقعية البداية. ٢ - موقعية الوسط. ٣ - موقعية النهاية.

٤ - موقعية الشيوع [1] وفى ذلك التقسيم ايحاء بموطن هذه العلامات أو الظواهر الموقعية.

وحول المراد بالموقعية ينشأ احتمال خلط هذا المصطلح بمصطلح آخر. فقد يبدو أن المقصود بالموقعية أو الموقع هو ما نريده بالمكان أو الرتبة أو الموضع حيث يستخدم مصطلح الموقعية مرادا به لدى بعض المحدثين الموضع أو الرتبة.

فمن أحاديث للدكتور بشر ندرك تماما هذا المقصود. حيث يقول فى عدة مواطن: «من هذه المسائل مسألة الموقعية أو الموقع التى تحتلها الكلمات فى الجملة فى لغات معينة. وهى اللغات التى يكون موضع الكلمة فى جملها هو الفيصل من حيث علاقتها بسائر الكلمات» [2]. وهنا يتضح أن المقصود بالموقع أو الموقعية هو موضع الكلمة. وفى موطن آخر يقول مصرحا «الموقعية: البحث فى قوانين تأليف، وقواعد ترتيب الكلمات فى الجملة والعبارة من أهم ما يعنى به الدرس الحديث» [3]. فالموقعية هنا هى الرتبة.

(١) انظر مناهج البحث ص١٤٧.

(٢) دراسات فى علم اللغة قسم أول ٢٨.

(٣) دراسات فى علم اللغة قسم ثان ١٤١.

ويتحدث مرة أخرى على أنها جانب من جوانب أربعة متصلة غير منفصلة فى مبحث النحو هذه الجوانب هى الاختيار أو الانتقاء والموقعية والمطابقة أو الارتباط الداخلى والاعراب[1]. وبذا يتبين أن المقصود بالمصطلح لديه هو الرتبة تماما.

اختلف المراد إذا حول ما نقصده بمصطلح الموقعية وحول ما يقصده الدكتور بشر بها فعلى حين نريد بها دراسة سلوك الأصوات فى الموقع فإن أستاذنا يريد بها الرتبة ونحن فى بحثنا قد قصدنا بالرتبة مرادا آخر تبين لنا عند عرض قرائن التعليق.

هذا التفريق يدلنا عليه الاستاذ الدكتور أيوب فحين يتحدث عن أجزاء العلاقة النحوية يقول «تتكون العلاقة النحوية من مواقع وعلامات. والموقع هو جزء من التركيب اللغوى يرتبط بجزء آخر ارتباطا تدل عليه بعض الصفات المادية التى تظهر فى الكلمات التى تشغله أو تشغل الجزء (أو الموقع) الذى ترتبط به فالموقع هنا غير الموضع فما قوله «الموقع جزء من التركيب تدل عليه بعض صفاتنا المادية»[2] إلا موافقا لقولنا «الموقعية دراسة لعلامات المواقع طبقا لما تقتضيه هى.

ويظهر مراده صريحا حين يقارن بين مرادى الموقع والموضع قائلا «نودّ أن نحذر القارئ من الخلط بين الموقع والموضع، فبالرغم من تشابه اللفظين فى المعنى إلا أننا نعنى بهما أمرين مختلفين. والموقع هو جزء من العلاقة. أما الموضع فهو المكان الذى يوضع فيه هذا الجزء الذى نسميه بالموقع»[3]. وفى تحديده مرة أخرى لمصطلحى الموضع والموقع يقول الموضع هو المكان الذى يشغله الموقع فى التركيب «أما الموقع فهو جزء من العلاقة النحوية تتميز بعلامة معينة»[4].

(١) السابق ص٣٩ بتصرف.

(٢) محاضرات فى اللغة ٢٢٩.

(٣) محاضرات فى اللغة ٢٣٥.

(٤) السابق بتصرف ٢٣٧.

فى النصين السابقين تصريح بأن الموقع مخالف للموضع أو الرتبة كما أن النص الأول يعطى ايحاء الخلط بينهما والذى دعا إليه تشابه اللفظين فى المعنى.

هذا الفرق هو الذى دعانا لقبول مصطلح الموقعية لدراسة هذه الظواهر السياقية التى هى علامات لمواقع معينة فى التركيب وأن نقبل مصطلح الرتبة فيما أراده الدكتور كمال بشر تحت عنوان الموقعية. ولعل ذلك التشابه بين المصطلحين كان مرجعه إلى تقارب وظيفتيهما فيبدو لنا «أن بين الرتبة النحوية وبين والظواهر الموقعية رحما موصولة لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هى تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام»[1].

مصطلحنا إذًا يخالف فى مراده المقصود بالرتبة وسوف يزيد هذا المصطلح بعدا وايضاحا حين نتحدث عن طبيعة هذه الظواهر تلك التى تختلف تماما عما يقصد بالرتبة لدى اللغويين.

إننا إذا أردنا معرفة دور هذه الموقعيات فى اطار النظام اللغوى قلنا إن هذه الموقعيات جزء من الجهاز التشكيلى للغة فللغة جهاز تشكيلى معين يمثل نظام المقاطع والموقعيات، ومنها التفخيم والنبر والتنغيم.

يوضح ذلك أيضا أن «الدراسة المنظمة للعناصر التى تتكون منها اللغة على حد تعبير ماروزو تتجه إلى وصف الأصوات والصيغ والكلمات والظواهر الموقعية»[2] فعلم التشكيل الصوتى «لا يقصر همه على تقسيم الأصوات إلى حروف وإنما يتناول طائفة من التغييرات الصوتية بحسب الموقع، وقد أطلقنا عليه اسم الموقعيات **Prosodies**، أو الظواهر الموقعية **prosodic features**، من ذلك التماثل بين الحرفين المتعاقبين فى السياق حين يتقارب مخرجاهما، كنطق النون فى صورة الميم كما فى «من بينهم»، ومنه أيضا ظهور همزة الوصل فى بداية

---

(١) اللغة العربية معناها ٢٠٨.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ١٦.

الكلام واختفاؤها فى الوسط ومن ذلك ارتباط القلقلة بمواقع خاصة، وكذلك ارتباط حركة التقاء الساكنين بموقع معين، ومن ذلك النبر والتنغيم»[1].

فالموقعيات إذا جزء من النظام اللغوى أو بتعبير آخر من دراسة التشكيل الصوتى يرتبط بدراسة التغييرات الصوتية بحسب الموقع. هذا الموقع لن ينظر إليـه إلا باعتبار التركيب أى باعتبار أن الظاهرة الموقعية ظاهرة سياقية. «إن استعمال سويت لاصطلاحى التركيب والتحليل فى دراسة اللغة يوضح الحاجة الملحة إلى دراسة الموقعية ويظهر ظهورا واضحا من دراسة السياق النطقى أن التحليل إذًا هدف إلى وصف الجزئيات الصغرى المكونة لهذا السياق.. بعد استخراجها من تتابعه المتصل فإن التركيب إنما يتناول الكل المتصل كيفما كان مظهره ويشمل هذا علامات المواقع والعلاقات المتبادلة بين الأبواب اللغوية كالترابط والتوافق وتبادل التأثير فى السياق»[2].

إن النظرة إلى السياق النطقى كما يوضح القول السابق تبين أن دراسة الموقعية مما يتصل بالتركيب لا التحليل ومعنى ذلك أن الظواهر الموقعية ظواهر سياقية. فهل جاءت هذه الظواهر السياقية مطابقة تماما لما يتطلبه نظام اللغة أو جاءت خروجا على متطلبات النظام؟ إن هذه القضية تحتاج إلى تفصيل وبيان لأنها تحديد واضح لطبيعة وكنه هذه الموقعيات.. ولكى نصل إلى الجواب الصحيح نعرض هذا السؤال: هل من المطلوب أو من المحقق أن يوافق السياق دائما متطلبات النظام؟

يجيب عن ذلك الدكتور تمام قائلا «والنتائج التى يتوصل إليها بواسطة التحليل تحمل فى طيها زعما اعتباطيا بصدقها واطرادها حتى فى السياق ولكن هذا ليس أكثر من زعم وكان على النحاة أنفسهم أن يدركوا ذلك وأن يعلموا أن

---

(١) السابق ١١٩.

(٢) مناهج البحث ١٤٦.

هذا الزعم لا مبرر له إلا الاعتبارات العملية للبحث وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على المكونات التحليلية هى حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب أو هى بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لا وجود لها إلا فى السياق المنطوق وبسببه»[٢].

هناك تعارض إذًا بين ما يطلبه النظام وما يريده السياق. وعلى هذا فليس من المطلوب أن يوافق السياق صلب النظام تماما، وذلك التعارض الناشىء بينهما مرجعه أن النظام أو القاعدة شىء ثابت ولكن السياق ديناميكى متحرك وتأتى عن هذه الحركة مطالب تخالف أحيانا ما يريده النظام ويطلبه، فالكلام المسموع وهو صورة لحركة السياق يتسم أحيانا كثيرة بطابع التعارض بينه وبين الأنظمة اللغوية (أى القواعد). وحين نطبق ذلك النظام الثابت على الكلام المسموع الديناميكى فنحن بحاجة ماسة إلى طائفة من الحلول نسميها بالظواهر الموقعية أو المعالم السياقية: وهذه الحلول فرضها على اللغة طبيعى برغم خرقها لمطالب النظام لأن مخالفة النظام أيا كان نوعه أمر وارد حين يأتى مجال التطبيق له ولتوضيح ذلك نعرض مثالا أورده أستاذى الدكتور خاصا بالتعارض القائم بين نظام المرور ومشاكل الطريق اذ يقول «إن نظام المرور يقتضى فى جميع الحالات أن يكون السير على جانب معين من الطريق وهذه قاعدة فى النظام مطردة ومطلقة ولكن عملية المرور التى تتم طبقا لهذا النظام والتى هى فى الواقع تطبيق أمين له يحدث لها أن تصادف بعض المشكلات أحيانا كأن يكون الجانب المختار للمرور مشغولا باصلاح الطريق أو ببقايا حادث وقع فيتحتم فى هذه الحالة أن يتحول المرور إلى الجانب الآخر من الطريق على عكس ما يطلبه النظام ولكن هذا يعتبر حلا من حلول مشكلات التطبيق. فإذا عبر عنه بمجموعة من القواعد تفصل ما يتبع من الاجراءات عند انشغال الجانب المختار للمرور من الطريق

(٢) اللغة العربية معناها ١٧.

اعتبر ذلك نظاما فرعيا يؤيد النظام الأصلى ولا يطعن فيه»[1]. لقد تحول مطلب النظام هنا حين وضع فى مجال التطبيق، لأن التطبيق له مشاكله التى تختلف مع النظام. ولقد كان لمجال التطبيق واجب فرض بعض القواعد الفرعية التى تحل ذلك التضارب بين القاعدة وتطبيقها. هذا المثال الذى عرضه الدكتور يطبق تماما على كل نظام ومنه النظام اللغوى الذى نرى أن الظواهر الموقعية فيه ما هى إلا مطالب سياقية تعتبر حلولا لذلك التعارض الناشىء بين متطلبات النظام والسياق وبتعبير آخر بين القواعد والتطبيق.

الظواهر الموقعية إذًا مطلب سياقى فما الذى جعلها حلولا لذلك التعارض الحاصل بين النظام والسياق بصورة أخرى: ما الأسس التى تتحكم في تحقيق الظواهر السياقية؟.

قد يظن أن ثقل العملية العضوية أساس وحيد فى ايجاد هذه الظواهر لكن ذلك ليس بصحيح فالأسس التى تتحكم فى تحقيق الظواهر السياقية «لا يتحتم أن تبنى جميعا على ثقل العملية النطقية بالضرورة وإنما تبنى كذلك على مراعاة أمن اللبس.. وعلى الاعتبارات الذوقية فى صياغة السياق العربى. فإذا أردنا أن نعبر عن جميع ذلك بعبارة شاملة قلنا: إن الأساس الذى يتحكم فى تحقيق الظواهر السياقية إنما هو: كراهية التقاء صوتين أو مبنيين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغى للفصحى فتحدث الظاهرة لعلاج موقف التقى فيه هذان الأمران فعلا وذلك نتيجة لما قضى به أحد أنظمة اللغة للمبانى خارج السياق»[2].

اعتبارات ثلاثة أو أسس ثلاثة لا يمكن أن ينفرد أساس لتفسير الظاهرة بل اجتماع هذه الأسس هو سر وجودها ولست أرى الهروب من الثقل إلا احساسا

---

(١) السابق بتصرف ص٢٦٢.

(٢) اللغة العربية ٢٦٣.

من العربية تتبع فيه ذوقها العرفى الخاص. هذا الذوق يجب أن ينبنى أساسا مع مقتضيات أمن اللبس.

إنه من الواضح لدينا أن النظام اللغوى وكذلك الاستعمال السياقى يحرصان على التقاء المتخالفين ويكرهان التنافر والتماثل. أما كراهية التماثل فلأنها مبعث اللبس وأما كراهية التنافر فلإباء ذوق العربية لها، ومن هنا فإن كراهية التنافر والتماثل أصبحتا أساس ابراز كل ظاهرة موقعية.

من الظواهر الموقعية التى يكون التنافر أو التضاد سر وجودها. ما يلى:

١ - ظاهرة التأليف. التى نشأت لأن اتجاه الذوق العربى يكره توالى الأضداد.

٢ - ظاهرة الوقف. التى جاء بها السياق هربا من التضاد الناشىء بين الحركة التى هى مظهر الاستمرار. والصمت الذى هو مظهر التوقف.

٣ - ظاهرة المناسبة. وأساسها كراهية التضاد بين قيمتين صوتيتين متجاورتين يأبى الذوق العربى تجاورهما.

٤ - ظاهرة الإعلال والإبدال. وفيها كراهية تضاد صوتين متضادين لصعوبة نطقية.

ومن الظواهر التى يكون التماثل سر وجودها ما يلى:

١ - ظاهرة التوصل. وأساسها كراهية التقاء الصمت قبل النطق مع وجود ساكن فى أوله.

٢ - ظاهرة الإدغام. وأساسها كراهية التقاء صوتين متماثلين أو متقاربين اشتركا فى كثير من خصائصهما.

٣ - ظاهرة التخلص. وأساسها كراهية التقاء ساكنين متواليين.

٤ - ظاهرة الحذف. وفيها كراهية توالى أمثال النونات أو التاءات أو غير ذلك.

٥ - ظاهرة الإسكان. وفيها كراهية توالى الحركات.

٦ – ظاهرة الكمية. وفيها كراهية توالى الحركات والمدات ومن ثم تأتى الظاهرة توزيعا لهذه الحركات والمدات على المنطق.

٧ – ظاهرة الإشباع والاضعاف. وفيها كراهية تماثل القوة والضعف ومن ثم تنشأ الظاهرة لتوزيع القوة والضعف بين الأصوات والكلمات.

٨ – ظاهرة النبر. وفيها تتوقى الأمثال بتنويع المقاطع.

٩ – ظاهرة التنغيم. وفيها تتوقى الأمثال بتنويع النغمات.

هذه هى الموقعيات وقد دفع بها إلى الوجود إباء اللغة التنافر أو التماثل اللذين يتنافيان مع ذوق اللغة العربية وحرصها على أمن اللبس.

ونحن الآن بصدد عرض كل موقعية من هذه الموقعيات عرضا موجزا نبين فيه سمة كل موقعية وصورتها لدى لغويى العرب. وهل يحق لنا أن نبين أن هذه الظواهر توضح قيمة الموقع من الناحية النحوية أولا. وما مدى رؤية نحاة العرب لهذه القيمة. ولن نخرج هنا فى اثبات آرائنا عن تراثنا العربى القديم سواء أكان ذلك التراث فكرا قاعديا أم نماذج وأمثالا يمكن من خلالهما الإيحاء بما نقول وما نريد. وسوف يترك فى الفصول التالية أمر التفصيل النظرى والتحليلى لموقعيات الموقف والمناسبة والتخلص.

★ ★ ★

موقعية التأليف

ظاهرة تأليف الكلمة العربية من أصولها الثلاثة الفاء والعين واللام يجرى وجودها فى اللغة العربية حسب أساس ذوقى وعضوى خاص يتصل بتجاور مخارج الحروف أو تباعدها حسب امكاناتها تبعا للجهاز العضوى «فليس كل حرف صالحا لأن يجاور كل حرف آخر فى المقطع. وشكل المقطع ومخرج الحرف المجاور وصفاته والملحقات الصرفية وغير ذلك هى العوامل التى تحدد ورود حرف بعينه فى موقع بعينه أو عدم وروده»[1].

لقد كانت هذه ملاحظة القدامى حيث آمنوا بأن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة يقبلها الذوق العربى فلابد أن تتناسق مخارج حروفها.

لقد بدت هذه النظرة الرائعة لدى القدامى حين استغلت الأصوات فى مسألة «تتعلق بالنقد الأدبى وطرائق نظم الكلام وذلك عندما تكلموا عن تنافر الحروف وتلاؤمها وما ينتج عن هذا التناظر والتلاؤم من قبح وحسن. واستطاعوا بطرقهم المختلفة أن يستخلصوا مجموعة من القرائن التى أوجبوا على المنشئين اتباعها عندما يقومون بتأليف الكلام على ما هو معروف فى كتب البلاغة»[2].

لقد كان وعى هؤلاء القدامى بتجانس الحروف قمة ذوق العربية، حيث كان تقسيمهم للمخارج العربية منسوبة للمناطق ثلاثة تقسيمات: المنطقة الأولى: وهى الشفتان وقد وضعوا تحتها ما نسميه بالشفوى (ب م و). والشفوى الأسنانى (ف). والمنطقة الثانية: وهى مقدم اللسان وقد وضعوا فيها ما يحتوى

(١) مناهج البحث ١٣١.

(٢) دراسات فى علم اللغة - القسم الثانى ٧٠.

على الأسنانى (ث ذ ظ) والأسنانى اللثوى (ت د ض ط س ز ص) واللثوى (ن ل ر) والغارى (ج س ى). والمنطقة الثالثة: مؤخر اللسان والحلق وقد وضعوا تحتها ما يشمل الطبقى (ك :) واللهوى (الحلقومى خ غ ق) والحلقى (ع ح) والحنجرى (د هـ).

هذه هى الحروف التى تؤلف منها الكلمات فما المطلوب فى تجانس تركيبها وتأليفها؟

يقول السيوطى[1] : «قال ابن دريد فى الجمهرة: اعلم أن الحروف اذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها اذا تباعدت لأنك اذا استعملت اللسان فى حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة كلفته جرسا و..دا وحركات مختلفة.. ويقول: «واعلم أنه لا يكاد يجىء فى الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد فى كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم» ومثل ذلك ملحوظ فيما «يروى الشيخ السيوطى عن الشيخ بهاء الدين صاحب عروس الأفراح أن رتب الفصاحة متفاوتة فإن الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لا يلائمه قربا أو بعدا» وعلى هذا الأساس فان الكلمة اذا كانت ثلاثية فإن امكانات تراكيبها تصل إلى اثنى عشر، ويعددها السيوطى فمنها الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى مثل ع د ب. ومنها الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط مثل ع ر د والتى يرى الدكتور تمام أن الراء فيها خطأ مطبعى وأن المحتمل ع ب د. وهكذا تستمر الصور التى يبين السيوطى أن أحسنها تأليفا هو العاشر والذى فيه الانتقال من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى مثل د م ع والسادس والذى فيه الانتقال من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط مثل ب ع د.

لقد وقف السيوطى عند هذه الإحصائية ولو اتبع الطريقة الرياضية الاحصائية التى اتبعها الخليل لكان له أن يصل بهذه الصور إلى سبع وعشرين

(١) المزهر ص١١٥.

صورة كما فعل الدكتور تمام، من هذه الصور صورتان افتراضيتان لا امكان لهما فى تأليف الكلمات العربية، واستنبط من حديث اللغويين ومن رؤيته الشاملة عدة حقائق نلمح بها أساس هذه الظاهرة الموقعية من هذه الاستنباطات:

١ - أن فكرة تقارب المخارج وتباعدها أساس ظاهرة التأليف هذه الظاهرة استعان بها القدماء من نقاد الأدب فى الكشف عما سموه بالتنافر اللفظى. ونحن نعلم أن ذلك داخل ضمن كراهية الذوق العربى تحت ما سُمى بالتضاد والتنافر.

٢ - اذا أردنا تعبيرا يتفق وهذه الظاهرة فان عبارة ابن دريد القائلة «اذا تباعدت مخارج الخروج حسن تأليفهما» أكثر صدقا من قوله «اعلم أن الحروف اذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت» فالعبارة الأولى لم تتوسط فى ادعاء ثقل الكلمات المؤلفة من حروف متقاربة حيث لا تنافر مثل: رسم - درس - بدر.

٣ - لم يكن توزيع اللغويين كما رأينا فيما نقله السيوطى شاملا بدليل استدراكنا عليه بتوزيعنا.

٤ - دراسة التأليف مبنية على المناطق الثلاث لن تصل بالظاهرة إلى أبعادها كاملة ولعلنا لو بنيناها على المخارج العشرة التى هى منطوية داخل هذه المناطق لأمكن لهذه الموقعية أن تظهر ابعادها من حيث هذا الشمول.

٥ - يجب أن يضاف إلى الاعتبار العضوى المخرجى اعتبار القيم الصوتية من تفخيم وترقيق.

٦ - هذه الظاهرة الموقعية مرتبطة أشد الارتباط بدراسة المستعمل والمهجور من مواد اللغة[1].

---

(١) اللغة العربية.. ٢٦٩ - ٢٧٠ بتصرف.

هذه قضايا ظاهرة التأليف عامة ولقد تناولناها هذا التناول العام غير المفصل ولم نسترسل فى دراسة جزئياتها لأن هذه الظاهرة لا تتم فى السياق مظهرة أية قيمة نحوية حتى نعتبرها ظاهرة موقعية تتضح بها قيمة الموقع من الناحية النحوية. أن الباب النحوى بقرائنه وعلاقاته والمعنى النحوى كذلك لا يجرى نهذه الظاهرة أن تفرض فى سياقها تغييرا على بعض قيمه حتى يكون مطلب النظام النحوى مختلفا حين التطبيق عن مطلب السياق فليس وضع تقارب الحروف وتباعدها بمحدث أى أثر على المستوى النحوى. إن هذه الموقعية أو الظاهرة تقف بنا عند حدود الدراسة الصوتية التى وأن أثرت فإنها تؤثر فى المجال الجمالى للتركيب وهذا بعيد عن صحة التركيب التى هى الأساس الأول للنحو.

شىء آخر أكاد أقره لهذه الظاهرة وهو أن مستوى المفردات باعتبار تأليفها الصوتى لا يختلف عند وضعها داخل تركيب تام تحكمه العلاقات والقرائن؛ ومن ثم فإن دعوى السياق هنا دعوى خاصة ينظر فيها إلى الحرف (الفونيم) مفردا وإلى كونه مؤلفا فى كلمات أى داخل الوحدة الصيغية.

* * *

موقعية الإعلال والإبدال

ليست هذه الموقعية تحمل فى طيها زعما بأن العرب كانوا ينطقون شيئا ثم أبدلوا به شيئا آخر فتسميتها بالموقعية ينفى ذلك لأن المسألة ليست راجعة إلى رغبة المتكلم بقدر ما هى راجعة إلى حتمية السياق ومطالبه فالتقابل كما رأينا فى كل الظواهر أساسه التخالف بين مقررات النظام ومقررات السياق أى بين القواعد الصوتية والظواهر الموقعية.

لقد أخذت هذه الظاهرة جهدا وافرا من بحث اللغويين العرب الذين رصدوا كل امكاناتها مصدرين كثيرا من القواعد الصوتية التى معناها قواعد سياقية أو بتعبير آخر قواعد تمحو التضارب بين النظام والسياق من أمثلة «إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا» و «إذا وقعت الواو أو الياء فاء لافتعل قلبت تاء» إلى آخر هذه القواعد الصوتية التى هى قواعد سياقية.

وإذا أردنا أن نحصر بايجاز كامل نماذج الابدال والاعلال فى اللغة العربية فإننا نعتمد على تلخيص الدكتور تمام [1] لها. فيرد الابدال فى اللغة العربية على الصور الآتية:

١ - ابدال الصحيح بالصحيح كابدال الطاء من تاء الافتعال اذا كانت فاؤه حرفا مطبقا وهو الصاد والضاد والطاء والظاء مثل اصطبر وواضطر واطلع... إلخ.

٢ - ابدال الصحيح باللين وذلك كابدال الهمزة بالواو والياء فى كساء وقائل.

٣ - ابدال المد بالصحيح وذلك كجعل ثانى الهمزتين الساكنة حرف مد من جنس الأولى مثل آثر آمن.

(١) انظر اللغة العربية معناها ص٢٧٥ بتصرف.

٤ - ابدال اللين بالمد كجعل الألف ياء فى نزيل.

٥ - ابدال اللين باللين كجعل الواو ياء فى رضى وحديه وحياض وديار.

٦ - ابدال المد بالمد كجعل الألف ياء مد فى دنانير ومصابيح.

أما موضوع الاعلال فهو الحرف اللين وهو الواو والياء ويكون الاعلال فيهما باحدى طرق ثلاث:

١ - القلب وملخصه أن الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا كما فى قال وباع ونوى ورمى.

٢ - النقل ومثاله أن الواو أو الياء اذا كانتا عينا للفعل أو الاسم الجارى مجرى المضارع وكانتا مسبوقتين بساكن صحيح نقلت حركتهما إلى الساكن الصحيح قبلهما نحو يقوم ويبيع ومقول ومبيع.

٣ - الحذف ومثاله أن الواو والياء تحذفان عند التقاء الساكنين كما فى قاض وغاز ونحن نعلم أن استثقال الحركة عليهما ثم نقلها هما أساس الالتقاء ومن ثم كان حذف أحدهما هنا للتخلص.

هذا حصر موجز أو اطار عام لما يمكن أن تكون عليه هذه الظاهرة التى جاءت حلا لمشكلات النظام عند تطبيقه على السياق. فهل يمكن لهذه الظاهرة الصوتية أن تصل قيمتها إلى حد توضيح بعض القيم النحوية فى التركيب. بمعنى آخر هل يمكن لهذه الظاهرة أن يقام عليها بناء نحوى متكامل؟

أما عن توضيحها لبعض القيم النحوية فذلك ممكن؛ لكن أن يقام عليها بناء متكامل فهذا بعيد الاحتمال. يظهر ذلك من أحاديث متناثرة للنحاة حول بعض نماذج هذه الظاهرة حيث نجد أن القاعدة الصوتية تدور فى اثباتها حول القيمة النحوية.

(أ) الفرق بين الاسم والصفة:

يقول ابن جنى تحت عنوان هذا باب تقلب فيه الياء واوا ليفرق بين الاسم والصفة و«ذلك «فعلى» اذا كانت اسما أبدلوا من الياء واوا وذلك نحو الشروى والتقوى والفتوى والرعوى والعدوى. والصفة تترك على حالها نحو خزيا وصديا»[1] فهنا محافظة على قيم خلافية بين الاسم والصفة مما جعل القاعدة السياقية ترتطم بمتطلبات القاعدة النحوية الأمر الذى جعل أمر هذه الظاهرة مقصورًا فى هذه الصورة على الأسماء وحدها دون الصفات.

وفى مثل ذلك يقول الأشمونى «اذا اعتلت لام فَعْلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء: فإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دَعَوى وفى الصفة نحو نَشَوى، ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة. وأن كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنث خزيان وصديان وقلبت واوا الاسم هو تَقْوى وشروىَ وفتوى فرقا بين الاسم والصفة[2] ففعلى مفتوحة الفاء حين تكون لامها واوا فإنها تسلم لا فرق بين كون الصيغة وصفا أو اسما أما لو كانت لامها ياء فإنها تقلب واوا فى الاسم. ومعنى هذا أن هذه الصورة تقوم على أساس تفريق بين قيمتين مختلفتين قيمة الاسم وقيمة الصفة.

وحين يتحدث الأشمونى عن لام فُعْلى مضمومة الفاء فإنه يقول: «اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا: فإن كانت ياء سلمت فى الاسم نحو الفتيا. وفى الصفة نحو القصيا تأنيث الأقصى فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا فى فعل بالفتح من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واوا سلمت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر:

---

(١) المنصف جـ٢ ص١٥٧.

(٢) الأشمونى جـ٤ ٣١٠ - ١١.

أدارًا بحزوى هِجت للعين عَبَرَة فماء الهوى يرفضُ أو يترقرقُ

وقلبت ياء فى الصفة نحو «انا زينا السماء الدنيا» ونحو قولك للمتقين الدرجة العليا[1] ففى لام فُعلى مضمومة الفاء حين تكون ياءً السلامة مع الاسم والصفة أما حين تكون واوا فإنها تسلم فى الاسم بينما تقلب ياء فى الصفة، والذى يهمنا من هذا أن مدار الحديث عن هذه الظاهرة لدى هؤلاء اللغويين يضع فى حسبانه القيمة النحوية الممثلة فى الاسم والصفة مما يجعل توضيح الموقع لبعض القيم النحوية قرين الاحتمال.

(ب) الفرق بين المفرد والجمع:

من مواضع قلب الواو ياء يقول الأشمونى «هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء أى اذا كان الفعول مما لامه واو ولم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا، فإن كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا أن الغالب الاعلال نحو عصا وعصى.. ودلو ودلى.. وإن كان مفردا جاز فيه الوجهان الا أن الغالب التصحيح نحو «وعتوا عتوا كبيرا» وإنما كان الاعلال فى الجمع أرجح والتصحيح فى المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد[2] وأياً ما كان التبرير هنا فى هذه الظاهرة فإن الذى يهمنا أن مدار الحديث عن هذه الظاهرة الموقعية يدور فى اطار قيمة نحوية يمكن أن يتحدد بها الخلاف بين المفرد والجمع.

ولعل أصرح من مثل هذا القول قوله فى موطن آخر من «أن المفرد لا يقاس على انجمع لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب فى المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان يائين فى الجمع نحو عتى جمع عات ولا يقلبان فى المفرد نحو عتو مصدر عتا[3].

(١) السابق جـ٤ ٣١٢.
(٢) الأشمونى جـ٤ ٣٢٧.
(٣) السابق ٣٠٨ جـ٤.

فتطرف الواوين يصيرهما إلى القلب ياء عند الجمع بينما يبقيان فى الافراد؛ وعلى هذا يمكن للظاهرة الموقعية أن تكون قيمة خلافية بين حالى الجمع والافراد.

(جـ) الإعلال وأمن اللبس:

يقول ابن يعيش فى ابدال الألف من الواو والياء «اعلم أن هذا القلب والاعلال له قيود منها.. أن لا يلزم القلب والاعلال لبس ألا ترى أنهم قد قالوا فى التثنية قضيا ورميا وغزوا ودعوا فلم يقلبوهما مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لأنهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف التثنية لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين فيلتبس الاثنان بالواحد»[1] ومعنى ذلك أن ظاهرة الاعلال والقلب خاضعة لأمن اللبس وهذه علاقة بين نظامين، بين النظام الصوتى الذى يفرضه الذوق والأساس اللغوى العام وهو أمن اللبس؛ ومن ثم كان أمن اللبس أساسا فى تقييد هذه القواعد ولا شك أن مثل هذه النظرات تجعل القيم النحوية ليست بمعزل عن هذه الظاهرة، فمراعاة الفرق بين الافراد والتثنية أساس فى تحديد هذه الظاهرة. واتفاقا مع ما سبق يقول الأشمونى «وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها، واللام فى غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة.. وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف احداهما فيحصل اللبس فى نحو رميا لأنه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه»[2].

وترد قضية أمن اللبس موجهة لهذه الظاهرة الموقعية مرة أخرى حين يقتضى الاعلال لبسا بين صيغتى المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول يقول ابن يعيش «وزعم أبو عثمان المازنى أنهم يقلون باع وقام إلى بيع وقوم كما ينقلونه

---

(١) المفصل جـ١٠ ١٧.

(٢) الأشمونى جـ٤ ٣١٥.

فى بعت وقمت إلا أنهم لا ينقلون حركة العين إلى الفاء كما ينقلونها فى بعت وقمت وذلك من قبل أنهم لو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت فى قام وانكسرت فى باع وبعدها العين ساكنة فكان يلبس بفعل مالم يسم فاعله فى بيع زيد وفى قول القول على لغة من يقول ذلك لأن هذا النقل إنما يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحذوف والفرق بين ذوات الواو والياء[1].

لم يخل اذًا حديث اللغويين عن هذه الموقعية من اعتبارات نحوية والمتتبع لأحاديثهم لهذه الموقعية سيجد أمثلة على غرار هذه الإشارات فقد ارتبطت بعض قواعد هذه الظاهرة بامكانات نحوية ففى سقوط الواو مثلا عند المضارع من المثال يقول ابن يعيش «قال الكوفيون إنما سقطت الواو فرقا بين ما يتعدى من هذا الباب وبين ما لا يتعدى فالمتعدى وعده يعده ووزنه يزنه . ومالا يتعدى وحل يوحل ووجل يوجل[2] ويعلق ابن يعيش على هذا القول بأن ذلك «فاسد لأنه قد سقطت الواو من هذا الباب فى غير المتعدى كسقوطها من المتعدى ألا تراهم قالوا وكف البيت يكف.. ووخد البعير يخد»[3]. ونحن لا نعلق على فساد القول أو صحته فى قضيتنا وإنما الذى نعتبره هنا هو أن أمر القيمة النحوية بات مرتبطا فى بعض الأمور بهذه الظاهرة الموقعية.

لقد أصبح واضحا من خلال هذه النماذج المتناثرة من أقوال اللغويين أن لهذه الموقعية دورا أيا كانت قيمته فى اصدار بعض القيم النحوية فحين تصير بعض القيم الخلافية بين الاسم والمفرد والجمع معلقة على هذه الظاهرة. وحين يصير أمن اللبس محددا لها فإن قبول هذه الموقعية باعتبار أن لها قيما نحوية أمر محتملٌ ومقبول.

★ ★ ★

---

(١) المفصل جـ١٠ ٧٢.

(٢) ، (٣) السابق جـ١٠ ٥٩.

موقعية التوصل

همزة الوصل علامة على موقع هو بداية الكلام ذلك لأنها لا ترد فى وسط الكلام حيث يعتمد الساكن على بديل لها وهو حركة الحرف الذى قبلها. ولقد جاءت هذه الهمزة للتوصل إلى النطق بالساكن هذا التوصل ظاهرة موقعية باعتبار أنها حل من حلول السياق لذلك التضارب الممكن حدوثه بين السياق والنظام. ومؤدى ذلك أن نظام العربية يأذن لبعض الكلمات أن يبدأ بساكن من الناحية النظرية «ومن ذلك أداة التعريف التى يروى فيها ابن مالك أن: «أل حرف تعريف أو اللام فقط» فتكون اللام فقط هى أداة التعريف بجعلها ساكنة فى بداية الكلمة المعرفة ومن ذلك أمر الثلاثى كاضرب وأمر الخماسى كانطلق وأمر السداسى كاستخرج ومصادر الخماسى والسداسى كانطلاق واستخراج وغير ذلك من الكلمات المحفوظة»[1] التى يمكن لنا أن نحصر نماذجها بالرجوع إلى كتب اللغة فأمرها فيه شائع معروف.

فالنظام اذًا يسمح أن يبدأ بالساكن ولكن السياق الاستعمالى يكره توالى الصمت والسكون: الصمت الذى سبق بدء الكلام مباشرة والسكون الذى اتصف به الحرف الساكن الذى بدأت به الكلمة ووجودهما معا يقربهما فى نظر الذوق العربى من اجتماع الساكنين ومن ثم فالتخلص مفروض على المطلب الاستعمالى ومن ثم كان لابد من تحريك هذا الهمز الذى سمى همز الوصل والذى يتحقق به ذوق العربية التى تكره البدء بالساكن وهى كراهية ذوق وعرف وليست استحالة لأن هناك على مستوى الاستعمال امكانة قبول هذا البدء على المستوى اللغوى فالابتداء بالساكن ليس مستحيلا بدليل قبوله فى بعض اللغات

(١) اللغة العربية ٢٧٧.

السامية كالسريانية والعبرانية وكذلك فى بعض اللهجات العربية المعاصرة[1] «والوظيفة التى تدل عليها همزة الوصل أينما وجدت فى بداية الكلام هى أنها علامة على هذه البداية بداية النطق وليس بداية الجملة بالضرورة. وهذه دون شك دلالة على الموقع تجعل الهمزة ذات صلة بالهيكل العام للمعنى»[2].

أن تحديدنا لوجود همزة الوصل فى أول الكلام رأى لغويى العرب، يقول ابن جنى «اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق فى أول الكلم توصلا إلى النطق بالساكن وهربا من الابتداء به اذ كان ذلك غير ممكن فى الطاقة فضلا عن القياس»[3]. وقد نسلم مع ابن جنى بعدم قبول البدء بالساكن على أساس الطاقة أما عدم قبوله على أساس القياس فنحن لا نوافقه وخاصة اذا كان مقصود القياس لديه هو ما نقصده نحن بالنظام. ويقول فيها الأشمونى «ان همزة الوصل كل همز يثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج وما يثبت فيها فهو همز قطعا»[4]. واطلاق هذه التسمية كان مسار حديث اللغويين حول قبول هذا المصطلح وتحديده فهو وان قبل فى موقعية البداية ى فى بدء الكلام على أنه همزة فهو غير مقبول عند سقوطها وضياعها فى درج الكلام. لقد اختلف القدامى أنفسهم فى سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط فى الوصل «فقيل اتساعا وقيل لأنها تسقط ويتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين. وقيل لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن وهذا قول البصريين»[5]. كل ذلك احساس منهم بأن قيمة الهمز فى الدرج غير موجودة، بل أكثر من ذلك لقد أثبت الدكتور كمال بشر أن ذلك الصوت فى بدء الكلام أيضا لا يمكن أن نحكم عليه بأنه همز لأنه يتنافى مع الهمز فى طبيعته الصوتية فهو يرى، أن ما سمى بهمزة الوصل ليس فى حقيقة الأمر الا

(١) انظر دراسات فى علم اللغة - القسم الأول - ١٤.
(٢) اللغة العربية ص٢٧٩.
(٣) المنصف جـ١ ٥٣.
(٤) الأشمونى جـ٤ ٢٧٣.
(٥) السابق جـ٤ ٢٧٣.

نوعا من التحريك أو هو نقلة حركية لجأ إليها المتكلمون فى فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن، ويقول عن هذه النقلة الحركية انها «ليست فى نظرنا كسرة وإنما هى نوع من التحريك الذى لا ينحاز إلى أى من الحركات الثلاث: إنه صويت جىء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين ويمكن تسميته حركة من باب المجاز فقط»[1] ومثل ذلك القول يراه الأستاذ يعقوب عبد النبى حيث يقول «وهمزة الوصل عبارة عن صويت ضعيف بلغ من ضعفه أنه غير محتاج فى ظهوره إلى أن يكون معتمدا على حرف ساكن يليه»[2].

وأيا ما كانت صورته، فإن هذا الهمز أو النقلة الحركية علامة على موقع البدء فى الكلام. اننى أفضل تسمية هذا الصوت بحرف اعتماد لأننى أعتمد عليه فى نطق الكلمات المبدوءه بالساكن. وتسميتى له حرف اعتماد يحدد وظيفته ولا يصف طبيعته. فهو اعتماد حيث نحتاج إليه.

وعلى ذلك كما يقول الدكتور تمام إذا وقعت «احدى الكلمات المبدوءة بالساكن حسب نظام البنية فى أول الكلام قدم المتكلم لنطقها بهمزة تسمى همزة الوصل تتنوع حركتها بحسب ظاهرة المناسبة كما تبينه كتب الصرف أما إذا وقعت هذه الكلمة فى وسط الكلام فلن تكون هناك حاجة إلى الهمزة لأن الحرف الأخير فى الكلمة السابقة التى تلاها الساكن المذكور مباشرة سيقوم بتحمل وظيفة الوصل بواسطة الحركة التى يشكل بها فيقوم هو مقام الهمزة وتقوم حركته مقام حركة الهمزة»[3]. ففى الوسط اذًا لا حاجة بنا لهمز للتوصل؛ لأن حركة المقطع الذى قبل الكلمة المبدوءة بساكن تقوم بوظيفة الوصل وسوف نرى عند حديثنا عن موقعية التخلص فى الفصل الأخير كيف أن حركة التخلص من التقاء الساكنين نفسها قد قامت بمثل هذه الوظيفة.

---

(١) دراسات فى علم اللغة – قسم أول – ١٤٩.

(٢) مجلة الأدب العدد الخامس أكتوبر سنة ١٩٦٥. يصدرها أمين الخولى ص٢٨٠.

(٣) اللغة العربية معناها ٧٨م.

أن كلمة (المؤلف) حين يبدأ بها الكلام تتحمل الهمزة ولكن هذه الهمزة تختفى وسط الكلام حين نقول (قال المؤلف) اذا الصورة الصوتية لها تؤكد اختفاءها فالجملة السابقة تتكون من هذه المقاطع:

قا لَلْ مُ ئَلْ لِفْ

(ص ح ح - ص ح ص - ص ح - ص ح ص - ص ح ص) بينما لو نطقنا الهمزة

قا لَ أَلْ مُ ئَل لفَ

لأصبحت مقاطع الكلمة هكذا (ص ح ح - ص ح - ص ح ص - ص ح - ص ح ص - ص ح ص).

وواضح أن هنا فرقا بين مقاطع الكلمتين يبين لنا بوضوح أنه لا همز موجود فى درج الكلام.

هذه صورة موقعية التوصل والتى تدل على بداية المجموعة الكلامية. فهل يمكن لهذه الظاهرة أن توضح أية قيمة نحوية يمكن أن نأخذها من مطالب السياق؟ وجواب ذلك نفى قاطع حول ايجاد أية قيمة نحوية لها، ويقين كامل بسلبية هذه الموقعية فى هذا المجال «فليس اختصار هذه الهمزة ببعض النماذج الصرفية التى تأتى معها بموجب تأثيرا أو اختلافا على المستوى النحوى بابا كان أو معنى.

★ ★ ★

موقعية الادغام

اتجاه الذوق العربى إلى كراهية توالى الأمثال عند الصوغ القياسى أساس هذه الظاهرة الموقعية المسماة بالادغام «فالنظام الصوتى للغة يقرر مثلا أن الدال مجهورة وأن التاء مهموسة» ويصر النظام على اضطراد هذه القاعدة واطلاقها ولكن الكلام وهو التطبيق العملى لنظام اللغة قد يشتمل على دال ساكنة متبوعة بتاء متحركة وهنا نجد أن تجاور الحرفين على هذا النحو يتسبب فى صعوبة عضوية تتحدى محاولة المحافظة على ما قرره النظام كما يستسبب التقاء المتقاربين دائما فى احتمال اللبس لو حاولنا فى نطقهما عبثا أن نرضى مطالب النظام ذلك لأن جهر الدال الساكنة المتبوعة بتاء متحركة أمر ثقيل التحقيق فى النطق وهنا تظهر مشكلة من مشاكل التطبيق يحلها السياق بظاهرة الادغام فتكون الدال والتاء فى النطق كالتاء المشددة تماما «قعدت = قعت»[1]. فالادغام من الظواهر الموقعية التى تحل مشاكل النظام اللغوى عند تطبيقه لدى السياق. إن الذوق العربى يقرر عند الاستعمال كراهة أن يتكرر صوت صامت مرتين متواليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما هذه الكراهة تختفى فى حالة ما اذا بدىء مقطعان متواليان بصامت بعينه مع اشتمال الأول على مصوت قصير والمثال الدقيق على هذا موجود فى الأفعال التى عينها ولامها من جنس واحد مثل مدد **madada** وفرر **Farara** .. فاللغة العربية تقول مد **madda** وفر **farra** فقد أدمجت الصامتين فى صوت مضعف بعد حذف الصوت القصير وتلك سنة من سنن العربية كلما أمكنها ادماج صوتين فى صوت واحد وهو ما عبر عنه النحاة العرب بالادغام»[2].

---

(١) اللغة العربية معناها ٢٦٢.

(٢) العربية الفصحى. فليش ٤٦ - ٤٧ بتصرف.

هذه الظاهرة اللغوية تناولها القدامى بالنقد والتفصيل واذا كان لنا أن نفهم أبعادها فليس أمامنا خير من سيبويه الذى اهتم بهذه الظاهرة اهتماما كبيرا حتى جعلها مناط دراسته للأصوات العربية كلها وليس مجالنا عرض كل ما قاله سيبويه بل التركيز على نظرته لهذه الموقعية. ولقد قام الدكتور تمام بهذا الجهد العسير حيث وجد أن الادغام فى نظر سيبويه أنواع:

(أ) الادغام فى الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه كاللام بعد اللام فى كلمتين متتاليتين وهو ما نسميه - ادغام المثلين مثل جعل لك وفعل لبيد من جعل لك وفعل لبيد.

(ب) الادغام فى الحروف المتقاربة التى هى من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين كالعين بعد الحاء والباء بعد النون مثل امدح حرفه من امدح عرفه فالحاء والعين ليسا متماثلين بل متقاربين.

(جـ) الادغام فى حروف صرف اللسان والثنايا كالدال بعد الطاء والثاء بعد التاء والضاد بعد التاء مثل اضبط دخلك من اضبط دخلك وانعث ثابتا من انعت ثابتا ومثل ضجض ضجه من ضجت ضجه.

(د) الحرف الذى يضارع به حرف من موضعه أو من غير موضعه كالدال بعد الصاد أو الشين أو الجيم وهو نوع من الادغام يتناول الصفة وليس المخرج فالصاد والشين والجيم اذا تلتها الدال لحق الصاد والشين الجهر والجيم تلحقها الرخاوة مثل مذدر من مصدر وأجدف من أشدق.

(هـ) قلب السين صادا فى بعض اللغات لوجود الكاف أو العين أو الخاء بعدها فى كلمة واحدة من مثل صكت وصانع وصلْخ.

(و) الشاذ الذى خففوه على ألسنتهم وليس بمطرد وذلك نحو ست من سدس وأحست من أحسست ومست من مسست.

لعل فى هذا العرض الوجيز لهذه الظاهرة بيانا بأن السياق يجعل الأصوات المتماثلة أو المتجاورة يتأثر بعضها ببعض حيث تتجاور وأظننى أخالف قول الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس عنه «بأنه عبارة عن فناء الصوت الأول فى الثانى بحيث ينطق بالصوتين صوتا واحدا كالثانى»[1] لأن تأثر الحرفين المتجاورين معا لم تضع معه حدود الحرفين معًا فى كل صورة من صور الادغام فحين نقول «جعل لك» و «امدح حرفه» فإن حدود اللامين أو الحاءين واضحتان بدليل سكون الأولى وتحريك الثانية ففناء الحرفين معا فناء كاملا لا أراه هنا؛ ولعل القراءة المقطعية تنفى هذا الفناء.

لقد فرض ذوق العربية إذًا حين التجاور ذلك التأثر الذى رأيناه فى هذه الموقعية التى هى احدى حلول مشاكل تطبيق النظام، فهل أمكن لهذه الموقعية أن تحدث تأثيرا على المستوى النحوى؟

أظن أن القيمة النحوية لهذا الموقع - أن كانت هناك قيمة - تتمثل فى التغيير الطارئ على علامة الباب أحيانا ويمكن لنا أن نتصور الفرق بين العلامات فى وجودها مع صورة النظام وما طرأ عليها فى السياق حين تحققت هذه الموقعية.

صور النظام	صور السياق
بيَّتَ طائفه	بيطَائفـــــه
سخر لكمَ	سخلَكِـــم
جعلَ لَك	جعلـــك
فعلَ لَبيد	فعلبيـــد

(١) الأصوات اللغوية ١١٦.

فعلامة البناء فى الفعلين بيت وسخَر وهى ظاهرة قد عرض لها تحول من البناء بالفتح إلى البناء بالسكون أو بتعبير آخر لقد تحولت من علامة بناء ظاهرة إلى علامة بناء مقدرة.

هذه الصورة لا يمكن أن تنطبق على هذه النماذج الآتية لأن مطلب السياق لا خلاف بينه وبين النظام من ناحية العلامة مثل:

النظام	السياق
أن لا	الا
ذهبت سلمى، افحص سالما - أخبس صابرا	ذهبسلمى - افحسالما - اخبصابرا

فالفرق فرق بين حرف وحرف لكن العلامة واحدة لم تتغير فهى البناء على السكون فى كلتا الحالتين. هذه امكانة أن سلمنا بها لا يمكن أن نقول على أساسها أن موقعية الادغام لها توضيح للموقع من الناحية النحوية.

★ ★ ★

موقعية الكمية

ترجع موقعية الكمية إلى كراهية اللغة لتوالى الأمثال، فالنظام يحتمل توالى الأمثال بين المفردات والشدات وبين المدات والحركات لكن السياق يأبى ذلك ومن ثم توزع الحركات والمدات على النطق اتباعا لذوق العربية. والمقصود بالكمية اعتبار القيمتين الخلافيتين اللتين تسميان الطول والقصر.. فالطول فى الحروف الصحيحة تشديد والقصر افراد والطول فى حروف العلة مد والقصر حركة «فالاعتراف بالقصر والطول فى حروف العلة كالاعتراف بالافراد والتشديد فى الحروف الصحيحة اذ هو فى كلتا الحالتين بعيد عن وجود كميتين مختلفتين فى الحرف الواحد وكما أن الحرف المشدد بحرفين كما يقولون يعتمد المد بحركتين كذلك»[1]. لذلك فنحن ندرك أن هناك فرقا فى الكمية بين المفرد والمشدد مع الحروف الصحاح وندرك أن هناك فرقا فى الكمية بين الحركة والمد مع حروف العلة ولكى يتضح المقصود بموقعية الكمية يجب أن نحددها وذلك من خلال التفريق بينها وبين مصطلح المدة فالكمية كما يقول الدكتور تمام من مفهومات التشكيل الصوتى ومن ثم فهى «فكرة تقسيمية تجريدية لا أكثر ولا أقل ثم هى لا ترتبط بالزمن الفلسفى أما المدة فهى اصطلاح أصواتى لا تشكيلى يقاس بوسائل ميكانيكية ويدخل فى مفهوم الزمن ويمكن استخراجه من المسافة كما يستخرج من السطوح التوقيتية كميناء الساعة وخط الذبذبة على سطح الورقة وهلم جرا»[2].

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٣٧

(٢) السابق ١٥٧.

ويتضح ذلك الفرق السابق أكثر حين يقول أستاذى فى موطن آخر «وينبغى أن يكون واضحا تماما أن هناك فرقا عظيما جدا بين كمية الحرف والمدة التى يستغرقها نطق الصوت والكمية جزء من النمطية اللغوية فهى جزء من النظام والمدة هى الوقت الذى يستغرقه النطق فهى جزء من تحليل الكلام» . ولعلنى أقف وقفة أمام اعتبار الكمية جزءا من النظام أَنّ قبول ذلك ينفى كونها ظاهرة موقعية كما يبدو لى. فاعتبارها حلا لمشكلة النظام حال تطبيقه أقرب إلى الصحة عن كونها جزءا من النظام وهنا ينشأ أمامى تعارض ما بين مفهوم المدة والكمية إذ قد يوحى قولى السابق بالاتفاق التام بينهما حيث إن حل مشكلة النظام خلال التطبيق عن طريق الكمية ما هو الا جزء من تحليل الكلام وقد يكون ذلك، ولكن يجب أن نفرق بين اعتبارين للتحليل هنا فحين ننظر إلى الكمية على مستوى الكلام فإن نظرتنا هذه غير نظرتنا إلى المدة وفيها يكون قصد الكمية تقسيما اعتباريا غير معتمد على قياس الزمن الدقيق الذى هو من خصوص المدة.

فنحن لا ننكر أن هناك فرقا بين الكمية والمدة لكن الذى أراه أن الكمية أيضا يمكن أن تكون جزءا من النظر إلى الكلام أى جزءا من النظر إلى السياق وهذا ما دعانا إلى اعتبارها ظاهرة موقعية أى ظاهرة سياقية والظاهرة الموقعية حل لمشكلات النظام عند التطبيق ولست أدرى كيف أقبلها حلا لمشكلات النظام فى الوقت الذى أعتبرها فيه جزءا من النظام.

وربما كان ابن جنى قريبا من قولى فى اعتبار الكمية جزءا من الكلام مع مفارقتها للمدة أيضا حين يقول فى حديث له «وعلى ذلك قال أبو إسحق لانسان ادعى له أنه يجمع فى كلامه بين ألفين وطول الرجل الصوت بالألف فقال أبو اسحق «لو مددتها إلى العصر لما كانت الا ألفا واحدة».

هنا نظر إلى الألف فى هذا السياق المنطوق على أنه كمية باعتبار كونها ألفا واحدة رغم أن الناطق كان يقصد ألفين. بصورة أخرى لقد أراد الناطق فى ألفه

اعتبار المدة بدليل الرد عليه بالقول لو مددتها إلى العصر، بينما أرادها أبو اسحق باعتبارها كما وكلتا النظرتين أخذتا عن طريق كلام منطوق أى عن طريق النظر إلى جانب التطبيق غاية الأمر أن النظر إلى الكمية يكون من وجهة نظر مخصوصة هى اعتبار أن هناك فرقا يقاس بالوحدة وحدة الطول والقصر أو الافراد والتشديد أما النظر إلى المدة فيكون من وجهة نظر أخرى هى قياس زمن الحرف.

كل ذلك يدعونا إلى متابعة الفروق الأخرى بين الكمية والمدة «فالكمية مقابلات وقيم وخلافية ولكن المدة تقاس بالثوانى والوحدات الزمنية الاكبر من الثوانى، والكمية هى الطول والقصر النسبيين غير المرتبطين بمقاييس الزمن الفلسفى أما المدة فمرتبطة بالزمان الفلسفى»[1] وأيضا فإن «المدة والكمية يتفقان ويختلفان فليس من الضرورى أن يكون الحرف المشدد وهو أطول كمية من المفرد أطول مدة فى نطق صوته من الحرف المفرد وهذا الفرق الأخير يوضح الاختلاف بين المدة والكمية اختلافا تاما»[2].

واذا أردنا أن نوجز الخلاف بينهما فى نقاط قلنا..

١ - أن الكمية تنسب إلى المقطع والحرف باعتبار القيم الخلافية التى نرى فيها الفرق بين الطول والقصر والافراد والتشديد بينما تنظر المدة إلى الصوت وهو قياس ذبذبات تحديده صعب؛ لأنه يتطلب من الوسائل الميكانيكية العملية الدقيقة مالا نملكه الآن وليس فى وجوده عند التحقيق أى اعتبار خلافى.

٢ - الكمية ظاهرة سياقية تصع فى اعتبارها مطلب النظام إذ هى حل لمشاكله عند التطبيق فحين نتوقى توالى الأمثال عند التطبيق تكون الكمية، بينما الصلة مقطوعة بين المدة والنظام.

---

(١) اللغة العربية معناها ٣٠١.

(٢) مناهج البحث ١٥٨.

٣ - ليس من الضرورى أن يكون الحرف المشدد وهو أطول كمية من المفرد أطول مدة فى النطق وهذا الفرق يجعل التباين واضحا بين الكمية والمدة.

الكمية إذا ظاهرة سياقية فهل يمكن لنا أن نقيم على أساسها بناء نحويا؟

اثبات ذلك يحتاج إلى بيان وسوف نعرض تصويرا لبعض المسائل لعله يوحى بامكان قيام بناء نحوى من خلال هذه الموقعية.

١ - كمية الافراد والتشديد:

هذه الكمية خاصة بالصحاح والنماذج الآتية محاولة لإثبات بعض القيم النحوية على هذا المستوى:

(أ) إنْ وانَّ: الفرق بينهما هنا هو الإفراد والتشديد وحده وحين ننظر إلى الأداتين باعتبار النحو نرى ما يلى:

فالمعانى التى ترد فيها إن «مكسورة الهمزة مشددة النون أنها تكون حرف توكيد ونصب. ويمكن أن تأتى حرف جواب بمعنى نعم «يقول عبد الله بن الزبير رضى الله عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى إليك. إنّ وراكبها أى نعم ولعن راكبها»[1] ومثل ذلك قول الشاعر «ويقلن شيبٌ قد علاك وقد كبرت فقلت إنَّه»[2] أى نعم.

ومن استعمالاتها أيضا امكان مجيئها فعلا وكما يقول ابن هشام «تأتى إنَّ فعلا ماضيا مسندا لجماعة الاناث من الأين وهو التعب تقول النساء إنّ؛ أى تعبن أو من آن بمعنى قرب أو مسندا لغيرهن على أنه من الأنين.. أو فعل أمر للواحد من الأنين»[3] إلى آخر ما أورده ابن هشام من استعمالها فعلا. بينما نجد أن من استعمالات «إنْ» مكسورة الهمزة مخففة النون ما يلى:

---

(١) انظر مغنى اللبيب جـ١ ١٦

(٢) السابق ٣٦.

(٣) السابق جـ١ ٣٧.

أنها تستعمل شرطية «إن تعدْ نعد» وتستخدم نافية داخلة على الجملة الاسمية والفعلية مثل قوله تعالى ﴿إنِ الكافرون الا فى غرور﴾ و «إن أردنا الا الحسنى» ومنها أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها مثل قوله تعالى ﴿وإنْ كلا لما ليوفينهم﴾ خلافا للكوفيين وان دخلت على الفعل أهملت وجوبا[1]. ومن استعمالاتها أيضا مجيئها زائدة مثل «ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه» ومنها أن تكون بمعنى الحرف قد كقوله تعالى ﴿إن نفعت الذكرى﴾ وأن تكون بمعنى إذَ كقوله تعالى ﴿واتقوا الله إن كنتم موٴمنين﴾[2] أى إذ.

لو أردنا أن نصطنع قيما نحوية هنا بين صورتى الإفراد والتشديد قلنا أن الاستعمالات الخاصة بكل حرف هنا هى قيم خلافية تدل على معان نحوية وأبواب نحوية بعينها ويتركز ذلك الخلاف كما يبدو لى فيما يلى:

صلاحية تكوين الجملة الخبرية الاسمية مع إن المشددة وصلاحية تكوين الجملة الشرطية مع ان المخففة. مع صلاحية أن تأتى المشددة فعلا بينما تبتعد المخففة عن الفعلية بعدا كاملا.

والفرق الأخير يتمثل فى امكان استخدام الخفيفة نافية أما المشددة فمن غير الممكن استخدامها نافية..

(ب) أنْ . وأنَّ:

أن مفتوحة الهمزة مخففة النون ترد فى اللغة بهذه الاستعمالات:

* مخففة مثل قوله تعالى ﴿أفلا يرون ألا يرجع اليهم قولا﴾ ﴿وعلم أن سيكون﴾ ومثل قول الشاعر:

(١) السابق جـ١ ٢٢.

(٢) السابق جـ١ ٢٤.

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا أبشر بطول سلامة يا مربع

* مفسرة: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾.

* زائدة: ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطا﴾ ﴿فأقسم أن لو التقينا وأنتم﴾.

* مصدرية: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾.

* شرطية: وهذا نادر ﴿ولا يجر منكم شنآن قوم أن صدوكم﴾ ومثل قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع

* بمعنى اذ: ﴿بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم﴾ و﴿يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا﴾.

* نافية: ﴿أن يوتى أحد مثل ما أوتيتم﴾.

* بمعنى لئلا: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ أى لئلا.

أما (أَنَّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون فتستعمل «حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر مع كونها مصدرية.

وتستعمل فعلا. وتستعمل حرفا بمعنى لعل ﴿وما يشعركم بأنها اذا جاءت لا يؤمنون﴾.

استعمالات مختلفة بين الافراد والتشديد وحين نبين سمة الخلاف بين الاستعمالين فأننا نلمح ما يلى.

١ - أن سمة التوكيد ملحوظة فى المشددة بينما تختفى مع المخففة.

٢ - أن المشددة تستخدم فعلا.

٣ - أن المخففة قد جاءت شرطية بمعنى إذ أى كونت أسلوب شرط وهو معنى نحوى له سماته التى تختلف عن الجملة الاسمية التى وراء أن المشددة.

٤ - أن سمة التأويل بمصدر مشتركة بينهما غير أن المخففة تؤول جملة فعلية وراءها بينما المشددة تؤول جملة اسمية.

ومن ذلك يبدو لى أن شبهية أن المشددة بالفعل فى تركيبه جعل دخولها على الجملة الفعلية أمرا مستحيلا لأن الواقع فى التركيب أن الفعل لا يدخل على الفعل ومن ثم كان اختصاصها هى ومكسورة الهمزة بالجملة الاسمية دليلا على شبهيتها للفعل ولقد حاول الدكتور أيوب بحث هذه النواسخ الحرفية الداخلة على الجملة الاسمية ولقد أثبت فى محاولته هذه أن أصل هذه النواسخ أفعال [1].

(جـ) أىْ .. أىّ:

تستخدم المفردة حرف نداء وحرف تفسير.

أما المشددة فتستخدم اسم شرط واسم استفهام واسم موصول وصلة لنداء ما فيه أل وصفة للنكرة «محمد رجل أى رجل» وحالا للمعرفة «مررت بمحمد أى رجل».

والملاحظ هنا اذا اعتمدنا القيم الخلافية أن هذه الكلمة حين أفردت استخدمت حرفا فى كل صورها وحين شددت استخدمت اسما فى معظم أحوالها وهذا يجعلنى افترض أن التشديد فى غالبه يبعد بالكلمة عن استخدام الحرف يبرر ذلك أيضا فعلية أن وإن المشددتين.

(د) صيغة فعَل .. فعّل:

قد يبدو أن الفرق هنا صرفى أى صيغى لكن اعتبار الصيغتين فى السياق يلقى أمامنا بظاهرة نحوية فنحن ندرك أن التضعيف قيمة خلافية بين استخدام اللازم والمتعدى ففرح محمد الفعل فيها لازم؛ ومن ثم فاطار الجملة لا يسمح بوجود المفعول، بينما يأتى التضعيف به حين نقول فرّح محمد عليا. وكذلك كتب تسمح بوجود مفعول واحد بينما تضعيفها يأتى بمفعول ثان.. الخ. معنى ذلك أن التشديد هنا له قيمة على مستوى الوظيفة النحوية ولذا فإن اعتبار الإفراد والتشديد موقعية توضح الموقع من الناحية النحوية اعتبار مقبول.

---

(١) انظر العربية ولهجاتها وأيوب من ص٨٤ - ٩١.

٢ - كمية الطول والقصر:

- وهى خاصة بالعلل - ونعنى بهما حرف المد والحركة اذ يمكننا أيضا أن ننظر إليهما باعتبار نحوى:

(أ) فعل .. فاعل:

الفرق بينهما فرق صيغى لكن باعتبار التركيب سنجد أن الفرق يمكن أن يكون نحويا وهو فرق فى بعض الأحيان بين صورة اللازم والمتعدى فجلس فعل لازم فى «جلس محمد على الكرسى» بينما جالس متعد مثل «جالس محمد عليا». وبناء هذه الصيغة أيضا للمجهول يجعل نائب الفاعل فى المثال الأول شبه الجملة بينما فى المثال الثانى هو المفعول يتبين ذلك من قولنا «جلس على الكرسى» و «جولس على» ولا شك أن الخلاف هنا موجود ولعل اعتبار الطول والقصر بين حركة الفتحة وألف المد أساس من أسس هذا الخلاف.

(ب) الأسماء الستة:

إعرابها المشهور بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا وهنا يكون الاختلاف بينها وبين الاسم الظاهر حيث يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة فالخلاف بين النوعين خلاف فى الكم وهذا الذى جعل النظرة محتملة مع وجود التقصير فى هذه الاسماء والذى يسميه النحاة نقصا مثل «هذا أب محمد» و «رأيت أب محمد» و «مررت بأب محمد».

فهذا تشكيل للعلامة الاعرابية التى هى قرينة نحوية. للقصر والطول أساس فى وجودها اذ أن طول العلامة هنا دليل على أن هناك مضافا إليه بينما الاضافة لا تلزم مع القصر.

(جـ) ضرب. ضربا. أكل. أكلا:

لا شك أن الفرق الكمى فى الطول والقصر هنا يوجب اختلافا بين اعتبار الصيغتين فى التركيب فحيث يكون فاعل الصيغة الأولى اسما ظاهرا أو مضمرا فإن فاعل الصيغة الثانية ألف الاثنين فاعل ظاهر الوجود.

هذه بعض النماذج التى بدا لى من خلالها أنه يمكن لموقعية الكمية أن توضح الموقع من الناحية النحوية.

★ ★ ★

الإشباع والإضعاف

كراهية توالى الأمثال أيضا أساس هذه الظاهرة الموقعية التى تنشأ لتوقى هذه الأمثال هذا التوقى يكون بتوزيع القوة والضعف بين الأصوات الكلمات. والمقصود بالإشباع والاضعاف كما يقول الدكتور تمام تقوية النطق بالصوت وعكسه الاضعاف وهما يرتبطان بالموقع فى السياق [1] ولقد استطاع أستاذى أن يرصد للحرف فى مكانه من الدفعة الكلامية ثمانية مواقع أضعفها إذا كان الحرف وسطا بين حركتين كموقع التاء من «كتب». وأقواها ما اذا كان الحرف ساكنا مشددا فى آخر الكلام كموقع اللام من «استقل». واختلاف هذه المواقع اشباعا واضعافا فى الكلام صادق حتى فى التغاضى عن اعتبارات النبر [2].

ويقول أستاذى انه ربما كانت ظاهرة الاشباع والاضعاف التفسير المقبول الوحيد لعدد من الظواهر المفردة المبعثرة فى اللغة ولقد أمكنه أن يضع بعض هذه الظواهر تحت جدول خاص كما نرى:

الاشباع	الاضعاف
الضمير المنفصل «هو - اياك»	الضمير المتصل «ضربته - ضربتك»
فهّو	فهْو
الذى	اللّذْ
هذا. هذه ... الخ.	ذا. ذه ... الخ.
منذ	مذ

(١) اللغة العربية معناها ٣٠٢.

(٢) انظر السابق ٣٠٢ بتصرف.

الاشباع	الاضعاف
لدى	لد
لكى	كى
من	مَـ
على	ع
ما الاستفهامية	مـ
لكنّ انّ أنّ . بالتشديد	لكنْ انَ . أنْ
ربى	ربَ
سوف	سَوْ
يشفينى	يشفينْ
همو	همْمَ
كتابى - كتابيه	كتابى
لم يكن	لم يكْ
فخذ	فخْذ
يأمركم بالتحريك	يأمركم بالاختلاس

هذا الجدول السابق يضعه أستاذى ليبين أن من المحتمل دراسة هذه الظواهر المبعثرة فى اطار موقعية الاشباع والاضعاف. ويبدو لى أن بعض نماذجه لها مكان آخر غير هذا المكان فاحالة من وعلى وما الاستفهامية ولم يكن إلى م.ع.م. لم يك سنرى فى الفصل الأخير أن تفسيرهن مرتبط بموقعية التخلص من التقاء الساكنين.. وسوف نرى أن احالة يشفينى إلى يشفين إنما هى من قبيل موقعية المناسبة كما هو واضح فى الفصل الثالث. كما أننى أرى أن احالة لكن وان وأن ولعل إلى التخفيف هو من قبيل الافراد والتشديد كما بدا فى موقعية الكمية.

بقيت إذًا الاعتبارات الأخرى واثباتها لدينا لا يصل إلى التأكيد وأن كنت أرى على سبيل الاحتمال اضافة التنوين باعتباره من صور الاشباع والاضعاف للكلمة.

هذه نماذج ظاهرة الاشباع والاضعاف فى السياق فهل يمكن أن تظهر لهذه الظاهرة أية قيمة نحوية؟

جوابنا يرتبط باثبات هذه النماذج؛ ولذا نقول أن هذه النماذج قد عرضناها من قبيل الاحتمال ومؤدى ذلك أن لمح أية قيمة نحوية لها ما هو الا احتمال أيضا نعرضه ولا نؤكده. فمن الأشياء التى نلمح قيما نحوية لها ما يلى:

(أ) الضمير المنفصل والمتصل «هو منفصلا» وهـ متصلا:

لا شك أن الفرق يعطى قيما نحوية فالضمير المنفصل «هو» ليس له الا امكانة الوقوع فى محل رفع بينما الضمير المتصل «هـ» يقع موقع المرفوع والمنصوب والمجرور. وأيضا الضمير المنفصل اياك يكون فى موضع النصب بينما الضمير المتصل الكاف تستخدم فى محل جر ونصب.

(ب) منذ – مذ:

مذ اضعاف لمنذ ولعل الخلاف بينهما يتمثلّ فى قول ابن يعيش «الغالب على منذ الحرفية والخفض بها والغالب على مذ الاسمية[1]».

(جـ) ظاهرة التنوين:

لو اعتبرناها من قبيل الاشباع لحملت لدينا قيما نحوية كثيرة تبينها لنا هذه المقارنات:

---

(١) المفصل جـ٨ ٤٦.

اضعاف	تقوية
١ - أسماء الأفعال صه . مه «تعريف»	صهٍ مهٍ «تنكير»
٢ - سيبويه «للكلمة ارتباطات خاصة باعتبار كونها معرفة وذلك كمجىء ما بعدها حالا اذا اعتبرناها صاحبة له ... إلخ.	سيبويه «للكلمة ارتباطاتها أيضا باعتبارها نكرة وذلك أن ما بعدها يأتى صفة اذا اعتبرناها موصوفا ... الخ.
٣ - إذْ يأتى بعد هذا الظرف جملة	إذٍ بالتنوين وهو دليل على هذه الجملة المحذوفة كما فى قوله تعالى ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾
٤ - كل بعضٍ بعد هاتين الكلمتين ضميمة لازمة هى المضاف إليه	كل «وبعض» بالتنوين وهو قائم مقام المضاف إليه المحذوف.
٥ - ضاربُ محمد . سابق الفرس «الاضعاف هنا يولد ضميمة المضاف إليه	ضاربٌ محمدا. سابق الفرس «التنوين هنا أعطى التركيب قيما أخرى فما كان مضافا إليه فى الصورة المقابلة أصبح مفعولا هنا.

هذه عدة احتمالات نعرضها ولكننا لا نخرج منها باثبات يؤكد لنا أن ظاهرة الاشباع والاضعاف يمكن أن توضح قيمة الموقع النحوية...

★ ★ ★

موقعية الحذف

مرد هذه الموقعية إلى كراهية توالى الأمثال التى تتنافى مع ذوق العربية ولا ينبغى لنا كما يقول الأستاذ الدكتور تمام «أن نفهم الحذف على معنى أن عنصرا كان موجودا في الكلام ثم حذف بعد وجوده ولكن المعنى الذى يفهم من كلمة الحذف ينبغى أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوى وبين مطالب السياق الكلامى الاستعمالى»[1] وينبغى أن يعرف أن موقعية الحذف هنا خاصة بالحروف الصحيحة أما حذف حروف اللين والمد فإنهما ينتميان لموقعية أخرى هى الاعلال بالموقف.

ويمثل الدكتور تمام لهذه الظاهرة بنموذج يمكننا أن نرى من خلاله توضيحا نحويا لهذه الموقعية حين يقول «ان نظام اللغة يقرر مثلا «أن المضارع المرفوع المسند إلى الف الاثنين أو واو الجماعة ينتهى بنون تسمى نون الرفع ويقرر كذلك أن توكيد المضارع يجرى بنون مشددة مركبة من عنصرين أولهما نون ساكنة وثانيهما نون متحركة ولو أن المضارع المسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أكد بالنون الثقيلة لكان معنى ذلك أن النظام اللغوى قضى بتوالى ثلاث نونات نون الرفع ثم «نون ساكنة × نون متحركة = نون مشددة» وهذا مما يصطدم بالذوق العربى الذى يكره توالى الأمثال ومن هنا يتدخل هذا الذوق الاستعمالى لحذف نون الرفع وترك نونين احداهما ساكنة والأخرى متحركة تبدوان معًا فى صورة وحدة صوتية واحدة مشددة ويعمد الاستعمال إلى اتخاذ هذا الاجراء اجراء مطردا يحدث كلما حدث الموقع الذى يتطلبه»[2] فموقعية الحذف هنا

---

(١) اللغة العربية معناها ٢٩٨.

(٢) السابق ٢٩٨.

اطاحت بعلامة الباب وهى نون الرفع وربما كان قريبا مما سبق ما نراه فى الفعل المضارع المسند لواو الجماعة حين تتصل به ياء المتكلم وتأتى نون الوقاية معه فتقول «تضربوننى» أنه يمكن لنا فى هذا الموقع لتفادى توالى الأمثال مع أنه غير قبيح هنا أن نحذف احدى النونين وكل واحدة منهما قيمة نحوية فنقول تضربونى. مثل ذلك ما تفعله اللغة حين يقرر النظام أن التاء حرف من حروف المضارعة وأن التفاعل يبدأ بتاء زائدة هى تاء التفاعل فلو جاءت صيغة التفاعل مضارعا مبدوءا بالتاء فمعنى ذلك توالى تاءين فى الفعل ومن ثم يمنح السياق امكانة حذف التاء الثانية فنقول ولا تحاسدوا أى تتحاسدو ومنه قوله تعالى: ﴿**ولا تنابزوا بالألقاب**﴾ أى لا تتنابزوا.

ولعل منه أيضا حين تجتمع تاءان فى أول المضارع مثل «تتصدى» وتتزكى وتتمنى فإن السياق يجيز أحيانا حذف احدى التاءين تخلصا من توالى الامثال فتصير الصيغ السابقة «تصدى. تزكى. تمنى» مثل قوله تعالى ﴿**فأنذرتكم نارا تلظى**﴾ ﴿**فأنت عنه تزكى**﴾ ﴿**فأنت له تصدى**﴾ والأصل تتلظى. تتزكى. تتمنى ولعل حذف احدى التاءين هنا إن لم يعتمد على قرينة يفيد فهم الماضى أو المضارع فحين يقول لبيد:

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما وهل أنا الا من ربيعة أو مضر

ربما رآه البعض ماضيا حذفت منه تاء التأنيث مراعاة للوزن وهذه حجة لا نطمئن اليها دائما وإلا فما حق تأنيث العامل وجوبا الذى لم يفصل بينه وببن الفعل بفاصل وجاء الفاعل حقيقى التأنيث وما حق الموقف الذى رامه لبيد وهو يحتضر فى سياق حالى مع وجود ابنيته؟ ولعل الأولى أن «تمنى» فعل مضارع محذوف التاء والأصل تتمنى ابنتاى.

هذه أمثلة يمكن من خلالها ابراز بعض القيم النحوية وهى وأن كانت قليلة ففيها اثبات لكون موقعية الحذف يمكن أن توضح الموقع من الناحية النحوية.

موقعية الإسكان

ترجع هذه الظاهرة أيضا إلى توقى الذوق العربى للأمثال وذلك عن طريق الاسكان والمقصود بالاسكان هنا هو فرق ما بين مقررات النظام اللغوى ومطالب السياق الاستعمالى وكما يذكر أستاذى الدكتور تمام أن «النظام اللغوى يقرر أن الفعل الماضى يبنى على الفتح وقد أخذ النظام ذلك من الماضى المسند إلى المفرد الغائب الذى اعتبره النحاة صورة قياسية تعتبر نقطة بداية أو أصلا للنظر إلى كل ما يدل على الفعل الماضى من صيغ تصريف الفعل. ومن الضمائر التى يسند إليها الماضى ضمائر متصلة متحركة أو مبدوءة بحركة فإذا علمنا أن الصيغة القياسية فعل تشتمل على حركات ثلاث وأن الضمير الذى يسند إليه الفعل الماضى قد يكون متحركا عرفنا أننا أمام صورة من الصور التى قررها نظام لغوى مما تتوالى فيه أربعة حروف متحركة وهذه مشكلة من مشاكل التطبيق على نظام اللغة من هنا يلجأ الذوق الاستعمالى إلى اسكان لام الفعل التى هى علامة البناء فيصبح الفعل مبنيا على السكون بعد أن كان مبنيا على الفتح[1] واللغة تفعل ذلك فيما تسميه كراهية توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ونماذجه فعلتُ. فعلتَ. فعلنا. فعلن... إلخ.

فلماذا لم تقبل اللغة الاسكان فى «ضربنا محمد» حيث توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؟

إجابة ذلك ترجع بنا إلى الأساس الثانى الذى يحكم الظواهر الموقعية وهو مراعاة أمن اللبس أيضا فنحن لو نفذنا مطلب الظاهرة السياقية هنا وقعنا فى لبس مرده اختلاط «نا» وهى فاعل فى قولنا «ضربنا» بها وهى مفعول فى قولنا «ضربنا محمد».

ظاهرة الاسكان اذاً ظاهرة موقعية لا نرى فيها توضيحا لقيمة نحوية ذات شأن.

(١) اللغة العربية ٢٩٩.

موقعية التنغيم

قد وعدنا أثناء حديثنا عن النغمة بوصفها قرينة من القرائن أننا سنفصل بعض الأمور عن التنغيم عند تناولنا اياه على أنه ظاهرة موقعية. ومع علمنا باختلاف المكانين حيث ترى النغمة هناك جزءا من النظام بينما ترى هنا ظاهرة موقعية فاننا لم نشأ التوسع فى الحديث هناك لأننا كنا نعرض القرائن التى هى علاقات السياق عرضا موجزا نؤكد به فكرتنا التى تقول بأن النحو علاقات وقرائن.

وهنا يتسنى لنا تفصيل الأمر ذلك لأن رؤية الظاهرة الموقعية التى هى حل لمشاكل النظام عند التطبيق لن يتأتى الا إذا أدركنا النظام نفسه حتى يعلم مدى الخلاف بين النظام والظاهرة؛ ولأن التراث العربى لم يتناول التنغيم تناولا يماثل تناول كثير من الموقعيات السابقة فإن أمامنا أيضا محاولة اثباته من خلال أقوال المحدثين والقدامى ولنبدأ بتعريفه كما يراه المحدثون من دارسى العربية.

يمكن تعريف التنغيم بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام. إنه المصطلح الصوتى الدال على الارتفاع «الصعود» والانخفاض «الهبوط» فى درجة الجهر فى الكلام «وهذا التغير فى الدرجة يرجع إلى التغير فى نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين هذه الذبذبة التى تحدث نغمة موسيقية ولذلك فالتنغيم يدل على العنصر الموسيقى فى الكلام»[1].

أو كما يقول الدكتور بشر «ان التنغيم فى أبسط صوره هو موسيقى الكلام فهذا الكلام مؤلف على أنماط موسيقية لا تختلف عن الموسيقى العادية إلا فى درجة التواؤم والتوافق بين النغمات الداخلية. وتظهر موسيقي الكلام فى

---

(١) علم اللغة السعران ٢١٠.

ارتفاعات وانخفاصات أو تنويعات صوتية أو ما نسميها نغمات الكلام، إذ الكلام لا يلقى على مستوى واحد بحال من الأحوال [١].

ويرى أن التنغيم برغم اختلاف صوره يمكن حصر نغماته الرئيسية فى نغمتين اثنتين بحسب النهاية فقط. النغمة الأولى الهابطة وسميت كذلك لاتصافها بالهبوط فى نهايتها ومن أمثلتها الجمل التقريرية والجمل الاستفهامية بالأدوات والجمل الطلبية. والنغمة الثانية صاعدة ومن أمثلتها الجمل الاستفهامية التى تستوجب الاجابة بلا أو نعم والجمل المعلقة مثل «اذا جيت نتفاهم». لكن الدكتور بشر يصدر ذلك التقسيم من خلال نظرة إلى اللغة العامية المعاصرة بدليل أمثلته «محمود فين»؟ محمود فى البيت؟ [٢].

وللدكتور أيوب حديث شامل عن التنغيم يقول فيه: أما التنغيم فهو الصور العامة التى تتمثل في مجموعة النغمات التى يشملها نوع خاص من أنواع الحدث اللغوى وقد وجد أن لجملة الاستفهام نظاما خاصا للنغمات يختلف عن نظام جملة الشرط أو التقريع أو الاخبار. ولو درسنا النظام الخاص التى تترتب على أساسه النغمات فى هذه الأنواع المختلفة من الأحداث ونسميها الجمل لكنا بذلك ندرس التنغيم فى اللغة [٣] وقد بين قبل ذلك أنواع النغمات التى يتكون النغم من صورها المختلفة ولقد بنى أساس نغمانه على النظر إلى المقطع ومن ثم كانت لديه:

١ - النغمة المستوية التى قسمها إلى سفلى ومتوسطة وعليا ومعناها وجود عدد من المقاطع تكون درجاتها متحدة.

---

(١) مذكرات لطلبة دار العلوم سنة ١٩٧٠م.

(٢) السابق.

(٣) أصوات اللغة ١٥٤ - ١٥٥.

٢ - النغمة الهابطة وهذه تعنى وجود درجة عالية فى مقطع أو أكثر تليها درجة أكثر انخفاضا منها أو هابطة مركبة من نغمة متوسطة الدرجة تليها نغمة منخفضة أو عالية الدرجة تليها نغمة متوسطة.

٣ - النغمة الصاعدة، وهى تعنى وجود درجة منخفضة فى مقطع أو أكثر تليها درجة أكثر علوا منها وقد تكون مركبة من نغمة منخفضة تليها نغمة متوسطة وقد تكون مركبة من نغمة متوسطة تليها نغمة عالية.

٤ - النغمة الهابطة الصاعدة: وهى تعنى وجود درجة عالية فى مقطع أو أكثر تليها درجة أقل منها ثم درجة عالية.

٥ - النغمة الصاعدة الهابطة: وهذه تعنى وجود درجة منخفضة فى مقطع أو أكثر تليها نغمة أعلى منها ثم نغمة أكثر انخفاضا من الثانية[١].

فهذه رؤية للتنغيم فى التركيب ولكنها رؤية عامة لم تخصص بالتطبيق على اللغة العربية وحول صورته فى العربية يقول أستاذى الدكتور تمام إنه «يمكن تقسيم النغم العربى من وجهتى نظر مختلفتين، احداهما شكل النبرة الأخيرة فى المجموعة الكلامية والثانية هى المدى بين أعلى نغمة وأخفضها سعة وضيقا فأما من الوجهة الأولى فينقسم إلى قسمين:

١ - اللحن الأول ينتهى بنغمة هابطة.

٢ - لحن «الثانى» ينتهى بنغمة «صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها».

وأما من الوجهة الثانية فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ - المدى الايجابى. ٢ - المدى النسبى. ٣ - المدى السلبى[٢].

ومجموع التقسيمات يقع فى ستة نماذج تنغيمية للغة العربية هذه النماذج هى:

---

(١) السابق انظر ٥٢ - ٥٣ - ٥٤.

(٢) مناهج البحث ١٦٤ - ١٦٥.

١ - الايجابى الهابط. ٢ - الايجابى الصاعد. ٣ - النسبى الهابط.

٤ - النسبى الصاعد. ٥ - السلبى الهابط. ٦ - السلبى الصاعد.

ويرى الدكتور تمام أن المدى الايجابى يستعمل فى الكلام الذى تصحبه عاطفة مثيرة ويستعمل المدى النسبى فى الكلام غير العاطفى وأما المدى السلبى فيستعمل فى الكلام الذى تصحبه عاطفة ترتبط بالنشاط الجسمى العام كالحزن مثلا «وتفهم سعة المدى وضيقه فى محدودية المدى التنغيمى العام فى اللغة المدروسة، أى المدى الذى بين أعلى وأخفض نغمة كلامية تستعمل فى المحادثة وذلك لأنه ليس هناك سعة مطلقة وضيق مطلق بل كل شىء فى هذا المجال نسبى[1] . ما رأيناه اذًا جهد من العلماء العرب المحدثين لمحاولة اثبات التنغيم باعتباره جزءا من نظام اللغة العربية ولم يقتصر الأمر على بيان حقيقته فقط بل توسع الكثير منهم فى اثبات دوره فى اللغة وأهميته على كل مستوياتها. ولعل الأحاديث التالية تبين مدى أهميته ودوره على المستوى اللغوى يقول الدكتور تمام مبينا القيمة الخلافية بين حالتى الاثبات والاستفهام فى جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام ويكون الاستفهام هو التنغيم وحده «وما دامت ناحية الخلاف هذه قادرة على أن توضح كلا من المعنيين فللتنغيم إذًا وظيفة نحوية، والوظيفة الاصواتية للتنغيم هى النسق الأصواتى الذى يستنبط التنغيم منه أما الوظيفة الدلالية فيمكن رؤيتها لا فى اختلاف علو الصوت وانخفاضه فحسب ولكن فى اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع فى النموذج التنغيمى الذى يقوم به من الأمثلة مقام الميزان الصرفى من أمثلته، اختلافا يتناسب مع اختلاف المجريات العامة التى تم فيها النطق وليس فى العربية وظيفة معجمية للتنغيم لأن اللغة العربية لا تستخدمه بهذه الطريقة كما تستخدمه الصينية وبعض لغات غرب أفريقيا[2].

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٦٧.

(٢) السابق ٩٦٤.

ففى هذا النص بيان واضح بدور التنغيم على المستوى النحوي والصوتى والدلالى واغفال دوره بالنسبة للعربية على المستوى المعجمى.

ومن أقوال الدكتور بشر حوله ما يلى «فى كل الحالات يجب ألا نغفل أهمية الناحية الصوتية من تنغيم وموسيقى كما يجب أن نأخذ فى الاعتبار ما يصحب الكلام من حركات جسمية كالاشارات والابتسام والغمز ونحوه، فولد تستعمل استعمالا شائعا معروفا من كل أفراد البيئة تقريبا وهذا هو المعنى القاموسى ولكنها بالاضافة إلى ذلك لها استعمالات أخرى توضحها الظروف الخاصة ويساعد على فهمها التنغيم والموسيقى فقد تقول «ياولد» ولا تقصد النداء أو طلب اقبال شخص ذى سن معينة بل تقصد بها التعظيم أو التحقير أو الزجر»[1] ويقول أيضا «أما على مستوى المعنى فالأمر أوضح من هذا وأظهر فكلنا ندرك تماما أن العبارة الواحدة قد تفيد عدة معان وفقا للتنغيم الذى تلقى به فالعبارة «يا ولد» مثلا قد تعنى مجرد النداء أو الزجر والنهى أو التهكم أو المداعبة وهذه المعانى إنما يفصح عنها نغم الكلام وموسيقاه»[2] ويقول فى صراحة كاملة «فالتنغيم مثلا عامل مهم فى تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة من اثباتية واستفهامية وتعجبية... إلخ اذ تصاغ كل واحدة منها وفقا للون موسيقى معين بالرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام وصيغتى التعجب. وفى كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده هو الفيصل فى الحكم على نوع الجملة كما يحدث ذلك مثلا حين تخلو الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام أو حين تكون الجملة مشتملة على أداة استفهام ولكنه بحسب تعبيرهم خرجت عن أصلها»[3].

---

(١) قضايا لغوية ٥١.

(٢) دراسات فى علم اللغة – قسم أول – ٢٢.

(٣) السابق – قسم ثان – ٢٥ – ٢٦.

هذه الأقوال السابقة التى عرفناها انما هى وجهة نظر المحدثين للتنغيم ودوره فى اللغة فهل كان للغويى العربية القدامى قدم فى هذا الموضوع أو أنهم أغفلوا أمر التنغيم اغفالا تاما؟

أن النظر إلى التنغيم باعتباره جزءا من النظام اللغوى عامة أو جزءا من النظام النحوى خاصة لم نجد له عندهم قاعدة محددة تضعه فى اطار علمى ولم نجد له أحاديث كثيرة تناولته صراحة بالرغم من أن كثيرا من نماذج اللغة تحتاج إليه فى تفسيرها.

هذه النماذج وصلتنا مكتوبة ففقدت بكتابتها عنصر الحياة وأيا ما كان أمر هذه النماذج والشواهد فإنه «لا قيمة لها فى أغلب الأحيان الا بالنسبة للغة المكتوبة فنحن لا نستطيع حتى فى أكثر الحالات مواتاة أن نكون عن نطق لغة قديمة الا فكرة ناقصة جزئية»[1] ان التنغيم لا يمكن التعبير عنه فى الكتابة الا بصورة ناقصة بواسطة أساليب الترقيم وهذه الوسيلة أيضا بالنسبة لعربيتنا حديثة العهد.

«لقد وصلنا التراث العربى مكتوبا ففقد بذلك عنصر المقام الاجتماعى.. ولم يكن لدى العرب نظام للترقيم كالذى نعرفه الآن. لقد كانت اللغة العربية فى عصرها الأول ككل لغات العالم ربما أهملت أن تذكر الأدوات فى الجملة اتكالا على التعليق بالنغمة فكان من الممكن مثلا أن نفهم معنى الدعاء من قولهم «لا وشفاك الله» بدون الواو اتكالا على ما فى تنغيم الجملة من وقفة واستئناف ومع ذلك لم يكن ثمة مفر لمن دونوا التراث من الاحتفاظ دائما بهذه الأدوات بسبب عدم وجود ذلك الترقيم أو التنغيم في الكتابة»[2]. لقد باتت جملة من الظواهر مرتبطة بالتنغيم فى فهمها لكن النحاة واللغويين لم يربطوا تفسيرها بهذه الظاهرة

---

(١) منهج البحث فى الأدب واللغة ٩٠.

(٢) اللغة العربية معناها ٢٧٧.

وتاهت عنهم عند تسجيل قواعدهم فلم يعطوها الأهمية الواجبة لها وصارت بعض تعبيراتهم عن هذه الظاهرة مدفونة لا تقيم أى نظام.

كل هذا يدعونا إلى محاولة رؤية هذه الظاهرة من جديد وبيان أهميتها باعتبارها قرينة من القرائن اللفظية فى الكلام ومما يدعو إلى هذه المحاولة وتأكيدها ما نراه من إلماع بعض الأذكياء من لغويى العرب القدامى لهذه الظاهرة.

يقول ابن جنى «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا انما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويع والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك اذا تأملته وذلك أنك تكون فى مدح إنسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلا: فتزيد فى قوة اللفظ بالله هذه الكلمة، تتمكن فى تمطيط اللام واطالة الصوت بها وعليها أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا، وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت سألناه وكان إنسانا! وتزوى وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة. فأما أن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل، أو رأينا بستانا وسكت لم تفد بذلك شيئا، لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت وهذا لغو من الحديث وجور فى التكليف. ومن ذلك ما يروى فى الحديث: لا صلاة لجار المسجد الا فى المسجد «أى لا صلاة فاضلة أو كاملة ونحو ذلك وقد خالف فى ذلك من لا يعد

خلافه خلافا»[1] . نص رائع وممتع يدل على وعى كامل من ابن جنى باعتبار المقام وكذلك المقال فى تحديد الباب النحوى فهو يجعل التنغيم وعبارات الوجه أساسا فى فهم الباب النحوى هنا بل دليلا كاملا فى تحديده وذلك من خلال حديثه عن الصفة ففي قولنا سير ليل، وقولنا كان والله رجلا «كان تطويع الكلام وتطريحه وتفخيمه وتعظيمه وتمطيطه وإطالته وكلها صور تنغيمية - دليلا على فهم الصفة المحذوفة إن هذه الاشارة الذكية اللماحة كان ينقصها أن تعمم من خلال النظر إلى الأبواب والمعانى النحوية كلها - ان ابن جنى لكى يثبت تأكيد ظاهرة التنغيم هذه اعتبر أن خلاف من يرى غير ذلك لا يعتبر خلافا.

هذه اشارة ذكية لماحة وهناك أيضا اشارات ضمنية للغويى العرب نراها فى بعض الأبواب النحوية.

ففى باب الندبة يقول سيبويه «اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه فان شئت ألحقت فى آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها»[2] وفيها يقول ابن يعيش «اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع فأنت تدعوه وأن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وأن كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضرا وأكثر ما يقع فى كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا فى أوله بيا أو (وا) لمد الصوت ولما كان يسلك فى الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنم[3] «وفى حرف الندبة «وا» يقول «وأما وا فمختص به الندبة لأن الندبة تفجع وحزن والمراد رفع الصوت ومده لاستماع جميع الحاضرين»[4].

(١) الخصائص جـ٢ ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢.
(٢) الكتاب جـ١ ٣٢١.
(٣) المفصل جـ٢ ١٣.
(٤) السابق جـ٨ ١٢٠.

فالترنم ومد الصوت والتطريب أمور أعتقد أنها صور للتنغيم. ونفهم مما سبق أن اختصاص الندبة فى النداء أمر يقوم على النغمة.

هذه الاشارات السابقة مع جهد المحدثين للتنغيم تجعلنا نقول بامكانة قيام نظام نحوى للتنغيم يمكن أن تُناقشَ من خلاله أمور نحوية كثيرة نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

١ - الجمل التأثرية الانفعالية ودور التنغيم فيها:

للغة جانبان: جانب تعاملى وجانب افصاحى وأولهما أقرب إلى الاستعمال الموضوعى للغة وثانيهما أقرب إلى الجانب الذاتى. هذا الجانب الإفصاحى يغلب عليه الطابع التأثرى.

ومن أمثلته التعجب والمدح والذم وخوالف الاخالة «أسماء الأفعال» وخوالف الأصوات «أسماء الأصوات» وكلها تتحقق فى صورة صيحات انفعالية تأثرية ومعنى ذلك أنه يمكن أن يقام عليها بناء تنغيمى يكون جزءا من النظام النحوى.

ويوضح فندريس دور التنغيم فى اللغة الانفعالية التأثرية وكيف تتحطم أمامه كل قيمة تجريدية حين يقول «أرى حادثا يقع أمامى فأصيح راثيا لحال صاحبه: آه! المسكين وأصادف صديقا لم أكن أتوقع لقاءه فأقول: أنت هنا؟ فهذه الجمل ذات قيمة انفعالية واضحة كل الوضوح فاذا صيغت فى لغة المنطق الجدلية صارت أرثى لهذا المسكين أو يدهشنى أن أراك هنا. تخيل أنى استعملت فى الواقع هاتين الصورتين من صور الجملة، أفتظن أنهما أيضا يخلوان من كل قيمة انفعالية. قيمة تختلف بلا ريب عما فى جملتى التعجب اللتين قيلتا فى تلهف وأن كانت لا تفل عنها قرعا للذهن، بل قد يحس الإنسان فيهما اما رغبة فى استخراج المغزى الأدبى من الحادثة واما تقريعا للدهشة الناجمة من مقابلة صديق واما كبتا لحركة من الحساسية شديدة العنف تحاول أن تنطلق من عقالها. ولكن محاولة

التخلص من اظهار العاطفة فى هذه الحالة ليست إلا اظهارا للعاطفة»[1] وفى موطن آخر يقول «هذه العواطف يمكن بطبيعة الحال التعبير عنها بواسطة التنغيم أو تغير الصوت أو سرعة الحديث»[2] ... إلخ.

من حديثه يتضح أن أمر الأبواب النحوية الانفعالية كالتعجب والتوجع إنما مرده إلى معرفته التنغيم وهو يرى فى موطن آخر أن هذه اللغة الانفعالية تنفذ فى اللغة النحوية وتسطو عليها وتفككها لذلك يمكن أن يفسر عدم استقرار النحو بفعل الانفعالية إلى حد كبير. فالمثل المنطقى الأعلى للنحو هو أن يوجد لكل وظيفة عبارة وعبارة واحدة لكل وظيفة. ولتحقيق هذا المثل يجب أن تكون اللغة ثابتة بثبوت الجبر حيث يبقى الرمز منذ أن يصاغ لأول مرة، ثابتا لا يتغير فى جميع العمليات التى يستعمل فيها.

وهنا يدرك فندريس أهمية السياق فى تغير النظام التنغيمى حتى مع فرصة وجوده فى اثبات أنماط وظائف العبارات وندرك من خلال ذلك أن وجود نظام ثابت للتنغيم لن يمنع من تحريك هذا النظام داخل السياق وذلك بتغيره لحل مشكلاته كما سنرى بعد قليل فى بيان قيم التنغيم حين يكون ظاهرة موقعية وليس نظاما.

أبواب كثيرة اذًا يمكن أن يظهر دور التنغيم واضحا فيها باعتباره نظاما وهى الجمل التأثرية التى عددنا منها:

١ - اسم الصوت أو خالفة الصوت مثل هلا لزجر الخيل، وعاه للأبل، وكخ للطفل وهأهأ لحكاية الضحك... إلخ.

٢ - اسم الفعل أو خالفة الاخالة مثل هيهات بمعنى بعد. وصه بمعنى اسكت، ومهْ بمعنى اكفف. وأوه بمعنى أتوجع وربط النحاة للمعنيين خاطىء فشتان

(١) اللغة ١٨٣.

(٢) اللغة ١٨٥.

ما بين أوه وقرينتها أتوجع فالأولى إخبار «تقرير» والثانية تأثر وانفعال فلا يمكن اصاحب الألم المتأوه أن يقول أتوجع أتوجع ولكنه يصدر صوت انفعال وتأثر هو أوه. ولنضرب مثلا لذلك يؤكد ما نراه؛ لنفرض أن شخصا وخز بدبوس ماذا ننتظر منه؟ هل يقول لنا أتألم أو يقول «أى» تأثرا وانفعالا.

٣ - أسلوب التعجب حين أقول ما أجمل القمر وأكرم بعلى فالمعنى فيهما على الافصاح والتعبير والمعنى ما أشد جمال القمر وما أشد كرم على والتركيبان مسكوكان دالان فى الحالتين على الافصاح أى التعبير عن الانفعال والتأثير.

٤ - أسلوبا المدح والذم وأقصد بهما نعم وبئس وحبذا ولا حبذا وما دار مدارهما مثل «نعمت المرأة فاطمة» «وبئس الرجل عمرو» وحبذا محمد رجلا «فكلها أساليب افصاحية ويقول الدكتور تمام انه ربما كان من المستحسن أن يضم إلى هذه الأساليب الافصاحية الندبة أو الاستغاثة والتحذير والاغراء [1] ولكن على مستوى النحو وهذا كلام رائع اذ أنه لا يمكن فهم هذه الموضوعات الا من خلال افصاح وانفعال ولقد رأينا أن النحاة اشترطوا فى الندبة الترنم والتطريب وما أمر الاستغاثة والتحذير والاغراء الا مثل ذلك. اننى حين أقول فى التحذير القطار القطار أو فى الاغراء الصدق الصدق فهذه أساليب انفعالية افصاحية للتنغيم دور كبير فى تحديدها.

يقول أولمان «قد تقوم الكلمة الواحدة فى الحالات القصوى مقام النطق الكامل كما فى الصيحة «حريق» اذ فى هذه الحالة تقوم الحركات الجسمية والتنغيم والموقف اللغوى جميعه بامدادنا بالأدلة اللازمة للفهم»[2] أليست كلمة «حريق» مما يدخل عندنا فى التحذير. ان أمر هذه التركيبات الانفعالية يجب أن يخضع لدراسة تنغيمية تحدد أبعاده النحوية فى التركيب.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص١١٧.

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص٣١.

٢ - أسلوب النداء ودور التنغيم فيه:

أعتقد أنه من الأساليب التى تخضع لعنصر التنغيم وتظهر به ولقد وردت الينا نماذج تؤكد حذف حرف النداء مثل قوله تعالى ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ وقول عمر بن أبى ربيعة:

خليلى فيما عشتما هل رأيتما ... قتيلا بكى من حب قاتله قبلى [(١)]

وقوله:

خليلى ما بال المطايا كأنما ... نراها على الأدبار بالقوم تنكص [(٢)]

ان اعتبارنا صور النداء على أساس البعد والقرب ما هو إلا مراعاة للصوت واطالته أو تقصيره ويبرر النحاة حذف الأداة بفهمها من السياق فالتقدير فيما سبق «يا يوسف» «يا خليلى» والذى نقوله ان النداء ليس قاصرا على الأداة وحدها بل عليها وعلى المنادى أيضا الذى تكون له صفات صوتية فى هذا الموطن لا توجد فى موطن آخر فكلمة «محمد» لها صفات صوتية فى قولنا «محمد مجتهد» تختلف عن صفاتها فى قولنا «يا محمد» أو محمد على سبيل النداء ويؤكد ذلك استعمالنا للنداء فنحن حين ننادى إنسانا اسمه محمد وهو بعيد فاننا نصدر صوتا على هذا الأساس فإما أن تخلع على الاداة صفة الطول حتى يستجيب المنادى وإلا فإن الكلمة التى تنادى نفسها تأخذ من التطويل والمط ما يقوم مقام الأداة فأقول فى محمد «محمّاد» فالنغمة وحدها قرينة وعلامة على النداء.

٣ - أسلوب الاستفهام وأمر التنغيم فيه:

الجملة الاستفهامية جملة إنشائية ومع علمنا بأن التنغيم يقوم بدور خلافى يحددها ازاء الجملة التقريرية الخبرية رغم وجود أدواتها التى هى دليل عليها إلا

(١) الأغانى جـ١ ١١٧.

(٢) السابق جـ١ ١١٣.

أننا نؤثر بيان أهمية التنغيم حين تصبح الأداة نفسها التى هى دليل على الأسلوب دون وجود قرينة أخرى.

فمن النماذج التى دل التنغيم وحده على الاستفهام ما يلى:

من ذلك الآيات القرآنية[1] ﴿يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ (٦٢ التوبة). والتقدير أيحلفون على إنكار وقوع ذلك والتعجيب منه والتوبيخ عليه.

﴿وياقوم ما لى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى إلى النار. تدعوننى لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لى به علم وأنا أدعوكم إلى العزيز الغفار﴾ (غافر: ٤) والتقدير أتدعوننى إلى الكفر.

﴿وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل﴾ (٢٢ الشعراء) والتقدير أو تلك نعمة تمنها على.

ومن مأثور العرب[2] قول امرأة للنبى ﷺ وقد أجهضت أخرى فحكم عليها بالغرة «ندى من لا صاح ولا أكل ولا شرب ولا استهل ومثل دمه يطل» أى أندى؟

ومن أمثال الميدانى «تعلمنى بضب أنا حرشته» أى أتعلمنى.

وفى مجال الشعر[3] يقول الشاعر:

شكوت فقالت كل هذا تبرما ... بحبى؟ أراح الله قلبك من حبى

والتقدير أتشكو كل هذا تبرما بحبى.

ومثل قول عفراء:

ألا أيها الركب المخبون ويحكم ... بحق نعيتم عروة بن حزام

(١) أساليب الاستفهام فى القرآن ٤٠٤ - ٥ - ٦.

(٢) السابق ٤١١.

(٣) أساليب الاستفهام فى القرآن ص ٤٠٢ - ٤١١ - ٤١٢.

أى أبحق نعيتم. وقول المقنع الكندى.

يعاتبنى فى الدبن قومى وإنما ديونى فى أشياء تكسبهم حمدا

والتقدير أيعاتبنى. وقول الشاعر:

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

والتقدير أأبيت أسرى(١)

والأمثلة كثيرة على وجود التنغيم باعتباره دليلا نحويا أو قيمة نحوية يتحدد على أساسه المعنى النحوى. هذه نماذج يمكن أن يكون التنغيم أساسا فى فهمها وليس حديثنا السابق حصرًا لهذه النماذج بل ان كثيرا من أمور اللغة تحتاج إلى نظرة كاملة فيما يتصل بالتنغيم خاصة كل ما يدخل تحت اطار الجملة الانشائية.

(٢)إلى هنا نقول ان بيان النظام التنغيمى للغة أمر مهم للحفاظ على قرينة كاملة من القرائن التى يتحدد بها المعنى النحوى أو الباب النحوى. وأمر هذا النظام اللغوى ان حصر فإن تطبيقه على السياق سيصادف فى بعض الاحيان مشاكل، هذه المشاكل التنغيمية هى ما نسميها بموقعية التنغيم.

معنى ذلك أن تناول التنغيم فى اللغة يجب أن يؤخذ باعتبارين الأول كونه جزءا من النظام النحوى والثانى كونه ظاهرة سياقية ومن الواضح أن النظام ثابت وأن الظواهر السياقية تركيبية فما الوجه الذى يبرر احصاء التنغيم وجعله من الظواهر السياقية اذا؟

يجيب عن ذلك الدكتور تمام بأن ذلك ممكن من وجوه:

١ - بتناول الجملة الاخبارية التعاملية فى السياق تناول الجملة الافصاحية كما نرى من تعبير معلق الكرة على تسجيل هدف بقوله «جول» فيخبر ويفصح فى الوقت نفسه وهذا حل صوتى لمشكلة من مشكلات النظام عند تطبيقه.

٢ - من المواطن التى يمكن للتنغيم فيها أن يصير ظاهرة موقعية أن يعمد المتكلم إلى التظاهر بأمر عكسى ما يتطلب الموقف من تنغيم كأن يقص المتكلم أمر حادثة ما فيها عدد من أصحابه وأقربائه فيبدو هادئا فى سرد القصة لئلا يثير أحزان السامعين فيحول نغمة التحسر إلى الهدوء.

٣ - يستعمل المتكلم النغمة أحيانا على صورة تقوى بين احدى كلمات السياق ومعناها كما تطيل اللام والباء فى قولنا «بلاد بعيدة» للدلالة على البعد [١].

هذه أمثلة سياقية مجال النحو فيها قليل ولكن مسايرة لدلك التطبيق ستطيع أن نقول انه قد أمكن للمتكلمِ أِن يطيل الصوت ويمطه ليدل به على باب نحوى فيما قاله ابن جنى حين دل على الصفة المحذوفة بقولنا «سير ليل» أى طويل. ونستطيع أن نبين هذه الظاهرة أيضا فى الأدوات خاصة عند احالتها إلى معنى غير معناها بأن يكون الاستفهام بهل بمعنى قد كما فى قوله تعالى ﴿**هل أتى على الإنسان حين من الدهر**﴾ بمعنى قد أتى. وفى مثل ذلك من خروج الأداة عن معناها الأصلى إلى معنى آخر فمن الممكن أن تكون مثل هذه الأشياء قيما نحوية لموقعية التنغيم.

ان أمر التنغيم باعتباره جزءا من النظام اللغوى وأمره باعتباره ظاهرة موقعية صعوبتان باديتان أمامنا فى تناوله حيث يراد أولا إثباته باعتباره نظاما وثانيا اثباته باعتباره حلا سياقيا لمشاكل النظام. وتحقيق هذين الأمرين يحتاج إلى جهد علمى كبير لا يقتصر على باحث بمفرده.

★ ★ ★

(١) اللغة العربية معناها ٣٠٨ - ٩ - ١٠ - بتصرف.

موقعية النبر

سنتحدث عن النبر من خلال نظرتين. النظرة الأولى كونه نظاما والنظرة الثانية كونه ظاهرة موقعية بادئين قبل ذلك بتعريفه تعريفا موجزا باحثين عنه فى تراثنا العربى.

وتعريف النبر لدى المحدثين يتعدد ولكنه يحمل فى آخره صورة واحدة هى صورة الوضوح يظهر ذلك من هذه التعريفات المتعددة:

«النبرة اشباع مقطع من المقاطع بأن تقوى إما ارتفاعه الموسيقى أو شدته أو مداه أو عدة عناصر من هذه العناصر فى نفس الوقت وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر فى المقاطع المجاورة»[1] وهو «نشاط فى جميع أعضاء النطق فى وقت واحد.. والمرء حين ينطق بلغته يميل عادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة لبجعله بارزا أوضح فى السمع من غيره من مقاطع الكلمة. وهذا الضغط هو الذى نسميه النبر»[2] وهو «ظاهرة صوتية تصحب مقطعا أو أكثر من مقاطع الكلمة.. والنبر معناه نطق مقطع من المقاطع بصورة أقوى وأوضح نسبيا».

يتضح إذا أن الوضوح النسبى لمقطع من المقاطع هو النبر تتأكد هذه الحقيقة من خلال التعريفات السابقة ويشملها ذلك التعريف الذى أورده الدكتور تمام حين يقول عنه «وحده أنه وضوح نسبى لصوت أو مقطع اذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع فى الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم فالضغط بمفرده لا يسمى نبرا ولكنه يعتبر عاملا من عوامله

---

(١) دروس فى علم أصوات العربية ص.

(٢) الأصوات اللغوية أنيس ٩٧.

ومع هذا فإنه يعتبر أهم هذه العوامل. وربما كان ذلك لأن النبر يعرف بدرجة الضغط على الصوت أكثر مما يعرف بأى شىء آخر أو لأن الضغط فى صورتيه صورة القوة وصورة النغمة يتسع مجال تطبيقه على النبر أكثر مما يتسع مجال العوامل الأخرى»[1].

فالنبر إذًا من جماع هذه التعريفات ما هو الا وضوح نسبى لمقطع من المقاطع عن المقاطع الأخرى أيا كان سبيل ذلك الوضوح.

وحين نبحث عن دور النبر فى التراث العربى القديم وعن أهميته لدى لغويى العرب فإن الآراء تكاد تجمع بأن النحاة والقراء لم يتناولوا النبر فى العربية فظهرت اللغة خالية منه.

يقول برجشترا سر: ينبغى أن «نوجه نظرنا إلى اللغة العربية خاصة فنعجب كل العجب من أن النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة رمزوا إلى ما يشبه النغمة ولا يفيدنا ما قالوه شيئا فلا نص نستند عليه فى اجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصيحة فى هذا الشأن. ومما يتضح من اللغة العربية نفسها ومن وزن شعرها أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد»[2].

ويقول الدكتور أيوب: «ولكل لغة طرقها فى اختيار المقاطع ذات النبر القوى والمقاطع ذات النبر الضعيف وسنتعرض الآن للعربية ولهاجتها من وجهة النظر هذه:

أولا: فى العربية: لم يحظ النبر باهتمام علماء اللغة العرب الأولين ولذلك لم يصفه النحاة ولا علماء القراءات كما وصفوا السواكن والحركات. وليس أمامنا لمعرفة النبر فى العربية إلا الدراسة المقارنة للنبر فى اللهجات العربية الحديثة»[3]

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٦٠.

(٢) التطور النحوى برجشترا سر ٤٦ - ٤٧.

(٣) محاضرات فى اللغة ١٤٥.

ويقول الدكتور كمال بشر ان «العرب القدامى لم يتعرضوا فى قليل أو كثير لأهم الخواص الصوتية على هذا المستوى فلم يوضحوا لنا مثلا خواص التركيب المقطعى للكلمة ولم يشيروا إلى النبر Stress ولم يحددوا مواقعه»[1] هذه الحقيقة السابقة يتفق فيها الدارسون وهى أن لغويى العرب لم يهتموا بالنبر ومن ثم لم تنشأ له قواعد بالرغم من وجوده حقيقة واقعة فى تركيب اللغة ونظاما كما سنراه فى نظرة المحدثين للنبر فى اللغة العربية ويجب أن نذكر أن هذه المحاولات لدراسة النبر فى العربية إنما قامت على أكتاف المستشرقين استيحاء من استعمال الأدباء المصريين فى القرن السابع عشر اذ يقول فليش «أما القواعد المقررة فى النحو العربى عن مكان نبر الكلمة، فإنها لا ترتكز على تقليد قديم اذ يبدو أنها كانت مستوحاة من استعمال الأدباء المصريين، استوحاها المستشرقان: كيرستن Kirston وأربنيوس Erpenius فى بداية القرن السابع عشر. فمعرفتنا لنبر الكلمة فى العربية اذن معرفة حديثه[2] ومثل ذلك يقول كانتينو «ويبدو حسب ما بينه مايار لامبار فى المجلة الأسيوية ١٨٩٧ ص: ٤٠٢ - ٤١٣: أن المستشرقين كرستين ولربانيوس قد استلهما تلك القاعدة من سماعهما للمثقفين المصريين فى أوائل القرن السابع عشر»[3]. فبداية البحث فى هذا الموضوع والدراسة حوله قرينة العصر الحديث اذًا. ولقد تناوله بعض دارسى العربية المحدثين من علمائنا وسوف نعرض الجهد الذى بذله الدكتور تمام لنرى من خلاله ذلك النظام المسمى بالنبر.

يرى أستاذى أن النبر فى اللغة العربية نوعان: النبر الصرفى النبر الدلالى، والفرق بينهما فرق ما بين النظام والسياق ومعنى ذلك أن أحدهما من النظام والآخر من الكلام، وهو الذى نعتبره ظاهرة موقعية ذلك الفرق يوضحه

---

(١) المجلة يونيو ٦٦ ص٤٧.

(٢) العربية الفصحى ٥٠.

(٣) دروس فى علم أصوات العربية ١٥٩.

أستاذى حين يقول «فالفرق ما بين النبر فى الصرف والنبر فى الكلام هو فرق ما بين مقررات القاعدة ومطالب السياق. وبهذا يصبح النبر فى الكلام هو الظاهرة الموقعية لأنه نبر الجمل المستعملة فعلا وهو ميدان الظواهر الموقعية أما النبر فى نظام الصرف فهو نبر الكلمة المفردة أو الصيغة المفردة على الأصح وهو نبر صامت صمت القاعدة نفسها وصمت اللغة من بعدها»[1].

وسوف نبدأ بعرض النبر الصرفى الذى هو جزء من النظام اللغوى موجزين ذلك قدر الامكان ثم ننتقل إلى النبر باعتباره ظاهرة موقعية لأنه موضوعنا.

يقول أستاذى أن النبر على مستوى الصيغة والكلمة يحمل وظيفة صرفية هى تقديم القيم الخلافية التى تفرق مع الكمية بين معنى صرفى ومعنى صرفى آخر مثل فعل - فعيل - فاعل - فعل ... إلخ.

ومن الممكن بناء النبر على نظام الصيغ الصرفية ولكن الأفضل العدول عن ذلك ومحاولة بنائه على ترتيب المقاطع فى الصيغ لأن عدد المقاطع (وهى ستة) أقل بكثير جدا من عدد الصيغ الصرفية فيكون ذلك أسهل وأقل وأضبط للحصر.

وينقسم النبر هنا قسمين: نبر أولى ونبر ثانوى.

أما النبر الأولى فقواعده ما يلى:

القاعدة الأولى: يقع فيها النبر على المقطع الأخير فى الصيغة أو الكلمة اذا كان هذا المقطع طويلا أى على صورة ص م ص أو ص ح ص ص نحو استقال واستقل. فإن كانت الكلمة من مقطع واحد وقع عليها النبر مثل ق قم.

الثانية: يقع النبر على المقطع الذى قبل الآخر فى الحالات التالية:

١ - اذا كان ما قبل الآخر متوسطا والأخير قصيرا نحو أخرجت - حذار.

---

(١) اللغة العربية معناها ١٧٠.

٢ - اذا كان ما قبل الأخر متوسطا والأخير متوسطا نحو علم - قاتل - مقاتل (بسكون الأخر).

٣ - اذا كان ما قبل الأخر قصيرا بدئت به الكلمة نحو كتب - حسب.

٤ - اذا كان ما قبل الأخر قصيرا وسبقه المقطع الأقصر ذو الحرف الوحيد الساكن الذى يتوصل إلى النطق به بهمزة الوصل نحو: انحبس - انطلق.

٥ - اذا كان ما قبل الأخر طويلا اغتفر فيه التقاء الساكنين ولم يكن الأخير طويلا أخر نحو اتحاجونى - دويته.

الثالثة: يقع النبر على المقطع الثالث من الأخر اذا كان:

١ - قصيرا متلوا بقصيرين علمَكَ - لن يصلَ.

٢ - قصيرا متلوا بقصير ومتوسط نحو لم يصل - أكرمكْ.

٣ - متوسطا متلوا بقصيرين بيتكَ - لم ينْته.

٤ - متوسطا متلوا بقصير ومتوسط بيْنكم - مصطفى.

الرابعة: يقع النبر على المقطع الرابع من الأخر اذا كان الأخير متوسطا والرابع من الأخر قصيرا وبينهما قصيران نحو: بقرةٌ - يرثنى - ضربها.

النبر الثانوى: سنتوجه فى حسابه إلى النقطة التى وقع عليها النبر الأولى وقواعده هى:

القاعدة الأولى: يقع النبر الثانوى على المقطع السابق للنبر الأولى مباشرة اذا كان هذا المقطع السابق طويلا (ص م ص أ و ص ح ص ص) نحو الصّافات - الضّالّين.

الثانية: يقع النبر الثانوى على المقطع الثانى قبل النبر الأولى اذا كان هذا المقطع يكون مع الذى يفصل بينه وبين المنبور الأولى أحد النماذج الآتية:

١ - متوسط + متوسط مستبقين - عاشرناهم.

٢ - متوسط + قصير مستقيم - قاتلوهم.

٣ - طويل + قصير مدْهامتان.

الثالثة: يقع النبر على المقطع الثالث قبل النبر الأولى اذا كان هذا المقطع المذكور يكون مع اللذين يليانه فيقعان بينه وبين النبر الأولى أحد النماذج الآتية:

١ - متوسط + قصير + متوسط يستقيمون - مستطيلان.

٢ - متوسط + قصير + قصير منطلقون - يستبقون.

٣ - قصير + قصير + قصير بقرتان - كلمتان[1].

هذه صور من النظام كما يراها أستاذى فى العربية وحين يطبق ذلك النظام يتحول ذلك النبر إلى نبر سياقى ومن ثم تأتى بعض مشكلات التطبيق عليه فتتغير بذلك مواطن النبر فى السياق حلا لهذه المشكلات؛ هذا التغير النبرى هو النبر اعتباره ظاهرة موقعية. وفى مثل ذلك يقول الدكتور تمام «ونظام النبر الذى شرحنا من قبل يصادف بعض المشكلات فى التطبيق كذلك وتأتى حلول هذه المشكلات فى صورة حل صوتى للمشكلة هو اختلاف فى البنية المقطعية بين ما قررته القاعدة وما تطلبه سياق الكلام. وهنا فقط يعتبر النبر ظاهرة سياقية لأن كل القواعد التى ذكرنا للنبر ليست واحدة منها حلا صوتيا لمشكلة معينة فى موقع معين وإنما هى نظام النبر فى صرف اللغة العربية الفصحى»[2].

ويذكر أستاذى عدة حلول لمشكلات تطبيق نظام النبر: منها: أن الكلمة المبدوءة بساكن اذا وقعت فى بدء الكلام وتوصلا للنطق بالساكن فان البنية المقطعية تتحول من كونها حرفا ساكنا بدأت به الكلمة وكان على صورة (ص)

---

(١) انظر اللغة العربية معناها بتصرف ٧٢ - ٧٣ - ٧٤.

(٢) السابق ٣٠٤.

ليصير مقطعا متوسطا مقفلا على صورة (ص ح ص) وهو مقطع سياقى لا لغوى. هذه الكلمة اذا جاءت وسطا فى الكلام تطلبت حلا من طراز آخر فكلمة قال مثلا تتكون من مقطعين (قا + ل = ص م + ص ح) وكلمة المؤلف تبدأ بمقطع (ص ح ص) وهو مقطع همزة الوصل الكلامى فاذا وضعت هذه الكلمة فى وسط عبارة مثل قال المؤلف تغيرت البنية المقطعية فى كل منها بحسب مطالب السياق ويصبح التركيب المقطعى الكلامى مخالفا للتركيب المقطعى اللغوى.

(قا + لَلْ + مُ + ءَ ل + لِفْ)

(ص م + ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح ص).

فالمقطع الثانى (لل) هو موضع الظاهرة الموقعية ولم يكن ذلك موجودا فى نظام اللغة.

من أمثلة ذلك أيضا أن الزوائد والملحقات كذلك تغير البنية المقطعية ومواقع النبر ويكفى أن نلاحظ الفرق بين موقعى النبر فى (ضرب) وفى (ضربهما) حيث يقع على المقطع الأول فى المثال الأول وعلى الثالث فى الثانى[1]. ومظاهر الخلاف فى التطبيق متعددة ولكن يكفينا اثبات أن النبر هنا ظاهرة موقعية ويبقى السؤال الهام الذى يدور حول امكانية وجود قيم نحوية لهذه الظاهرة الموقعية وجوابنا قد يأخذ صورة الايجاب خاصة أن لدينا بعض النماذج التى يمكن أن توضح الموقعية قيمها النحوية.

(أ) حين يأتى فعل الأمر للمخاطب المذكر والمؤنث واقعة وراءه كلمة مما تبدأ بهمزة الوصل فإن الفرق الوحيد بينهما هو النبر وأمثلة ذلك:

اذكرِ الله[2] - اذكرى الله

---

(١) السابق ٣٠٨ بتصرف.

(٢) هذا النموذج من اللغة العربية معناها ص .

اخرجِ اليوم - اخرجى اليوم

ذاكرِ الدرس - ذاكرى الدرس

ففى المذكر النبر على المقطع الأول (اذ - اخ - ذا) أما المؤنث فالنبر على المقطع الثانى.

(ب) مثل ما سبق أيضا يكون الفرق بين صيغ المضارع المجزوم الذى جاءت بعده كلمة مبدوءة بهمزة وصل مثل:

لا تغضب الله - لا تغضبى الله

لم تذهب اليوم - لم تذهبى اليوم

فلا شك أن اختلاف مكان النبر بينهما هو القيمة الخلافية بين التذكير والتأنيث.

(جـ)[1] الفرق بين المضارع فى حالة الرفع وبينه فى حالة الجزم يمكن أن يكون فرقا فى النبر أيضا فالفرق بين يكتب ويضرب ويلعب وبين لم يكتب ولم يلعب.. الخ. إن النبر فى المضارع المرفوع على المقطع الثانى (ت) بينما فى المضارع المجزوم على المقطع الأول (يك).

(د) الفرق ين الماضى المسند إلى الغائب والماضى المسند إلى تاء الفاعل ونا الفاعلين ونون النسوة. يمكن أن يكون فرقا فى النبر أيضا فالفرق بين كتب وبين كتبت وكتبنا وكتبن. أن النبر فى كتب على المقطع الأول بينما هو فى الباقيات على المقطع الثانى.

(هـ) الفرق بين كلمة «استفهام» مفردة وبينها وهى مركبة تركيبا اضافيا مع (نا) فرق فى النبر فكلمة استفهام النبر فيها على المقطع الثالث (ها) بينما هى فى (استفهامنا) على المقطع الرابع (والميم).

---

(١) نموذج حـ - د - هـ - و من الأصوات اللغوية د. أنيس ١٠٤ بتصرف.

(و) الفرق بين الماضى سمع وبين هذا الفعل حين يسند إلى جماعة المخاطبات سمعتن يمكن أن يكون فرقا فى النبر أيضا.

ففى سمع النبر على المقطع الأول بينما ينتقل النبر فى سمعتن إلى المقطع الثالث (تن).

(ز) الأسماء الستة بين التمام والنقصان.

فى ذلك يقول الدكتور بشر «وعندي أن المسألة يمكن تفسيرها تفسيرا صوتيا خالصا ذلك أن بعض القبائل نطقت «أبوه» بجعل النبر على المقطع الثانى (بو) فساعد ذلك على طول الحركة وهى الضمة ولكن رمز إليها بالواو لأنها علامة الضمة الطويلة كما هو معروف. أما «أبه» بدون واو فيرجع إلى أن قبائل أخرى غيرت موضع النبر، بحيث جعلته على الأول (أ) دون الثانى، ومن ثم بقيت الضمة قصيرة ولم تطل حيث لم يوجد ما يساعد على ذلك»[1].

(حـ) الفرق بين مسلم المفردة وبين مسلمين جمعا.

فالنبر فى المفرد على المقطع الأول المكون من (مس) أما فى الجمع فالنبر على المقطع الأخير (مين)[2].

(طـ) يختلف جانبا الكتابة والنطق العربى حين نكتب بعد واو الجماعة ألفا دون مقابل صوتى لها لكى نفرق بينها وبين الفعل المعتل بالواو يدعو لم يدعوا أو لم يخرجوا. والأولى أن نجعل النبر هو مدار الخلاف بين الصيغتين.

(ى)[3] الأدوات والحروف قد يقع عليها النبر، اذا وقعت جملة مستقلة كما فى نحو:

---

(١) المجلة يونيو ١٩٦٦ ص٤٧.

(٢) العربية ولهجاتها أيوب ٢١.

(٣) مذكرات طلبة دار العلوم ٣٦.

هل فهمت ؟ لا أو نعم

فكل من لا ونعم قد يقع عليهما النبر فى مثل هذه الحالة، لانهما يكونان جملة بذاتهما.

(ك)[4] أدوات الاضراب أو المخالفة تنبر عادة. من هذه الأدوات: بل، إنما - لكن نحو. لم أقصد هذا وإنما أو لكن أردت.. ونحو.

ما رأيته بل سمعت عنه... الخ.

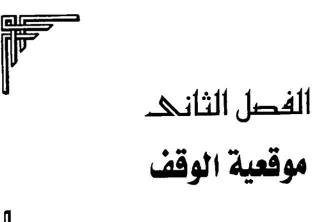
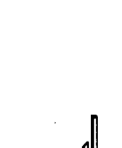
هذه نماذج نعرضها ونقصد من وراء ذلك أن توحى بامكان توضيح قيمة نحوية ما من خلال موقع النبر. هذا الايحاء ربما لو أخذ حظه من الدراسة الدقيقة المتأنية لأظهر لنا نتائج كثيرة فى هذا المجال.

وبهذه الموقعية الأخيرة نكون قد انتهينا من فصلنا هذا الذى حاولنا فيه بيان أن الظواهر الموقعية توضح قيمة الموقع من الناحية النحوية وفى هذه المحاولة عرضنا الموقعيات، الا ثلاثا منها هن الوقف والمناسبة والتخلص. ولقد تبين لنا من خلال ما سبق أن بعض الموقعيات لا يمكن أن يوحى بقيمة نحوية وأن البعض الآخر يمكن أن يوحى بقيمة نحوية بقدر ما. أما قيام بناء نحوى كامل فنحن نتركه للموقعيات الثلاث الباقيات ففيهن سيبرز دور الموقع فى بيان القيم النحوية وهو ركيزة رسالتنا وأساس موضوعنا.

فإلى الفصول التالية عارضة الوقف والمناسبة والتخلص.

★ ★ ★

(٤) السابق ٣٦.

الفصل الثاني

موقعية الوقف

الوقف ظاهرة موقعية:

من الظواهر الموقعية التى نحاول بيان قيمتها على المستوى النحوى ظاهرة الوقف فهى مطلب من مطالب السياق نستطيع بها أن نفسر بعض مشكلات النظام اللغوى فى حالة تطبيقه لأننا لو حاولنا تنفيذ النظام اللغوى كاملا لوقعنا فى مشكلة يخلقها لنا التطبيق العملى للغة. فنهايات الجمل والكلمات فى التركيب إنما يحدد لها نظام الوصل قواعد ثابتة من ناحية العلامة الاعرابية والعلامة البنائية غير أن هذا النظام الثابت سرعان ما تعرض له بعض الحالات خلال السياق - أى خلال التطبيق العملى - ممثلة فى - ظاهرة الوقف ومن ثم نجد أنفسنا أمام حالة جديدة لا تمت إلى النظام بأدنى سبب. هذه الحالة هى «وقوع المقطع الأخير من الصراع... أو الجملة أو من جزء منها فى النثر فى موقع خاص يدعى الوقف»[1].

«ولما كان الوقف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها»[2] كما يقول ابن جنى فقد اعتبره اللغويون حالة طارئة سرعان ما تزول وفى هذا تقليل من قيمته على المستوى النحوى. ولقد دفعهم إلى هذا الفهم فيما يبدو قصرهم قيمة الوقف على التغيير الذى يطرأ على العلامة - والممثل فى موقعية النهاية - وحدها ولو تداركوا الأمر وفهموا أن الباب النحوى يمكن أن يأخذ قيمة نحوية أخرى عند الوقف لكان ذلك مدعاة لإيمانهم بأن حال الوقف موقف يحتاجه السياق ويطلبه. وسوف نحاول فى دراسة هذه الموقعية أن نبين كيف أن القيمة الكبرى للوقف على المستوى النحوى إنما تكون على مستوى التركيب كله ذلك الجزء الذى أهمله النحاة وفطن إليه القراء.

---

(١) كانتينو - دروس فى علم أصوات العربية - ترجمة صالح القرماوى ص١٩٨.

(٢) ابن جنى سر صناعة الاعراب جـ١ ص١٨٠.

وبتحقق الوقف على أساس أنه موقعية حتم وجودها حرص اللغة على أمرين: الأمر الأول: وهو نطقى فيرجع إلى «كراهية توالى الأضداد أو كراهية التنافر إن شئت اسما آخر لهذا المظهر من مظاهر الذوق العربى فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار فى الاداء والصمت الذى يأتى عن تمام المعنى جزئيا أو كليا أو عن انقطاع النفس أو لأى سبب يدعو إلى قصر والوقف يعتبر عكس الحركة تماما فبينه وبين الحركة تنافر..»[1] ولعل ذلك التنافر كما يقول الدكتور تمام هو مناط ظاهرة الوقف فى العربية الفصحى.

أما الأمر الثانى: فهو حرص اللغة على مراعاة أمن اللبس. فالوقف كما يقول الأستاذ الدكتور تمام يمكن لنا أن نعتبره موقعية تحمل معنى صرفيا ذا علامات شكلية محددة تدل عليه ومهمته فى نظام اللغة «التفريق بين معنى بنية وبنية أخرى ليرفع اللبس فى المعانى المختلفة ويؤمن الخلط بينهما فى الفهم»[2] وهذه غاية تحرص عليها اللغة دائما وسوف تظهر تلك الغاية فى هذا البحث وقت بيان القيمة النحوية له. فالموقف إذًا كظاهرة موقعية يمثل حالا تخالف حال الوصل وهذا الخلاف نحن فى أشد الحاجة إليه أو بعبارة أخرى اللغة حريصة عليه لأنه أساس القيم الخلافية التى يؤمن بها اللبس فأهميته لذلك تماثل أهمية نقيضه الوصل. ولهذا يثبت بطلان رأي من لا يجد أن أهمية الوقف تماثل أهمية الوصل كابن جنى الذى يقول: اعتراض الوقف لا يحفل به.. ولا يقع العمل عليه وإنما المعتبر حال الوصل .

والذى يقول أيضا: «حال الوصل أعلى مرتبة من حال الوقف ذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف» .

---

(١) د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) د. تمام حسان وسائل أمن اللبس بحث فى حوليات دار العلوم ص ١٢٦ - ١٢٧.

وكلام ابن جنى هذا يوحى بأنه لا يعترف بأن للسياق مطالب ضرورية تخالف ما يقرره النظام. كذلك يوحى بأنه لا يفطن إلى أن الوقف إنما يأتى فى نهايات الجمل أيضا وأن أية جملة مهما طالت فهى عرضة للوقف فى نهايتها وعلى ذلك فليس هناك حال أشرف من حال وإنما الموجود والمحقق هو الذى يحتمه التركيب سواء أوافق نظام اللغة أم خالفه ووافق السياق.

فلماذا فكر ابن جنى هذا التفكير؟ وما الذى دفعه إلى القول بأن حال الوصل أفضل من حال الوقف؟ مرد ذلك فى نظرى يرجع إلى أن حال الوصل فيه حفاظ على علامات الاعراب التى يؤمنون بها وبقيمتها المفرطة فى التركيب ولهذا حديث سوف يأتى فى مكانه.

القيمة النحوية لموقعية الوقف:

تعطى لنا موقعية الوقف قيما نحوية نستطيع أن نجملها فى قسمين:

١ - القسم الأول.. قيم نحوية على مستوى الحركة الاعرابية والبنائية وسبيلنا إلى بيان هذه القيم راجع إلى اعتمادنا على ما قاله اللغويون والقراء والواقع أن اتفاقهم كان كاملا وتعاونهم كان وثيقا فما من قراءة إلا ونجد اللغوى قد عرض لها وما من رأى نحوى إلا ونجد صاحب القراءات يعتبره ونحن هنا لن نضع سياجا فاصلة بين اللغويين والقراء لأن اللغويين وإن كانوا أصحاب القوانين لهذه الموقعية فإن القراء هم أصحاب نماذجها ونصوصها[1].

٢ - القسم الثانى.. قيم نحوية على مستوى التركيب ومرجعنا الأساسى هو أصحاب القراءات أما النحاة فدورهم يكاد يكون منعدما. وحديث القراء يدل على فطنة ووعى باستخدام هذه الظاهرة فى التراكيب فلقد كان للقراء جولات

---

(١) اكثر من ذلك أن الباحث نفسه كان يجمع بين صورة اللغوى وصاحب القراءات ولعل ابن جنى دليل على ذلك خاصة إذا وضعنا فى الحسبان كتابيه المحتسب والقراءات الشاذة.

في الوقف.. لم يكتفوا فيها بكيفية الوقف على الكلمة وشرح ما يمكن أن يصيبها حينئذ من تغير بل عرضوا أيضا لمواضع الوقف فى آى القرآن»[1].

لقد كان حديثهم عند الوقف على آى القرآن حديثا رائعا ولعل ما يذكر لهم بالثناء والتقدير تأليفهم كتبا خاصة بظاهرة الوقف منها «الاهتدا فى الوقف والابتدا» لابن طيفور السجاوندى. و«الوقف والابتدا» للأنبارى و«منار الهدى فى الوقف والابتدا» للأشمونى و«المكتفى فى الوقف والابتدا» لابى عمرو الدانى إلخ. بالاضافة إلى تناول هذا الموضوع فى كل كتب القراءات كالنشر لابن الجزرى و«تيسير القراءات السبع» للدانى.

وفيما يلى من صفحات سوف نتحدث بتفصيل عن بيان القيمة النحوية للوقف على المستويين السابقين.

★ ★ ★

(١) من أسرار اللغة ص ١٤٢ - ١٤٣.

الوقف على مستوى العلامة الإعرابية والبنائية

الوقف على مستوى العلامة الاعرابية يبرز من خلال النظر إلى الوقف على الكلمة وحدها وليست صور الوقف واحدة على كل الكلمات بل تختلف صوره باختلاف الكلمة نفسها من جهة كونها اسما أو فعلا أو حرفا وباختلاف الاسم نفسه من جهة كونه صحيحا أو معتلا منونا أو غير نون وقريب من ذلك الفعل والحرف.

وسوف يكون حديثنا عن هذه الصور من خلال نظرة كاملة لكل إمكانات الوقف على الكلمة.

الأعلام والصفات... الصحيح منها

الوقف على غير المهموز المنون:

قبل بيان القيمة النحوية له فى الوقف سنعرض قيمته التى كان يتسم بها حال الوصل.. إن حال الوصل لهذا الاسم توجب الضمة الظاهرة له فى حال الرفع تقول «محمد رجل مجد» وتوجب الفتحة الظاهرة حال النصب كما في قولك «لقد كان رجلاً شجاعًا» وتوجب الكسرة الظاهرة حال الجر كما تقول: (هو ابن رجل كريم). ومن ذلك يتضح أن حال الوصل يحافظ على قيمة العلامة الإعرابية ظاهرة مع بقاء التنوين.

فهل يأتى مطلب الوقف متفقًا مع هذه القاعدة أو لا؟ الواضح أن الوقف يعطى هذا الاسم قيمة جديدة فما هى؟ لنترك النحاة والقراء يجيبون عن ذلك.

رأى النحاة والقراء:

يفرق النحاة هنا بين الحالات الثلاث حالة الرفع والجر والنصب «فالاسم إذا كان آخره حرفا صحيحا وكان منصرفا لم يخل من أن يكون مرفوعا أو مجرورا أو منصوبا»[1] ولكل حديث خاص.

(أ) الوقف على المرفوع:

وسائل الوقف على المرفوع تحمل لدى النحاة والقراء خمس قيم هى السكون والإشمام والروم والتضعيف والنقل. وسوف نناقش النحاة والقراء فى هذه الوسائل بعد عرض وجهة نظرهم محاولين جمع كل الإمكانات التى قالوا بها سواء اتفق الجميع عليها أو انفرد البعض بها.

- ١ - السكون.. يقول سيبويه: «فأما الوقف على المرفوع فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه بالاشمام وبغير الاشمام كما تقف عند المجزوم، والساكن وبأن تروم الحركة وبالتضعيف»[2] والسكون لديه يعبر عنه بطريقة خاصة تفهم من تعبيره «وبغير الاشمام كما تقف عند المجزوم والساكن» ويؤكدها قوله بعد ذلك «وأما الذى أجرى مجرى الاسكان والجزم فقولك مخلد وخالد وهذا فرجْ»[3] ويقول ابن يعيش إن الوقف على المرفوع «على أربعة أوجه»[4] أولها السكون الذى «هو الأصل والأغلب لأنه سلب الحركة وذلك أبلغ فى تحصيل غرض لاستراحة»[5].

والأشمونى يبين أن للوقف على المتحرك خمسة أوجه هى: «الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم

---

(١) ابن يعيش شرح المفصل جـ٩ ٦٧.

(٢) سيبويه الكتاب جـ٢ ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) السابق جـ٢ ٢٨٢.

(٤) شرح المفصل جـ٩ ٦٧.

(٥) السابق جـ٩ ٦٧.

الحركة [1] ويفسر الصبان فى الحاشية أن المقصود بالتحرك «المتحرك غير المنصوب المنون»[2].

ومعنى ما سبق أن النحاة يتفقون تماما على الوقف على المرفوع المنون الصحيح بالسكون وهذه القيمة الجديدة هى الأساس فى الوقف لأن الوقف سلب الحركة كما يقول ابن يعيش، وكيف تسلب الحركة إلا بنقيضها وهو السكون ولأنه عدم الحركة وما عدم الحركة إلا سكون. أليس ذلك بمجال لتحقيق القيم الخلافية باعتبارها مفرقة بين حالى الوصل والوقف..

هذه أقوال النحاة ونحن نستطيع أن نستنبط مما فعله القراء بأن أساس الوقف هنا هو السكون. إذ هو «الأصل فى الوقف على الكلم المتحرك وصلا لأن معنى الوقف الترك والقطع»[3] والدانى يجمل رأى القراء كلهم فى بيان قيمة السكون فى الوقف حيث يقول: «اعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلمات المتحركات فى الوصل بالسكون لاغير لأنه الأصل»[4].

ومن نصه هذا يتبين أن الوقف بالسكون على المتحرك أصل عند القراء وجميعهم يسلم به بدليل كونه عادة لديهم. والقراء والنحاة محقون فى ذلك. فلم كان الوقف بالسكون هو الأصل هنا، وفى كل وقف؟ لذلك حديث سوف نعرضه عما قريب.

٢ - الإشمام:

أما الصورة الثانية للوقف على الصحيح المنون المرفوع فهى الاشمام وهو «تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت وذلك بأن تضم شفتيك بعد الاسكان

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ٤ ٢٠٩.

(٢) السابق جـ٤ ٢٠٩.

(٣) ابن الجزرة النشر فى القراءات العشر جـ٢ ١١٦ - ١١٧.

(٤) الدانى التيسير فى القراءات السبع ٥٨ - ٥٩.

وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى»[1] ولقد أطال النحاة والقراء الحديث عن هذه الصورة. وهم يخصون الاشمام بحالة الرفع فقط ولعل أقوالهم خير دليل على ذلك فمن حديث لسيبويه حين يذكر أول صورة للوقف على المرفوع والمضموم نرى أنه يعتبر الاشمام امكانة ولكنه يخصها برأى مجموعة من الناس، حين يقول: «فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك فى الوصل وبين ما يلزمه الاسكان على كل حال»[2] ويقول ابن يعيش عنه ولا يكون الاشمام فى الجر والنصب عندنا.. ولقد ذهب الكوفيون إلى جواز الاشمام فى المجرور[3] «والاشمونى أيضا يجعل الاشمام مختصا بالضم حيث يقول: «والاشمام ضم الشفتين بعد الإسكان فى المرفوع والمضموم»[4] ويقول: «وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما وأما ما ورد من الاشمام فى الجر عن بعض القراء فيحول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمون الروم اشماما[5] وهنا نجد الاشمام مختصا بالرفع أما الجر والنصب فليس فيهما اشمام وحين يعتبره القراء والكوفيون فى المجرور فلأنه لا فرق بين الروم والاشمام لدى الكوفيين فلا مشاحة فى الاصطلاح إذاً.! وابن عقيل يقول فيه: الاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون إلا فيما حركته ضمة[6] : هذه أقوال النحاة فهل اتفق معهم القراء فى النظرة إلى الاشمام؟ نعم. فهم يرون أن ما كان فى الوصل متحركا بالضم يجوز الوقف عليه بالاشمام[7].

---

(١) شرح المفصل جـ٩ ٦٧.

(٢) الكتاب جـ٢ ٢٨٢.

(٣) شَرح المفصل جـ٩ ٦٧.

(٤) الاشمونى جـ٤ ٢٠٩.

(٥) السابق ج٤ ٢١٠.

(٦) شرح ابن عقيل جـ٢ ٤٠٠.

(٧) انظر النشر فى القراءات العشر جـ١١٩.

٣ - الروم:

إمكانة[١] ثالثة للوقف على المرفوع المنون قال بها النحاة والقراء والروم «صوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا وذلك مما يدركه الأعمى والبصير[٢] ويخلط البعض بينه وبين الاشمام كما قلنا ويكاد النحاة[٣] يعطونه أهمية بالغة حين جعلوه أساسا للتفريق بين المذكر والمؤنث فى أنتَ وأنتِ حال الوقف وهذه حال تخص بعض الضمائر فكيف يقبل فيما عدا ذلك.

٤ - التضعيف:

وهو قيمة رابعة لدى النحاة يقول فيه سيبويه· «فأما المرفوع والمضموم فانه يوقف عنده على أربعة أوجه[٤] ثم يقول: «أما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذى بعده إلا متحركا[٥] ويعرفه ابن يعيش بقوله: «ان تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الادغام نحو هذا خالدّ.. وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة[٦] «وكذلك يعرفه الاشمونى بقوله: «التضعيف تشديد الحرف الذى يوقف عليه والغرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك فى الأصل» .

وللنحاة شروط للوقف بالتضعيف أولها أن يكون الحرف صحيحا وثانيها - ألا يكون همزة وثالثها أن يكون ما قبل الآخر متحركا لأنه لو اعتل آخره لم تكن فيه حركة ظاهرة فيدخله الاشمام والروم لبيان الحركة وإن كان آخره همزة لم يجز

---

(١) انظر: الكتاب جـ٢ ٢٨٢، الاشمونى جـ٤ ٢٠٩، النشر جـ١١٧٢ ، ١١٩ - ١٢١.
(٢) شرح المفصل جـ٩ ٦٧.
(٣) السابق جـ٩ ٦٧.
(٤) الكتاب جـ٢ ٢٨١ - ٢٨٢.
(٥) السابق جـ٢ ٢٨٢.
(٦) شرح المفصل جـ٩ ٦٧.
(٧) الأشمونى حاشية الصبان جـ٤ ٢٠٩.

التضعيف لثقل اجتماع الهمزتين، وإذا سكن ما قبل آخره وقعنا فى صعوبة توالى السكون[1] ومعنى ذلك أن الوقف على المرفوع المنون بالتضعيف إمكانة رابعة من إمكانات الوقف لديهم.. فهل الوقف بالتضعيف يتفق وطبيعة اللغة أو أنه يمثل صعوبةً ما لها؟ لذلك حديث آت أما عن رأى القراء فى الوقف بالتضعيف فيبدو أنهم يأبونه فلم «ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارخ وكما هو وارد عن أبى حيان»[2].

٥ - الوقف بالنقل:

إمكانة خاصة تردد النحاة فى تأكيدها بدليل وضعهم لها تحت الجوار. فسيبويه لم يجعلها ضمن القيم الأربع وإن تناول مسائلها بعد ذلك وكذلك فعل ابن يعيش أما الأشمونى فقد صرح بأنه إمكانة خاصة لأن الوقف على المتحرك له خمسة أوجه لديه منها النقل وكل ذلك سيبدو من مناقشتنا لفكرة النقل بعد ذلك.

(ب) الوقف على المجرور المنون الصحيح:

أما الوقف على المجرور المنون فإنه يجوز فيه أربعة أوجه: السكون، الروم، التضعيف، النقل كالوقف على المرفوع غير أن المجرور لا يدخله الاشمام لأنه كما قلنا تهيئة للعضو بالضم ولا يكون ذلك مع المجرور ويحدد سيبويه ذلك بقوله: «وأما ما كان فى موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة وتضاعف وتفعل فيه ما تفعل فى المجزوم على كل حال وهو أكثر كلامهم فأما الاشمام فليس إليه سبيل[3]. لقد أعطانا سيبويه قيم الوقف على المجرور وهى الروم والتضعيف والاسكان المعبر عنه بقوله «وتفعل فيه ما تفعل فى المجزوم» ثم قيمة النقل الذى ذكره فى قوله: «وذلك قول بعض العرب هذا بكر ومن بكر»[4] تحت عنوان باب

(١) انظر شرح المفصل جـ٩ ٧٢، الأشمونى جـ٤ ١١٠.

(٢) الأشمونى الحاشية جـ٤ ١١٠.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٨٣.

(٤) السابق جـ٢ ٢٨٣.

الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين.. بقى الاشمام وقد صرح سيبويه انه لا يمثل قيمة فى الوقف على المجرور لسبب سيأتى فى حديثنا عن الإشمام ورأينا فيه.

أما ابن يعيش فيشرح نص الزمخشرى قائلا: «قوله يشترك فى غبره المرفوع والمنصوب والمجرور - يريد فى غير الاشمام من الاسكان والروم والتضعيف فإنها لا تختص بل تكون فى المرفوع والمنصوب والمجرور»[1] «والأشمونى يقرر ذلك وهو يشرح ابن مالك إذ يقول: «اشمم الضمة» أى إعرابية كانت أو بنائية وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما»[2] ونحن نعلم أن بعض القراء أشم فى الجر ويمكن أن نقول إن «ماورد من الاشمام فى الجر عن بعض القراء فمعمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمى الروم شماما»[3].

(جـ) الوقف على المنصوب المنون الصحيح:

الوقف على المنصوب المنون يكون بإبدال التنوين ألفًا كما صرح بذلك النحاة يقول ابن يعيش: «فأما إذا كان منونا فإنك تبدل من تنوينه ألفا نحو قولك رأيت فرجا وزيدا»[4] «ولا يكون هذا الابدال فى النصب[5]» وابن عقيل يحدد تلك القيمة وهو يشرح ابن مالك حين يقول: «تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح أحذفا»[6] يشرحه فيقول «أى إذا وقف على الاسم المنون فإن كان التنوين بعد فتحه.. أبدل ألفًا ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب[7] ويبدو ذلك من شرح الأشمونى حين يقول: « شمل قوله اثر فتحة فتحة الاعراب، نحو رأيت زيدا وفتحة

---

(١) المفصل جـ٩ ٦٨.
(٢) الاشمونى جـ٤ ٢١٠.
(٣) السابق ٢١٠.
(٤) شرح المفصل جـ٩ ٦٩.
(٥) السابق ٧٠.
(٦) شرح ابن عقيل جـ٢ ٣٩٧.
(٧) السابق ٣٩٧.

البناء نحو أيها وويها فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور»[1] ويذكر الاشمونى أن المنون كله مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا يجوز فيه ثلاث لغات إبدال التنوين الفا بعد فتح وواوًا بعد ضم وياء بعد كسر.. أو أن يحذف التنوين فى كل الحالات.. أو إبداله الفا بعد الفتح وحذفه بعد الضم والكسر وهو الرأى الذى افرده فى النص السابق والذى يقول فيه هنا وهو اللغة الفصحى[2].

كما قال فى النص السابق يبدل الفا على المشهور.. لكل ذلك نقول ان قيمة الوقف على المنصوب المنون هى الوقف بألف المد.

★ ★ ★

---

(١) الأشمونى جـ٤ ٢٠٤.

(٢) السابق ٢٠٤.

الوقف بالنقل رأى فيه

عرضنا إمكانة النقل فى الوقف عند حديثنا على الوقف على المرفوع والمجرور وقلنا إنه امكانة ظهرت لدى بعض النحاه على سبيل الجواز ولأن بالنا لا يطمئن لهذه القيمة فإننا نعود إليها لنبين رأيا لنا فيه بالتنكير لأنه لا يعدو أن يكون رأيا فى غمار الآراء التى تصيب وتخطىء وسوف يعتمد رأيى اعتمادا كبيرا على حديث النحاه أنفسهم ودارسى اللغة المحدثين.. ولنبدأ بعلماء العربية القدامى عارضين ما قالوه فى الوقف بالنقل.

يقول سيبويه تحت عنوان هذا باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين «وذلك قول بعض العرب هذا بكِرْ ومن بكر ولم يقولوا رأيت البكر لأنه فى موضع التنوين وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك فى كلامهم[1]» وفى حديثه عن النقل أيضا يقول: «وقالوا هذا عِدِلْ وفسِلِ فاتبعوها الكسرة الأولى ولم يفعلوا ما فعلوه بالأول لأنه ليس من كلامهم فِعُل فشبهوها بمُنُتُنْ اتبعوها الأول وقالوا فى البُسُر ولم يكسروا فى الجر لأنه ليس فى الاسماء فُعِل[2]».

وكلام سيبويه يبرز لنا بعض نقاط هى: أن النقل هنا جاء كراهية التقاء الساكنين.. وأنه ليس طريق كل العرب وإنما بعضهم. وأنه لا يتناول بصورة واحدة مع المرفوع والمنصوب والمجرور. كما أن حركته تحافظ على قيمة العلامة فى الرفع والجر أما النصب فلا. وأن المحافظة على العلامة يزول إذا ما كانت سببا فى الخروج بالبنية الصرفية إلى ما لا نظير له فى كلام العرب.

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٣.

(٢) السابق ٢٨٤.

وابن جنى فى تناوله لهذا يقول: «وعليه أيضا أجازوا النقل لحركة الاعراب إلى ما قبلها فى الوقف نحو هذا بكر ومررت ببكر ألا تراها لما جاورت اللام بكونها فى العين صارت لذلك كأنها فى اللام لم تفارقها[1]».

وابن يعيش فى شرحه للمفصل يتحدث عن فكرة الوقف بالنقل ويربطها بكراهة اجتماع الساكنين قائلا: «ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين فى الوقف كما يكره ذلك فى الوصل، فيأخذ فى تحريك الأول لأنه هو المانع من الوصول إلى الثانى فحركوه بالحركة التى كانت له فى حال الوصل فإن كان مرفوعا حولوا الفتحة إلى الساكن قبله ويكون فى ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعا وخروجا عن عهدة الساكنين وكذلك الجر تقول فى المرفوع هذا بكر... وفى الجر مررت ببكر.. ولا يفعلون ذلك فيما كانت حركته فتحة نحو رأيت الرجل والبكر وقد أجازه الكوفيون وإنما لم يجز ذلك فى النصب من قبل إن الأصل من قبل دخول الألف واللام رأيت رجلا وبكرا فى الوقف فاستغنى بحركة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن فلما دخلت الألف واللام قامتا مقام التنوين»[2].

ونستطيع أن نستخلص عدة حقائق من نص ابن يعيش تتفق كثيرا مع سيبويه. فهو يؤمن أن الوقف بالنقل لا يكون إلا حيث يوجد التقاء الساكنين. وأن حركة النقل لابد أن تدل على حركة الاعراب التى ضاعت للوقف بدليل قوله «فحركوه بالحركة التى كانت له فى حال الوصل» ومعنى ذلك أن النقل عنده لغرضين: للتخلص من الساكنين ولبيان حركة الاعراب. كذلك يبين أن مسألة النقل لا تكون فى المنصوب والعلة فى ذلك حمل ما فيه الألف واللام فى المنصوب على المنكر فكما لا يحدث نقل فى رأيت بكرا لا يكون فى رأيت البكر. ويذكر أن الكوفيين يجيزون ذلك ويؤكد ذلك نص آخر له يقول فيه: «والكوفيون يجيزون ذلك فى المنصوب كما يجوز فى المرفوع والمجرور، قالوا لأن

(١) الخصائص جـ٣ ٢٢٠.

(٢) شرح المفصل جـ٩ ٧٢ وفى الانصاف ص ٤٣٢ - ٤٣٣ حديث شامل يشبه ما فى شرح المفصل.

الغرض من هذا النقل الخروج من عهدة الجمع بين الساكنين وذلك موجود فى النصب كما هو موجود فى الرفع والجر وهو قول سديد»[1] ومعنى ذلك إيمانه بالنقل فى الحالات الثلاث. وفى الوقف على مثل عدل ويسر يقول ابن يعيش: «ومن العرب من يحول فى نحو عدل فيقول فى الجر مررت بعدل فينقل الكسرة إلى الدال كما فعل فى الأول ولا يقول فى الرفع عدل لئلا يخرج إلى ما ليس فى الكلام اذ ليس فى الكلام عدل بكسر الفاء وضم العين.. وتقول هذا بسرد وقفل ولا تقول فى الجر مررت ببسر ولا بقفل لئلا يصير إلى مثال ليس فى الأسماء.. وإنما يتبع الساكن الأول حركة ما قبله فنقول فى هذا عدل عدل بكسر الدال اتباعا لكسرة العين وتقول فى مررت ببسر فتضم اتباعا لضمه العين»[2].

وإذا تناولنا ما قاله الأشمونى نجد أنه يتفق مع من سبقوه. فيقول فى النقل: «والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها والغرض به إما بيان حركة الاعراب أو الفرار من التقاء الساكنين»[3] فهو يرجع سر النقل إلى واحد من اثنين إما البيان واما الفرار. ولقد جعلهما ابن يعيش سببين معا، وفى حديث الاشمونى عن النقل أيضا يشرح ابن مالك قائلا: «وحركات انقلا لساكن تحريكه لن يحظلا. أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين: أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحركه لن يحظلا أى لن يمنع»[4] أى أنه يشترط فى المنقول إليه أن يكون ساكنا وأن يكون سكونه قابلاً للتحريك وقد فسر ذلك القبول للتحريك بقوله: «إما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب.. أو متعسرا كما فى نحو قنديل.. أو مستلزما لفك ادغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جد وعم[5] ويبين بعد ذلك أن النقل إلى المتحرك يجوز فى لغة لخم مثل «من يأتمر للخير

(١) السابق ٧٢.
(٢) السابق ٧٢.
(٣) الأشمونى جـ٤ ص٢٠٩.
(٤) السابق جـ٤ ٢١٠.
(٥) الأشمونى جـ٣ ٢١٠.

فيما قصده»[1]. وفى حاشية الصبان يبين الصبان أن النقل لم ينقل عن أحد من القراء إلا ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ «وتواصوا بالصبر» بكسر الصاد.

هذه آراء النحاة حول الوقف بالنقل يكاد اتفاقهم على قضاياه يكون شاملا وقد آثرنا عرض وجهة نظرهم لنبين بعد ذلك فى تناول رأينا مدى نصيبهم من الصحة فيما يقولون ولنخرج بتصور جديد لهذه القيمة.

فما موقفنا من قضية النقل إذًا؟ وما مدى أصالة هذه القيمة نحويا؟ لكى نجيب على ذلك نسأل لماذا آمن النحاه بالنقل وما السر الذى دفعهم إلى القول به؟

يتلخص سر النقل لديهم فى أمرين: التخلص من الساكنين فى الوقف والحرص على بيان الحركة الاعرابية.

أما التخلص من الساكنين فيذكره الكثير من النحاة قدماء ومحدثين وقد بينا ذلك فى النصوص التى أوردناها لسيبويه وابن جنى وابن يعيش والأشمونى ونضيف إلى هؤلاء آراء علماء آخرين نؤكد بهم هذه الفكرة. فالدكتور إبراهيم أنيس يقول فى الوقف بالنقل بإنه «لا يعدو.. أن يكون ظاهرة من ظواهر التخلص من التقاء الساكنين دعا إليها رغبة هؤلاء الذين ينتظرون فى التمهل والتأنى عند النطق بأواخر الكلمات[2] وقد عرض رأيه هذا بعد بيان أن العرب لها طائفتان إزاء طرق الوقوف عدا الروم والاشمام، طائفة تنتظر وهى التى تستخدم النقل فيما يستخدم. وطائفة لا تنتظر وهى التى تسرع بالوقف فتسقط منها العلامة وتبتر لديها بعض أجزاء الكلمة[3].. ويكفينا من رأى الدكتور أنيس أن نقول إنه يرى أن الوقف بالنقل مظهر من مظاهر التخلص من الساكنين كما أنه لغة لقوم أو لطائفة من العرب.

---

(١) الأشمونى جـ٤ ٢١٠.

(٢) من أسرار اللغة ١٤٧ - ١٤٨.

(٣) السابق ١٤٥ - ١٤٦.

ويؤيد هذه الفكرة أيضا الباحث اللغوى فليش حين يقول: «وأما فى نهايات الكلمة فعندما يلغى الوقف مصوت الاعراب يؤتى فى ظروف معينة بمصوت فصل كما فى: غُصْنٌ (gusnun)، إذ تصبح غصن (gusun) بدلا من غُصْنْ (gusn)[1] فالباحث هنا يعرض الصورة التى يحدث فيها الوقف بالنقل من خلال المثال الذى جاء به والمثال ظرف معين كما يقول نستطيع أن نقول: إن هذا الظرف هو حالة التقاء الساكنين فى الوقف التى تخلص منها فى كلمة غصن بذلك الصوت الفصل غير أن الباحث لم يتحدث عن ذلك الصوت هل جاء به بيانا للحركة بجانب التخلص أولا؟ إن عدم حديثه عن بيانية الحركة لذلك الصوت يدل على صحة رأيه كما سنرى.

ويزيد باحث لغوى آخر هو كانيتنو الأمر وضوحا وتفصيلا حين يقول: وإذا انتهت الكلمة عندئذ بحرفين حصل تناقض بينها وبين مبدأ من مبادئ علم الأصوات فى العربية وهو عدم قبول هذه اللغة وجود حرفين غير متبوعين بحركة أمر لا تقبلها اللغة العربية وفى هذا تعميم فإن التقاء الساكنين تقبله اللغة فى مسألة الوقف «فالوقف يسمح بمجموعة فى نهاية الكلمة فى مثل بكر ولم يكن هذا بمتعذر على العرب بالنسبة إلى أصواتهم»[2] فلم تكن هناك صعوبة لديهم وإن حاول البعض أن يستسهل النطق فحرك الساكن الأول، ونجد ذلك كثيرا فى مثل نَهْر ونَهِر[3].

ومن هنا نقول إن بعض اللهجات إحساسا منها بأن فى هذه الصورة صعوبة فى النطق قليلة ينبغى التحلل منها تحاول التخلص من الساكنين بالوقف بالنقل وإذا كان الامر أمر تخلص فإن هناك حركة فصل يؤتى بها للتخلص وهى الكسر آمنوا بها فلماذا لم تعم هذه الحركة فى كل حالات الاعراب أو لماذا كانت حركة

(١) فليش العربية الفصحة ص٤٤.

(٢) التفكير الصوتى لدى العرب فى ضوء سر صناعة الاعراب. بحث فى مجلة المجمع جـ٢٣ فليش

(٣) انظر دراسات فى علم اللغة جـ٢ ص .

التخلص ضمة للرفع وكسرة للمجرور؟ إن ذلك يجيب عليه إحساسهم بقيمة السبب الآخر الذى هو سر النقل لديهم أيضًا وهو بيان الحركة أى العلامة الاعرابية والحرص عليها.

إن السر الثانى للنقل فى نظر النحاة بجوار التخلص هو بيان الحركة الاعرابية التى سقطت فى الوقف وهذا حرص منهم على العلامة وقد بينا ذلك فى نصوصهم [1]. ونضيف الآن طرفا من آراء بعض القدامى والمحدثين فيه.

يقول ابن جنى مصرحا بأن هذه الحركة حركة إعراب «ألاتراك تقول فى بعض الوقف هذا بكر ومررت ببكر فتنقل حركة الاعراب إلى حشو الكلمة [2] وكأن ابن جنى يقول لنا إن هذه الحركة حركة الاعراب ذاتها ويرى أن هذا الامر عارض فى حال الوقف فقط لأنه لا يمكن أن تكون علامة اعراب قبل الآخر» وفى ذلك يقول: «ولولا أن هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدعى أن حركة الاعراب تقع قبل الآخر وهذا خطأ بإجماع [3] ونسى ابن جنى أنه أعطانا قاعدة وخالفها. لقد أوقع نفسه فى تناقض حين قال بأن علامة الاعراب تكون آخرة وإذا وقعت قبل الآخر فهذا خطأ بإجماع. ثم يقول إنها تنقل فى الوقف ومعنى ذلك أن تكون قبل الآخر. أليس هذا بتناقض؟ لقد حاول أن يبرر ذلك بأن أمر الوقف عارض لا يحفل به ولكن هل عرض ذلك الأمر يسوغ له تحطيم ذلك المبدأ اللغوى الذى استنه؟ لقد بينت أن حالة الوقف لا يمكن أن تسمى حالة عارضة وإنما هى حالة أصيلة ثابتة فهى ظاهرة موقعية حتم السياق وجودها وإذا كان يطلبها ويريدها فليست حينئذ امرا عارضا مطلقا. ونحن نقول لابن جنى لقد جعلت قيمة الوصل قبل الآخر مع وجود موقف جديد هو الوقف. فحملت نفسك تناقضا حيث كان

(١) راجع آراء النحاة - سيبويه - ابن يعيش - الأشمونى فى النقل.

(٢) الخصائص جـ٢ ٣٣١.

(٣) السابق جـ٢ ٣٣١.

الموقف الواحد محتملا للوصل والوقف معا. إن الذى أوقعك فيما يبدو حرصك الشديد على وجود العلامة الاعرابية أو الاشارة إليها.

وكذلك أعطانا الكوفيون سببا لاختيار حركة النقل أيضا كما يقول صاحب الانصاف «انهم اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة للمخفوض لأنها للحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل فكانت أولى من غيرها»[1] وهنا الماع إلى أن الحركة أيضا تابعة لعلامة الاعراب التى سقطت.

ويؤكد الباحث اللغوى كانتينو أن حركة الفصل التى يؤتى بها «تكون إما من جنس حركة الاعراب التى سقطت أو من جنس الحركة الاصلية فى الكلمة[2]» والجنس الأول هو نقل كما يقول بعد ذلك وأمثلته «بكر» والجنس الثانى اتباع كما فى نحو «عدل» الذى قال عنه النحاة «لئلا تخرج الكلمة إلى مالا نظير له فتقول عدل. ومعنى ذلك أن كانتينو يتابع فكرة النقل لبيان الحركة أيضا ولا يثير فيه مثال «عدل» شكًا فى قضية النقل بل يجعله صورة أخرى تحتاجها اللغة للحفاظ على البنية وكأن الرجل يسجل ما هو موجود فحسب دون ابداء رأى فيما يراه.

فما الذى نراه من خلال فهمنا لحقيقة النقل؟

أقول إن الوقف بالنقل تفسير مصطنع لنطق لهجة قال به بعض اللغويين حرصا منهم على قيمة العلامة الاعرابية من الضياع ونحن نقول لهم إذا كنتم بوسيلة النقل تحافظون على العلامة فلماذا لم تحافظوا على قيمة العلامة فى المضارع المجزوم بالسكون عند التقائه بساكن فى قولنا: «لم يضرب الولد» ألم يك أولى بكم أن تبقوا قيمة النقل بالسكون فتقولوا وفقًا لافتراضكم «لم يَضرِبِ الولد» لقد ضاعت علامة الجزم فلماذا لم تنقل لتكون بيانا ودليلا.

---

(١) الانصاف ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٢) دروس فى علم أصوات العربية ١٨٨.

وإذا كانت حركة النقل حفاظا على القيمة الاعرابية فلماذا يقتصر الامر لدى البصريين على المرفوع والمجرور ولا يشمل المنصوب.. حقا لقد قال الكوفيون بذلك ولكن ذلك لا يمنع نقص التعميم.

إن أمرا آخر يقف أمام فكرة النقل والاهتمام بها وبيان ذلك أنه إذا كان امر النقل لديكم حفاظا على قيمة العلامة فهل حافظ النقل على قيمة العلامة فيما تفعله لغة لخم[1] بالوقف بنقل الحركة إلى المتحرك. أى فى كلمة ليس فيها التقاء ولا تحتاج إلى تخلص كقول الشاعر:

من يأتمر للخير فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده

حيث نقلت الحركة إلى المتحرك فى قوله (قصده) والنقل هنا لم يحافظ على قيمة البناء بل أضاعها من الفعل الماضى فضاعت حركته. حقيقة أننا بينا حركة الهاء بالنقل ولكننا أضعنا أمامها حركة البناء للماضى بهذا النقل.

وإذا كان الحفاظ على الحركة هو المحرك لهم فى جواز النقل فأين الحفاظ على بيانية الحركة فيما يفعلونه من إجراء الوصل مجرى الوقف.

إن قضية النقل هذه أمر مصطنع لدى النحاة طبيعى لدى اللهجة التى نطقت به فهى تستسهل النطق بنقل الحركة وهى لا تعنيها ولا تقصدها مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة. إننا إذا قلنا بذلك لا نكون وقعنا فى خطأ ولسنا مطالبين بافتعال قيمة أخرى تحافظ على العلامة الاعرابية كما فعل النحاة لأن الوقف هنا موقعية تحتم علامة واحدة هى السكون. والسكون هنا إمكانة جديدة أو قل علامة نمثل حالة فى اللغة هى حالة الوقف تقف موقف المساواة مع حالات الرفع والنصب والجر والجزم إن السكون هنا قيمة خلاقية فهو دليل الوقف الذى يخالف التحريك الذى هو دليل الوصل. واعتبارنا سكون الوقف لا يجعلنا فى

---

(١) انظر الأشمونى جـ٤ ٢١١.

حاجة إلى العلامة الاعرابية وقد يعترض علينا بأن الباب النحوى قد يضيع تحديده اذا ما أسقطنا العلامة ولم نشر إليها. وجوابا على ذلك أن معرفة الباب النحوى لا يقتصر أمره على العلامة وحدها بل بمجموعة من القرآن لفظية ومعنوية تتضافر معا ويكفى بعضها عن البعض الآخر فى بيان الباب النحوى.

وأخيرًا فإننى أرى أن الوقف بالنقل يجب أن يسمى وقفا بالسكون وننظر إلى آخر الكلمة ولا عبرة بما قبله لأن الأساس لدينا فى الوقف هو النهاية وما نقول به فى الوقف بالسكون هو الاساس لأن الوقف بالنقل بالرغم مما يحدثه من إشكال إمكانة لم يقل بها الجميع كما قلنا.. ولأنه ينتمى لِلهجةٍ تستسهل التحريك وتستصعب الساكن ولأن النحاة حين تناولوه قالوا بجوازه لا بوجوبه؛ ولأن فكرة جوازهم هذه ترجع إلى حرصهم على بيان العلامة أى أنها تؤكد الصفة النحوية ولقد بينا أنه لا داعى مطلقًا للحرص على العلامة هنا لأن اللغة تترخص فى العلامة طالما أن هناك قرائن أخرى تحدد الباب النحوى وهم قد ترخصوا فى هذه القيمة حين لم يؤمنوا بالنقل فى صيغتى عدل وقفل لبيان الحركة لئلا تخرج الكلمات على وزان ليس لهم فإذا كانوا يسمحون لأنفسهم بالترخص فى العلامة فى هذا المثال حفاظا على البنية فلماذا لا يترحضون فى القضية من أساسها وهى واهية!.

الإشمام - رأى فيه.

فى حديثنا السابق عن الاشمام قلنا إن الاشمام كقيمة نحوية لا نؤمن به وها نحن نبين الآن السر فى عدم التسليم به منافشين هذه الفكرة التى سوف يثبت عدم أهميتها باعتبارها قيمة نحوية.

قلنا إن الاهتمام لا يكون إلا فى المضموم عند حديثنا عن الوقف على المنون المرفوع ونزيد الأمر وضوحا ودلالة من معرفة مراد النحاة والقراء.

يتفق كلاهما على أنه ضم الشفتين بعد الاسكان فى المرفوع والمضموم[1] للإشارة للحركة من غير صوت ولا يكون الاشمام فى الجر والنصب[2].. وحقيقته كما يراها ابن يعيش «تهيئة العضو للمنطق بالضم من غير تصويت وذلك بأن تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة فهو شىء يختص بالعين دون الأذن وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى لأنه ليس بصوت يسمع وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك»[3] ومثل ذلك يقول به الدانى: «وأما حقيقة الاشمام فهو ضمك الشفتين بعد سكون الحرف أصلا ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى»[4] ويقول ابن جنى أيضا: «فأما الاشمام فإنه للعين دون الأذن»[5].

هذا اتفاق من الكثير بأن الاشمام إنما هو ضم الشفتين وطالما أنه ضم بها فلا يتفق ذلك إلا مع الحركات المضمومة والمرفوعة.

لقد آمنوا إذًا بالاشمام باعتباره صورة من صور الوقف فهل نحن معهم فى هذا الإيمان؟ جوابنا بالنفى لأن فى الإيمان به تسليما بصعوبة لا تكون مع الاسكان فأنت عندما تنطق النهاية بالسكون تكون قد وصلت إلى استراحة فإذا ما ضمت الشفة فإن فى عملية الضم نفسها صعوبة لا تتفق وسهولة الوقف، ثم إن الكيفية التى أرادوه بها لم يستطيعوا تقويمها تقويما كاملا فهم يقولون فيه كما رأينا أنه تهيئة للعضو للنطق بالضم من غير تصويت وحين يبينون صورة العضو نراهم يقولون بترك انفراج للهواء حتى يمر. أليس فى ترك الهواء مبعثا لاصدار صوت مسموع ولو كان متناهى الضعف؟ لقد قالوا بعدم ادراك الاعمى له وقياسا على

(١) انظر الأشمونى جـ٤ ٢٠٩.
(٢) انظر شرح المفصل جـ٩ ٦٧.
(٣) السابق جـ٩ ٦٧.
(٤) التيسير فى القراءات السبع ص٥٩ - انظر أيضًا النشر جـ٢ ١١٦ - ١١٧.
(٥) الخصائص جـ٢ ٣٢٨.

فهمهم هذا ونهجهم نقول إن صاحب الأذن المرهفة للسمع يحسه ولو كان أعمى ثم إن اللغة لا تضع قيمتها قاصرة بمعنى أن يدركها البعض دون البعض الآخر.

لقد جعلوه مقصورًا على المبصر أما الاعمى أو المبصر فى الظلام فلا فائدة أو تحقق للإشمام لديه ولأجل ذلك نرفض الاشمام على أساس الصعوبة البادية فيه والتى يأباها غرض الوقف المنطقى. نرفضه على أساس الصعوبة المتصورة من وصفهم له ولو كان تصوره راجعا لانعدام النبر [1] على المقطع الذى انتهت به الدفعة الكلامية حتى ضعفت الحركة وصارت من قبيل الاشمام والروم لقبلنا سهولته وإن كنا نرفض قيمته. ونرفضه أيضا على أساس الخطأ فى تعريفه وتحديده ولا يقف رفضنا له على هذين الأمرين السابقين بل نضيف إلى أسباب الرفض السابقة أمورًا أخرى.. منها ذلك الخلط لدى النحاة بينه وبين الروم، والكوفيون يرونه صورة من الروم فلقد حكى عن بعضهم - وإن كان قلة - انهم يسمون الروم إشماما والاشمام روما [2]. ومنها أنه ليس قيمة يتفق عليها الجميع وسيبويه أمام النحاة يوضح ذلك حين يقول: «فأما الذين أشموا وأما الذين لم يشموا» [3].

دلائل كثيرة توحى بأن الاشمام أمر مصطنع وبأنه لا يتفق مع طبيعة النطق العربى. فلم اصطنع الاشمام اذًا ومن أصحاب هذا الصنيع؟

نقول موجزين إن القراء ابتدأوا به لغاية رحب النحاة بها لموافقتها منهجهم.

فما الغاية التى أرادها القراء من وراء اصطناع هذه القيمة؟ إن الغاية التى من أجلها نشأت فكرة الاشمام هى غاية تعليمية يقصد بها تعليم النشء والمبتدئين أصول قواعد الاعراب فنحن لا نظن مع الاستاذ الدكتور أنيس «أن ما يسمى الوقف بالاشمام والروم مما يمت لوقف العرب على الكلمات بصلة وإنما

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧١ بتصرف.

(٢) النشر جـ٢ ١١٦ - ١١٧ ، الأشمونى جـ٤ ٢١٠، من أسرار اللغة ١١٤.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٨٢.

هما من الوسائل التى اخترعها القراء فيما بعد لهدى الناشئين إلى حركات الاعراب فى أواخر الآيات»[1] ونحن نؤكد ذلك الرأى بما قاله أصحاب القراءات أنفسهم فابن الجزرى صاحب النشر يقول: «وكثير ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الاستاذ على بيان الاشارة أن يميزوا بين حركات الاعراب فى قوله تعالى: ﴿وفوق كل ذى علم عليم﴾، ﴿وانى لما أنزلت إلى من خير فقير﴾ فإنهم اذًا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرءون: عليم وفقير حالة الوصل هل هو بالرفع أو بالجر وقد كان كثير من معلمينا يأمرنا فيه بالاشارة[2]» وليس هناك رأى صريح أقوى من هذا فى الدلالة على ما نقول.

هذه غاية القراء التعليمية استحبوها لما فيها من بيان الحركة[3]، وكذلك استحبها النحاة حيث وافقت غرضهم الذى يبدو دائما فى الحرص على العلامة الاعرابية التى أهدرت للوقف وجاء السكون بدلا منها.. لقد كان حرصهم هذا سببا فى اصطناع الاشمام ولقد بينا فى حديثنا عن النقل كيف أن العلامة يمكن أن يترخص فيها إذا ما تضافرت القرآئن الأخرى فى تحديد الباب النحوى.

لكل ذلك فإن القول بالإشمام لا مبرر له من الناحية العلمية. لقد كان مبررا لدى بعضهم من وجهة عملية ظهرت لدى القراء صريحة ولوضوح ذلك نقول إنهم بالاشمام بينوا غاية التعليم فى كل مرفوع ومضموم من الأبواب النحوية فأين نصيب المنصوبات والمجرورات من هذه الغاية. أليست الغاية هنا بقاصرة لدفع هذا الاتهام الذى فرضناه، نقول إنهم قد أحسّوا بذلك فلم يكتفوا بالاشمام غاية تعليمية بل أضافوا إليه الروم مكملا لقيم الحركات واعنى بها المنصوبات والمجرورات.

(١) من أسرار اللغة ١٤٥

(٢) النشر فى القراءات جـ٢ ١٢١.

(٣) انظر الأصوات فى قراءة ابن عمرو - رسالة ماجستير د. شاهين ص٩٨.

الروم - رأى فيه:

موقفنا السابق من الاشمام باعتباره قيمة نحوية للوقف هو نفس موقفنا من الروم وحديث النحاه والقراء من الروم يبين الفرق بينه وبين الاشمام فالاشمام خاص بالرفع أما الروم فلا خصوص له فيأتى فى الرفع والنصب والجر يقول ابن يعيش: «وكذلك الروم يكون فى القبل الثلاث»[1] ويقول الاشمونى: «وبالروم مطلقا اعنى فى الحركات الثلاث ويحتاج فى الفتح إلى رياضة لخفة الفتحة[2]» ويقصره سيبويه على حركتين فقط «أما ما كان فى موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركات فأما الاشمام فليس إليه سبيل»[3] أما رأى القراء فيتضح من هذه الأقوال إذ يقول الدانى: «فأما الروم فيكون عند القراء فى الرفع والضم والخفض والكسر ولا يستعملونه فى النصب والفتحة[4]» والخلاف هنا يبدو بين النحاة والقراء - لقد رفضه القراء فى حالة النصب وهم أولى الناس برفضه لأن النظرة الصوتية تأتى لديهم فى المرحلة الأولى بيد أن النحاة أحسوا بذلك فقالوا فى الفتحة رغم قولهم بإمكان حلول الروم فيها «ويحتاج فى الفتح إلى رياضة لخفة الفتح».

لقد بينا فرقا آخر بين الاشمام والروم - كما يقول النحاة والقراء - وهو أن الاشمام يدركه البصير فحسب أما الروم فيدرك فى كل الحالات ولقد بينا ضعف هذه الحجة.

فما حقيقة الروم الصوتية اذًا؟ يقول الدانى: «أما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فيسمع لها صوت خفيف يدركه الأعمى بحاسة سمعه[5]». ويقول الاشمونى: (والروم هو أن تأتى بالحركة مع

(١) المفصل جـ٩ ٦٧.
(٢) الأشمونى جـ٤ ٢١٠.
(٣) الكتاب جـ٢ ١٢٢.
(٤) تيسير القراءات السبع ١١٧.
(٥) السابق ٥٩.

إضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام إلا أنه أتم فى البيان من الاشمام فإنه يدركه الأعمى والبصير والإشمام لا يدركه إلا البصير [1]. ويقول صاحب النشر: «هو عند القراء ببعض الحركة، وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفى.. قال وهى أكثر من الاشمام لأنها تسمع وهى بزنة الحركة [2]» وأعتقد أن فى حقيقته ما يذهب بغرض الوقف وهو الاستراحة فهم يقولون إنه عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفى فإذا كنا نمنع الحركة للوقف فلماذا لا نأتى بها صريحة غير خفية طالما أن غرض الوقف قد زال؟ إجابة ذلك إحساسهم وحرصهم على بيان العلامة أو قل ترددهم بين الاحساس - بمطلب الوقف ومطلب العلامة معا والحرص على بيان العلامة ظاهر من أقوالهم لقد قالوا: فائدة الاشارة فى الوقف بالروم والاشمام هو بيان الحركة التى تثبت فى الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

وهذا التعليل يقتضى استحسان الوقف بالاشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذلك بالروم والاشمام [3]» فمجىء الروم لبيان الحركة أمر مفهوم من النص وليس هناك استحسان خاص للإشارة على أساس أن هناك من يسمعها لأن أية علامة إعرابية فى الوقف أو الوصل تسمع والسماع أيا كان يحتاج إلى حضور إلا إذا كان الحضور ذهنيا وهنا لاقيمة للعلامة - التى هى دليل مادى - مطلقا.

إن الروم - كما قلنا فى الاشمام - جاء لغاية تعليمية حرص القراء فيها على بيان العلامة وآمن النحاة بها وكان أولى بهم أن يرفضوها لوجود ما يبرر ذلك.

---

(١) الأشمونى جـ٤ ٢٠٩.

(٢) النشر جـ٢ ١١٧.

(٣) النشر جـ٢ ١٢١ - ١٢٢.

إن فى الروم صعوبة لا تنسجم مع مطلب الوقف الذى هو سكتة أو استراحة تعطى قيمة نحوية. يضاف إلى هذه الصعوبة أن به خلطا واقعا بينه وبين الاشمام، فالاشمام يكون فى الرفع كما أن الروم - لدى البعض يكون فى الرفع والجر والنصب فحالة الرفع حالة مشتركة تذهب بصورة التحديد. من ذلك أيضا خلط النحاة فيه، فبعضهم - وهم الكوفيون يعتبر الاشمام رومًا وهم محقون فى ذلك لأن حالة الإشمام يمكن إدخالها تحت الروم طالما أن الروم يؤدى قيمتها - أو يقرب من ذلك؛ إذ يشمل الأعمى والبصير، من أسباب الرفض أيضا أننا لو أقمنا الخلاف على أساس الحقيقة الصوتية فلن يكون الفرق واضحا لأن فى الاشمام صوتا ضعيفا جدا بانفراج - الشفتين ويقوى هذا الصوت بقدر ما فى الروم إلى أن تأتى مرتبة الوصل وهى واضحة التحريك واعتمادنا على هذا التدرج لا يجعلنا ندرك القيمة الصوتية بحيث يتفق عليها الناطقون لما بين الناس من فروق إذ ليس نطقهم بتابع لميزان محدد.

لكل هذه الأسباب مجتمعة نشك فى قبول الروم باعتباره قيمة من قيم الوقف.

الوقف بالتضعيف - رأى فيه:

إن قيمة الوقف بالتضعيف قيمة مصطنعة لأن الوقف فى كل حالاته عبارة عن تهيئة الكلام للاستراحة والتضعيف لا يحقق السهولة المطلوبة للوقف لأنه لا يمثل سهولة لمن يطلب الاستراحة النطقية يقول ابن جنى فى حديثه عن كلمة (المرّ) «ثم نَقَل للوقف على قول من قال هذا خالد وهو يجعلّ ومررت بفرح، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقر التثقيل بحاله. ثم قال: وفى هذا شذوذ أن: أحدهما التثقيل والآخر إجراء الوصل مجرى الوقف لأنه من باب ضرورة الشعر»[1]

(١) القراءات القرآنية. د. شاهين ١١٩ عن المحتسب ص٢١.

وما يهمنا من هذا النص أن ابن جنى يصرح بأن التثقيل فى الوقف شذوذ مما يجعلنا لا نرتاح له.

من الأسباب التى تدعونا إلى عدم قبوله أيضا أنه ليس رأى الجميع يقول سيبويه: «وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا «فهؤلاء أشد مبالغة»[1] ومن خلال رأيه ندرك أن التضعيف قول فئة بالغت ووكدت. ولعل الذين شاعت عندهم هذه الصورة للوقف هم تميم فأستاذنا «الدكتور أنيس قد قرر أن قبيلة سعد بن بكر كانت تقف بالتضعيف»[2] - ولقد ذكر ذلك فى كتابه فى اللهجات العربية - «ولكنه فى موضع آخر يرجح أن هذه الظاهرة كانت شائعة فى تميم»[3] كما جاء فى أسرار اللغة ص٢٠٨. فهل ذلك ينفى التحديد الذى خصصناه بتميم؟ يجيب على ذلك الدكتور عبد الصبور شاهين قائلا إن «سعد بن بكر من هوازن وأن التقارب اللغوى كان متحققا بين عليا هوازن وسفلى تميم فلعله كان تأثيرا من تميم على بنى سعد ابن بكر، لاسيما قد وجدنا سيبويه يرويه عن بنى أسد وهم من مجموعة تميم»[4] ومن هذا النص نرى أن الوقف بالتضعيف قد اقتصر أمره على قبائل بنى تميم.

ولعل الشروط التى وضعت لتقيد الوقف بالتضعيف قد أفادتنا أن أمره ليس بذى شأن فتؤكد الشروط أنه لابد أن يكون الموقوف عليه بالتضعيف حرفًا صحيحًا لأنه لو كان معتلاً لما وجدت فى آخره حركة ظاهرة وهم يطلبونها لغرض سوف نأتى به. وإلا يكون الموقوف عليه همزة لثقل تضعيفها وكذلك ألا يسكن ما قبل ذلك الحرف لئلا يلتقى ساكنان ولو كان الساكنان فى الوقف - أى فى النهاية - لساغ قبولهما ولكن كيف وبعد الساكن حركة الحرف الثانى من

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٢.

(٢) القرارات القرآنية ١٤٩.

(٣) السابق ١٤٩.

(٤) السابق ١٤٩.

المضعف. وسيبويه يقول فى هذا: «فإن كان الحرف الذى قبل آخر حرفًا ساكنا لم يضعفوا نحو عمرو وزيد وأشباه ذلك لأن الذى قبله لا يكون ما بعده ساكنا لأنه ساكن»[1].

إحساس آخر يجعلنا نرى أن الوقف بالتضعيف أمر لا تقره سهولة الوقف ويسره وأقدر الناس على فهم الصعوبة والسهولة هم القراء. فقد قال الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى لم «ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الهمع للسيوطى عن ابن حيان»[2].

كل هذه الأشياء تمثل فى رأيى إذًا صعوبة لو قبلنا الوقف بالتضعيف وتجعلنى أقرب إلى الإيمان باصطناعه فما السر فى ذلك وما الدافع إليه؟ السر والدافع هما رغبة النحاة فى بيان الحركة كما رأينا فى الاشمام والروم والنقل فسيبويه يقول: «أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذى بعده إلا متحركا لأنه لا يلتقى ساكنان فهؤلاء أشد مبالغة وأجمع لأنك لو لم تشم كنت قد أعلمت أنها متحركة فى غير الوقف»[3] والأشمونى يقول: «والغرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك فى الأصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذى قبله وهو المدغم»[4] وهنا يظهر أن حرف النهاية هو الأصل وهو الذى أرادوا بيان حركته وهذا يتفق مع إيمانهم بأن العلامة الاعرابية تكون آخره. ويقول القزاز فيه: «انه شىء يعقله العربى فى الوقف ليدل على أن الحرف الذى يقف عليه كان محركا»[5] أى أنه تصور

---

(١) الكتاب جـ٢ ص٢٨٣.
(٢) الأشمونى جـ٤ ص١١٠ حاشية.
(٣) الكتاب جـ٢ ص٢٨٢.
(٤) الأشمونى جـ٤ ص٢٠٩.
(٥) ما يجوز للشاعر فى الضرورة - القزاز ص٦٥.

يعقل ونحن لا نؤمن بالأشياء إلا من حيث كونها واقعة أما تعقلها إزاء صعوبة أو سهولة أى ازاء أمر مادى فلا، يضاف إلى ذلك أن التضعيف فى النهاية غير حاصل؛ لأن الحرف المشدد يفقد صوتا من تضعيفه عند الوقف.

صورة التضعيف إذًا لم تأت لدى النحاة إلا لبيان الحركة وهو أمر حرص عليه النحاة وتحاشوا فقده ومن ثم بذلوا ذلك الجهد المصطنع الذى لا يتفق وطبيعة الوقف.



الوقف على المختوم بالتاء

يبين النحاة والقراء أن الوقف على المختوم بالتاء يكون بالهاء إذ يقول سيبويه: «فعلامة التأنيث إذا وصلت التاء وإذا وقفت الحقت الهاء وأرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التى هى من نفس الحرف نحو تاء ألقت وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سبنته وتاء عفريت وكذلك التاء فى بنت.. وتاء الجميع أقرب إلى التاء التى هى بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة لأن تاء طلحة كأنها منفصلة وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون فى الوقف طلحتْ كما قالوا فى تاء الجميع قولا واحدا فى الوقف والوصل»[1]. ويبدو من نص سيبويه عدة نقاط منها أن المختوم بالتاء يوقف عليه بالهاء. وأن هذه التاء ليست متصلة بالفعل كتاء القت.

وأنها ليست تاء بنت وسبنته وعفريت. وليست تاء الجميع التى يتردد فى قيمتها بين الوقف بالهاء وعدمه. وسيبويه يوضح ما يريده بالمثال فحسب ولم يبين بوضوح سر الاقتصار على التاء فى طلحة مثلا وتجنب الأمثلة الأخرى.

وإذا انتقلنا إلى ابن يعيش نجده يقول: «متى كان آخر الاسم تاء التأنيث من نحو طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة كان الوقف عليها بالهاء.. وذلك فى الرفع والنصب والجر والذى يدل أن الهاء بدل من التاء أنها تصير تاء فى الوصل والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها والوقف من مواضع التغيير... على أن من العرب من يجرى الوقف مجرى الوصل فيقول فى الوقف هذا طلحت وهى لغة فاشية حكاها أبو الخطاب»[2]. وبذا يوضح نص ابن يعيش عدة نقاط. منها أن

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨١ .. وللمبرد نص قريب من ذلك المتقضب جـ١ ٦٣.

(٢) شرح المفصل جـ٩ ٨١ ولابن جنى نص قريب من ذلك سر صناعة الاعراب جـ١ ١٧٦.

الوقف على تاء التأنيث بالهاء يكون فى الاسم المفرد والصفة إذ يبدو ذلك من المثال. ومنها أن الوقف يكون فى جميع الحالات رفعًا ونصبا وجرا. ومنها أن من العرب من يقف بالتاء نفسها فيقولون: طلحت ويسمى ذلك إجراء للوقف مجرى الوصل وسوف نعلم عند الحديث عن هذه الفكرة أن هذا ترخص فى التعبير لأن حالة الوقف مع طلحت تختلف مع حالة وصلها..

ويقول الأشمونى فى الوقف على المتحرك حين يكون تاء تأنيث للاسم شارحا ابن مالك «فى الوقف تاء تأنيث الاسم ها جعل.. إن لم يكن بساكن صح وصل. نحو حمزة وفاطمة. واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فإنها لا تغير.. وبالاسم من تاء الفعل فإنها لا تغير. وبعدم الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت»[1] ويوضح الأشمونى فى هذا النص ما يلى أن الوقف على المتحرك حين يكون اسما مختوما بتاء التأنيث يكون بالهاء ويحدد شرطا يقيد به هذه الصورة وهو عدم الاتصال بساكن صحيح كبنت وأخت.. ومن تحديده للاسم نعلم أن تاء الفعل وتاء غير التأنيث لا تدخل معنا.

وبخصوص تاء الفعل يضيف الصبان فى حاشيته معها تاء الحرف ويبرر السر فى عدم الوقف عليها بالهاء بقوله: «وإنما التزمت التاء فى الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس.. وقوله خوف اللبس بحث فى التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى ألا يوقف على نحو ضاربه بالهاء لوجود لبس بالضمير»[2] وتضيف إلينا الحاشية احترازا آخر وهو ألا يكون الوقف بالهاء على الاسم موقعا فى لبس ترفضه اللغة..

ويتابع الأشمونى حديثه فيبين أن ما شابه جمع التصحيح من القليل أن تجعل تاءه هاء فى الوقف وفى ذلك يقول: «وقل ذا فى جمع تصحيح وما ضاهى..

---

(١) الاشمونى جـ٤ ٢١٣.

(٢) الاشمونى جـ٤ ٢١٣ حاشية.

أي قل جعل التاء هاء فى جمع تصحيح المؤنث وما ضاهاه أى ما شابهه وأراد بذلك هيهات وأولات.. فالاعرف فى هذا سلامة التاء وقد سمع إبدالها هاء فى قول بعضهم: دفن البناة من المكرماه.. وكيف بالاخوة والأخواه. وسمع هيهاه وأولاه ونقل بعضهم انها لغة لطىء. وقال فى الافصاح شاذ لا يقاس عليه»[1] ومعنى النص أن الوقف على جمع المؤنث وما ضاهاه على قلة يوضح هذه القلة كونه لغة لطىء وكونه شاذا لا يقاس عليه.

ويتوالى حديث الأشمونى فيقول «وغير ذين بالعكس انتمى. الاشارة إلى جمع الصحيح ومضاهيه: يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة أو جمع تكسير كغلمه ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرة فقال يجيب ما أحفظ منها ولا آيت»[2] فهذا وقف على الاسم المفرد المختوم بالتاء على قلة بالتاء، هذه التاء أكثر من وقف عليها وقف بالسكون ومن النص نعلم أيضا أن جمع التكسير موقفه موقف الاسم المفرد المختوم بالتاء.

ونترك الأشمونى إلى القراء وهنا نجد أن صاحب النشر حين يبين أوجه الوقف فى كلام العرب يقول: فى الوقف بالبدل أنواع منه «الاسم المؤنث بالتاء فى الوصل يوقف عليه بالهاء بدلا من التاء إذا كان الاسم مفردا»[3] وفى حديثه عن أقسام الوقف لدى القراء يضعه ضمن القسم الذى لا يوقف عليه عند أئمة القراء إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا إشمام[4] ويحدده بقوله «الهاء التى تلحق الاسماء فى الوقف بدلا من تاء التأنيث نحو الجنة والملائكة والقبلة»[5].

---

(١) السابق جـ٤ ٢١٣ - ٢١٤.

(٢) السابق جـ٤ ٢١٤.

(٣) النشر جـ٢ ١١٦.

(٤) انظر السابق جـ٢ ١١٨ بتصرف.

(٥) السابق جـ٢ ١١٨.

ويقول فى باب إماله هاء التأنيث وما قبلها فى الوقف، وهى الهاء التى تكون فى الوصل تاء آخر الاسم نحو: نعمه: ورحمه فتبدل فى الوقف هاء وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف؛ وقيل للكسائى إنك تميل ما قبل هاء التأنيث فقال هذا طباع العربية.. وقلت والإمالة فى هاء التأنيث هى لغة الناس اليوم والجارية على ألسنتهم شرقا وغربا وشاما ومصرا لا يحسنون غيرها ولا ينطقون بسواها يرون ذلك أخف على لسانهم وأسهل فى طباعهم وقد حكاه سيبويه عن العرب»[1] وتبرز من حديث ابن الجزرى هذه النقاط. أن الوقف على تاء التأنيث يكون بالهاء - أى بإبدالها هاء - ويكون ذلك فى الاسم المفرد وأن الوقف على هذه الهاء يكون بالسكون ولا يجوز فيه إشمام ولا روم[2].. وأنه يقول بإمالة هذه الهاء فى الوقف ويبين أن ذلك[3] شائع فى لغة الناس اليوم وأن سيبويه قد حكاها عن العرب والكسائى قال فيها هذا طباع العربية.

هذه أحاديث النحاة والقراء عن الوقف على المختوم بالتاء تستطيع أن تخرج منها بهذه الحقائق: أن الوقف على المختوم بالتاء يكون بالهاء إذا كان اسما مفردا أو جمع تكسير رفعا ونصبا وجرا.

ان هناك شرطا لذلك هو ألا يكون مسبوقا بساكن مثل بنت وأخت.

ان عدم إطلاقه على الفعل والحرف لأمن اللبس.

ان هذا اللبس يجب أن يعمم لأن إمكان وجوده محتمل فى الصورة الأساسية ضار به.

أن الوقف بالهاء يكون بالإسكان ولا روم ولا إشمام.

---

(١) النشر جـ٢ ٧٩.

(٢) يقول الدانى مثل ذلك «هاء التأنيث لا ترام ولا تشم لكونها ساكنة» التيسير فى القراءات السبع ٥٩.

(٣) فى مصرنا نستخدم الامالة ايضا وخاصة فى ريف الوجه البحرى بحيث نقول بت يا نعمة.

ان جمع تصحيح المؤنث وما شابهه يمكن على قلة لدى بعض العرب أن يوقف عليه بالهاء.

إن الاسم :المفرد المختوم بالتاء يمكن أن يوقف عليه بالتاء على قلة هذا طلحت وهو لغة.

وهذا لا ينفى عربيتها فابن جنى يقول: «وقال ليست عندنا عربيت من دخل ظفار حمر أي تكلم بكلام حِمَيَر فإذا كان كذلك جاز جوازا قريبا كثيرا أن يدخل من هذه اللغة فى لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا غير أنها لغة عربية قديمة»[1].

ومن هذه النقاط نعلم أن الوقف على المختوم بالتاء قد حدد تحديدا تاما. أما ما جاء مشابهًا له فقد علمنا قلته. واللبس المحتمل فى «ضاربه» يزول فى نظرى إذا نظرنا إلى التركيب كله. فإذا قلت «هى ضاربة لم يحدث لبس فمعلوم أن الهاء هنا بدل من تاء التأنيث وليست ضميرا لأنها لو كانت ضميرا لقلنا ضاربته وشتان ما بينهما.

قيمة الوقوف على الاسم المختوم بالتاء مفردا أو جمع تكسير هى الهاء التى حققت بجوار ذلك مطلب الاستراحة. لقد قالوا إنها بدل من التاء السابقة ومؤدى ذلك أن صورة الوقف قد رفضت وجود التاء لصعوبتها النسبية فكانت الهاء وسيلتها. فما هذه الهاء.. وهل هناك اتصال بينها وبين ما يسمى بهاء السكت؟

يقول الصبان فى حاشيته حول المراد بقوله: هاء التأنيث إن «تسميته هاء مجازًا باعتبار حالة الوقف التى هو فيها ساكن وإن كان باعتبار حالة الوصل التى هو فيها متحرك تاء لا هاء»[2] ويدلنا النص على أن التسمية بهاء التأنيث تجوّز فى التعبير ولعل الذى دفعهم إلى ذلك حيرتهم أمام الموجود لقد كانت هناك تاء فى الوصل فإذا بها فى الوقف تكون هاء ومن ثم أرادوا خلق صلة ما بين الحالتين

(١) الخصائص جـ٢ ص٢٨.

(٢) الاشمونى جـ٤ ٢٠٩ - ٢١٠ حاشية.

فسموها هاء التأنيث وقالوا بإبدالها ولكننا ندرك أن القول بمجازية التعبير فيه إيحاء بانقطاع الصلة بينها وبين التأنيث الذى ذهب به مطلب الوقف.

وصاحب النشر يعطينا سمة أخرى بمقارنتها بهاء السكت حيث يقول فى هاء السكت والتأنيث: «اختلفوا فى هاء التأنيث هل هى ممالة مع ما قبلها أو أن الممال هو ما قبلها وأنها نفسها ليست مماله:[1] ويقول: «هاء السكت نحو كتابيه وحسابيه وماليه لا تدخلها الاسالة لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها وهى إنما أتى بها بيانا للقيمة قبلها ففى إمالتها مخالفة للحكمة التى من أجلها اجتلبت»[2].

ويمكن أن يدل هذا النص على أن هناك فرقا بين هاء السكت وهاء التأنيث من حيث الامالة وعدمها ولكن ليس هذا بمناقض لقولنا فالهاء واحدة، وسر الاختلاف ليس براجع إلى الهاء نفسها بل إلى الحرف الذى قبل ذلك؛ فالإمالة وعدمها ليس سببها الهاء الأولى أو الثانية بل سببها ما قبل الأولى والثانية بدليل أنهم اختلفوا فى هائنا هل هى ممالة مع ما قبلها أو ليست ممالة والممال هو ما قبلها. فشرط الإمالة ليس دليلا على اختلافهما.

ومما يجعلنا نرى أيضا أنهما شىء واحد أن الروم والاشمام لا يدخلهما. وحقيقة لو أن الهاء كانت بدلا من التاء لكانت حرفا صحيحا يمكن له أن يشم ويرام - كما فعل النحاة - أما وأنه لا يحدث له ذلك فافتراض أنها بدل يصعب علينا قبوله.

يضاف إلى ذلك أن إبدال التاء هاء مباشرة ولأسباب صوتية محضة صعب ومستبعد.

ولعل فى حديث كانتينو عن رأى بروكلمان مؤكدًا لنا إذ يقول: «وان التغيير الطارئ على التاء والذى يسترعى الانتباه أكثر من غيره هو انقلاب علامة التأنيث

(١) النشر جـ٢ ص٨٥.

(٢) النشر جـ٢ ص٨٥.

فى الاسماء والصفات أى «بة» إلى «به» عند الوقف ولما كان إبدال التاء هاء مباشرة ولأسباب صوتية محضة من الظواهر المستبعدة نوعا ما. فقد اقترح بروكلمان فى المختصر ١ ص٤٨ تفسير هذا الحدث بالصورة التالية:

أن تسقط التاء عند الوقف فى مرحلة أولى نحو: ناقة ـــــ ناق ثم أن تظهر بعد الحركة النهائية هاء ثانوية شبيهه بهاء السكت... نحو ناق ـــــ ناقة»[1] ويعلق على ذلك كانتينو قائلا: «وهو تفسير تحتمل صحته»[2] فبروكلمان يكاد يقرر ما قلنا، من أن هذه الهاء يمكن لنا أن نعتبرها من قبيل السكت وقد أوضح لنا صورة ذلك من خلال تفسيره وربما سوغ ما نراه الوقف على التاءات الأخرى لدى البعض فى تابوت تابوه والبنات البناه وربت ربه وثمت ثمه ولات لاه وهيهات هيهاه كيف نسمى هذه الهاءات هل هى هاءات تأنيث بالمفهوم الذى نراه فى فاطمه وحمزة!

إن الرأى الذى أكاد أحسه هو أن الوقف على التاء إنما يكون بعد إسقاطها باستراحة تتمثل مع وجود هاء[3] ساكنة تشبه هاء السكت. هذا رأى لا أملك القطع به وإنما هو من قبيل الاحتمال.

★ ★ ★

(١) دروس فى علم اصوات العربية ص٥٢.

(٢) السابق ص٥٢.

(٣) قد يعترض علينا بأن هذه الهاء ترجع تاء فى الوصل وأن الوصل مما ترد فيه الأشياء إلى أصولها ونرد على ذلك الاعتراض بقونا إن كل الأشياء مع الوقف ترجع لاصولها فى الوصل ومنها نعتبر كل قيمة فى كل وقف إذًا بدلاً من الوصل.. اننا لا نؤمن بالبدل هنا لأن الوقف حالة تختلف فى طبيعتها عن حالة الوصل ومن ثم فلا تقارب بينهما.

الوقف على المهموز

لبيان قيم الوقف على المهموز نسأل هذا السؤال. ما القيمة - أو القيم - التى رآها النحاة والقراء للوقف على المهموز؟

سوف نكتفى بحديث سيبويه من النحاة لأن حديث غيره ومنهم ابن يعيش والأشمونى ما هو إلا صدى[1] مباشر لحديثه.

يقول سيبويه فى الفصل الذى خصصه لهذا الموضوع بعنوان «هذا باب الوقف فى الهمزة»: «أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإنه يلزمها فى الرفع والجر والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التى ذكرت لك من الاشمام وروم الحركة ومن إجراء الساكن.. واعلم أن ناسًا من العرب كثيرًا يلقون على الساكن الذى قبل الهمزة حركة الهمزة سمعنا ذلك عن تميم وأسد يريدون بذلك بيان الهمزة وهو أبين لها إذا وليت صوتا»[2] وسر ذلك «لما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها فى الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها وذلك قولهم هو الوثوء ومن الوثىء ورأيت الوثأ»[3].

ومعنى ما سبق أن الوقف على المهموز إذا كان ما قبله ساكنًا فإنه يعامل معاملة غير المهموز بأن تقف عليه إما بالسكون أو بالاشمام أو بالروم أو بالنقل الذى يصرح سيبويه بأن كثيرا من العرب كأسد وتميم يفعلون ذلك لحاجتهم إلى بيان الحركة لخفاء الهمزة فى الوقف.

(١) انظر المفصل جـ٩ ٧٣ - ٧٤ ، والاشمونى جـ٤ ٢١٢ - ٢١٣.

(٢) الكتاب جـ٢ ق٢.

(٣) السابق جـ٢ ٢٨٦.

ويذكر سيبويه إزاء النقل احترازا - كما رأينا فى صيغة عدل فى حديث النقل - يقول فيه: «وأما ناس من تميم فيقولون هو الردى كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس فى الكلام فعل فتنكبوا هذا اللفظ لاستنكار هذا فى كلامهم»[١] ومعنى ذلك أنهم ترخصوا فى بيان الحركة خوفا على الصيغة[٢]. ولم يقتصر الأمر إلى هذا الحد من الحرص على البيان فيتابع سيبويه ذكر قوم يحرصون على البيان ومن ثم يأتون بصورة أخرى للوقف على المهموز فيقول: «ومن العرب من يقول هذا هو الوثو فيجعلها واوا حرصا على البيان ويقول من الوثى فيجعلها ياء ورأيت الوثا يسكن التاء فى الرفع والجر وهو فى النصب مثل القفا»[٣].

ومعنى ذلك أن هذا الرأى إمعانا منه فى البيان[٤] يأتى بواو ساكنة بيانًا لعلاقة الرفع وبياء ساكنة بيانًا لعلامة الجر وبألف ساكنة بيانًا للفتحة فى المنصوب، وما أظن أن ذلك البيان لا صلة له بالنقل لأن حركة الساكن الأول لم تغير بل الذى تغير هو الموقوف عليه وهو الهمز. أما تغيره فى المفتوح فذلك لعلة صوتية وهى أن الألف تفتح ما قبلها، وكأنّ الذى حدث فى الوقف هنا هو إسقاط للهمز مع بقاء علامته فى صورة إضافة واو أو ياء أو ألف وسر الاسقاط هنا التخلص من الساكنين بإسقاط ثقل الهمز لكيلا يجتمع ثقلان.

هذا كله اذا كان ما قبل الهمزة ساكنا فإن كان متحركا فما رأى سيبويه إذًا؟ يقول سيبويه: «وإذا كان الحرف قبل الهمزة متحركا لزم الهمزة ما يلزم القطع من الاشمام وإجراء المجزوم وروم الحركة.. وذلك قولك هو الخطأ ولم نسمعهم ضاعفوا لأنهم لا يضاعفون الهمزة فى آخر الحروف فى الكلام فكأنهم تنكبوا التضعيف فى الهمز لكراهية ذلك فالهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل إلا فى

(١) السابق ٢٨٦.

(٢) راجع رأينا فى الوقف بالنقل.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٨٦.

(٤) المقصود بيان الحركة الذى رددنا عليه قبل ذلك.

القلب والتضعيف.. ومن العرب من يقول هو الكلْو حرصا على البيان كما قالوا الوثو ويقول من الكلى يجعلها ياء كما قالوا من الوثْىّ ويقول رأيت الكَلاَ.. كما قالوا الوثا وحركت التاء لأن الألف لابد لها من حرف قبلها مفتوح»[1].

وفى هذا النص دلالات هى أن الوقف على المهموز المتحرك ما قبله يكون بالاشمام والروم والسكون كالمهموز الساكن قبله.. إن النقل فى هذه الصورة مرفوض لعدم التقاء ساكنين أما بيانية الحركة فتحققها كصورة المهموز المتحرك ما قبله.

أما صورة التضعيف فمن هذا النص نعلم أنها لا توجد فى الوقف على المهموز مطلقا وهذا حق لأنه لا يمكن لنا الجمع بين ثقلىّ الهمزة والتضعيف.

هذا الحديث السابق عن الهمز خاص بأهل التحقيق. أما أصحاب التسهيل فموضوعهم يختلف عن موضوعنا لأن الهمزة المسهلة ليست بهمز إذ ليست خواص الهمزة الصوتية بمنطبقة عليها[2] فالوقوف على الهمز المسهل أولى به أن يتصل بالوقف على المعتل.. ولكننا مع ذلك الاحتراز سنتابع رأيهم فيما سموه همزا مسهلا. يقول سيبويه: «فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم هذا الخيار فى كل حال لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة.. ولو كان ما قبلها مضموما لزمها الواو نحو اكمو ولو كانت مكسورة لزمت الياء نحو أُهنى.. ولا إشمام فى هذه الواو لأنها كواو يغزو.. وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فخففت فالحذف لازم ويلزم الذى ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الاشمام وإجراء الجزم وروم الحركة والتضعيف وذلك قولهم هذا الوَثّ ورأيت الوثَ»[3].

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٦.

(٢) نحن نعتمد على رأى الدكتور بشر فى كتابه دراسات فى علم اللغة عن المراد بالهمز.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٨٦.

ففى الحديث عن هذا الهمز المسهل يفرق سيبويه بين الذى قبله حركة والذى قبله ساكن. فالذى قبله حركة يلزم حركة المسهل واوا أو ياء أو ألفا فى كل الحالات ولا إشمام يوجد فى الواو وهذا طبيعى لأن الاشمام إشارة إلى الضم ولا حاجة به لأن الواو تدل على الضم صراحة وقوة.

والذى قبله ساكن يحذف فيه الحرف المسهل ويعامل ما قبله كأنه موقوف عليه إما بالإسكان أو بالروم أو بالاشمام أو بالتضعيف الذى يمكن هنا لعدم وجود النقل المانع كما يرون.

ونترك سيبويه بعد هذا الحديث الشامل لننتقل إلى رأى القراء حيث نرى ابن الجزرى يقول: (ومما صح فى القراءة وشاع فى العربية الوقف بتخفيف الهمز وإن كان مما يحقق فى الوصل لأن الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين. وأبدل فيه تنوين المنصوبات وجاز فيه الروم والاشمام والنقل والتضعيف فكان تخفيف الهمز فى هذه الحالة أحق وأحرى.

قال ابن مهران وقال بعضهم هذا مذهب مشهور ولغة معروفة بحذف الهمز فى السكت يعنى فى الوقف كما يحذف الاعراب فرقا بين الوصل والوقف. قال: وهو مذهب حسن، وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة فى الدرج والمتحركة عند السكت قلت وتخفيف الهمز فى الوقف مشهور عند علماء العربية»[1].

فمن النص نرى أن الوقف على المهموز يكون بتخفيف الهمز لأن الوقف محل استراحة القارئ وفى النص ادراك واعٍ باعتبار الوقف وربطه بالراحة ومعرفة الفرق بين حال الوصل والوقف.

ويقول الدانى فى حديث عن الهمزة الساكنة والمتحركة: «اعلم أن حمزة وهشاما كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركة إذا وقعتا طرفا فى الكلمة

(١) النشر جـ١ ٤٢٢.

بتسهيلها.. فإذا - سهلا المضموم ما قبلها أبدلالها واوًا فى حال تحريكها وسكونها.. وإذا سهلا المسكور ما قبلها أبدلاها فى الحالين ياء.. وإذا سهلا المفتوح ما قبلها أبدلاها فى الحالين ألفا.. والروم والاشمام يمتنعان فى الحرف المبدل من الهمزة لكونه ساكنا محضا.. فإذا سكن ما قبل الهمزة وسهلا ألقيا حركتها على ذلك الساكن وأسقطاها إن كان ذلك الساكن أصليا غير ألف نحو قوله تعالى «المرؤ» و «دفء .... والروم والإشمام جائزان فى الحرف المتحرك بحركة الهمزة وفى المبدل منها غير الألف إن انضما والروم إن انكسرا والاسكان إن انفتحا»[1].

وهنا يحدثنا الدانى أن الوقف لدى حمزة وهشام على الهمزة المتحركة أو الساكنة بتسهيلها مع إبدالها واوًا أو ياء أو ألفًا ويمتنع الاشمام والروم فى هذه الصورة. أما لو سكنا ما قبلها وسهلاها نقلا حركة الهمزة على الساكن وأسقطاها إن كان الساكن أصليا ويجوز لهذا الحرف المتحرك بحركتها أن يرام ويشم وكذلك فى المبدل منها. وحديث ابن الجزرى والدانى هنا يتركز على بعض صور الوقف على المهموز.

ونحن لو أردنا تلخيصًا كاملاً لما رآه النحاة والقراء فى قضية الوقف على المهموز فلن نجد أحسن من حديث كانتينو عن هذه القضية.

حين تكلم عن الوقف على المهموز قسم الهمزة إلى قسمين: مسبوقة بحركة ومسبوقة بحرف.

فإذا كانت الهمزة مسبوقة بحركة جاز علاجها بثلاث كيفيات وذلك كما يقول بحسب نزعات لهجات النحاة والقراء.. فأما أن تخفف الهمزة تخفيفًا لا أكثر ولا أقل نحو الكلؤ.

وإما أن تكون مسبوقة بفتحة فتقلب نصف حركة من جس حركة الاعراب التى تليها إذا كانت هذه الحركة ضمة أو كسرة نحو قولهم «هذا الكَلَوْ فى هذا

(١) التيسير فى القراءات السبع ٣٧ - ٣٨.

الكلأ ومررت بالكلِئْ أى بالكلأ إلا أنهم يقولون: رأيت الكلا بسقوط الهمزة ومد الفتحة السابقة لأن حركة هى نفسها فتحة فى هذه الحال وإما أن تسقط وتمد الحركة السابقة لها نحو اَلمو وخطا[1].

واذا كانت الهمزة مسبوقة بحرف فيجوز علاجها بأربع كيفيات:

فإما أن تحقق وأن تدخل بينها وبين الذى قبلها حركة فصل يكون جرسها إما من جنس حركة الاعراب التى سقطت للوقف نحو هذا الوثؤْ .. أو من جنس جرس الحركة الأصلية السابقة للهمزة نحو قولهم بطُءْ ورِدِءْ.

وإما أن تقلب الهمزة نصف حركة وتكون واوا إذا كانت حركة الاعراب ضمة وياء إذا كانت كسرة وألفًا إذا كانت فتحة.

وإما أن تقلب الهمزة حركة طويلة جرسها من جنس حركات الاعراب مثل هذا الوثَو والرِّدُو أو من جنس حركة المقطع السابق نحو بطؤ ورِدِىء. وإما أن تسقط الهمزة بدون أن يبقى لها أثر مثل وَثْ رِدْ بُطْ فى جميع حالات الاعراب[2].

هذه فكرة كانتينو لقد وجد أن للوقف على الهمزة المسبوق بحركة ثلاث كيفيات ترجع جميعها إلى نزعات ولهجات النحاة والقراء والصورة الأولى صورة تحقيق والثانية تردد أو توسط بين التحقيق والتسهيل والثالثة تسهيل. ووجد أن للهمز المسبوق بحرف أربع كيفيات الأولى التحقيق مع الفصل بصوت هو بيان للحركة أو متابعة لحركة المقطع لعدم الخروج إلى ما لا نظير له فى صورة البنية والثانية صورة التردد بين التسهيل والتحقيق والثالثة صورة التسهيل مع جرس الحركة الطويلة من جنس حرف المد لا من جنس حركة الاعراب والرابعة صورة إسقاط الهمز مع التفريق بين حالة النصب وحالتى الرفع والجر على أساس إعطاء الحركة للمنصوب مع تسكين المرفوع والمجهور وفى كل ما هو بيان للعلامة هنا

---

(١) انظر. دروس فى علم أصوات العربية ١٢٨.

(٢) انظر السابق ١٢٨ - ١٢٩.

نرى فيه ارتماءً فى حضن العلامة ولا اعتبار لهذا عندنا ما دامت قد أضاعها مطلب الوقف وأضيفت بدلها قيمة نحوية أخرى، وما دامت قد تضافرت القرائن فى تحديد الباب النحوى.

وحين نصدر رأيًا فى تصور الوقف على المهموز نقول إن موضوعنا متصل بمن يحقق الهمز ونحن نرى أن الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنا فلابد من تحريك ما قبلها بحركة لا نقصدها لبيان الحركة بل للتخلص أو بقاء ما قبلها ساكنا مع إسقاطها وإبقاء نصف حركة لها ونحن لا نقبل الروم والاشمام والتضعيف هنا.

وإذا كان ما قبلها متحركا فإما أن يكون الوقف عليها بالسكون أو بإبدالها ألفًا أو واوًا أو ياء أما الذين يسهلون الهمز فالرأى عندى أن وقفهم ليس من قبيل الوقف على الهمز لأن صورة التسهيل لا تنتمى إلى الهمز التى هى وقفة حنجرية تمثل صعوبتها إمكانات خاصة إذا ما أردنا التسهيل.

ولقد وردت فى اللغة أمثلة للوقف مثلا حبلأْ ويضربهأْ، وهذه الأمثلة ليست داخلة فى نطاق موضوعنا لأن ذلك ليس من قبيل الوقف على المهموز بل من قبيل الوقف بالهمز وشتان ما بين الحالتين.

★ ★ ★

الوقف على الصحيح غير المنون

الأحكام التى أعطيناها للصحيح المنون يمكن لنا أن نعطيها للصحيح غير المنون فيجوز الوقف عليه بالتسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل إلا مع احترازين بسيطين هما الفرق بين المثون وغير المثون.

الاحتراز الأول: أن هذه الامكانات مقبولة كلها مع غير المنون - (بأل ، للإضافة لمنع الصرف) - فى حالات الاعراب كلها فى حين أن المنصوب المنون لا تدخله الامكانيات السابقة بل له إمكانة واحدة وهى إبدال تنوينه ألفا كما رأينا. يقول ابن يعيش: «وهذه الوجوه إنما تجوز فى المنصوب إذا لم يكن منونا نحو ما مثلنا وذلك بأن يكون فيه ألف ولام أو إضافة أو يكون غير منصرف [1]» وقول ابن يعيش يؤكد رأينا.

الاحتراز الثاني: أنه حين يلتقى ساكنان فى الوقف على الصحيح منونا أو غير منون مثل بكر - البكر ففيما يخصر المنون نحن ننقل الحركة سواء أكان فى محل رفع أم جر أما فى حالة النصب فيقلب ألفا ولا نقل فيها. أما حالة النصب فى غير المنون فإن النحاة يختلفون فى إعطائها قيمة النقل، فالبصريون يرفضون إمكانة النقل فيها والكوفيون يقبلون ذلك وهذا خلاف مرده إلى اختلاف النهج والتفكير. فلقد أكد الكوفيون رأيهم محتجين بالقياس على حالتى الرفع والجر والبصريون أكدوا رأيهم محتجين بقياس حال التعريف على حال التنكير [2].

---

(١) المفصل جـ٩ ٦٩.

(٢) راجع تفصيل ذلك فى الانصاف ص ٤٣٢ - ٤٣٤، المفصل جـ٩ ٩٢ وراجع ما قلناه فى موضوع الوقف بالنقل رأى فيه.

ولكى نسجل صور التوافق التام بين المنون وغير المنون نذكر مدى المطابقة فى الصورتين التاليتين:

الصورة الأولى: فى الحديث عن المحلى بأل المختوم بالتاء نرى أنه لا فرق مطلقا فى الوقف عليه بينه وبين المنون المختوم بالتاء فالوقف عليه بقلب التاء هاء. بل قل باسقاطها وإحلال هاء محلها كما وضّح ذلك بروكلمان.

الصورة الثانية: فى الحديث عن غير المنون المهموز نجد التوافق تاما بينه وبين المنون المهموز ففيه نفس إمكاناته على التفصيل التالى:

١ - إذا كانت همزته مسبوقة بحرف يكون الوقف عليها بكيفيات أربع: إما بتحقيقها مع الإتيان بحركة نقل.. أو بقلبها نصف حركة واوًا أو ياء إذا كانت حركة الاعراب ضمة أو كسرة وبقلبها ألفا إذا كانت حركة الاعراب فتحة أو بقلبها حركة طويلة من جنس حركة الاعراب.. أو بسقوط الهمزة مع عدم إبقاء أى اثر لها (الموثْ - الردْ).

٢ - إذا كانت همزته مسبوقة بحركة يكون الوقف عليها بكيفيات ثلاث: تحقيقها - بلا نقل - مع جواز الاشمام والروم وامتناع التضعيف.. أو بقلبها نصف حركة من جنس حركة الاعراب فى الرفع والجر وقلبها ألفا فى حالة النصب.. أو بقلبها حركة كاملة من جنس حركة الاعراب مثل الاكو الأهنى الكلا.

حديث عن غير المنون أوجزناه لأنه ترداد لما فى المنون من أحكام إلا مع اختلافات قليلة ولكى تكون الصورة واضحة نقول إن كل الاعتراضات التى واجهنا بها أفكار غير المنون تنطبق تمامًا على هذه الامكانات فى المنون.

★ ★ ★

المعتل من الأسماء

الوقف على المقصور

فى الوقف على المقصور يقول سيبويه تحت عنوان هذا باب الحرف الذى تبدل مكانه فى الوقف حرفا أبين منه يشبهه لأنه خفى «وذلك قول بعض العرب فى أَفْعىْ هذه أَفْعَىْ وفى حبلى هذه حُبْلَىْ وفى مثنّى هذا مُثَنَّىْ فإذا وصلت صيرتها ألفا وكذلك كل ألف فى آخر الاسم حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة فزارة وناس من قيس وهى قليلة»[1] فهذه صورة للوقف بإبدال الألف ياء وهى موسومة لديه بالقلة.

ويتابع حديثه قائلاً: «فأما الاكثر الأعرف فان ندع الألف فى الوقف على حالها ولا تبدلها ياء»[2] وهذه صورة الوقف الأصلية.

ثم يقول: «وزعموا أن بعض طىء يقول افْعَوْ لأنها أبين من الياء ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج»[3] وهذه الصورة أخرى قليلة أيضًا لأنها خاصة ببعض طىء. ثم تأتى صورة رابعة نراها فى قوله: «وزعم الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجُلأ فيهمز وهذه حبلأ.. فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة فأراد أن يجعلها همزة واحدة وكان أخف عليهم»[4]. وهذه صورة قليلة أيضا.

فى مثالى أفعى وحبلى إذًا نرى إمكانات أربع للوقف أقوى هذه الامكانات وأكثرها استعمالا هى التى تبقى ألف المتصور فى الوقف.

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٧.

(٢) السابق ٢٨٧.

(٣) السابق ٢٨٧.

(٤) السابق ٢٨٥.

أما ابن يعيش فإنه يفصل الأمر أكثر من ذلك ويعرضه عرضًا جيدًا فيجعل الوقف على المقصور ضربين: منصرف.. وغير منصرف.

يقول فى المنصرف «فما كان منصرفا فإن ألفه سقطت فى الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها نحو قولك هذه عصا ورحًا يا فتى.. فإذا وقفت عادت الألف وكان الوقف عليها بخلاف الياء فى قاض وذلك قولك هذه عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وذلك لخفة الألف»[1] وقد بين اختلافهم بعد ذلك فى هذه الألف هل هى بدل من التنوين أو لام الكلمة وذكر أن سيبويه يراها فى حالة الرفع والجر لام الكلمة وفى حالة النصب بدلاً من التنوين. وذكر أن المازنى يرى أنها بدل التنوين فى كل حالات الاعراب ويأتى برد أصحاب الرأى الأول على المازنى الذين يقولون بضعف رأيه وذلك لإمالة المقصور فى هذا الفتى ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت الامالة إذ لا سبب لها.

حلاف لا يهمنا بقدر ما تهمنا القيمة التى جاء بها الوقف إذ الملاحظ أن الوقف أزال التنوين وأوجد بدله مدة الألف لامًا كانت أو بدلاً من التنوين[2].

رأما غير المنصرف فيقول فيه: «وما لا يدخله التنوين من نحو سكرى وحبلى والقفا والعصا فألفه ثابتة وهى الألف الأصلية التى كانت فى الوصل لأنه لا تنوين فيه فيكون الألف بدلاً منه. وقوم من العرب يبدلون من هذه الألف ياء فى الوقف «فيقولون هذا أفعى وحبلى» وكذلك كل ألف تقع أخيرا لأن الألف خفيفة.. ومنهم من يجعلها واوًا لأن الواو أبين من الياء إذا كانت الياء ادخل فى الفم فكانت أخفى منها، وحكى سيبويه فى الوقف هذه حبلأ بالهمز يريد حبلا..»[3].. إمكانات اربع ذكرها ابن يعيش تابع فيها سيبويه تمامًا.

---

(١) المفصل جـ٩ ص٧٦.

(٢) انظر المفصل جـ٩ ٧٦ - ٧٧.

(٣) المفصل جـ٩ ٧٧.

أما الاشمونى فيتناول المقصور فى التنبيهات التى أوردها عقب الوقف على المنون عامة قائلا: «المقصور بالنون يوقف عليه بالألف نحو رأيت فتى وفى هذه الألف لثلاثة مذاهب الأول أنها بدل من التنوين فى الأحوال الثلاث.. وهذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى.. والثانى أنها الألف المنقلبة فى الأحوال الثلاثة وأن التنوين محذوف فلما حذف عادت الألف وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى والكوفيين وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل.. والثالث اعتباره بالصحيح فالألف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم. قيل وهو مذهب معظم النحويين»[1].

ويعلق صاحب الحاشية على قوله ثلاثة مذاهب بأن «ثمرة هذا الخلاف تظهر فى الاعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة لأنها حينئذ محل الاعراب»[2] ونحن نقول إن هذا التفريق لا يعطى قيما مختلفة لأن الصورتين معربتان بحركات مقدرة.

ثم يتحدث الأشمونى عن المقصور غير المنون قائلا بأن «لفظه فى الوقف كلفظه فى الوصل وأن ألفه لا تحذف إلا فى الضرورة كقول الراجز: رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل.. اراد ابن المعلى» وهذه هى الصورة القوية.

هذا هو الرأى لدى النحاة فى الوقف على المقصور منونا أو غير منون ولقد ظهر لنا أن القيمة الواضحة له هى الوقف بالألف، أما انفراد المنون بإبداله ياء أو واوًا أو الوقف عليه بالهمز فكلها صور لبعض لهجات لا تعدو أكثر من كونها زعما. إن الوقف بالألف قيمة نحوية حققت غرض الوقف الآخر تماما وهو السهولة

---

(١) انظر المفصل جـ٩ ٧٦ - ٧٧.

(٢) المفصل جـ٩ ٧٧.

اللغوية فيه وإذا كان تسكين الصور الأخرى محققا للسهولة كسكون الياء فتىْ أو الهمز رجلاْ فلن تصل هذه السهولة إلى درجة الوقف بالمد الذى اتفق عليه معظم النحاة.



الوقف على المنقوص

الحديث عنه يقتضينا أن نراعى قسمته إلى منون وغير منون لأن النحاة قد راعوا ذلك.

يقول سيبويه تحت باب ما يحذف من أواخر الأسماء فى الوقف وهو الياءات «وذلك قولك هذا قاض وهذا غاز وهذا عم يريد العمى أذهبوها فى الوقف كما ذهبت فى الوصل ولم يريدوا أن تظهر فى الوقف كما يظهر ما يثبت فى الوصل فهذا الكلام الجيد الاكثر.. وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول هذا رامى وغازى وعمى أظهروا فى الوقف حيث صارت فى موضع غير تنوين لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثال ما اضطروا إليه فى الوصل من الاستثقال»[1].

فهذا حديث يذكر فيه سيبويه إمكانة الوقف على المنقوص المنون وهى الوقف بحذف الياء (عمْ وغاز) وهو الاكثر. غير أنه بجانب ذلك يعرض إمكانة أخرى وهى الوقف بالياء ويقول بعربيتها لكن الأولى أكثر.

ويتابع حديثه حول المنقوص غير المنون قائلا: «فإذا لم يكن فى موضع تنوين فإن البيان أجود فى الوقف وذلك قولك هذا القاضى وهذا العمى... ومن العرب من يحذف هذا فى الوقف شبهوه بما لبس فيه ألف ولام... وفعلوا هذا لأن الياء مع الكسرة تستثقل كما تستثقل الياءات.. وأما فى حال النصب فليس إلا البيان لأنها ثابتة فى الوصل فيما لبست فيه ألف ولام ومع هذا أنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتل»[2].

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٨.

(٢) الكتاب جـ٢ ٢٨٨ - ٢٨٩.

وهنا نرى أن الوقف على غير المنون الأجود فيه إثبات الياء غير أن هناك رأيا لبعض العرب يرى الوقف بحذف الياء كالمنون ويسوغ ذلك عندهم استثقال الياء مع الكسرة وتستثنى حالة النصب التى تبقى فيها الياء لأنها تحرك عند النصب فتشبه الحرف الصحيح فتعامل مثله.

وفى الوقف على المنادى المنقوص يقول سيبويه: «وسألت الخليل عن القاضى فى النداء فقال اختار يا قاضى لأنه ليس بمنون... وأما يونس فقال يا قاض وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا فى غير النداء كانوا فى النداء أجدر لأن النداء موضع حذف»[1].

ففى النص صورتان للوقف على المنادى المنقوص الأولى إثبات الياء والثانية حذفها وسيبويه يؤمن بهذه الصورة اعتمادًا على أن النداء باب حذف.

من نصوص سيبويه إذًا يمكننا أن نلخص فكرة الوقف على المنقوص كما يراها وهى:

أن المنقوص إذا كان منونا فالأكثر فى الوقف عليه حذف الياء والأقل إثباتها.

فإذا كان غير منون فالأكثر إثبات الياء والأقل حذفها فى المرفوع والمجرور مع إثباتها فى المنصوب، ويخرج من غير المنون المنادى المنقوص فالأكثر فيه الحذف والأقل الاثبات.

أما ابن يعيش فيتناول الحديث عن المنقوص ضمن حديثه على الوقف على المعتل من الأسماء ويقسم المعتل إلى ما كان قبله ساكن وما كان قبله متحرك. فالذى قبله ساكن مثل «ونحى» يوقف عليه كالصحيح أو كما يقول فإنه يجرى مجرى الصحيح فى الوفف وسر ذلك قد ألمح إليه بقوله كما يجرى مجراه فى تحمل حركات الاعراب، ومعنى هذا أن الواو أو الياء هنا ليستا علة أو مدًا وإنما

---

(١) السابق ٢٨٩.

هما صوامت أو قل أنصاف حركات يأخذن حكم الحرف الصحيح لأنهن يتحملن ما يتحمله. لذلك لا يدخل هذا القسم ضمن حديثنا[1].

وأما ما كان قبله متحرك وهو موضوع حديثنا «فإن كان ياء مكسور قبلها. فإن كانت الياء مما أسقطه التنوين نحو قاض وجوار وعم.. فلك فى الوقف عليه إدا كان مرفوعا أو مجرورا وجهان أجودهما حذف الياء لأنها لم تكن موجودة فى حال الوصل لأن التنوين كان قد أسقطها وهو وإن سقط فى الوقف فهو فى حكم الثابت لأن الوقف عارض فلذلك لا تردها فى الوقف هذا مع ثقلها والوقف محل استراحة.. والوجه الأخر أن تثبت الياء فتقول هذا قاضى ورامى وغازى اعتزموا حذف التنوين فى الوقف فأعادوا الياء لأنهم لم يضطروا إلى حذفها كما اضطروا فى حال الوصل»[2].

وفى هذا النص نرى إمكانة الوقف على المنقوص المنون فى حالتى الرفع والجر ففيهما وجهان الأول الحذف وهو الأجود والثانى الاثبات، والعلة المقبولة للوجه الأول هى الثقل الذى يوجد مع الياء إذ الوقف محل استراحة أما مسوغ المقارنة بين الوصل والوقف باعتبار أن الوقف أمر عارض فهذا لا نقبله وحجة الوجه الآخر فيها نظر لأننا حذفنا فى الوصل للتخلص أما الوقف فليس مسوغ الحذف فيه اعتبار التخلص لأنه لا يوجد التقاء ساكنين بل مسوغ الحذف هنا مطلب الاستراحة التى هى غاية الوقف.

ويتابع ابن يعيش حديثه ذاكرًا حكم غير المنون فيقول: «فإن لم يسقطها فإن كان فيه ألف ولام نحو الرامى والغازى والعمى فإن إثباتها أجود.. وقد روى عن نافع وأبى عمرو فى بنى إسرائيل والكهف ﴿ومن يهد الله فهو المهتد﴾ واذا وصل اثبت الياء[3] فالمحلى بأل إذا أثبت الياء فى الوقف عليه أجود من حذفها.

(١) انظر المفصل جـ٩ ٧٤.
(٢) السابق ص٧٥.
(٣) السابق ص٧٥.

وينفرد النصب بحكم خاص حيث يقول: «وأما النصب فليس فيه إلا إثبات الياء لأنها قد قويت بالحركة فى حال الوصل وجرت مجرى الصحيح فلم تحذف فى حال الوقف»[1] ومعنى ذلك أن المنصوص منونا أو غير منون يوقف عليه كالصحيح لأن الياء قويت بالحركة أى تحملت حركة فصارت فى حكم الصحيح.

وفى الوقف على المنادى المنقوص يقول ابن يعيش «فإما إذا ناديت فالوجه إثبات الياء وهو قول الخليل.. واختار يونس أن نقول يا قاض بحذف الياء لأن النداء باب حذف وتغيير»[2].

وهنا تأتى نقطة الخلاف بينه وبين سيبويه ففى المنادى المنقوص يرجح ابن يعيش رأى الخليل بينما يرجح سيبويه رأي يوس كما رأينا.

ونأتى إلى الأشمونى الذى يزيد الأمر وضوحًا إذ يقول شارحا قول ابن مالك: «وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما .. لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما.. أى إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوبا أبدل من تنوينه ألفًا نحو رأيت قاضيًا وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف.. ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير ﴿ولكل قوم هادى﴾.. ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين فإن كان تعين الرد»[3].

ومعنى ذلك أن المنقوص المنون تحذف ياؤه إلا فى النصب فتبقى ويبدل تنوينها ألفا.. ولكن قد يجوز الوقف عليه بإثبات الياء أيضا وذلك مقيد بشرط كون المنقوص غير محذوف العين فإذا حذفت عينه تعين رد الياء وصاحب الحاشية يشرح قوله وحذف ياء المنقوص بأن المقصود عدم ردها وإلا فهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين[4].

(١) السابق ص٧٥.
(٢) شرح المفصل جـ٩ ٧٥.
(٣) الأشمونى جـ٤ ٢٠٧.
(٤) السابق ٢٠٧ حاشية.

وفى المنقوص غير المنون يقول الأشمونى: «المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها وليس الحذف مخصوصا بالضرورة.. وقد دخل تحت قوله غير ذى التنوين أربعة أشياء: الأول المقرون بأل وهو إن كان منصوبا فهو كالصحيح.. فيوقف عليه بثبات الياء وجها واحدا وإن كان مرفوعا أو مجرورًا فكما ذكر، فالمختار جاء القاضى ومررت بالقاضى بالاثبات ويجوز القاض بالحذف. والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحويا قاض فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف. ورجح سيبويه مذهب يونس لأن النداء محل حذف. ورجح غيره مذهب الخليل لأن الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة. والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم فى المنصوب.. والرابع ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضى مكة فإذا أوقف جاز عليه الوجهان الجائزان فى المنون، قالوا لأنه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها»[1].

وفى هذا النص تفصيل فى المراد بغير المنون حيث أضيف إلى المحلى بأل والمنادى الممنوع من الصرف والمضاف وتتوزع قيم هذا المنقوص غير المنون على هذه الأسس.

إذا كان بأل فاثبات الياء أجود فى المرفوع والمجرور أما المنصوب فلا شىء غير إثباتها وإذا كان منادى فالحذف أجود من الاثبات كما يرى سيبويه لأنه محل حذف وإن كنا قد وجدنا من يؤيد الخليل بدليل عدم كثرة ذلك.

وإذا كان ممنوعًا من الصرف فإثبات الياء قيمة فى النصب.

وإذا كان مضافا فهو كالمنون فيه الوجهان الحذف والاثبات والحذف أولى لأنه لما زالت إضافته عاد إليه التنوين فصار كالمنون.

(١) السابق ٢٠٧ - ٢٠٨.

ويعود الأشموني ليردد فكرة عرضها موجزة فيما يختص بالمنقوص محذوف العين «يعنى إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مُرٍ اسم فاعل من أرأى يُرئى: أصله مرئى على وزن مفعل فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليها لزم رد الياء وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء، وذلك إجحاف بالكلمة. ومثله فى ذلك محذوف الفاء كيفِ عَلَما»[1]. ويعنى بذلك أن المنقوص اذا حذفت عينه أو فاؤه ردت الياء لكيلا تبقى الكلمة عند الوقف على حرف واحد فيصيبها الاجحاف.

وأخيرًا فإن حديث النحاة هذا عن الوقف على المنقوص نستنتج منه أن الوقف على المنقوص تظهر قيمته فى صورتين الصورة الأولى صورة الحذف أى حذف الياء ويمكن لنا أن نعتبر الوقف فيها وقفًا بالسكون، والصورة الثانية صورة الاثبات والتى نعتبر الوقف فيها وقفًا بالمد. وكلتا الصورتين فى رأيى تحققان معًا مطلب الاستراحة خير تحقيق.

* * *

(١) الأشمونى جـ٤ ٢٠٨.

الوقف على الأفعال

دار حديث النحاة وطال حول الأفعال المعتلة خاصة المضارع المجزوم منها والأمر المبنى ولعل النظرة السريعة توحى بأن ما عدا هذين القسمين لا حظّ له ولا نصيب من الوقف ولكن القارئ بإمعان يعى حقيقة مهمة وهى أنهم إنما ركزوا على هاتين لانفرادهما بصورة جديدة فى الوقف وأن ما عداها يمكن للباحث أن يدرجه فى مبحث من مباحث الوقف السابقة حيث أطلق النحاة مبحث الوقف على الكلم وفى داخل المبحث وسعوا حديثهم عن الأسماء وتناولوا الأفعال تناولاً قليلاً فلم يدرجوها تحت عنوان خاص كما فعلوا بالأسماء. وسوف نبدأ حديثنا بالوقف على الصحيح من الأفعال:

الوقف على الصحيح:

الوقف على الصحيح من الأفعال يتفق فى كثير جدا مع الوقف على الصحيح من الأسماء فيوقف عليه بالإسكان وهو الأصل كما يوقف عليه بالتضعيف. أما الاشمام فيبدو أنه لا يتحقق إلا مع المضارع المرفوع والروم لا يدخل الأفعال لأن الكسر فى اعتبارهم لا يدخلها وقد يدخل فى النصب مع المضارع. أما النقل فلم يأت به النحاة فى الفعل إلا فيما ورد من شعر «فيما قصده» وهو كما رأينا لم يأت هنا لنقل حركة الفعل وإنما لبيان حركة الضمير كذلك فلقد خالف النقل الصورة التى شرعوها من أجلها مع البيان وهى التخلص.

كل هذه الأشياء توحى بأن ما ادعاه النحاة من روم وإشمام ونقل ليس إلا افتراضات لا مسوغ لها من الناحية العملية بدليل اضطرابها فيما يتصل بالافعال وهذا دليل على وهنها وثبات الأصل وهو السكون.

الحديث عن وقف الأفعال الصحيحة قليل إذًا ولقد أخذت هذه الأفعال قيما من الوقف على الاسم الصحيح حسب متطلباتها وحسب طبيعتها وعدم أهمية النقل والاشمام والروم هنا سببه أن بيان الحركة التى هى دليل الباب النحوى عندهم ليس بمطلوب إذًا الباب فى الأفعال واحد بينت أم لم تبين.

ونستطيع أن نذكر بعض النصوص التى تحدث فيها النحاة عن الوقف على الفعل الصحيح.. فيذكر سيبويه مثالاً للفعل الصحيح فى حديثه عن آخر الكلم المتحركة فى الوصل التى لا تلحقها زيادة قائلاً: «فالاشمام قولك هذا خالد وهذا فرج وهو يجعل».... وأما الذى أجرى مجرى الاسكان فقولك مخلد وخالد وهو يجعلْ وأما الذين راموا الحركة... وأما التضعيف فقولك هذا خالدّ وهو يجعلّ.»[1] ومن خلال النص السابق نرى أنه قد أدرج مثال الفعل مع الاشمام والاسكان والتضعيف أما الروم والنقل فلم يذكر النص مثالاً لهما. ومن خلاله نرى أن التمثيل اقتصر على المضارع فقط ولهذا وجاهته لديهم وهو بيانية الحركة.

أما ابن يعيش فإنه يتكلم عن الفعل صراحة فيقول: «الفعل على ضربين صحيح ومعتل. فالصحيح يوقف عليه كما يوقف على الاسم فيسوغ فيه الاسكان والاشمام والروم والتضعيف لأن العلة واحدة»[2].

لقد تناول الفعل قسيما منفردا ولكنه لم يزد الأمر وضوحًا فلم يفصل فى الفعل من كونه مضارعا أو ماضيا أو أمرا ولعل فى ذلك إحساسا منه بعدم مطابقة قيم الاسم كلها للفعل بل بما يوافق متطلبات الفعل حيث تكون العلة واحدة وإلا كان التعميم خاطئا.

والقارئ للأشمونى لا يجده يمثل فيما يتصل بالوقف على الصحيح من الكلم: إلا فى حديثه فى مثال للنقل حيث التقاء الساكنين موجود فيقول «ومنه

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٢.

(٢) المفصل جـ٩ ٧٧.

قوله عجبت والدهر كثير عجبه.. من عنزى سبنى ولم اضربهْ... أراد لم أضربه فنقل ضمة الهاء إلى الباء»[1] فهذا تناول للوقف على الصحيح ليس فيه أي تفصيل أو اهتمام.

فلِم لم يكن تناول الوقف على الفعل شاملاً كما فعلوا مع الاسم؟ لذلك حديث سوف نتناوله فى نهاية الوقف على الأفعال.

الوقف على المعل:

والذى تناولوه هنا هو المضارع المعتل حين الجزم والأمر المبنى أما المعتل من الماضى والمعتل من المضارع فى حالتى النصب والرفع فالوقف عليهما كالوقف على المعتل من الأسماء ناقصًا أو مقصورًا[2].

وحين يتحدث النحاة عن المضارع المعتل المجزوم والأمر المبنى منه نراهم يتفقون تمام الاتفاق.

يقول سيبويه: «وذلك قولك فى ثبات الياء والواو التى الياء والواو فيهن لام فى حال الجزم ارمه ولم يغزه واخْشه ولم يقْضه ولم يرضه وذلك لأنهم كرهوا ذهاب اللامات والاسكان جميعًا فلما كان ذلك إخلالا بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك فهذا تبيان أن قد حذف آخر هذه الحروف وكذلك كل فعل كان آخره ياء أو واو وإن كانت الياء زائدة لأنها تجرى مجرى ما هو من نفس الحرف»[3]. ففى هذا النص بيان بأن الوقف على المضارع المعتل المجزوم والأمر المبنى منه يكون بالهاء وسر ذلك كراهية ذهاب لام الكلمة وسكونها معًا سواء أكانت اللام زائدة أم أصلية.

(١) الأشمونى جـ٤ ٢١٠.

(٢) انظر الكتاب جـ٢ ٢٨٩.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٧٧ - ٢٧٨.

ويتابع سيبويه حديثه قائلا: «وقد يقول بعض العرب أرْمْ فى الوقف واغْزْ واخْشْى حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس وهذه اللغة أقل اللغتين»[1] ومعنى ذلك أنه يمكن الوقوف بلا هاء لكن ذلك قليل. ولكن سيبويه يوجب تلك الهاء فى قوله: «وأما لا تقه من وقيت وأن يَّع أعِهْ من وعيت فإنه يُلْزِمها الهاء فى الوقف من تركها فى أخشى لأنه مجحف بها لأنها ذهبت منها الفاء واللام فكرهوا أن يسكنوا فى الوقف فيقولوا أن يَع أعْ فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف»[2]. ومعنى ذلك أن الفعل إذا بقى على حرفين وجب الحاق هاء السكت به.

ويذكر سيبويه زعمًا يبدو أننا لا نقره إذ يقول: «وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون ادعه من دعوت فيكسرون العين كأنها لما كانت فى موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شىء فى الكلمة فى موضع فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقى ساكنان كما قالوا رُدّ يا فتى وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط»[3] ففى هذا النص زعم لا نقبله وتوهم وافتراض قبولهما فى النهج العلمى من الأخطاء ولقد أجاد سيبويه حين خطأ هذا الرأى وعده من اللغات الرديئة.

وحين يأتى ابن يعيش إلى النوع الثانى من الأفعال وهو المعتل نراه يقول: «وإن كان معتلاً: فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف.. فإما الوقف على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان أجودهما أن تقف بالهاء فتقول لم يغزه ولم يرمه ولم يخشه وكذلك فى الأمر المبنى نحو اغزه وارمه واخشه والأصل لم يغز ولم يرم ولم يخش حذفت لاماتها للجزم وبقيت الحركات قبلها تدل على المحذوف فالضمة فى لم يغزُ دليل على الواو المحذوفة والفتحة فى لم يخشَ دليل على الألف.. وكذلك فى الأمر المبنى.. فإذا وقف عليه لزم حذف

(١) السابق جـ٢ ٢٧٨.

(٢) الكتاب جـ٢ ٢٧٨.

(٣) السابق ٢٧٨.

الحركات إذ الوقف إنما يكون بالسكون لاعلى حركة فشحوا على الحركات أن يذهبها الوقف فيذهب الدال والمدلول عليه فألحقوها هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات»[1]. وهذا النص يتضح منه أن الوقف على المضارع المجزوم أو الأمر المبنى الأجود فيه أن يكون بهاء السكت ونحن لم نكتف هنا بسكون آخر الفعل لعدم سلامة حركته التى هى دليل على المحذوف ومن ثم كانت هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات ونحن لا نقر بيانية الحركة وانما الذى نراه أن الوقف بالسكون هنا يوقعنا فى الصعوبة النسبية التى نراها فى التقاء الساكنين هنا ومن ثم كان التخلص من ذلك بهاء السكت.

ويستمر ابن يعيش قائلا: «والوجه الثانى أن تقف بلا هاء بالاسكان فتقول لم يرم ولم يخش.. وجهه أن الوقف عارض وإنما الاعتبار بحال الوصل قال ابن السراج وهذه اللغة أقل اللغتين»[2] فهذه الامكانية الثانية هى الوقف بالسكون وهى قليلة ولعل مرجع قلتها إلى ما قلته من أن التقاء الساكنين يمثل صعوبة نسبية فى الوقف.

ويوافق سيبويه قائلاً: فى هذا إذا كان الباقى بعد الحذف حرفين فصاعدًا فأما إذا أدى إلى أن يبقى على حرف واحد لم يكن بد من الهاء نحو قولك فى الأمر من وقى يقى قهْ ومن وعى يعى عهْ.

فإذا وقفت عليه بالسكون فيكون إجحافا[3]. أى أن الوقف هنا بهاء السكت واجب فيما بقى على حرفين بعدم الاجحاف لأن الكلمة أصبحت محذوفة الحرفين الفاء واللام فبقاؤها فى الوقف على حرف واحد مجحف لها.

أما الأشمونى فهو فى شرحه قول ابن مالك: وقف بها السكت على الفعل المعل.. بحذف آخره كاعط من سأل يقول:

(١) المفصل جـ٩ ٧٧ - ٧٨.

(٢) السابق ٧٨.

(٣) المفصل جـ٩ ٧٨.

«يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف، وأكثر ما تزاد بعد شيئين: أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو أعطه. والثانى ما الاستفهامية.. ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتما سوى ما كعِ أو.. كيعِ مجزوما فراع ما رعوا) يعنى أن الوقف بهاء السكت على الفعل المُعَل بحذفَ الآخر ليس واجبًا فى غير ما بقى على حرف واحد أو على حرفين أحدهما زائد فالأول نحو: عِهْ امر من وعى يعى ونحو: رِهْ أمر من رأى يرى والثانى لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت فى ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد. كذا قاله الناظم»[1].

ومن النص نعلم أن هناك صورتين للوقف على المعتل. صورةٌ الحذف فيها جائز مع ترجيحه وذلك إذا لم يكن الفعل على حرف واحد أو على حرفين أحدهما زائد. وصورةٌ الحذف فيها واجب وذلك إذا كان الفعل فيها على حرف واحد أو على حرفين أحدهما زائد.

ولم يكن الأمر بمختص فيما بقى على حرف أو على حرفين أحدهما زائد على محذوف الفاء فقط بل ومحذوف العين أيضًا والأشمونى قد استدرك على هذه المسألة بتنبيه خاص يؤيد ما قلت[2].

هذه آراء النحاة نستطيع من جماعها أن نبين قيم الوقف على الفعل ومنها نقول: إن الأفعال إذا كانت صحيحة فالوقف عليها كالوقف على الصحيح من الأسماء حسب متطلبات هذه الأفعال.

وإذا كانت معتلة فالوقف عيها إن لم تكن مضارعًا مجزومًا أو أمرًا مبنيًا كالوقف على المعتل من الأسماء فإن كان مضارعًا مجزومًا أو امرًا مبنيًا فإن قيمة جديدة سوف تبرز أمامنا وهى اضافة هاء تسمى هاء السكت هذه الهاء تلحق الفعلين وجوبا إذا جاء الأمر على حرف واحد والمضارع على حرفين وتلحقهما جوازا إذا جاءت حروفها أكثر من ذلك. وسر ذلك كما يبدو لى أن إلحاق هاء

---

(١) الأشمونى جـ٤ ٢١٥.

(٢) انظر الأشمونى جـ٤ ٢١٦.

السكت هنا ظاهرة سياقية أوجبها ضمور الكلمة الذى نحسه فى الوقف هذا الضمور لا نحسه فى الوصل لأن الوصل يتحمل النقص ويكمله.

بقى سؤال حول الوقف على الأفعال وهو: لماذا لم يهتم النحاة اهتمامًا خاصًا بالوقف على الأفعال؟!

مرد ذلك فى نظرى أن النحاة قد قل اهتمامهم بدراسة الفعل «فلقد أشبعوا الاسم بحثًا ودرسًا من حيث إعرابه وبناؤه ومن حيث ما يعرض له فى أثناء التأليف من تغيير فى حركات آخره، ومن حيث ما يتحمل من معان إعرابية فاعلية ومفعولية وغيرهما أما الفعل فلم يتناولوه إلا فيما يتعلق بكونه مؤثرا فى الاسم، ويعمل فيه، لأنه أقوى العوامل ولأنه الأصل فى العمل»[1].

هذه ظاهرة نراها فى عموم دراساتهم ونضيف إليها أمرًا خاصًا فى باب الوقف ذلك أن حديثهم عن الوقف لم يكن مركزًا على مطلب الوقف الأول وهو الاستراحة بل كان منصرفًا إلى الاهتمام ببيان تلك العلامة التى أضاعها الوقف والتى كانت تحدد الأبواب النحوية أو تقلل الشيوع وحين نحدد الكلمات التى تأخذ النصيب الوافر فى الأبواب النحوية والتى تحتاج إلى تحديد عن طريق العلامة فسوف نجد الأسماء صاحبة النصيب الأوفى أما الأفعال فنصيبها فى هذا المجال قليل وذلك للزوم أكثرها البناء ولخصوص أبوابها النحوية التى هى قليلة ومن ثم كان الاهمال للفعل فى الوقف إلا ما كان قريبًا من الأسماء لشيوع بابه نوعًا ما كالفعل المضارع.

إن النحاة قد تركوا صورة الاستراحة وبحثوا فيما وراءها. لم يدرسوها على أنها قيمة بذاتها بل بحثوا وراءها فيما يتصل ببيان الحركة التى تدل على الباب النحوى ومن ثم لم يكن للفعل نصيب من الاهتمام لديهم بقدر ما كان للاسم.



(١) انظر مهدى المخزومى - فى النحو العربى ص١٤١.

الوقف على الضمائر

لم يتناول النحاة الضمائر كلها فى حديثهم عن الوقف بل تحدثوا عن بعضها وربما كان سر ذلك راجعًا إلى أن هذا البعض له إمكانيات فى الوقف تخالف الصور المعهودة كالوقف بالسكون أو بالمد وعلى ذلك فإن سكوتهم عن البعض الآخر دليل على أن الوقف عليه يكون بالسكون أو المد حين يطلب الضمير أحدهما.

من الضمائر التى تحدثو عنها فى الوقف الضمير المنفصل (أنا) فكيف يوقف عليه لديهم؟ الوقف على الضمير أنا.. بيّن سيبويه أن الوقف عليه يكون بالألف حين يقول: «ومن ذلك قولهم أنا فإذا وصل قال أنَ أقول ذاك ولا يكون فى الوقف فى أنا إلا الألف»[1].

وابن جنى يقول: «فأما الألف فى أنا فى الوقف فزائدة وليست بأصل.. ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها، كمايذهب الهاء التى تلحق لبيان الحركة فى الوقف.. وقد قالوا فى الوقف أنه فبينوا الفتحة بالهاء كما بينوها بالألف»[2]. ونص ابن جنى واضح فى أنه يرىَ أن الوقف على الضمير إنما يكون بالألف وسر ذلك ذهابها فى الوصل كما أنه يمكن الوقف بالهاء وصحت الهاء والألف لما فيهما من بيان للحركة ولا نريد أن نكرر قولنا إن الهاء والألف قد صحتا لاتمامهما غرض الوقف وهو الاستراحة.. وابن جنى يقول بحذف الألف فى الوصل ونحن لا نقر ذلك باعتباره حذفًا كاملاً للحرف فالمسألة ما هى

(١) الكتاب جـ٢ ٢٧٩.

(٢) المنصف جـ١ ٩ - ١٠.

إلا تقصير حرف المد فقط فالقيمة الخلافية بين حالى الوقف والوصل تحددها كمية الحركة الأخيرة.

ويقول ابن يعيش إبان حديثه عن الوقف على غير المتمكنة فمن ذلك أنا الاسم فيه الألف والنون والألف دخلت لبيان الحركة فى الوقف يدل على ذلك أنك إذا وصلت سقطت الألف فتقول إن فعلت والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها.. فهذه الألف فى كونها مجتلبة فى الوقف لبيان الحركة كالهاء فى كتابيه وحسابيه وربما وقعت الهاء موقعها فى هذا الموضع لأن مجراهما واحد قالوا إنه ومنه قول حاتم هذا فزدى أنَّهُ»[1].

وابن يعيش هنا يبين أن الوقف على الضمير (أنا) يكون بالألف وهذه صورته الأساسية ولأنه يؤمن بأنها للبيان فإنه يذكر إمكانة أخرى لها وهى الهاء فيمكن أن يوقف بالهاء «هذا فزدى أنه» والهاء والألف ما هما إلا قيمة الوقف التى تفرق بين حالى الوصل والوقف. أما الوقف بالسكون فمرفوض حيث يقول ابن يعيش: «فإنه لا يوقف عليها بالسكون فلا يقال فى جواب مَنْ فعل أن كما قيل هو وهى وذلك أن أَنَ يضاف إلى قلة حروفها أن آخرها نون وهى خفية وليست هنا حرف إعراب كآخر يد ودم فاجتلب لخفاء النون وقلة الحروف»[2] فسر تجنب السكون فى الوقف راجع لقلة الحروف وخفاء النون.

الوقف على الضميرين هو ــ هى:

يقول سيبويه تحت عنوان هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك «وأما من رأى أن يسكن الياء فإنه لا يلحق الهاء لأن ذلك أمرها فى الوصل فلم يحذف منها فى الوقف شىء وقالوا هيه وهم يريدون هى شبهوها بياء بعدى وقالوا هوه لما كانت الواو لا تصرف للإعراب كرهوا أن يلزموها الاسكان فى الوقف فجعلوها

---

(١) المفصل جـ٩ ٨٣ - ٨٤.

(٢) السابق جـ٩ ٨٥.

بمنزلة الياء كما جعلوا كيفية بمنزلة مسلمونه»[1]. فمن النص نفهم أنه يمكن الوقف على ضميرى الفصل هو وهى إما بهاء السكت وإما بلقائهما ساكنين.

ويقول ابن يعيش: «وأما ما هو من الأسماء المضمرة فإن الأكثر الوقف عليها بالهاء لبيان حركة الواو وكذلك الوقف على هى تقول هيه ولا تحذف منه شيئًا كما تحذف فى المتمكن قال الشاعر أنشده سيبويه:

اذا ما ترعرع فينا الغلام فما أن يقال له من هُوَهْ

ومن العرب من تقف بالسكون فيقول فى الوقف هو وهى[2] ومن نصه ندرك أن الوقف على الضميرين هو وهى الأكثر كونه بهاء سكت والأقل كونه مدًّا.

والصبان فى حاشيته على كلام الأشمونى الذى يقول فيه: إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة[3] يعلق الصبان قائلاً: «قوله (حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام فى هاء الضمير المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياء هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء»[4]. فمن خلال تعليق الصبان نعلم أن الوقف على الضميرين يكون بإسكانهما ولم يتعرض صاحب الحاشية للصورة الأخرى وهى الوقف بالهاء.

ويمكن لنا بعد هذا الحديث أن نقول إن الوقف على الضميرين هو وهى يكون بصورتين إما بهاء السكت وإما بالمد.

ويقول أستاذنا الدكتور أيوب فى الوقف على الضمير هو: «ويجدر بنا أن نشير هنا إلى نزوع العربية الفصيحة إلى النطق بالضمير «هو» دون تحريك الواو

(١) الكتاب جـ٢ ٢٧٩.

(٢) المفصل جـ٩ ٨٤ - ٨٥.

(٣) الأشمونى جـ٤ ٢٠٥.

(٤) السابق ٢٠٥.

بالفتحة كما فى «لا إله إلا هو» أما سبب ذلك - على ما نفترض أيضا - فهو أن الوقف على آخر الكلمات العربية يكون بالسكون وقد مهد ضم الهاء لأن يكون هذا السكون مدا للضمة والمد فى عرف اللغويين العرب سكون كذلك.. وإذا صح هذا الغرض فإن عبارة ضربت هو فى الوقف تكون ضربتُ هُوْ بضم الهاء ضمة طويلة أو قصيرة وهذه الأخيرة هى نفس الصورة التى يظهر بها ضمير الغائب المفرد المذكر المتصل، أو الهاء المضمومة فى مثل ضربته وكتابه»[1]. ولقد أوردت فكرة الدكتور أيوب لأسجل له رأيا وهو الوقف على الضمير هو بالاسكان أوحى له بأن ضمير الوصل فى قولك ضربته لعله صورة لضمير الفصل عند الاسكان وأرجو أن يسمح لى أستاذى بمخالفته لأن الضمير الذى نحن بصدد الحديث عنه هو الضمير «هو» ولا يمكن أن يتحول إلى (هُـ) وإلا لتحولت قيمته من كونه ضمير رفع إلى كونه ضمير نصب. فافتراض أن الضمير فى ضربته تطور لصورة ضربته هو التى أصبحت فى الوقف (هـ) لا يقره الواقع لأن افتراض تطور الضمير من ذلك لا يحق لنا أن نؤمن به طالما أن بين الضميرين تكاملاً فى الوظيفة وليس تماثلا كما أكد هذه الحقيقة الدكتور أيوب[2].

الوقف على ياء المتكلم.. مع الاسم ومع الفعل:

يتحدث سيبويه عن ياء المتكلم تحت عنوان هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك قائلاً: «فمن ذلك الياء التى تكون علامة المضمر المجرور أو تكون علامة المضمر المنصوب وذلك قولك هذا غلاميهْ وجاء من بعديه وأنه كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الاعراب وكانت خفية فبينوها وأما من رأى أن يسكن الياء فإنه لا يلحق الهاء لأن ذلك أمرها فى الوصل فلم يحذف منها فى الوقف شىء[3]. وفى موطن آخر حيث يتحدث فى باب ما يحذف من الأسماء من

(١) د. أيوب محاضرات فى اللغة ص١٩١.

(٢) انظر محاضرات فى اللغة بتصرف ص .

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٧٩.

الياءات فى الوقف التى لا تذهب فى الوصل ولا يلحقها تنوين وتركها فى الوقف أقيس وأكثر لأنها فى هذه الحال ولأنها ياء لا يلحقها التنوين على كل حال فشبهوها بياء قاضى لأنها ياء بعد كسرة ساكنة فى اسم. يقول: «وذلك قولك هذا غلام وأنت تريد هذا غلامى وقد اسقان واسقن وأنت تريد اسقانى واسقنى لأن فى اسم وقد قرأ أبو عمرو فيقول: «ربى اكرمن وربى اهانن» على الوقف وقال النابغة:

إذا حاولْتَ فى أسد فجورا ... فإنى لست منك ولست مِنّ

يريد منى... وأما ياء هذا قاضى وهذان غلامَىَّ فلا تحذف لأنها لا تشبه هذا القاضى لأن ما قبلها ساكن ولأنها متحركة كياء القاضى فى النصب فهى لا تشبه ياء هذا القاضى.. ولا تحذف فى النداء إذا وصلت كما قلت يا غلام أقبل لأن ما قبلها ساكن فلا يكون للإضافة علم لأنك لا تكسر الساكن. ومن قال هذ غلامِىَ فاعلم وانىَّ ذاهب لم يحذف فى الوقف لأنها كياء القاضى فى النصب ولكنهم مما يلحقون الهاء فى الوقف فيبنون الحركة ولكنها تحذف فى النداء لأنك إذا وصلت فى النداء حذفتها»[1].

نصان لسيبويه الأول يوضح أن الوقف على ياء الضمير التى فى محل جر أو نصب إذا كانت متحركة يكون بإلحاق الهاء هذا غلاميهْ من بعديه ضربنيه. وهناك من يسكنها في الوقف كما هى بعدى - غلامى - ضربنى.. ويوضح الثانى أن هناك إمكانة أخرى وهى حذف الياء هذا غلام تقصد غلامى باء وإنى فلا تحذفان وسر ذلك مشابهتهما بياء قاضى.

ومن كل ما سبق نحس أن صورة الوقف التى يختارها سيبويه هى الإتيان بالهاء لبيان الحركة أو ببقاء الياء ساكنة. أما ما يراه من مقارنة هذه الياء بياء قاضى فهذا خلط فى نظرى لعدم تشابههما فالياء فى قاضى جزء من كلمة أي وحدة صوتية أما الياء فى غلامى فهى كلمة مستقلة أى وحدة صرفية فلا داعى للمشابهة

---

(١) السابق جـ٢ ٢٨٩ - ٢٩٠.

بينهما. إمكانات ثلاث عرضها سيبويه وهى الوقف بالهاء أو بالحذف أو بالاسكان ولقد جاءت القراءات موافقة لإمكانة الحذف كما يقول الدانى: «أثبت نافع فى رواية ورش منهن فى الوصل سبعا وأربعين دون الوقف وأثبت ابن كثير منهن فى روايته فى الوصل والوقف إحدى وعشرين واختلف قنبل والبزى عنه فى ست «وتقبل دعاء» «يدعى الداع واكرمن وأهانن»[1] فهنا تضحية كاملة بباب نحوى. تضحية بالمفعول وتضحية بالمضاف إليه فقبلها إذا كان هناك دليل على ذلك المحذوف فضميمة المضاف لاشك أنها تعليل على المضاف إليه والنون دليل على المفعول فى أكرمن وأهانن.

وفى نص آخر يقول الدانى: «وتفرد أبو شعيب بفتح الياء وإثباتها فى الوقف ساكنة «فبشر عبادى الذين وحذفها الباقون فى الحالين»[2]. من خلال القراء إذًا نجد أن إمكانة الحذف هى الأكثر.

أما ابن يعيش فإنه يتحدث عن هذه الياء بوضوح قائلاً: «فأما الياء فى ضربنى وغلامى ففيها لغتان الفتح والاسكان فمن فتح فلأنها اسم على حرف واحد فقوى بالحركة كالكاف. ومن أسكن فأراد التخفيف لثقل الحركة على الياء المكسور ما قبلها. فمن فتح الياء فالوقف عليها على وجهين الاسكان ولا تحذف الياء لأنها قد قويت بالحركة فى حال الوصل ولم تحذف فى الوقف وجرت مجرى ياء القاضى فى حال النصب.

والوجه الثانى أن تقف بالهاء لبيان الحركة فتقول: «ضربنيه وغلاميه» ومنه قراءة الجماعة «ما أغنى عنى ماليه هلك عنى سلطانيه» ومن أسكن الياء فيهما فالوقف على وجهين أيضا أجودهما إثبات الياء.. والوجه الاخر أن تحذفها فيهما فتقول: ضربن وهذا غلام.. وحذف الياء فى الفعل حسن لأنها لا تكون إلا وقبلها نون

---

(١) التيسير فى القرارات السبع ص٦٩.

(٢) السابق ٥٩.

فالنون تدل عليهما ولذلك كثر فى القرآن فأما إذا قلت هذا غلام ووقفت عليه بالسكون فلا يعلم أنه يراد به الاضافة إلى الياء أم الافراد ولذلك منع بعض الاصحاب جوازه لأجل اللبس وقد أجازه سيبويه لأن الوصل يبينه»[1] فابن يعيش يعطى الوقف هنا قيمًا محددة فإذا كانت الياء مفتوحة فيوقف عليها بالهاء لبيان الحركة أو بالاسكان.. وإذا سكنت فالوقف بالاسكان أجود وبالحذف أقل ∴. والحذف هنا فى الفعل أقوى من الاسم لوجود دليل عليه ولعدم وجود ما يدل عليه فى الاسم ولا نأخذ ببيان الوصل للمحذوف فى الاسم كما يقول سيبويه لاختلاف حالتى النظر فالأولى وقف والثانية وصل.

الوقف على هاء الضمير المتصل:

يتحدث سيبويه عنها تحت عنوان «هذا باب إثبات الياء والواو فى الهاء التى هى علامة الاضمار وحذفهما قائلاً: «واعلم أنك لا تستبين الواو التى بعد الهاء ولا الياء فى الوقف ولكنهما محذوفتان لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا فى الوقف ما لا يذهب فى الوصل على حال نحو ياء غلامى وضربنى إلا أن يحذف شىء ليس من أصل كلامهم كالتقاء الساكنين ألزموا الحذف هذا الحرف الذى قد يحذف فى الوصل ولو ترك كان حسنًا وكان على أصل كلامهم فلم يكن فيه فى الوقف إلا الحذف حيث كان فى الوصل أضعف»[2] ونلمح من نص سيبويه أن الوقف على الضمير فى منه وإليه يكون بالاسكان بعد حذف واوه ويائه.

أما ابن يعيش فإنه يقول: «وكذلك الوقف على منه وضربته بالاسكان والأصل وصلهما بحرف مد»[3] فالوقف هنا بالاسكان صراحة. وهو يعرض رأيًا يفرق فيه بين الضمير الذى قبله حرف مد ولين وبين غيره فيقول: «وقد اختلفوا

---

(١) المفصل جـ٩ ٨٥ - ٨٦.

(٢) الكتاب جـ٢ ص٢٩٢.

(٣) المفصل جـ٩ ٨٧.

فى مذهب سيبويه.. والظاهر من كلامه أن الواو والياء ليسا من الاسم وقد يحذفونها فى الكلام كثيرًا فإذا كان قبل الهاء حرف مد ولين كان حذف الواو والياء أحسن من الاثبات.. وبعضهم لا يفصل بين حرف المد وغيره من السواكن.. وهو اختيار أبى العباس المبرد والسيرافى وهو الصواب عندى وذلك أن الهاء خفية فصارت فى حكم ساكنين كأين وكيف فإذا وقفوا على هذه الهاء فليس إلا الحذف والوقوف عليها غير موصلة لأنهم قد يحذفون فى الوقف ما يثبتونه فى الوصل والصلة فى الهاء ضعيفة»[1] حديث عن الوقف على الضمير باعتبار ما قبله ويبدو منه أن ابن يعيش يقر الوقف عليه بحذف صلته لا فرق بين قوله سواء أكان حرف مد ولين أم غيره من السواكن فالاسكان هنا أساس الوقف إذًا.

ونأتى إلى الأشمونى الذى ينظر إلى الأمر نظرة باعتبار آخر حيث يتحدث عن الوقف على أساس حركة الضمير لا حركة ما قبله. يقول شارحًا قول ابن مالك: «واحذف لوقف فى سوى اضطرار.. صلة غير الفتح فى الاضمار.. يعنى إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة نقول لهْ وبهْ بحذف الواو والياء. وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف. واحترز بقوله فى سوى اضطرار من وقوع ذلك فى الشعر.. وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحة إلى ما قبله اختيار كقول بعض طىء: والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها، واستشكل قوله اختيارًا فإنه تقتضى جواز القياس عليه وهو قليل»[2]. يفرق الأشمونى بين الهاء حين تكون مضمومة أو مكسورة وحين تكون مفتوحة - وكان يمكن أن يقول حين تكون مذكرة وحين تكون مؤنثة ويبدو أنه عدل عن ذلك لتركيزه على الأساس الصوتى - فإذا كانت مضمومة أو مكسورة فالوقف بحذف الياء والوار له وبه وإذا

---

(١) السابق جـ٩ ٨٧.

(٢) الأشمونى جـ٤ ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

كانت مفتوحة فالوقف بالألف لأنه لو أسكن لالتبس المذكر بالمؤنث وإن كان ذلك قد قلل فى الاضطرار كما قيل عند بعض طىء فى الاختيار.

ويفسر صاحب الحاشية[1] أن حديث الأشمونى السابق فى حركة الضمير مقرون بما إذا كان ما قبل الهاء متحركًا فإن كان ساكنًا أمكن لنا أن نقف بالواو والياء أو بالاسكان فنقول:

منهْ منهو - عليهْ عليهى - ادعهْ ادعهو - ارمهْ ارمهى - لم يدعهْ لم يدعهى ونحن لو أردنا رأيًا يلخص ما قاله الأشمونى فإن ما قاله ابن عقيل يدلنا على ذلك حيث يقول: «إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة نحو رأيته أو مكسورة نحو مررت به حذفت صلتها ووقفت على الهاء ساكنة إلا فى الضرورة وإن كانت مفتوحة نحو هند رأيتها وقف على الألف ولم تحذف»[2].

حديث للنحاة يمكننا بكثير من الحذر أن نخرج منه بإمكانات الوقف على الضمير فنقول: إذا كان الضمير مذكرًا مفتوحًا ما قبله فالوقف عليه يكون بالاسكان.. وإذا كان مؤنثًا فالوقف عليه يكون بألف المد صرف النظر عن لغة الاضطرار أو لغة البعض.

فإن كان الضمير مذكرًا ساكنًا ما قبله فإمكانة الوقف إما السكون وإما المد. ومن هنا نعلم أن قيمة السكون والمد هما أساس الوقف والاستراحة هنا.

الوقف على الضميرين كم وهم:

يقول سيبويه: «إذا كانت الواو والياء بعد الميم التى هى علامة الاضمار كنت بالخيار إن شئت حذفت وإن شئت أثبت فإن حذفت أسكنت الميم فالإثبات عليكم وأنتمو ذاهبون.. وأما الحذف والاسكان فقولهم عليكم مال.. وإذا وقفت لم يكن إلا الحذف ولزومه إذا كنت تحذف فى الوصل»[3] ويقول ابن

(١) الأشمونى جـ٤ ٢٠٥ حاشية.

(٢) شرح ابن عقيل طبعة محمد محيى الدين جـ٢٩٨.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٩٢ر- ٢٩٣.

يعيش «أما ضربكم وضربهم وعليهم وبهم فإنك تقف عليها بسكون الميم لا غير وتحذف الياء والواو منها لأنهما زائدان وقد يحذفان فى الوصل كثيرًا»[1].

من خلال نص سيبويه وابن يعيش نفهم أن الوقف على الضميرين كم وهم المتصلين يتحقق بالاسكان.

الوقف على الضمير الكاف:

الوقف على هذا الضمير لا يعدو أن يكون وقفًا بالاسكان غير أن هذه الحقيقة تخالفها لهجتان من لهجات العرب.. فإلى حديث النحاة ليبين إمكانة الوقف على هذا الضمير.

يقول سيبويه: «وأما ناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين وذلك أنهم أرادوا البيان فى الوقف لأنها ساكنة فى الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث وأرادوا التحقيق والتوكيد فى الفصل لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف»[2] ويقول أيضا: «واعلم أن ناسًا من العرب يلحقون الكاف السين ليبينوا كسرة التأنيث وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من حروف الزيادة فى استفعل وذلك اعطيتِكسْ واكرمكسْ فإذا وصلوا لم يجيئوا بها لأن الكسرة تبيين وقوم يلحقون الشين ليبينوا أنها الكسرة فى الوقف كما أبدلوها مكانها للبيان وذلك قولهم اعطيتكشْ واكرمُكِشْ فإذا وصلوا تركوها وإنما يلحقون السين والشين فى التأنيث لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير»[3].

من هذين النصين لسيبويه نفهم ما يلى. نفهم أن إمكانة الوقف الأساسية على الكاف هى السكون نلمح ذلك من قوله: «أرادوا البيان فى الوقف لأنها ساكنة فى الوقف ويؤكد ذلك اللمح أيضا وجود تلك الصورة التى لدى تميم وأسد..

(١) شرح المفصل جـ٩ ٨٦.

(٢) الكتاب جـ٢ ٢٩٥.

(٣) السابق ٢٩٥ - ٢٩٦.

ونفهم من النص أن هناك إمكانة خاصة بالوقف هنا لدى لهجتين من العرب لدى كثير من تميم وناس من أسد وهما يبدلان الكاف المؤنثة شينًا لفرق بين التذكير والتأنيث.

ونفهم أيضا أن بعض العرب يلحقون هذه الكاف سينًا أو شينًا بغية التفريق أيضًا بين حالتى المذكر والمؤنث[1].

أما ابن يعيش فإنه يفصل الأمر تفصيلاً رائعًا حين يتحدث عن الوقف على الكاف فيقول: «فأما كاف الضمير من نحو أكرمتك وأعطيتك فلك فيه وجهان: الوقف بالسكون فتقول أكرمتك وأعطيتك.. والوجه الآخر أن تقف بالهاء فنقول أكرمتكه وأعطيتكه شحًا على الحركة لأن الكاف مع المذكر مفتوحة ومع المؤنث مكسورة فالحركة فاصلة بين المذكر والمؤنث»[2] فالوقف على الكاف إذًا يكون بالسكون هذا وجه فإذا خيف التباس المذكر بالمؤنث كان الوجه الآخر وهو الوقف بالهاء إمكانة أخرى تفرق بين الحالتين.

ولا ينسى ابن يعيش صورة الكشكشة والكسكسة فيقول: «من العرب من يبدل كاف المؤنث شينًا فى الوقف حرصًا على البيان لأن الكسرة الدالة على التأنيث تخفى فى الوقف فاحتالوا للبيان بأن أبدلوها شينًا فقالوا عليش فى عليك ومنش فى منك ومررت بش فى بك»[3] ويقول فى نص آخر. «وقد قرىء قوله تعالى ﴿قد جعل ربك تحتك سريا﴾ قد جعل ريَش تحتش سريا وقد زادوا على هذه الكاف فى الوقف شينا حرصا على البيان فقالو مررت بكش واعطيتكش فأذا وصلوا حذفوا الجميع وهى كشكشة بنى أسد وتميم.. وأما كسكسة بكر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينًا غير معجمة لتبين كسرة الكاف فيؤكد التأنيث فيقولون: مررت بكس ونزلت عليكس فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة»[4].

(١) لابن جنى حديث مثل ذلك فى سر صناعة الاعراب الجزء الأول ص ٢١٤ - ٢١٦.

(٢) المفصل جـ٩ ٨٥.

(٣) المفصل جـ٩ ٤٨.

(٤) المفصل جـ٩ ص٤٩.

نصان يشبهان نص سيبويه فى أن بعض العرب يبدل الكاف شينًا ومنهم من يلحقها سينًا أو شينًا كل ذلك عند الوقف، وإذا كان لهذا البعض أن يقف بالشين أو بالسين بعد الكاف لبيان قيمة التأنيث فما الداعى لتحريك ما قبلهما بالكسر على اعتبار بيانه أن الأساس إذًا بيان الحركة فقط أما التأنيث فيكفيه اعتبار الشين أو السين دليلين عليه لكن الاهتمام ببيان الحركة عند من يبينون ذلك أوقعهم فى كثير من الخلط وعدم تحديد المراد.

وإذا أردنا أن نخلص برأى لقيمة الوقف هنا فإننا نقول إن الوقف على ضمير الكاف إمكانته الصحيحة هى السكون فإن حدث خوف من الالتباس كان الوقف بالهاء أما قلب الكاف شينًا أو إلحاقها شينًا أو سينًا فى ضمير المؤنثة فهذه أمور لهجية تقبل فى مواطنها، ولا تعمم لأن هذه اللهجات ليست من قبيل الفصيح الصحيح فصاحب المفصل يقول عن الكشكشة والكسكسة إنهما ليستا بالفصيحة»[1] والسيوطى فى مزهره يضعهما تحت عنوان الردىء والمذموم من اللغات[2].

الوقف على بعض أسماء الاشارة:

يقول سيبويه: «ونحو ما ذكرنا قول بنى تميم فى الوقف (هذهْ) فإذا وصلوا قالوا هذى فلانة، لأن الياء خفية كما ازدادت الكسرة فأبدلوا مكانها حرفًا من موضع أكثر بها مشابهة وتكون الكسرة معه أبين وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء فى الوقف وغيره»[3] فمن النص نعلم أن الوقف على هذه يكون بسكون الهاء لا غير باتفاق الآراء أما وصلها فمختلف فيه بين بقاء الهاء أو إبدالها ألفًا.

ويقول فى هؤلاء وها هنا «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف فى الوقف لأن الألف خفية فأرادوا البيان وذلك قولهم هؤلاء وها هناه»[4] فالوقف إذًا فى هذين الاسمين بهاء السكت.

---

(١) السابق ٤٩.

(٢) الزهر جـ١ ١٣٣.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٨٧ – ٢٨٨.

(٤) السابق ٢٨٠.

وفى ذلك يقول ابن يعيش، وذلك قولهم هؤلاه وها هناه والأجود أن يوقف بغيرها ومن قال ها هناه وهؤلاه لم يقل فى أفعى أفعاه ولا فى أعمى أعماه لأن هذه الأسماء متمكنة معربة فلم تلحق الهاء فى الوقف لئلا يلتبس بالاضافة إذ لو قال: أعماه وافعاه لتوهم فيهما الاضافة إلى مضمر غائب ومع ذلك فإن الألف فى أعمى ونحوه فى حكم المتحرك بحركة الاعراب ألا ترى أنه لو.كان فى هذا الاسم غير الألف لدخلها حركات الاعراب فلما كانت الألف فى حكم ما هو متحرك بحركة الاعراب لم يدخلوا عليها الهاء لأن هذه الهاء لا تتبع حركة أعراب.. وقوله إذا قصر أى هؤلاء فإنه إذا قصر وقف بالألف أو ألحق الهاء وأما من مد وهمز فإنه يقف على الهمزة بالسكون»[1]. مؤدى هذا النص أن الوقف على «هاؤلا» بالقصر يكون بغير الهاء وهو جيد ويمكن أن يكون بهاء السكت أيضًا ومثل هاؤلا ها هنا.. أما من مد هؤلاء وهمزها فالوقف عليها بالسكون.

قيم الوقف إذًا على أسماء الاشارة السابقة ما يلى:

الوقف على هذه قيمته السكون..

الوقف على هؤلا وها هنا بتردد بين قيمتين: الوقف بالمد أو الوقف بهاء السكت.

الوقف على هؤلاء قيمته السكون..

★ ★ ★

(١) المفصل جـ٩ ٨٥.

الوقف على بعض الأدوات

بتفصيل يتحدث سيبويه تحت عنوان (هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة فى غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التى حذف أواخرها ولكنها تبين حركة أواخر الحروف قائلا: «فمن ذلك النونات التى ليست بحروف إعراب ولكنها نون الاثنين والجميع وكان هذا أجدر أن تبين حركته حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما كان فبله متحركًا مما لم يحذف من آخره شىء لأن ما قبله مسكن فكرهوا أن يسكن ويسكن ما قبله وذلك إخلال به وذلك هما ضاربانه وهم يسلموبه.

ومثل ذلك هنه وضربتنه.. فعلوا ذلك لما ذكرت لك ومع ذلك أيضا أن النون خفية فذلك أيضا مما يؤكد التحريك إذا كان يحرك ما هو أبين منها.. ومثل ذلك أينهْ تريد أين لأنها نون قفلها ساكن وليست بنون تغير للإعراب ولكنها مفتوحة على كل حال فأجريت ذلك المجرى.

ومثل ذلك قولهم ثمة لأن فى هذا الحرف ما فى أين، أى ما قبله ساكن وهى خفية كالنون وهى أشبه الحروف بها فى الصوت فلذلك كانت مثلها فى الخفاء.. ومثل ذلك قولهم هلمه يريد هلم قال الزاجز: يا أيها الناس ألا هلمه.

وغير هؤلاء من العرب وهم كثير لا يلحقون الهاء فى الوقف ولا يبينون الحركة لأنهم لم يحذفوا شيئًا يلزم هذا الاسم فى كلامهم فى هذا الموضع كما فعلوا ذلك مع بنات الياء والواو وجميع هذا إذا كان بعده كلام ذهبت منه الهاء لأنه قد استغنى عنها وإنما احتاج إليها فى الوقف لأنه لا يستطيع أن يحرك ما يسكت عنده.

ومثل ما ذكرت لك قول العرب إِنَّهْ وهم يريدون أنَ ومعناها أجمل وقال ويلقن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إِنَّهْ ومثل نون الجميع قولهم اعلمنَّهْ لأنها زائدة وليست بحرف إعراب وقبلها حرف ساكن فصار هذا الحرف بمنزله هُنً.

وقالوا فى الوقف كيفه وليته ولعله فى كيف وليت ولعل لما لم يكن حرفًا يتصرف للاعراب وكان ما قبلها ساكنا جعلوها بمنزلة ما ذكرنا.

وزعم الخليل أنهم يقولون انطلقتُهْ يريدون انطلقت لأنها ليست بتاء إعراب وما قبلها ساكن ومما أجرى مجرى مسلمونه علامة المضمر التى هى ياء وقبلها ألف أو ياء لأنها جمعت أنها خفية وأن قبلها ساكنا فأجريت مجرى مسلمانه ومسلمونه ونعلينه وذلك قولك غلامانه وغلاميّهُ وعصابَهْ وبُشْرايَهْ ويا قاضيَّهْ»[١].

حديث شامل لكثير من الأدوت يهمنا منه ما يتصل ببيان بعض القيم النحوية ولو أردنا فهم ذلك من حديث سيبويه السابق لقلنا إن الوقف على هذه الأدوات يكون بهاء السكت التى جىء بها لبيان الحركة كما يرى سيبويه.

الحروف التى أوردها ليست بحروف إعراب مثل نون المثنى ونون الجمع فى مسلمونه مسلمانه ضاربانه ومثل نون ضربتنه - هنه - اينه - اعلمته - إنه.

ومثل ثمة - هله - كيفه - ليته - لعله.

ومثل انطلقنه ومثل غلاميهْ وغلامايه.

وسر الوقف فيما سبق أن النون فيما سبق خفية فهى محتاجة للتحريك لما هو أبين قبلها.. أما كيف ولعل «فلأن آخرهما حرف ليس بإعراب عوملتا معاملة السوابق وكل ذلك لأن الآخر لم يحذف منه شىء.

وبعض العرب لا يأتى بالهاء وهم كثير..

---

(١) السابق .

لقد جاءت هذه الهاء فى الوقف لا حرصًا على بيان الحركة كما يدعون وإنما للتخلص من الصعوبة النسبية فى التقاء الساكنين فى مسلمونه ضاربانه أينه كيفه ليته غلاماى انطلقت أو تسهيل ذلك التضعيف فى إنه ضربتنه هه غلاميّهْ.. على أن كل هذه الأشياء مقبولة فى الوقف بلا هاء كما جاء لدى كثير من العرب لأن الصعوبة كما أراها صعوبة نسبية لدى اللهجة التى تحس بها على هذا الأساس.

الوقف على ما الاستفهامية:

لهذه الأداة حديث طويل جعلنا نفرد لها ذلك العنوان فما حقيقة الوقف عليها؟ يقول سيبويه: «وأما قولهم علامهْ وفيمهْ ولِمه وبمهْ وحتامه فالهاء فى هذه الحروف أجود إذا وقفت لأنك حذفت الألف من ما فصار آخره كآخر ارمه وغزه. وقد قال قوم فلمْ وعلامْ وبمْ ولمْ كما قالوا اخشى»[1] فالوقف على هذه الأداة المسبوقه بحرف جر الأجود أن يكون بالهاء لبيان الحركة كما يقولون ويمكنه أن يكون بالسكون على قلة. ورأيى أن الهاء ليس لبيان الحركة ولكن فرارًا من الثقل الذى يأتى به التقاء الساكنين عند الوقف والصعوبة هنا أمر نسبى كما قلنا هذا واضح فى علامهْ وحتامه أما لمه وبهه فاستحسان الهاء هنا لضمور الأداة حيث أصبحت على حرف واحد.

ويتابع سيبويه حديثه قائلا: «وأما قولهم مجىء م جئت ومثل م أنت فإنك إذا وقفت وألزمتها الهاء ولم يكن فيه إلا ثبات الهاء لأن مجىء ومثل يستعملان فى الكلام مفردين لأنهما اسمان وأما الحروف الأول فإنها لا يتكلم بها مفردة من ما لأنها ليست باسماء فصار الأول والآخر بمنزلة حرف واحد لذلك ومعنى هذا أنه أكثر فى كلامهم فصار هذا بمنزلة حرف واحد نحو أخش والأول من مجىء م جئت ومثل م أنت ليس كذلك ألا تراهم يقولون مثل ما أنت ومجىء ما جئت لأن الأول

(1) الكتاب جـ2 280.

اسم وإنما حذفوا لأنهم شبهوها بالحروف الأول فلما كانت الألف قد تلزم فى هذا الموضع كانت الهاء فى الحرف لازمة فى الوقف ليفرق بينها وبين الأول»[1].

ويدلنا هذا النص على أن صورة ما مع الأسماء مجىء ومثل تختلف عن صورتها السابقة مع الحروف على وحتى فصورتها هنا أنه يتكلم بها مفرده أما فى السابقة فهى بمنزلة حرف واحد مع حرف الجر وأيا كان الأمر فإن الوقف على هذه الصورة يكون بهاء السكت بينما وجدنا الصورة السابقة تقبل بجوار السكت السكون.

ويؤكد ابن يعيش حديث سيبويه فيقول: «فأما حتام وفيم وعلام فالهاء فى هذه الحروف أجود نحو قولك فى الوقف حتامه وفيمه وعلامه لأنك حذفت الألف فى ما وبقيت الفتحة دليلا على المحذوف فشحّوا على الفتحة أن يحذفها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه فألحقوها هاء السكت فيقع الوقف عليها وتسلم الفتحة.. وقوم من العرب يقعون بالاسكان من غير هاء ويقولون فيم ولم وعلام ويحتج بأن الوقف عارض»[2] فعلى ما المجروزة بالحرف الوقف بهاء السكت أجود بينما السكون مقبول لدى بعض العرب وجودة الهاء ليست للبيان وإنما للتخلص والتخلص هنا له صورة جديدة نبهنا إليها الدكتور تمام وهى تحريك الساكن الثانى للتخلص على خلاف ما نعهد إذ التخلص نراه بتحريك الأول.

ويقول ابن يعيش: «وأما قولهم مجىء م جئت ومثل م أنت فإنهم قد حذفوا الألف من ما مع هذه الأسماء كما حذفوها مع حروف الجر لأنها خافضة لما بعدها كالحروف فأجريت فى الحذف مجراها فإذا وقفت على ما فيها فبالهاء لا غير. وأما مجىء ومثل فإنهما اسمان منفصلان مما بعدهما وصار ما بعد حذف الألف على حرف واحد فكرهوا ذلك فألحقوه الهاء وقالوا مجىء مه ومثل مه ليقع السكت

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٠.
(٢) المفصل جـ٩ ٨٧.

عليه ولا يخرج الاسم عن أبنية الأسماء»[1] وهنا اتفاق تام مع ما قال سيبويه فالوقف على ما المسبوقة باسم الهاء لا غير لأن ما قبلها اسم منفصل عنها فلابد من الهاء لكى لا تصير الأداة فى الوقف على حرف واحد.

أما الاشمونى فإنه يتناول الوقف على ما الاستفهامية حين يشرح قول ابن مالك (وأولها الها أن تقف) أى جوازًا إن جرت بحرف نحو عمه ووجوبا إن جرت باسم نحو اقتضاء مه. ولهذا قال: (وليس حتمًا فى سوى ما انخفضا.. باسم كقولك اقتضاء مَ اقتضى) أى وليس إيلاؤها الهاء واجبًا فى سوى المجرورة بالاسم وقد مثله، وعلّة ذلك أن الجار الحرفى كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد[2] ويتابع الأشمونى قوله: يتنبيه يقول فيه: «اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجبًا أجود فى قياس العربية وأكثر وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعا للرسم». ومعنى ذلك إن الوقف على ما الاستفهامية يأخذ صورتين: أن جرت ما بحرف كان الأجود الوقف عليها بالهاء وأن قُبل السكون وإن جرت باسم مضاف فالوقف عليها بهاء السكت لا غير.

ويقول الدانى «وتفرد البزى بزيادة هاء السكت عند الوقف على ما إذا كانت استفهامًا ووليها حرف جر نحو قوله: فلم تقتلون ولم تقولون وفيم أنت فيه فلمه وفيمه ووقف الباقون على الميم الساكنة»[3] فالوقف كما يراه كثير من القراء هنا بالسكون كما قال الدانى أما الوقف بالهاء فقد تفرد به البزى ونحن قد علمنا أن النحاة جودوا الهاء فى ما المسبوقة بحرف فلم كان تفرد البزى بهذا ؟! لقد

---

(١) السابق جـ٩ ٨٨.

(٢) الاشمونى جـ٤ ٢١٧.

(٣) التيسير ص ٦١ - ٦٢.

ذكرنا أن هناك رأيًا يقبل السكون فلا ضير أن تكون القراءة هنا قد اتبعت هذا الرأى المقبول.

ويعرض فيشر هذه الصورة قائلا: «ولقد تختصر ما إلى م حين تقع بعد حرف جر مثل بم (ب + م) وقد تصبح = مه - mah فى الوقف والتعبير بقد يوحى أن الوقف بالهاء قليل وهو تعبير لا يعطى القضية حقها لأن م حين تصل إلى حرف واحد فلابد من الهاء لاتمام هذا النقص كما قلنا مما سبق نستطيع أن نقول[1] إن امكانات الوقف على (ما) الاستفهامية هى ما يلى: إذا سبقت بحرف جر كان الوقف بالهاء والسكون وإن كان السكت أجود. إذا سبقت باسم فالوقف بالهاء حتم هكذا أيدت النصوص السابقة هذه الحقيقة.

ويتابع سيبويه حديثه عن (مَنْ) الاستفهامية فيقول تحت عنوان: «هذا باب من إذا كنت مستفهما عن نكرة «اعلم أنك تثنى من إذا قلت رأيت رجلين كما تثنى أيا وذلك قولك رأيت رجلين فتقول منين كما تقول أيين وأتانى رجلان فتقول منان وأتانى رجال فتقول منون وإذا قلت رأيت رجالا قلت منين كما تقول أيين وإن قال رأيت امرأة قلت منه كما تقول إيه فإن وصل قال من يا فتى للواحد والاثنين والجمع.. وإن قال رأيت امرأتين قلت منين كما قلت أيين إلا أن النون مجزومة فإن قال رأيت نساء قلت منانْ كما قلت آيات إلا أن الواحد يخالف أيا فى موضع الجر والرفع وذلك قولك أتانى رجل فتقول منو وتقول مررت برجل فتقول منى»[2].

وهنا أفهم أن حركة الدليل المتصلة بمن الاستفهامية خاصة بالوقف لأن سيبويه يقول صراحة: «فإن وصل قال من يا فتى للواحد والاثنين والجميع فهذا فرق أول بين من وأى.. ونحن نجد فرقًا آخر خاصًا بالواحد بين أى ومَنَ فى حالتى الرفع والجر يذكره سيبويه بالرغم من مقارنته فى حديثه بين أي ومن،

(١) ابن عقيل أيضا يبرز هذه الامكانات فى إيجاز ٣٨٦ - ٣٨٧.
(٢) السابق ٤٠١.

ويعلل سيبويه هذه المخالفة بقوله: «فأى في موضع الجر والرفع إذا وقفت بمنزلة زيد وعمر»[1].

فلم ذلك، يجيب قائلا: «لأن التنوين لا يلحق من فى الصلة وهى يلحق أيا فصارت بمنزلة زيد وعمرو وأما من فلا ينون فى الصلة فجاء فى الوقف مخالفًا»[2] وقيمة الخلاف هنا مركزة فى الواحد المذكر فأى بالنصب أيا وفى الجر والرفع أى أما من فتأتى رفعًا منو ونصبًا منا وجرًا منى وسر هذه المخالفة راجع إلى مخالفة أى حين تنون فى الوصل فكأن هذه المخالفة كانت عوض مقابلة التنوين وسيبويه حين يقرر ذلك كأنه يقول إن «أى» حين نونت فى الوصل أشبهت الاسم الصحيح المنون كزيد وعمرو فعوملت معاملته فى إفرادها عند الوقف وهذا راجع لأننا نعلم أن النحاة قد قربوا بين أى والاعراب ومن بعيدة عن ذلك فمن ثم كان الفرق كما يبدو لى.

عن كل ما قاله سيبويه نعلم أن حرف التذكر خاص بالوقف وهو دليل على الموقع للمستفهم عنه وهذه الأمثلة التى جاء بها سيبويه توضح ذلك: ففى النصب تقول رأيت:

رجلا	فيستفهم	أيا	منا
رجلين	،،	أيَيْن	منَيْن
رجالا	،،	أيِينَ	مَنِينَ
امرأة	،،	اية	منه
امرأتين	،،	اينَيْن	منتين
نسوة	،،	آيات	منات

---

(١) السابق ٤٠١.

(٢) الكتاب طـ ٤٠١ - ٤٠٢.

فهذه الأمثلة دليل على حالة النصب فإذا كانت دليلاً على حالتى الرفع والجر لزم التغيير على هذا الأساس ووجب علينا أن نفهم أن هناك فرقا فى حالة الافراد بين أى ومن فأى فى حالة النصب أيا، وفى حالتى الرفع والجر أى ِأما من ففى حالة النصب منا والرفع منو والجر منى كما قلت.

ويتفق حديث ابن يعيش مع سيبويه كثيرا فحين يتحدث عن هذه الحالة فى من الاستفهامية يقول: «فزادوا على من فى الوقت زيادة تؤذن بأنه قد تقدم كلام هذا إعرابه وأن القصد إليه دون غيره وكانت ِتلك الزيادات من حروف المد واللين لأنها تجانس الحركات فقابلوا كل حركة فى لفظ المذكر بما يجانسها من هذه الحروف فإن كان مرفوعا زدت فى أداة الاستفهام واوا وإن كان منصوبا زدت ألفا وأن كان مجرورا زدت ياء فإذا قال القائل: هذا رجل قلت فى جوابه: منو وإذا قال: رأيت رجلا قلت فى جوابه منا وإذا قال مررت برجل قلت منى وتثنى وتجمع وتؤنث»[1] وابن يعيش يبين أن هذه العلامات خاصة بالوقف فقط حين يقول: «قد تقدم القول أن هذه العلامات إنما تلحق فى حال الوقف فقط فإذا وصلت عادت إلى حالها من البناء على السكون وتقتضى القياس فيها»[2].

ويذكر الصبان هذه الحالة أيضا معنونا لها بالوقف الاستثباتى حين يبين أن ذلك يقع فى الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو منا منى لمن قال جاءنى رجل رأيت رجلا مررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاء قوم ورأيت قوما ومررت بقوم[3].

مما سبق نعلم أنه يمكن لنا فى حالة الوقف على أداتى الاستفهام من وأى إذا استفهمت بهما عن نكرة أن تكون هناك مدة تكون دليلاً على ذلك المستفهم

---

(١) المفصل جـ٤ ١٤.

(٢) السابق جـ٤ ١٦.

(٣)انظر الاشمونى جـ٤ ٢٠٣.

عنه المحذوف معبرة عنه فى حالة إعرابه رفعا ونصبا وجرا وفى حالة عدده إفرادًا وثنية وجمعًا وفى حالة نوعه تذكيرًا وتأنيثًا. قيمة الوقف إذًا ليست على مستوى العلامة فقط بل على مستوى الباب النحوى الذى يدل عليه عن طريق قيمة الوقف هذه التى تطابقه عددًا واعرابًا ونوعًا.

هذا التذكر السابق خاص بأدوات الاستفهام من وأى وهناك تذكر آخر يتصل بالفعل فيعطيه قيمة جديدة حال الوقف فما هو؟ لنترك الإجابة لحديث النحاة.

يقول ابن جنى تحت عنوان باب فى مطل الحروف «وأما مدُّها عند التذكر فنحو قولك: اخواك ضربا اذا كنت متذكرا للمفعول به (أو الظرف أو نحو ذلك) أى ضربا زيدا ونحوه. وكذلك تمطل الواو اذا تذكرت فى نحو ضربوا اذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك أى ضربوا زيدا أو ضربوا يوم الجمعة أو ضربوا قياما فتتذكر الحال. وكذلك الياء، فى نحو اضربى زيدا ونحوه»[1] فالذى يتضح من خلال الوقف على هذه الافعال هنا أنك مطلت الحركة لتكون دليلا على ما بقى من الجملة. والجملة بعد استيفاء ركنى الاسناد فيها لم يبق فيها الا ما يسمى بالمكملات أو الفضلات لدى النحاة ومن ثم كانت هذه المدات دليلا على هذه المكملات الظرف والمفعول ولحال ونحو ذلك.

ومن نص آخر لابن جنى يفهم أن حركة التذكر يمكن أن تتصل بكل كلمة فهو يقول «وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا. فإذا صِرْنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توامّ فيمطلن ايضا حينئذ؛ كما تمطل الحروف. وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة فى قمت قمتا، أى قمت يوم الجمعة، ونحو ذلك ومع الكسرة: أنتى أى أنت عاقلة ونحو ذلك، ومع الضمة قمتو فى قمت إلى زيد، ونحو ذلك»[2] وهنا قد دخلت مدة التذكر على الضمير وهو اسم.

---

(١) الخصائص جـ٣ ١٢٨.

(٢) السابق جـ٣ ١٢٩ - ١٣٠.

والصبان فى حاشيته يذكر التذكر قائلا: «هو المقصود به تذكر باقى اللفظ يؤتى فى آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولوا وفى الدارى ولو قصد الوقف لا للتذكر لم يؤت بها»[1].

فحركة التذكر لم يقتصر أمرها أيضا على الافعال وانما شملت الاسماء كما هو واضح من قوله فى الدارى ونحن نرى أن الاشمونى قد فصل بين حالتين حالة الوقف الاستثباتى وادخل تحتها الوقف بالدليل على اداتى الاستفهام من وأى، والوقف التذكرى وقد أدخل تحته الاسماء والافعال ولا يهمنا ذلك الفصل مطلقا لأنهما صورة واحدة لا تخرج عن وجود قيم نحوية فى الوقف ليست الا دليلا على باب نحوى سواء أكان مستفهما عنه أم مستذكرا له.

فكيف ساغ لنا فهم أن هذه المدّات ىيست إلا حروفا دالة على الباب النحوى؟

لا شك أن النماذج السابقة خير دليل على ذلك واستنباط أى إنسان لهذه القاعدة من النماذج التى أتوا بها أمر سهل وميسور وبالاضافة إلى نماذجهم فلقد ذكروا ذلك صراحة فى اقوالهم.

ففى الوقف على الاستفهام يقول ابن يعيش «اعلم أن الاستفهام هنا استثبات وهو ضرب من الحكاية والغرض به اعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا اعرابه خوفا من أن يكون عرض له غفلة من استماع الكلام المتقدم»[2] ويقول عن هذه الحركات «هذه الزيادات ليست اعرابا وإنما هى علامات يحكى بها حال الاسم المتقدم»[3].

ويقول ابن جنى أيضا «وإنما مطلت ومدت هذه الاحرف فى الوقف وعند التذكر من قبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة فقلت اضربا

(١) الاشمونى جـ٤ ٢٠٣ الحاشية.

(٢) شرح المفصل جـ٤ ١٤.

(٣) السابق ١٥.

واضربوا واضرب وما كانت هذه حالة وأنت مع ذلك تتذكر، لم (توجد فى) لفظك دليل على أنك متذكر شيئا ولا وهمت كل الايهام أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته»[1].

نصان صريحان يدلان دلالة لا شك بعدها على أن اللغويين يعتبرون هذه المدّات حروفا دالة على المستفهم عنه أو الكلام المحذوف.

من كل ما سبق نستطيع ان نقول ان هناك حالة خاصة بالوقف هى إبقاء حركة دليل على بعض ادوات الاستفهام وفى أواخرَ الأفعال والأسماء ما كان يسمح لهذه الحركة أن تكون موجودة فى الوصل. هذه الحركة وأن وُصِفتْ بالندرة أو الاصطناع فهى ظاهرة وجدت فى بعض اللغات خاصة بالوقف فقط[2].

بقيت هناك علامة دليل أخرى هى ما سموها حرف الانكار أو مدة الانكار وهى تدخل فى آخر الكلام ومنتهاه أى أنها خاصة بالوقف يقول ابن يعيش عنها «محل علامة الانكار آخر الكلام ومنتهاه ولذلك تقع بعد المعطوف وبعد المفعول وبعد النعت فتقول مجيبا لمن قال لقيت زيدا وعمرا «أزيدا وعمرنيه» فتسقطها من الأول وتثبتها فى المعطوف وتكسر التنوين لسكون المدة بعده وتجعلها ياء لانكسار ما قبلها على ما سبق وتقول فى جواب من قال ضربت عمر «أضربت عمراه» فألحقتها المفعول ولم تلحقها الفعل لأن المفعول منتهى الكلام متصل بما قبله وعلامة الانكار لا تقع حشوًا وتجعلها ألفا للفتحة قبلها إذ ليس فيه تنوين وكذلك تقول فى جواب من قال ضربت زيدًا الطويل «أزيدا الطويلاه» ألحقت الهاء الصفة لأنه منتهى الكلام وكانت ألفًا للفتحة فأعرفه»[3] فابن يعيش جعل هذه المدة خاصة بالوقف وهذا واضح من كونها لديه فى منتهى الكلام ولأنه يقول فيها

---

(١) الخصائص جـ٣ ١٢٨.

(٢) يعطينا سيبويه إحساسا بأن هذا التصرف غريب عن الفصاحة من خلال حديثه بالزعم.. وقوله بالبعد «وهذا بعيد لا يتكلم به العرب ولا يستعمله» الكتاب جـ١ ٤٠١ - ٤٠٢.

(٣) المفصل جـ٩ ٥١.

أيضا إنها «من زيادت الوقف فلا تثبت فى الوصل»[1]. كما أنه جعلها خاصة بالانكار للمفعول والمعطوف والنعت وصورتها مع المفعول المنون اعمرنيه ذلك أن التنوين قد كسر لسكون المدة بعده وأصبحت هذه المدة ياء لانكسار ما قبلها.

غير أن الصبان يفصل الأمر أكثر من ذلك حين يقول فى حاشيته عن الوقف الانكارى: «هو الواقع فى السؤال المقصود به إنكار خبر الذى أخبر أو إنكار أن الامر على خلاف الذى ذكره... فإن كانت الكلمة المنونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدة مثل أزيدُنيه بضم الدال وكسر النون - لمن قال - جاء فى زيد، وأزيدَ نِية بفتح الدال وكسر النون - لمن قال - رأيت زيدًا، وأزيدِ نِية بكسر الدال وكسر النون - لمن قال - مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال جاء فى عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام[2]. فى حديث الصبان بيان كامل بأن هذه العلامة خاصة بالوقف وأنها دليل يوجد فى السؤال الانكارى ليستفهم بها عن محذوف نعرف بابه النحوى من خلال هذه العلامة إن كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

فى الوقف إذًا علامات لا يقتصر قيمتها النحوية على مستوى العلامة بل تنطلق القيم دليلا على الباب النحوى كما تبين لنا من خلال حديثنا عن علامات التذكر والانكار هذه العلامات إمكانات مقبولة على المستوى اللغوى الذى يقرها ويؤمن بها.

★ ★ ★

(١) السابق ص٥١.

(٢) الأشمونى جـ٤ ٢٠٢ الحاشية.

وسيلة الوقف ... صورها

من خلال العرض السابق فى تناول الوقف على مستوى العلامة تبين لنا أن صورة الوقف قد تحققت بطرق عديدة هذه الطرق المتعددة يمكننى أن أضعها تحت عنوان واحد هو الإسكان أو الصمت وهذا الاسكان أو هذا الصمت غاية الوقف إذ به تتحقق الاستراحة وعن طريقه يبدو أمر الوقف من الناحية النطقية سهلا ميسورا.

هذا الصمت قيمة خلافية تحرص اللغة العربية عليه حرصًا كبيرًا إذ به تتحدد صورة من صور التركيب وهى الوقف فإذا كان التحريك أو الحركة قيمة الوصل فإن الصمت على هذا النهج هو قيمة الوقف إن الحركة - أو التحريك - بجانب كونها علامة إعرابية أو بنائية عن طريقها متضافرة مع قرائن أخرى يتحدد الباب النحوى فإنها بجانب ذلك تؤدى وظيفة مهمة تتمثل فى كونها دليلاً على حالة الوصل فمع كون الضمة مثلاً علامة على باب نحوى هو الفاعل فهى بجانب ذلك دليل على حالة الوصل؛ إذ الحركة علامة الوصل بينما يدل الصمت على الوقف.

وقد يعترض على حالة الوقف هذه بما رآه البعض من إجراء الوقف مجرى الوصل.. ويعترض على حالة الوصل بإجرائه مجرى الوقف. ومعنى ذلك أن الصمت والتحريك باعتبارهما قيمتين خلافيتين قد حدث اضطراب فى تحديد موقعهما لكن الناظر بدقة إلى هذين الأمرين يعلم أن الأمر على خلاف ما يرون.

قد يجوز لنا أن ننفى هذين الاعتراضين عن طريق دعوى الشذوذ أو القلة أو الندرة أو اختلاط المستوى سواء أكان لهجيا أم لغويا كالشعر والنثر ولكننا لن نكتفى بذلك بل سنعالج المسألتين علاجًا آخر قائلين:

إن مسألة إجراء الوقف مجرى الوصل لا يمكن لنا أن نعتبرها وصلاً مطلقًا أو شبيهة بالوصل؛ لأن الوصل علامته التحريك والوقف علامته الصمت ونحن لا نجد فى قولنا «يا أهل سورة البقرتْ» و «ما أحفظ منها آيتْ» أو قولنا هذا طلحتْ وعليه السلام والرحمتْ أو كما أنشد قطرب:

الله بجاك نكفى مسلمتْ وكادت الحرة أن تدعى أمتْ (١)

نحن لا نجد فى كل ذلك إلا صمتا به تؤدى حال الوقف. فالذى حقق الوقف هنا صورة الصمت أما مسألة التاء هنا فأمر لهجى لا تأثير لها على قيمة الوصل أو الوقف.. فهذه لكلمات يوقف عليها بالصمت ممثلاً مرة فى صورة هاء سكت وهذا شائع وكثير أو فى صورة تاء ساكنة وهو القليل ولذلك لا يمكننا أن نعتبر ذلك إجراء للوقف مجرى الوصل؛ لأن الخلاف واضح بين الحالتين ففرق كبير بين قولنا فى الوقف البقرتْ باعتبارها ساكنة وقولنا البقرةُ فى حال الوصل باعتبارها متحركة فكيف يمكن أن نماثل بينهما مع وجود هذا الخلاف.. فالقول بإجراء الوقف مجرى الوصل هنا تجوز فى التعبير لا دليل على صحته والمسألة ليست إلا صورة لهجية خاصة بالوقف.

أما إجراء الوصل مجرى الوقف فهو تجوز أيضًا فى التعبير لأن هناك فرقًا مع هذه الحالة عن حالة الوقف ولنستعرض الأمثلة التى رأوها جرت مجرى الوقف لنعرف حقيقتها.

يقول ابن جنى: «وقد قلبوا هذا الأمر، فأجروا الشىء فى الوصل على حد مجراه فى الوقف من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم فى العدد ثلاثة أربعة، وعلى هذا قالوا فى الوصل سبسبا وكلكلا (٢)».

---

(١) سر صناعة الاعراب جـ١ ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) سر صناعة الاعراب جـ١ ١٧٧.

ونحن نرى فى قوله ثلاثة أرْبعة حالة تخالف حالة الوقف لأن الهاء متحركة فى ثلاث، وحين الوقف يكون السكون ميسمها وشتان ما بين هذه التاء وهاء الوقف - السكت كما سيتضح من معرفتنا لهاء السكت بعد ذلك. كما أن قوله سبسبا وكلكلا بالتضعيف ما كان للنحاة أن ينطقوه بالمد فى الوقف ولقد أوضحت فى حديثى عن الوقف بالتضعيف أنه صورة يصعب تحقيقها فى الوقف لأنه لا يتفق والسهولة المطلوبة فيه وذلك لصمته وهو هنا فى الوصل مقبول لتحركه ولان الوصل يتحمل ذلك التضعيف فالأمر إذا مختلف وهذا الاجراء فيه شىء آخر لا تقبله النفس؛ إذ به تظهر الصورة عكسية ذلك أن قابلية الوصل للتضعيف بسهولة وقابلية الوقف له بصعوبة تجعلنا نؤمن بعكس تعبير إجراء الوصل مجرى الوقف وأقول مسايرة لهم فى الافتراض غير المقبول إن قبول التضعيف فى الوقف ما هو إلا إجراء له مجرى الوصل.

ويقول صاحب المفصل أيضا «وقد يجرون الوصل مجرى الوقف قال المجنون:

فعيناش عيناها وجيد ش جيدها سوى أن عظم الساق منك جميل[1]

وفرق هنا بين حالى الوقف والوصل فالوقف بالاسكان، أما الوصل فبالتحريك. ويشرح الأشمونى قول ابن مالك: وربما أعطى لفظ الوصل ما .. للوقف نثرا وفشا منتظمًا قائلاً: «أى قد يحكم للوصل بحكم الوقف وذلك فى النثر قليل كما أشار إليه بقوله «وربما» ومنه قراءة غير حمزة والكسائى ﴿**لم يتسنه وانظر**﴾ ﴿**فبهداهم اقتده قل**﴾ ومنه أيضا ﴿**ماليهْ. هلك عنى سلطانيهْ خذوه**﴾ ومنه قول بعض طىء هذه حبلو يا فتى[2] إن الناظر إلى هذه الآيات يمكنه أن يدرك أن ذلك وقف على مستوى التركيب فهناك سكتة بعد قوله تعالى ﴿**لم يتسنه**﴾ ثم يأت الكلام بعدها مستأنفًا ومثل ذلك فى قوله تعالى اقتده وماليهْ وسلطانيه. كذلك فى المثال

---

(١) المفصل جـ٩ ٤٨.

(٢) الأشمونى جـ٤ ٢١٩.

هذه حبلو جملة وراءها سكتة وما بعدها مستأنف ومعنى كل هذا أن هذه حالات وقف وليست حالات وصل لو أدركها ونظر إليها النحاة على مستوى التركيب كله.

قضيتا الاجراء إذاً غير صادقتين خاصة فيما يتصل بإمكانة الوقف والوصل من حيث الصمت والتحريك وإذا كان هناك اتفاق بين الحالتين فى صورة البنية فإن هذا لا يعنينا لأن قيمة الخلاف هنا هى الصمت فى الوقف والتحريك فى الوصل.

ويتحقق ذلك الصمت الخاص بالوقف بصورة عديدة هى مدار الحديث التالى:

الصورة الأولى للصمت... السكون:

وهو الأصل والغالب في الوقف لأنه محل الاستراحة كلها وكونه أصلاً واضح من طبيعته ومن أقوال النحاة فيه يقول ابن يعيش فيه: «هو الأصل والأغلب لأنه سلب الحركة وذلك أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة[1] وصاحب النشر يقول: إنه الأصل فى الوقف على الكلم للمتحرك وصلاً لأن معنى الوقف الترك والقطع[2]. والدانى يقول: «اعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات فى الوصل بالسكون لاغير لأنه الأصل[3] ويجمع كل ذلك تعبير سيبويه بالقصر» وإنما كان السكون للوقف[4]. ولعلنا لا نبالغ حين نقول إن السكون هو أساس الوقف وهو هنا دليل إعرابى فى حالة الوقف فى صور نحوية خاصة حددها علماء العربية وأسسوا قواعدها[5] على نحو ما رأينا. لقد لاحظ العرب هذه الوظيفة وأدركوا قيمتها ورتبوا عليها قواعد نحوية معينة فى هذا الباب الذى ندرسه وهو باب الوقف[6].

---

(١) شرح المفصل جـ٩ ٦٧.

(٢) النشر جـ٢ ١١٦ - ١١٧.

(٣) التيسير ص ٥٨ - ٥٩.

(٤) الكتاب جـ٢ ٢٧٨.

(٥) دراسات فى علم اللغة القسم الأول ٢٣٣.

(٦) السابق بتصرف ص ٢١٩ - ٢٢٠.

إن السكون أساس الوقف؛ لأنه الصورة الظاهرة التى تحدد بها حالة الوقف ولقد يسّر كونه أساسًا أن الوقف محل استراحة صمت والسكون خير ما يؤدى هذه الراحة وهذا الصمت.

الصورة الثانية للصمت .... المد:

صورة أخرى من صور الوقف تتعلق ببعض المواطن القليلة فى العربية كالوقف على المنون المنصوب أو على المهموز بالتسهيل فى صورة من صوره أو على المقصور إلخ. والمد مطلب من مطالب الوقف فى هذه الحالات عن طريقه تتحقق به غاية الصمت والراحة التى تحققت فى السكون ولعل فى إطلاق بعض اللغويين لفظ الساكن فى بعض الأحيان على المد خير دليل على تحقيقه لوظيفة الوقف.

الصورة الثالثة ... هاء السكت:

بينت أنها وسيلة للوقف فى بعض المواطن كالوقف على المضارع المعتل المجزوم والأمر المبنى منه خاصة إذا كان على حرفين فأقل ورأينا كيف يوقف بها على مثل حسابيهْ وكتابيهْ وبعض الحروف أينهْ وكيفهْ وعلى أداة الاستفهام مافى قولك لمه».

فما طبيعة هذه الهاء كما حددها اللغويون وكيف جىء بها وسيلة من وسائل الوقف؟.

إن أكثر حديث النحاة واللغويين مركز على الإتيان بها لبيان الحركة ومع ذلك فنحن نعلم أنها مطلب للراحة والوقف وهذا ما يهمنا لأننا بينا قضية البيان هذه حيث أظهرنا أنها كانت منبع الاهتمام لديهم سواء أكان الوقف بالهاء أم غيرها يقول ابن فارس فيها: «تزاد فى يا زيداه وفى سلطانيه وهم يسمونها استراحة وبيان حركة والوقف على الكلمة نحو عه وشه واقتده»[1].

(١) الصاحب ص٨٩.

ويقول ابن يعيش «اعلم أنه قد يؤتى بهذه الهاء لبيان حروف المد واللين كما يؤتى بها لبيان الحركات نحو وازيداه وواغلامهوه ووانقطاع ظهرهيه لئلا يزيل الوقف ما فيها من المد ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة لأنها موضوعة للوقف والوقف إنما يكون على الساكن وتحريكها لحن[1]».

ويقول الصبان شارحًا قول ابن مالك: «قوله ووقف بها السكت الخ. أى للتوصل إلى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلب همزة للتوصل إلى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة هـ تصريح»[2].

ويقول ابن هشام عنها: «وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو ماهيه وها هناه ووازيداه وأصلها أن يوقف عليها[3].

من هذه النصوص السابقة تبرز لنا نقطتان مهمتان هما:

أن هذه الهاء إنما هى صورة من صور الوقف جىء بها لأنها تحقق السهولة والراحة المطلوبتين فى الوقف على بعض الصيغ والكلمات. ولقد ظهر من حديث النحاة أنه جىء بها لبيان الحركة ونحن نقول مكررين إن بيان الحركة ليس مقصودا وإنما الصمت هو المطلوب وقد يقال: ولماذا كانت الهاء هى الوسيلة فى هذه الكلمات خاصة؟ وجوابنا أن طبيعة بعض هذه الصيغ حتمت ذلك فالأمر المعتل المبنى والمضارع المعتل المجزوم تلزمهما هذه الهاء فى الوقف من تركها فى اخشى لأنه مُجْحِفٍ بها لأنها ذهبت فيها الفاء واللام[4] فالهاء هنا كانت وسيلة للصمت لأننا لو جئنا بالسكون مكانها لكان ذلك إخلالاً بالكلمة وإجحافًا لها ولأن الوقف لا يمكن أن يتم، إذ تصبح الكلمة غير داخلة فى إطار مقطع من المقاطع العربية فإذا قلنا (عْ) بالاسكان فى الوقف فكيف ننطقها ومن أى المقاطع

---

(١) المفصل جـ٩ ٤٦.
(٢) الأشمونى جـ٤ ٢١٤ حاشية.
(٣) مغنى اللبيب جـ٢ ٢٧.
(٤) الكتاب جـ٢ ٢٧٨.

العربية تكون هذه الكلمة إلا إذا حركناها أو وصلنا بها هاء السكت بعد تحريكها حتى تظهر الكلمة على صورة مقطعية عربية. ونحن لو حركناها (عِ) لنصل بها إلى صورة مقطعية مقبولة لم نكن قد حققنا مطلب الوقف لأن التحريك يناقض الوقف.

أما عن وجود الهاء فى كيف وأين فإننا لو وقفنا عليها بالهاء كان فى ذلك سهولة تخالف صورة الاسكان التى توقعْنا فى صعوبة التقاء الساكنين.

وتأتى الهاء فى صيغ أخرى كثيرة ونحن نقول إن الهاء مقبولة فيها جميعًا والهاء هنا شىء قريب من السكون لأنها ليست هاء صريحة من ناحية النطق بل هى استراحة فقط يدركها من ينطقها وكأنه حين نطقها تركتَ النفَس (مرور الهواء) بعد نطقك الحرف الأخير لكى يعطيك نطقًا شبيهًا بهاء خفية.

فهذه نقطة أولى أدركناها وهى أن الهاء مطلب من مطالب الوقف لها مواطن معينة فى الكلام تقتضيها طبيعة الصياغة العربية.

أما النقطة الأخرى والتى أدركناها من النصوص فهى أنه يجب إطلاق هذه الهاء باعتبارها هاء سكت على ما سماه النحاة بهاء التأنيث وهاء الندبة إذ كلاهما جىء به لغرض الوقف والاستراحة ولا يمكن لهما أن يتحققا بهذه الصورة إلا مع الوقف ونحن قد فهمنا ذلك فى هاء الندبة من نصَىّ ابن فارس وابن هشام حين ذكراها تحت ما سمى بهاء السكت أما هاء التأنيث فهى أيضًا من هذا القبيل لأننا بينا فى موضوع الوقف على المحتوم بالتاء أنها هاء جديدة جاءت للوقف وأنها هاء سكت وليست بمنقلبة عن تاء.

هاء الندبة وهاء التأنيث تندرجان تحت ما يسمى بهاء السكت لاتفاق الهاءات فى غرض المجىء بهن وفى طبيعتهن الصوتية.

الصورة الرابعة .. الهمز:

صورة نادرة من صور الوقف ذكرها اللغويون يقول ابن جنى فيها: «وحكى سيبويه فى الوقف عنهم هذه حُبْلأْ، يريد حبلا.. ورأيت رجلأْ يريد رجلا.. وإنما بدل من الألف البته فكذلك الفى رأيت رجلا وهو يضربهأْ وهذا كله فى الوقف»[1] وهى صورة نادرة للوقف لدى بعض العرب ونحن بينا أن الهمز صعب لا يتفق وطبيعة الوقف هنا البيان يدفعنا الآن لإصدار رأى حول طبيعة هذا الهمز إن هذا الهمز ما هو إلا سكتة تشبه هاء السكت فى نطقها إن لم تكن هى لأنه لا يمكن أن تكون وسيلة الوقف همزًا أنهم فى كثير من الأحيان يتخلصون منها فكيف يأتون بها لغرض التسهيل؟ إن هذه الهمزة فى تصورى رسم خاطئ لنطق هاء السكت فهؤلاء العرب نطقوا هذه حبلأْ وهو يضربها بهذه الكيفية هذه حبله وهو يضربهه وهذا القطع والوقف فى هذه الهاء كان قريبًا من وقف الهمز فتصوروه همزًا مع أنه ليس بهمز. ولأجل ذلك فإنه يمكن لنا أن ندرج هذه الصورة مع ندرتها فى إطار الوقف بهاء السكت.

الصورة الخامسة .. الشين والسين:

بقيت من صور الصمت صور لهجية أخرى وهى صورة الوقف بالشين أو السين على كاف الضمير إذا كانت للمؤنث وهى ما تسمى بالكشكشة والكسكسة ولقد جىء بهذه الصورة بجانب كونها صمتًا وراحة للفرق بين حالى التذكير والتأنيث أى باعتبارها قيمة خلافية بين المذكر والمؤنث.

من الصور الخمس السابقة يتبين لنا أن الصمت وهو مطلب الوقف يتحقق عن طريق هذه الصور وهى السكون والمد وهاء السكت التى أدمجنا معها الهمز ثم بعض الصور اللهجية الأخرى كالكشكشة والكسكسة.

★ ★ ★

(١) سر صناعة الاعراب طـ٨٤.

الوقف على مستوى التركيب

ألمحنا إلى أن موقعية الوقف يتبين ثراؤها النحوى على مستوى التركيب لأن الوقف على مستوى العلامة لا يعطى الجملة قيمة جديدة إلا فيما يتصل بموقعية النهاية فى الكلمة التى اقتضت صورة الهاء أو الاسكان أو المد وهى قيم لا يختلف على أساسها الباب النحوى. وإنما علامة هذا الباب هى التى تتغير ويتضح مع تغييرها الباب ولا يختلط لتضافر القرائن الأخرى على تحديده. فقيمة الوقف على مستوى العلامة لتحديد الباب ليست بذى بال لأنها عامة وشائعة لا ينفرد بها باب واحد فقط بل يشترك الجمع فيها فهى صورة للراحة يؤديها الاسكان أو المد إلخ. وعلى هذا فإن الوقف على مستوى العلامة ينبهنا إلى شىء مهم وهو الاعتماد الكامل على القرائن الأخرى وتضافرها فى تحديد الباب النحوى مع عدم الاقتصار على قيمة العلامة.

فالوقف على مستوى العلامة حالة خاصة جاءت بها موقعية النهاية لتخالف متطلبات الوصل فإذا كانت إمكانات الوصل تتعدد بين الرفع والنصب والجر والجزم فإن إمكانة الوقف هى الإسكان بشتى صوره.

هذه قيمة الوقف على مستوى العلامة فهل كانت قيمة الوقف مقصورة على هذه الحالة؟!

إن للوقف أهمية كبرى إذا تركنا النظر فيه على مستوى الكلمة وانطلقنا صوب تأثيره فى التركيب كله. إننا لو فعلنا ذلك لبانت لنا قيمة الوقف النحوية واضحة جلية ونحن حين نسجل قيم هذه الظاهرة على مستوى التركيب سوف نول وجوهنا شطر القراء فهم وحدهم الذين فطنوا إلى هذه القيم من خلال

تحديدهم لمواضع الوقف على آى القرآن الكريم.. لقد أحسوا أن الوقف يعطى قيمًا جديدة للتركيب على مستوى الباب النحوى فدرسوا هذه الظاهرة.. ووضعوا لها من الشروط ما يحددها ويظهر إمكاناتها غير أن هذه الشروط والامكانات باتت مرتبطة بالقرآن ومن ثم كان الاتصال به محددًا لنوعيته، ومع ذلك فقد أفادنا ذلك فى معرفة فهم التركيب من خلال الوقف ومن ثم يجوز لنا تطبيق مستويات الوقف فى القرآن على كل نص لغوى بعد أن نصرف عن النص المتطلبات التى يريدها القرآن باعتباره صورة مقدسة إلهية تحافظ على معنى معين يتفق وروح الاسلام، أمّا النص اللغوى العادى فإننا لا نرجو منه إلا المحافظة على صحة التركيب لغويًا مع عدم التقيد بالحفاظ على المعنى حيث الحرية فى البحث عن المعنى والدلالى لا مُقيّد لها. وسوف نعرض لهذه القضية الشائكة بالتفصيل بعد ذلك فى حديثنا عن المعنى الدلالى والمعنى الوظيفى.

لقد كانت جولات القراء فى هذا الموضوع موفقة حين تناولوا الوقف فلم «يكتفوا بكيفية الوقف على الكلمة وشرح ما يمكن أن يصيبها حينئذ من تغير، بل عرضوا أيضا لمواضع الوقف من آيات القرآن الكريم»[1] ولقد فطن إلى ثراء هذه القيمة من الباحثين المحدثين على مستوى التركيب الدكتور كمال بشر حين قال: «وهناك بعض الظواهر الصوتية العامة التى يمكن الاعتماد عليها فى توجيه الإعراب كذلك، من ذلك مثلاً ما نطلق عليه نحن الفواصل الصوتية أو بما يمكن أن يشار إليه بالوقفات والسكتات»[2] واستطاع أن يبين مراده من خلال تطبيقه على آية من آى القرآن. كذلك ألمح إلى أهمية عمل القراء الأستاذ الدكتور محمود السعران - رحمه الله - حين قال: والوقف يعد عنصرًا مورفولوجيا هامًا. والصمت كالوقف يؤدى ما تؤديه النغمة والارتكاز وسوى ذلك من المورفيمات، ونستطيع أن ندرك دلالة الوقف والصمت من ملاحظة التلاوة القرآنية[3].

(١) أسرار اللغة ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) دراسات فى علم اللغة القسم الثانى ٢٧.

(٣) علم اللغة للسعران ٢٤٤.

للقراء نصيب فى الحديث عن الوقف فلماذا كان معظم اعتمادنا على ما قالوه؟

جواب ذلك أنهم لم يكتفوا بالحديث عنه ضمن مسائل القراءات بل خصص له البعض كتبا كاملة. يقول الأشمونى صاحب منار الهدى: «واشتهر هذا الفن عن جماعة من الخلف وهو نافع عن عبد الرحمن عن ابى نعيم المدنى القارئ. وعن صاحبه يعقوب بن اسحاق الحضْرمى البصرى وعن أبى حاتم السجستانى وعن محمد بن عيسى وعن أحمد بن موسى وعن على بن حمزة الكسائى وعن القراء الكوفيين وعن الأخفش سعيد وعن أبى عبيدة معمر بن المثنى وعن محمد بن يزيد والعتبى والدنيورى وعن أبى محمد الحسن بن على العمانى وعن أبى عمرو عثمان الدانى وعن أبى جعفر محمد بن طيفور السجاوندى وعن أبى جعفر يزيد بن القعقاع أحد أعيان التابعين وغيرهم من الأئمة الأعلام»[1].

إن فى ذلك الحشد دليلاً كافيًا على مدى اهتمام القراء - وبعض اللغويين - بدراسة الوقف ولسوف نرى فكرتهم عنه حيث نخرج منها برأينا الخاص فى هذه الموقعية وقيمها اللغوية على مستوى التركيب.

القراء والوقف. تعريفهم له. إيمانهم به:

يقول عنه الأشمونى «هو لغة الكف عن الفعل والقول، واصطلاحًا قطع الصوت آخر الكلمة زمنًا ما أو هو قطع الكلمة عما بعدها، والوقف والقطع والسكت بمعنى، وقيل القطع عبارة عن قطع القراءة رأسًا والسكت عبارة عن قطع الصوت زمنا ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»[2] والواضح أن الوقف هو قطع الصوت أى قطع القراءة رأسا والخلاف الذى وجد عند بعضهم بين الوقف والسكت لا أساس له، لأن كليهما قطع للصوت واستراحة.

---

(١) منار الهدى فى الوقف والابتدا لأحمد بن عبد الكريم الأشمونى ص٤.

(٢) منار الهدى ص٦.

هذا الحديث عن تعريفه وما يتبع ذلك من حديث عن الإيمان به ومراتبه تصوير للوقف وليس بيانًا لما يحدثه من قيم.

إن الإيمان بالوقف لدى القراء إيمان بما أوحت به السنة والصحابة حتى إنهم ليظهرون قيمته من خلال ما ورد من الاهتمام به يقول الأشمونى تحت عنوان فى ذكر الأئمة الذين اشتهر عنهم هذا الفن وهو من جليل: «قال عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما: لقد عشنا برهة من دهرنا، وان أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها وما ينبغى أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدرى ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغى له أن يوقف عنده وكل حرف ينادى: أنا رسول الله إليك لتعمل بى وتتعظ بمواعظى. قال النحاس: فهذا يدل على أنهم كانوا يتعلمون الوقف. كما يتعلمون القرآن حتى قال بعضهم: إن معرفته تظهر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة كما لو وقف على قوله ﴿وربك يخلق ما يشاء ويختار﴾ فالوقف على يختار هو مذهب أهل السنة لنفى اختيار الخلق لاختيار الحق فليس لأحد أن يختاره بل الخيرة لله تعالى. أخرج هذا الأثر البيهقى فى سننه. وقال على كرم الله وجهه فى قوله تعالى ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾ - الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقف. وقال ابن الأنبارى من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء، إذ لا يتأتى لأحد معرفة معانى القرآن إلا بمعرفة الفواصل، فهذا أدل دليل على وجوب تعلمه وتعليمه[1] فالذى يتضح من هذا النص أن معرفة الوقف أمر هام لأنه يتصل بقواعد التشريع وعلم الكلام فيما يتصل بالقرآن ويبين النص إيمان الصحابة والسنة به لأن فهم المعنى لا يمكن أن يتأتى إلا بمعرفته.

(١) السابق ص ٣ - ٤.

أما الحديث عن مراتبه فالناس «فى اصطلاح مراتبه مختلفون كل واحد له اصطلاح وذلك شائع لما اشتهر أنه لا مشاحة فى الاصطلاح بل يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء كما صرح بذلك صدر الشريعة وناهيك به. فقال ابن الانبارى والسخاوى مراتبه ثلاثة: تام وحسن وقبيح. وقال غيرهما أربعة: تام مختار وكاف جائز وحسن مفهوم وقبيح متروك، وقال السجاوندى خمسة: لازم ومطلق وجائز ومجوز لوجه ومرخص ضرورة، وقال غيره ثمانية: تام وشبيه وناقص وشبيه وحسن وشبيه وقبيح وشبيه وجميع ما ذكروه من مراتبه غير منضبط ولا منحصر؛ لاختلاف المفسرين والعربية لأنه سيأتى أن الوقف يكون تامًا على تفسير وقراءة غير تام إذ الوقف تابع للمعنى[1]. ولعل سر ذلك الخلاف فى تقسيمهم مراتبه راجع إلى اعتبارهم المعنى المقصود ومن ثم اختلف المراد لدى المفسرين والعربية فى مراتبه ومسألة الاختلاف هذه التى لم تقع تحت ضبط أو حصر يرجع سرها إلى اهتمامهم بالحفاظ على المعنى القرآنى. وغاية الأمر أن ما ورد من تقسيم له بحسب مراتبه راجع إلى الاهتمام بالمعنى الدلالى وسوف نبين رأينا فى هذه المسألة فى الموضوع التالى.

الوقف لدى القراء مراعاة للمعنى الدلالى:

كان معظم شاغل القراء فى حديثهم عن الوقف على آى القرآن أن يوضع فى اعتبارهم هذا القانون الذى تنبنى عليه صحة الوقف وهو أنه لا وقف مقبول أو جائز إذا ما اختل المعنى وضاع. والمقصود بالمعنى لديهم كما يبدو المعنى الدلالى أى المعنى الذى سيقت له الآية الكريمة وهم محقون فى ذلك لأنهم بصدد الحديث عن القرآن لا عن نص لغوى معتاد تصدق حقيقته أو تكذب فهم إزاء آى العليم الخبير التى لا تنطق إلا بصدق.

---

(١) منار الهدى ص ٦ – ٨.

من أجل ذلك ارتبط الوقف ارتباطًا تامًا بالمعنى الدلالى للآية وعلى الباحث وهو يسجل هذه الحقيقة أن يطمئن إليها لأن كل عملهم قد أفصح عنها والأدلة كثيرة واضحة من خلال نصوصهم وأحاديثهم ومن خلال نماذج الوقف لديهم على آى القرآن.

قال بعض القراء: إن معرفة الوقف «تظهر مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة كما لو وقف على قوله ﴿وربك يخلق ما يشاء ويختار﴾ فالوقف على يختار هو مذهب أهل السنة لنفى اختيار الخلق لاختيار الحق فليس لأحد أن يختار بل الخيرة لله تعالى[1] أليس فى هذا النص دليل على أن الوقف هنا يتغير بتغير المعنى الدلالى الذى تريده طائفة مخالفة به طائفة أخرى؟

وحين يذكر الأشمونى فيما صح عن رسول الله ﷺ «أنه نهى الخطيب لما قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما» ووقف فقال النبى ﷺ «بئس خطيب القوم أنت»، قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى. ففى الخبر دليل واضح على كراهة القطع، فلا يجمع بين من أطاع ومن عصى فكان ينبغى للخطيب أن يقف على قوله: فقد رشد. ثم يستأنف: ومن يعصهما فقد غوى. وإذا كان مثل هذا مكروهًا مستقبحًا فى الكلام الجارى بين الناس فهو فى كلام الله أشد كراهة وقبحا وتجنبه أولى وأحق[2] والنص صريح فى أن الذى يجب فى الوقف ذلك الذى يراعى المعنى الدلالى المطلوب وفى ذلك ربط للوقف به. لذلك لم يكن غريبًا أن يصرح القراء به قائلين: «إذِ الوقف تابع للمعنى»[3].

ولعل من خير الأدلة على مدى ارتباط الوقف بالمعنى لديهم تقسيمهم مراتب الوقف إلى تام وكاف وحسن مع ذكرهم صورًا لا يمكن أن يوقف عليها

---

(١) منار الهدى ٤.

(٢) السابق ٤.

(٣) السابق ٧.

ويسمون الوقف عليها بالقبح. والأمثلة فيها توضح أن سر القبح راجع إلى اختلال المعنى مع الوقف. وهذه صور له:

١ - فمن الوقف الذى يحيل المعنى نحو ﴿وأن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه﴾ فإن المعنى يفسد بهذا الوقف لأن المعنى أن البنت مشتركة فى النصف مع أبويه. وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين. ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد [١] فواضح أن الوقف قد أخل بالمعنى الدلالى الموجود فى تشريع ميراث البنت والأبوين ومن ثم لم يقبل.

٢ - ومنه أيضا الوقف على قوله تعالى ﴿أنما يستجيب الذين يسمعون والموتى﴾ إذ الوقف عليه يقتضى أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون. وليس كذلك بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون مستأنفًا بهم [٢] فقبح الوقف هنا راجع إلى اختلال المعنى.

٣ - وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدى إلى مالا يليق والعياذ بالله تعالى نحو الوقف على ﴿إن الله لا يستحى.. فبهت الذى كفر والله.. وإن الله لا يهدى.. ولا يبعث الله.. وللذين لا يؤمنون بالآخرة كمثل السوء ولله.. فويل للمصلين﴾ فالوقف على ذلك كله لا يجوز إلا اضطرارًا لانقطاع النفس أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه [٣] فتركيب اللغة مع الوقف سليم من الناحية النحوية أما اعتبار المعنى فأمر مستحيل القبول لإتيانه بما يخالف المراد الاسلامى ولهذا كان الوقف قبيحًا.

ولعل مما يوضح اعتبار المعنى الدلالى فى الوقف ما أقره القراء حين يصدر صاحب النشر فى تنبيه من تنبيهاته على الوقف حيث يقول: «ليس كل ما يتعسفه

---

(١) النشر ط٢٢٩.

(٢) النشر ط٢٢٩.

(٣) السابق ط٢٣١.

بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضى وقفًا أو ابتداء ينبغى أن يعتمد الوقف عليه، ينبغى تحرى المعنى الأتم والوقف الأوجه وذلك نحو الوقف على ﴿وارحمنا أنت﴾ والابتداء ﴿مولانا فانصرنا﴾ على معنى النداء ونحو: ﴿وإذْ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بنى لا تشرك﴾ ثم الابتداء ﴿بالله إن الشرك﴾ على معنى القسم[1].

فمراعاة المعنى الدلالى مع الوقف هنا واضحة وهذا ما حرك القراء دائمًا فى نظرتهم إلى الوقف ونحن لو تركنا دلالة المعنى هنا لما وقعنا فى أى خطأ من الناحية الوظيفية فالوقف على ﴿وارحمنا أنت﴾ والابتداء ﴿مولانا فانصرنا﴾ تقبله اللغة باعتباره تركيبًا ظهرت فيه المعانى الوظيفية واضحة لا خلط فيها. لكن القراء - ونحن معهم - مع الحفاظ على مضمون معين تريده الآية لم يأبهوا لإمكانة ذلك وأقروا ما وافق معنى الآية ومرادها.

من الأشياء التى توضح ربط الوقف بالمعنى ما أظهروه من قولهم «من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المعنى المراد وهذا هو الذى اصطلح عليه السجاوندى باللازم،وعبر عنه بعضهم بالواجب[2] وهم يذكرون الآيات التى توضح هذه الفكرة ومن خلال تعليقهم عليها نحس أن المراد لديهم هو المعنى الدلالى.

يقولون من الوقف التام قوله تعالى ﴿ولا يحزنك قولهم﴾ يجب الابتداء بما بعدها وهو قوله ﴿إن العزة لله جميعا﴾ فما الذى حدد هذا الوقف إذًا؟ الذى حدده اعتبار المعنى الواضح من تعليقهم لئلا يوهم أن ذلك من قولهم.

---

(١) السابق ط-٢٣١.

(٢) السابق ط-٢٣١.

ويقولون من الوقف التام: ﴿أليس فى جهنم مثوى للكافرين﴾ فإنه يجب استئناف ما بعدها ﴿والذى جاء بالصدق﴾ وذلك لئلا يوهم العطف فيختل المعنى المراد.

كذلك من الوقف التام قوله ﴿أصحاب النار﴾ يجب استئناف ما بعدها ﴿الذين يحملون العرش﴾ لئلا يوهم النعت وبذلك يختل المعنى الدلالى.

من كل ما سبق يتضح أن الاهتمام بالمعنى قد حدد الوقف وقيده فلم يصبح الوقف مطلق الحرية فى التعبير عن المعانى الوظيفية إلا من خلال مطالب المعنى الدلالى ولهذا العمل مسوغه لديهم لأنهم يحافظون به على معانى القرآن ودلالاته وحاشا لله أن تخضع لحرية المتكلم فى أن يحمل التركيب ما لا يريده المعنى القرآنى فهذا قيد خاص لموضوع خاص، فإذا انطلقنا خارج هذه الحدود وجدنا إمكانات الوقف ثرية غنية.

فهل كان ربط القراء الوقف بالمعنى راجعًا إلى غفلتهم عن الدور الذى يؤديه الوقف فى التركيب على المستوى النحوى الوظيفى؟

كلا. لم يكونوا غافلين وهم لو تناولوا الوقف فى نص غير القرآن لظهرت أهميته لديهم بلا حدود على المستوى الوظيفى. ان الذى حدد نظرتهم أنهم أمام صورة مقدسة مساسها محرم وإذًا فيجب الابقاء عليها والتحرك منها وفق ما تريده هى لا ما يطلبونه هم. فهم لم يغفلوا مطلقًا عن الحقيقة السابقة ولو غفلوا عنها ما ظهرت لديهم هذه الحقائق.

لقد قسموا الوقف إلى تام وهو الذى لا يرتبط مع ما بعده من ناحية اللفظ والمعنى معا، وكاف وهو الذى يرتبط من ناحية المعنى فقط أى له تعلق بما بعده معنى لالفظًا، وحسن وهو الذى ارتبط بما بعده لفظًا لا معنى.

ولعل فى الوقف الكافى بيانًا بأن اعتبار الانقطاع اللفظى دليل على مراعاة المعنى الوظيفى فهم يقولون: «وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف المصطلح عليه بالكافى للاكتفاء به عما بعده. واستغناء ما بعده عنه[1].

وأوضح مما سبق فى إحساسهم بقيمة الوقف على المستوى الوظيفى ما ذكروه من قبح الوقف فيما لا يتم الكلام فيه ولا ينقطع عما بعده لفظًا وذلك كأن يقف القارئ: على المبتدأ دون خبره ﴿**الحمد.. لله**﴾. وعلى الفعل دون فاعله ﴿**فما ربحت تجارتهم**﴾. وعلى الموصول دون صلته ﴿**إلا الذين .. آمنوا**﴾ وعلى الجار دون مجروره ﴿**على ... قلوبهم**﴾. وعلى الجازم دون مجزومة ﴿**فإن لم.. تفعلوا**﴾. وعلى المضاف دون المضاف إليه ﴿**قل أعوذ برب.. الفلق**[2]﴾. وغير ذلك من الأبواب التى تتضام معًا وترتبط فى التركيب اللغوى. أليس فى ذلك إحساس أو شعور باعتبار المعنى الوظيفى فى الوقف؛ ولهذا نقول إن القراء لو قدر لهم أن يدرسوا فكرة الوقف خارج مستوى النص القرآنى لكان من المحتمل أن يظهروا إمكاناته على مستوى التراكيب مراعين فيه المعنى الوظيفى الذى أحسوا به لكن قدسية النص القرآنى جعلتهم لا يهتمون به كما اهتموا بالمعنى الدلالى.

فما المعنى الذى نطلبه فى بيان قيمة الوقف النحوية على مستوى التركيب؟

ما نطلبه هو المعنى الوظيفى ولا عبرة لنا بالمعنى الدلالى. من أجل ذلك ستكون نصوصنا القرآنية هى تلكم النصوص التى أمكن فيها أن يكون مراد الوصل مع مراد الوقف غير مخلين بالمعنى الدلالى أو غير مؤثرين فيه حتى لا نقع فى محظور الخطأ أمام أصدق نص موجود.. ومن هنا سيتضح مرادنا بالوقف على أساس المستوى الوظيفى فحسب. ان اهتمامنا بالمعنى الوظيفى أساس لن نحيد

---

(١) النشر طـ١ ٢٢٥. .

(٢) كتاب شرح إرشاد الاخوان لمحمد الحداد بن على بن خلف الحسينى المالكى ص٨٢.

عنه لأن النحو ما هو الا «دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة فى الكلمات التى فى النص. فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب ليمكن أن ننظر إليها فى ضوء علاقاتها النحوية فإذا أعربنا «ضرب محمد عليًا» لم نقنع بضرب كما هى، وإنما سميناها باسم باب نحوى هو الفعل الماضى ولم نقنع بمحمد كما هو، فسميناه باسم باب آخر هو الفاعل.. والسبب الذى نحول من اجله الكلمات إلى أبواب واضح جدًا. وهو كما ذكرنا أن النحو دراسة العلاقات بين الأبواب لا بين الكلمات.. فحين تتحول الكلمات بالتحليل الاعرابى إلى أبواب تتضح العلاقات التى بينها لأن هذه العلاقات مقررة فى قواعد النحو. وكل باب من هذه الأبواب معنى وظيفى للكلمة المعربة به. فحين نقول إن المعنى الوظيفى لضرب أنها فعل ماض، نقصد أنها تقوم فى السياق بدور الفعل الماضى وتؤدى - وظيفته النحوية الخاصة به.... والحق أن الصلة وثيقة جدًا بين الاعراب والمعنى الوظيفى فيكفى أن تعلم وظيفة الكلمة فى السياق لتدعى أنك أعربتها إعرابًا صحيحًا. وتأتى وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها لا من دلالتها على مفهومها اللغوى ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، لكنها مصوغة على شروط العربية وموصوفة على غرار تراكيبها[1] ومعنى ذلك أن دراستنا النحوية لن تخرج عن نطاق النحو الذى تتركز مباحثه بكل ما يتصل بدراسة العلاقات بين الأبواب النحوية فى التركيب من ناحية وظيفتها التى تتحدد من خلال قرائن عدة مبنويه: ومعنوية ولا عبرة عندنا بمعنى معجمى أو دلالى لأن التركيز الأول فى الحق النحوى يتصل بالبحث عن الوظائف النحوية.

هذا طريقنا وبه سنتجه إلى بيان بعض القيم النحوية للوقف على مستوى التركيب وسيكون تطبيقنا لهذه الفكرة مركزا على المستوى القرآنى أولاً وبعد ذلك سنحاول خلق صورة مماثلة على مستوى الشعر والنثر.

وما فعلنا ذلك إلا لتنطلق قيم الوقف على مستوى التركيب اللغوى عامة.

(١) مناهج البحث فى اللغة ١٩٢ - ١٩٣.

قيم للوقف على مستوى الآيات القرآنية[1]

هذه القيم تتعدد موضوعاتها فمن قيم تنالها الكلمة مفردة ومن قيم تنالها الجملة ومن قيم تنالها الأداة وتداخل هذه القيم فى الموطن الواحد أمر طبيعى وسوف يتضح كل ذلك مِن خلال عرضنا للنماذج الآتية:

قيم نحوية يأخذها الباب النحوى وهو مفرد:

١ - يقول جل وعلا: ﴿**الم.. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين**﴾ (البقرة آية ١:٢) إذا وقفنا على (الم) أخذت هذه الكلمة حكمًا إعرابيًا خاصًا فصارت إما مبتدأ محذوف الخبر أو خبرًا محذوف المبتدأ أو مفعولاً محذوف الفعل. واسم الاشارة مع كل هذه الإمكانات مبتدأ. والجملة استئنافية هذه قيمة الوقف للتركيب لأن الوصل بين ألم وما بعدها يجعل ألم مبتدأ خبره الجملة التى بعده وهى مرتبطة به أو أمكن لنا مع الوصل أن نجعل الم خبرًا مقدمًا واسم الإشارة مبتدأ مؤخرًا. فقيمة الوقف هنا تخالف قيمة الوصل.

٢ - ﴿**واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون**﴾ (البقرة آية ٤٦).

إذا وقف على (الخاشعين) كانت (الذين) مستأنفة على أنها خبر لمبتدأ محذوف أو مفعول لفعل محذوف. وإذا وصل بين الخاشعين والذين، جعلت كلمة الذين نعتًا للخاشعين من الناحية الاعرابية. فالوقف جعل الكلمة استئنافًا جديدًا. والوصل جعلها مرتبطة بما قبلها على أساس أنها نعت.

---

(١) نصوص القرآن هنا معتمدة فى تخريجها على ما جاء فى كتاب «منار الهدى فى الوقف والابتدا» لأحمد ابن عبد الكريم الاشمونى.

٣ - ﴿**ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا حسدًا من عند أنفسهم**﴾ (البقرة آية ١٠٩) لو وقفنا على «كفارًا» كان لنا أن ننصب (حسدًا) مصدرًا أو مفعولاً له محذوف العامل. أما لو وصلنا (كفارًا) بـ(حسدًا) كان لنا نصب (حسدا) على أنها مصدر أو مفعول له بالعامل (يرد) قبله فالقيمة الخلافية بين حالى الوصل والوقف تتركز فى إعمال العامل ظاهرًا أو مضمرًا.

٤ - ﴿**بديع السموات والأرض وإذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون**﴾ (البقرة آية ١١٧) حين نصل (كن) بقوله تعالى (فيكون) تصلح يكون جوابًا للأمر مقترنة بالفاء. أو نعربها معطوفة على قوله (يقول) والواو عاطفة.

أما لو وقفنا على كن فإن الفاء فى (فيكون) تكون استئنافية وما بعدها جملة خبرية المبتدأ بها محذوف والتقدير فهو يكون.

٥ - ﴿**فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم فى شقاق فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم * صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون**﴾ (البقرة آيتا ١٣٧:١٣٨).

إن وصل العليم بصيغة «يجعلنا» نعرب صبغة على أساس أنها بدل من ملة الموجودة فى الآية السابقة.. فإذا وقفنا على العليم» كانت صبغة منصوبة على الإغراء أى الزموا صبغة.

وكذلك لو وصلنا كلمة (صبغة) الثانية بقوله ﴿**ونحن له عابدون**﴾ لكانت الواو حالية والجملة التى بعدها فى محل نصب حال.. أما وقفنا عليها فإن الواو تصبح استئنافية والجملة التى بعدها مكونة من مبتدأ وخبر استئنافية.

٦ - ﴿**يأيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذى جعل لكم الأرض فراشًا**﴾ (البقرة آية ٢١).

لو وصلنا (تتقون) بقوله (الذى) لكانت خبرًا عن الذى الأول أو نعتا لربكم أو نعتًا للذى الأول.. أما لو وقفنا على (تتقون) كانت (الذى) استئنافًا جديدًا باعتبارها خبرًا لمبتدأ محذوف أو مفعولاً لفعل محذوف.

٧ - **﴿بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغيًا أن ينزل من فضله على من يشاء من عباده فباءوا بغضب على غضب وللكافرين عذاب مهين﴾** (البقرة آية ٩٠).

لو وصلنا قوله (أنفسهم) بقوله (إن يكفروا) لكان المصدر المؤول مبتدأ مؤخرًا والجملة التى قبله خبرًا له.. ولو وقفنا لكان المصدر المؤول خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر.

فالباب النحوى إذًا قد تغيرت وظيفته بين الوقف والوصل فبينما نجد له وظيفة معينة عند الوصل إذا بالوظيفة تختلف وتأخذ مع الوقف قيمة أخرى.

واستمرارًا لهذه النماذج سوف نرى كيف أن وظائف الجمل داخل التركيب تختلف أيضًا بين حالتى الوقف والوصل.

١ - **﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقًا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل﴾** (البقرة آية ٢٥).

حين نصل «الأنهار» بقوله (كلما) يصبح إعراب جملة (كلما رزقوا) فى محل نصب حال وصاحبها (الذين آمنوا) أو (جنات) برغم كون جنات نكرة لأنها تخصصت بالوصف. أو يمكن لنا أن نعربها صفة لجنات. أما لو وقفنا على (الأنهار) فإن الجملة التى بعد ذلك تصبح مستأنفة لا محل لها من الاعراب. أو فى محل رفع باعتبارها خبرًا لمبتدأ محذوف أى (هى كلما رزقوا).

٢ - **﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾** (البقرة آية ٣٤).

لو وصلنا بين قوله (إبليس) وقوله (أبى) لكانت جملة أبى جملة حالية وصاحب الحال إبليس أما لو وقفنا على إبليس لكانت جملة (أبى) مستأنفة وكأنها جواب لمن قال: فما فعل إبليس؟.

٣ - **﴿وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفى ذلك بلاء من ربكم عظيم﴾** (البقرة آية ٤٩).

لو وصلنا (آل فرعون) بجملة يسومونكم لكانت جملة حالية أما لو وقفنا على آل فرعون لتغير بابها وأصبحت جملة استئنافية.

٤ - **﴿قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلها واحدًا ونحن له مسلمون﴾** (البقرة آية ١٣٣).

لو وصلنا بين (واحدًا) وما بعده لكانت جملة ونحن له مسلمون حالية ولو وقفنا على (واحدًا) كانت الجملة استئنافية.

فالملاحظ دائما أن الوصل يأتى حين يكون الارتباط قائمًا بين الموصول وما بعده أى بين ما يضام على مستوى الجملة أو مستوى الكلمة كالارتباط بين الحال وصاحبها أو بين الموصوف وصفته أو بين العامل ومعموله أو بين المبتدأ أو خبره... أما الوقف فيكون حيث يستأنف الكلام ويقطع عما قبله. واستمرار لما يحدثه الوقف على مستوى الباب المفرد والجملة سوف نرى كيف أن الأداة نفسها يحدث الوقف فيها تأثيرًا جديدًا لم يك فى حال الوصل ولعل ما تضمنته الأداة من معان كثيرة يرجع تبرير بعضها إلى حالة الوقف هذه إذ الأداة حين يتعدد معناها فإن السياق [1] يطلب معنى واحدا والوقف مطلب سياقى يعطى الأداة معنى خاصًا كما أن الوصل سياق آخر يعطى الأداة قيمة مخالفة. فللننظر إلى هذه النصوص الكريمة.

---

(١) طلب المعنى الواحد يكون فى اللغة الاجرائية التداولية. أما اللغة الابداعية حّمالة الأودية فسياقها يعدد المعنى والمتلقى بما يستقبل يرصد من السياق معنى واحدًا.

١ - ﴿يحسب أن ماله أخلده كلا لينبذن فى الحطمة﴾ (الهمزة ٣:٤).

الأداة كلا تكون بمعنى إلاّ إذا وقفنا على (أخلده) فإذا وصلناها ووقفنا على نفسها كانت حرف ردع وزجر.

٢ - ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم﴾ (البقرة ١٥٠).

لا يمكن أن تقف على (شطره) إذا جعلنا اللازم فى (لئلا) للتعليل ولو وصلنا كلمة (حجة) بإلا كان الاستثناء متصلاً.

أما لو وقفنا صار الاستثناء منقطعًا لأنه فى قوة لكن فيكون ما بعده ليس من جنس ما قبله.

٣ - ﴿فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين﴾ (البقرة ١٩٨).

لو وصلنا (كما هداكم) بقوله (وإن كنتم) لكانت الواو حالية وإن بمعنى ما النافية واللام فى «لمن الضالين» بمعنى إلا.

وإن وقفنا كانت الواو استئنافية وإن بمعنى قد واللام فى «لمن» توكيد كما يبدو أن نظرة إلى صورة الوقف هذه تبين كم من القيم النحوية أعطيت للتركيب فى تغيير مدلولات أدواته النحوية التى كانت لها عند الوصل.

٤ - ﴿ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت﴾ (البقرة ١٠٢).

لو وصلنا قوله (السحر) بقوله (وما أنزل) لكانت ما بمعنى الذى والواو عاطفة والجملة معطوفة.. أما لو وقفنا على السحر لكانت ما نافية (أى لم ينزل عليهما سحر ولا باطل وإنما أنزل عليهما من الأحكام وأمرًا بنصرة الحق وإبطال الباطل).

٥ - ﴿إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تسئل عن أصحاب الجحيم﴾ (البقرة ١١٩).

لو وصلنا (نذيرًا) بقوله (ولا تسئل) لكانت الواو حالية.

أما لو وقفنا لأمكننا اعتبار الواو استئنافية ولا نافية.. فإن جاءت تاء المضارع تسأل مفتوحة والفعل مجزومًا لأمكن كون لا ناهية.

٦ - ﴿بديع السموات والأرض وإذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون﴾ (البقرة ١١٧).

الوقف على كن يجعل الفاء فى «فيكون» للاستئناف وتكون جملة (يكون) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هو.. أما لو وصلنا فالفاء تكون واقعة فى جواب الأمر وجملة يكون جواب الأمر أو الفاء عاطفة وجملة يكون معطوفة على جملة يقول.

٧ - ﴿إن الله لا يستحى أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها﴾ (البقرة ٢٦).

لو وصلنا ما ببعوضة لأعربت بعوضة منصوبة على الاتباع لما ولنصبت ما نفسها على الاتباع صفة لـ (مثلاً) لأن بعوضة متممة «لما» كما لو كانت بعوضة صفة لما أو أعربت ما موصولة وما بعدها بعوضة فما فوقه صلة ما ولا يوقف على الموصول دون صلته.. أو أعربت ما استفهامية وبعوضة خبرها.

أما لو وقفنا على ما لكان لنا فى إعراب ما أن تكون توكيدًا لما قبلها لأنها إذا جعلت تأكيدًا لم يوقف على ما قبلها ويكون إعراب بعوضة على أساس أنها مبتدأ محذوف الخبر أو خبر لمبتدأ حذوف وتكون بالرفع والنصب على أنها مفعول لفعل محذوف.

فالوقف قد خلق لما هنا إمكانة نحوية جديدة للأداة لم تكن بوجودة حال الوصل ومعنى ذلك أن للوقف قيمة التى تخالف قيم الوصل.. إننا حين نقارن بين حالى الوقف والوصل فليس معنى ذلك أن حالة الوقف تبنى أساسًا على اعتبار حالة الوصل لأن كل حالة بذاتها يفرضها الموقف المعين والسياق المعين

وليست إحداهما بمأخوذة من الأخرى. إن ذلك الفهم يجعلنا نعى حقيقة مهمة وهى أن الباب النحوى لا يمكن أن يتعدد مراده فى موطن واحد فالمعربون يختلفون أحيانًا إزاء إعراب الكلمة فى التركيب فمن مفعول لأجله لدى البعض إلى حال لدى الآخرين وهكذا ظانين أنهم مع اختلافهم أمام تركيب واحد؛ ولو أنهما أدركوا الاختلاف بين حالتى الوصل والوقف لكان لاختلافهم هذا ما يسوغه فى بعض المسائل التى اختلفوا فيها.

★ ★ ★

قيم للوقف على مستوى النثر

على أساس من المعنى الوظيفى هنا يأتى تفسيرنا تاركين المعنى الدلالى لمستوى آخر يهتم به. والتصور الذى نراه من خلال هذه التراكيب النثرية اجتهاد خاص نرجو أن يكون الحكم عليه بالتخطئة والتصويب خاضعًا لصحة الوظيفة النحوية أو عدم صحتها. لقد اخترنا بعض التراكيب من بطون الكتب اختيارًا غير مقصود.

من كتاب على هامش السيرة للدكتور طه حسين وردت هذه التراكيب.. «ألا ترين أنها أحق فتيات قريش أن تكون له زوجة» ص٣٤.

لو وصلنا قوله (ترين) بما بعده لكان لهمزة إن الفتح وهى وما بعدها تؤول بمصدر سد مسد مفعولى رأى.

أما لو وقفنا على ترين لكان لهمزة «إن» أن تكسر ولأصبح الكلام استئنافًا جديدًا.

«اذهب مصاحبا فلن ترى من آمنه إلا ما يحب أبوك وما ستحب أنت بعد حين ص٤٦».

الوصل بين (أبوك) وما يجعل الواو عاطفة وما الموصوله معطوفة على الفاعل أما الوقف على كلمة (أبوك) يجعل الواو استئنافية وما الموصولة مبتدأ.

ومن مقدمة البخلاء للجاحظ وردت هذه التعبيرات.

وسنحاول فى هذه العجالة أن نعرض لفن الجاحظ كما وعيناه من البخلاء وحده وكما تذوقناه غير مقلدين فى أحكامنا ولا محتذين فى استنباطنا مؤلفًا جديدا ص٤ لو وصلنا بين قوله (تذوقناه) وقوله (غير) لأعربت كلمة غير حالاً.

أما لو وقعنا على تذوقناه لأعربنا غير مبتدأ مكتفيا بمرفوعه أو خبرًا لمبتدأ محذوف.

وقد يكون كتاب البخلاء أيسر كتبه عليه كما قلنا ولكنه كتاب مدهش حقًا بديع فى صوغه ونسجه وموضوعه ص٤.

الوصل بين كلمة حقًا وكلمة بديع جعلنا نعرب كلمة بديع صفة أخرى لكتاب أما لو وقفنا على كلمة (حقًا) لكانت بديع هذه خبرًا لمبتدأ محذوف.

«ولم يجهد الجاحظ إذ صور البخلاء فى كتابه هذا» ص٥.

لو وصلنا (كتابه) بقوله (هذا) لكانت هذا بدلاً من كتابه أو صفة أما لو وقفنا على (كتابه) لكان اسم الاشارة استئنافًا جديدًا.

«وقد يفرع بما أوتيه من قوة العارضة والاستنباط على الشىء التافه الحقير، أحكامًا وقضايا خطيرة متسلسلة متعاقبة» ص٧.

الوصل بين خطيرة ومتسلسلة يجعلنا نعرب الكلمة الثانية نعتا.

أما الوقف على خطيرة فيجعلنا نعربها خبرًا لمبتدأ محذوف ولعل أمر القطع فى الصفة مرده إلى الوقف ومن حديث الجاحظ نفسه هذه التعبيرات.

«فعبتمونى بالختم وقد ختم بعض الأئمة على مِزود سويق» ص٣٦ جـ١.

الوصل بين (الختم) وما بعدها يجعلنا نعرب الواو حالية والجملة بعدها فى محل نصب حال أما الوقف فيجعلنا نعرب الواو استئنافية والجملة بعدها لا محل لها من الاعراب.

«ورأيت أنا حمّارة منهم زهاء خمسين رجلاً يتغذّون على مباقل بحضرة قرية الاعراب فى طريق الكوفة، وهم حجاج. فلم أر من جميع الخمسين رجلين يأكلان معًا وهم فى ذلك متقاربون يحدث بعضهم بعضًا» ص٤٧.

الوصل بين (معًا) وقوله (وهم ذلك) يجعلنا نعرب الواو حالية والجملة بعدها فى محل نصب حال.

أما الوقف يجعلنا نعرب الواو استئنافية والجملة بعدها لا محل لها.

هذه اذا بعض عبارات وتراكيب حاولنا تطبيق قيم الوقف عليها ورأينا كيف أن اعتبار الوقف فى التركيب يؤدى إلى قيم نحوية خاصة به.

★ ★ ★

قيم للوقف على مستوى الشعر

لا فرق لدينا فى التركيب بين مستوى الشعر ومستوى النثر لأن خصوصية الفن الشعرى مسألة تأتى بعد اكتمال صحة التركيب وليس هناك من فرق مطلق عند تحديد الباب النحوى بين مستويى الشعر والنثر[1]. فعلى سبيل المثال نجد أن الفاعل فيهما واحد بحاجة إلى فعل قبله يأتى معه بشروط خاصة إن ضاع شرط منها فى الشعر فلا ضير فكم من الشروط تضيع أيضًا على مستوى النثر ولم يحدث أن ضل باب نحوى طريقه بفقد شرط من شروطه فقد تضيع بعض الشروط التى لا يكون لضياعها خطر إذا ما تضافرت بقية الشروط فى تحديد أبواب التركيب وتعلقاته.

وإدراكنا للوقف على مستوى الشعر له دلالة خاصة ترجع إلى أن سكتات الوقف فى مجال موسيقى الشعر لدى الأذن أكثر وضوحًا من النثر وذلك لتعلق الأذن بمتحركات وسكنات الشعر المنتظمة. من أجل ذلك لم يكن تقبل هذه الإمكانات النحوية فى الشعر بأقل من قبولها على مستوى النثر. وسوف ندرك ذلك عند رؤيتنا لهذه النماذج الشعرية التى كان اختيارها بعيدًا عن القصد والتحديد.

من مسرحية مصرع كليوباترا للشاعر أحمد شوقى نرى ما يلى:

يقول على لسان زينون:

ووجـــدتُ لاعِـــجَ غـــيـــرةٍ   بـيـن الـجـوانـحِ يـتـقـد ص١١

(١) يقف البحث عند المراد النحوى وهو يعلم أن النحو بحث عن الإطار الشكلى للجملة وإن شمّ رائحة دلالية فإن أمرها موكول إلى علمها وهو الدلالة التى ترعى المقام والمقال.

لو وقفنا على الجوانح كان الظرف (بين) متعلقًا بمحذوف هو مفعول ثان لوجد وأصبحت جملة يتقد استئنافية.

أما لو وصلنا لتعلق الظرف بما بعده حيث الارتباط موجود عن طريق الوصل ولولاه لانقطع كما رأينا ولأصبحت جملة يتقد حالية.

على لسان كليوباترا:

كنت في مركبي وبين جنودي   أزنُ الحرب والأُمورَ بفكرى ص١٩

لو وقفنا على جنودى لكانت جملة أزن استئنافية و(فى مركبى) تتعلق بمحذوف خبر كان، أما لو وصلنا لأصبحت جملة (أذن) فى محل نصب خبر ولتعلق الجار والمجرور (فى مركبى) بالفعل أزن وارتبط به.

على لسان انطونيو:

وليس كمينَ الحرب ما أنا هائب   ولكن كمين الغدر فى ظلمة الصدر ص٥٣

لو وقفنا على كلمة (الحرب) لكانت ما نافية كما يبدو لى وما بعدها مبتدأ وخبرًا والجملة استئنافية وهنا تعتبر كلمة (كمين) خبر ليس واسمها محذوفًا أما لو وصلنا فإن ما تكون موصولة اسم ليس وكمين خبرها والجملة بعدها صلة الموصول.

ولها ضجةُ وفيها فضول   يرهق الحبَ واشيًا ورقيبًا ص١٠٠

لو وقفنا على فضول كانت جملة (يرهق) استئنافية. ومع الوصل تعرب الجملة نعتًا لكلمة فضول النكرة فمع الوقف تنتفى صورة الاتباع لتبدو صورة الاستئناف.

على لسان حابى:

فهيَّ لها ابنّ ساعتها وعجّل   يعجل فى السماء لك الجزاء ص١٦

لو وقفنا على وعجل لكانت معطوفة على (هى) ولما كان هناك فى الجملة جواب أمر ولأعرب المضارع يعجل مرفوعًا على أساس الاستئناف.

أما لو وصلنا فإن يعجل واقعة فى جواب الأمر وهى مجزومة ولا يضير الوزن أن يوافق أيًا من الصورتين لأنه لا كسر فى البيت سواء أكان الفعل يعجل مرفوعًا أم مجزومًا لصحة وجود مفاعلتن ومفاعلْتن.

ومن مسرحية مجنون ليلى للشاعر أحمد شوقى أيضًا.. هذه النماذج:

صحبتُ زيادًا طول يومى تلقفًا   لأشعار قيس من لسان زياد ص١٢

لو وقفنا على (يومى) لأعربنا (تلقفًا) مفعولاً مطلقا محذوف العامل - ولكانت تلقفًا مصدرًا ناب عن فعله.

أما لو وصلنا لأعربنا تلقفًا حالاً ولا غرابة فى مجىء الحال مصدرًا.

حسب ياليل، حسب ذلاً لعمى   وكفى حلفة له واعتذارًا

لو وقفنا على (له) كانت الواو استئنافية واعتذارًا مفعولاً مطلقًا محذوف العامل وكانت مصدرًا نائبًا عن فعله. لكن الوصل يجعلنا نعرب الواو عاطفة واعتذارًا معطوفة على حلفه.

ومن أشعار المتنبى[1] نعرض هذه النماذج:

حذرتهم وعرفت ذنبى أننى   عيرتُهم فلقيت منه مالقوا ص٣٣٣ جـ٢

لو وقفنا على (ذنبى) لكسرت همزة إن ولأصبح ما بعدها استئنافًا.

ولو وصلنا لفتحت همزة إن وكان المصدر بعدها بدلاً من قوله (ذنبى).

ولو وقفنا على (منه) لكان لنا فى إعراب (ما) أن نأخذها على الاستفهام أو النفى.

ولو وصلنا لكانت ما موصولة وأعربت مفعولاً.. وقد يكون هذا الفهم غريبًا على مراد الشاعر ولكن ما لنا ومراده أن أساسنا هنا هو صحة الوظيفة وحدها والتدليل إلى إمكان التغير النحوى.

(١) ديوان المتنبى. شرح أبى البقاء العكبرى ضبطه مصطفى السقا.

أريقُكَ أم ماء الغمامة أم خمر   بِفيّ برود وهو فى كبدى جَمْر ص١٢٣ جـ٢

الوقف على خمر يجعل جملة بفيه برود جملة استئنافية.

أما لو وصلنا ووقفنا على فِيّ لكانت (بفّى) جارًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف صفة لخمر.

ولو وصلنا ولم نقف على (فى) لكانت برود صفة لخمر ولتعلق الجار والمجرور بكلمة برود.

لا افتخارٌ إلا لمن يضام   مدرك أو محارب لا ينام ص٩٢ جـ٣

لو وقفنا على (يضام) لكانت مدرك خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره هو مدرك ولو وصلنا لكانت مدركًا حالاً ولأدى ذلك إلى نصب كلمة محارب بعدها أيضا.

مازلت أعرفه قردًا بلا ذنب   صِفْرًا من البأس مملوءًا من النزق ص٣٥٩ جـ٢

لو وقفنا على (أعرقه) لأعربنا قردا منادى بحرف نداء محذوف ولجعلنا صفرا مثلها أما الوصل فيجعلنا نعربها مفعولا ثانيا.

وحين ننتقل إلى مطلع قصيدة الحصْرى القيروانى المشهورة فأننا سنجد إمكانات ثرة للوقف فمطلع القصيدة يمكن أن نحدد له عدة سكتات.

فنقول:

يا ليل. الصب متى غده   أقيام الساعة موعده

وهنا فإن الوقف على ليل يجعلنا نعرب ليل منادى مبينًا على الضم ويكون الاستفهام كله من أول (الصب متى غده) وهى جملة المبتدأ فيها الصب والخبر جملة (متى غده).

ونقول:

يــا لــيــل الصب. مــتــى غــده   أقــيــام الســاعــة مــوعــده

لو وقفنا على كلمة (الصب) لكان المنادى ليل منصوبًا لأنه مضاف إلى كلمة الصب ولكانت جملة الاستفهام (متى غده) مكونة من خبر مقدم هو متى ومبتدأ مؤخر هو (غده).

ونقول:

يــا. لــيــل الصب مــتــى غــده   أقــيــام الســاعــة مــوعــده

لو وقفنا على (يا) هنا لخرجت عن كونها حرف نداء وأصبحت تعجبية وكانت ليل مبتدأ وجملة متى غده خبرًا.

لا شك أن الوقف هنا أوجب كثيرًا من القيم النحوية التى لولاه لما عرفنا لها فى البيت طريقًا.

وحين ننتقل إلى بيت جميل الذى يقول فيه:

لا لا أبــوح بــحــب بــثــنــة إنــهــا   أخــذت عــلــىّ مــواثــقًــا وعــهــودا

حين جعل البعض لا الثانية توكيدًا للأولى فقد راعوا أمر الوصل وما كان الشاعر ليصل أمرًا أراد له الوقف فهو يجيب بالنفى عن كلام سابق قائلاً لا. وهنا فإن لا الثانية استئناف وليست توكيدًا لما سبق.

وحين يقول الشاعر:

قــومــى هــم قــتــلــوا أمــيــم أخــى   فــإذا رويت يصــبــنــى ســهــمــى

فإن الوقف على قتلوا يجعل الاسم أميم منادى مرخَّما بحرف نداء محذوف، ولأصبحت كلمة (أخى) مفعولاً وهذا ما رآه شارح الحماسة .

أما لو وصل فلا شك أن أميم هنا تكون مفعولاً وترخيمه تبرره لغة الشعر ولأصبحت كلمة أخى بدلاً من أميم وفى البيت.

ذا ارعـواء فـلـيس بـعـد اشـتـعـال   الـرأس شـيـبًا إلى الصـبا من سـبـيـل

جاء به النحاة شاهدًا على حذف حرف النداء مع اسم الاشارة ذا. ويمكن للوقف أن يكون له دور فى تحديد الوظيفة النحوية. فلو وقفنا على كلمة (ذا) كانت منادى وارعواء مصدرًا ناب عن فعله. أما لو وقفنا على ارعواء فإن ذا تصبح من الأسماء الستة وهى منادى مضاف وارعواء مضاف إليه أى يا صاحب ارعواء ولم يك للنحاة سبيل حين اعتبروها اسم إشارة إلا إيجاد سكتة بعد (ذا) حتى يلمح معنى الاشارة. ولقد حدث كسر فى وزن البيت مع اعتبار هذه السكتة لكن هذا الكسر مع السكت تتقبله طريقة الانشاد.

وفى بيت الشاعر:

لا يـكـون الـعـيـر مـهـرًا   لا يـكـون الـمـهـر مـهـر

نجد أن وقفة على المضارع (يكون) الثانى تجعل ما بعده جملة استئنافية من مبتدأ وخبر أما وصل (يكون) بما بعده فإنه يجعل المهر اسمًا له (ومهرًا) خبرًا منصوبًا؛ حقيقة أن الاعتبار الأول هو الوارد المقبول لموافقته للمعنى الدلالى لكن المستوى النحوى لا يرفض كون الثانى خبرًا منصوبًا فهو اعتبار مقبول.

هذه عدة نماذج على مستوى الشعر ألا يحق لنا القول بعدها بأن الوقف تظهر قيمته النحوية الكثيرة على مستوى التركيب.. إن ما سبق يجعل الاحتمال الذى فرضته قريب الصواب إن لم يكن قرينه.

★ ★ ★



الفصل الثالث

موقعية المناسبة





مقدمة:

المناسبة ظاهرة موقعية يتوقى بها كراهية دوالى الأضداد للحفاظ على الانسجام الصوتى والتناسب فى التركيب اللغوى مادام التناسب غير محدث لاشتباه أو لبس. هذا المطلب السياقى يختلف فى صورته عما يريده النظام من قوانين للكلمة وليس هذا بغريب لأن سلوك الكلمات عند الأفراد يختلف عن سلوكها وهى داخل التركيب، إن اللغة تهرب من المتنافرين بتحقيق هذه الظاهرة التى تأتى ببعض القوانين المخالفة للنظام أو بتعبير آخر تأتى بعض القوانين الفرعية التى يمكن إضافتها مع ما يقرره النظام ويطلبه.

«ولقد لاحظ النحاة أن موقعًا ما قد يتطلب حركة معينة بحكم النظام أي بحسب القاعدة ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها أو على الأقل لا تناسبه ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ فى مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها[1]».

وإذا كان النحاة قد فطنوا إلى هذه الظاهرة فى صورة واحدة مسجلة تحت عنوان مناسبة الكسرة لياء المتكلم فإن هذا لا يكفى لإلقاء ضوء على هذه الظاهرة بل يجب أن - يعمم فى كل ما يحدث تناسبًا ليس على مستوى تأثير صوت مضاف إلى الكلمة على صوت قبله بل على مستوى موسيقية التركيب كله كما سنرى بعد ذلك، لأن هناك مواقع كثيرة تتحقق فيها هذه الظاهرة وهى جديرة بالتقرير والتسجيل. ومن هنا أستطيع أن أقول وهذا فرض سوف أحاول إثباته فيما بعد - إن موقعية المناسبة ليس لها مكان محدود فى التركيب بل هى من موقعيات الشيوع.

(١) اللغة العربية معناها ٢٧٣.

ذوق العربية وحرصها على التناسب

لو جابهنا سؤال يريد إدراك معرفة التناسب فى اللغة لكانت الاجابة بإيجاز أن اللغة العربية تحرص على التناسب بين أصوات كلماتها ما وسعها ذلك لأن الذّوق العربى يتجه إلى كراهية التنافر الصوتى ويسعى إلى التآلف والانسجام فالفتحة مثلاً قيمة صوتية تتفق والألف وأمر الضمة مع الواو والكسرة مع الياء كذلك. وهذه المناسبات إنما يشكلها مسلك عضوى يجنح إلى اليسر والسهولة فصوت الضم يقترب والواو كذلك للفتح مع الألف والكسر مع الياء. ومن ثم كانت السهولة العضوية المنطقية مبعثًا أيضًا للغتنا العربية فى حرصها على التناسب.

واللغة العربية فى سبيل الحفاظ على هذا الذوق لا تجد ضيرًا من أن تخرق من نظم النحو وقوانينه الكثير فى سبيل المجانسة التى تظهر وتحدث فى خضم السياق ومن هنا يظهر كثير من القواعد السياقية التى سوف نراها بعد ذلك عند تناولنا للقيم النحوية لظاهرة المناسبة السياقية.

فهل هذا الحرص وليد فكرة لا تجد ما يؤكدها من أقوال علماء اللغة. أو أن علماء اللغة وهم على وعى بها وجدوا ما يؤكد هذه الحقيقة؟ بصورة أخرى. هل أدرك علماء اللغة دور المناسبة فى التركيب العربى أولاً؟ لنذهب إليهم ففى أقوالهم وأحاديثهم جواب هذه الأسئلة.

من علماء العربية الذين أدركوا دور المناسبة فى التركيب العربى ابن جنى ففى حوار له عن ياء المتكلم وما توجبه من كسر ما قبلها يتحدث عن رجل قائلاً «وأنشدنى أيضا شعرًا لنفسه يقول فيه: كأَنً فاى فقوى فى نفسى بذلك بعده عن الفصاحة وضعفه عن القياس الذى ركبه وذلك أن ياء المتكلم تكسر أبدًا ما قبلها.

ونظير كسره الصحيح كون هذه الاسماء الستة بالياء نحو مررت بأخيك وفيك فكان قياسه أن يقول (كان فِيَّ) بالياء كما يقول (كأنَّ غلامِى).. ومثله سواء ما حكاه صاحب الكتابِ من قولهم: كسرتَ فِيَّ ولم يقل فاى وقد قال الله سبحانه: ﴿إن أبى يدعوك﴾.. ولم يقل أن أباى وكيف يجوز ان أَبَاى بالألف وأنت لا تقول: إن غلاَمىْ قائم، وإنما تقول كأنَّ غلامى بالكسر فكذلك تقول كأن فِيَّ بالياء. وهذا واضح ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله (كأن فأى) على قوله: كأن فاه وكأن فاك وأنْسى ما توجبه ياء المتكلم من كسر ما قبلها وجعله ياء[1].

من هذا الحوار يبدو أن ابن جنى يؤكد المناسبة فى مناقشته لهذا الرجل وفى سبيل تأكيده لمناسبة ما قبل ياء المتكلم لها يستشهد بما يناظرها من كسرة الأسماء الستة ومما حكاه صاحبِ الكتاب ويأتى بالدليل القاطع من قوله تعالى ﴿إن أبى يدعوك﴾ حيث لم يقل إن أباى. ولا ينسى مؤكدًا دليله بوجوب المناسبة أن يصدر عبارات ساخرة يتناول بها تفكير الرجل الذى لم يفطن إلى المناسبة هنا حين يقول ببعده عن الفصاحة وبضعف قياسه وبأنه أنسى أن ياء المتكلم توجب كسر ما قبلها وليست هذه السخرية إلا لتأكيد أن المناسبة فى سياقها أمر مطلوب.

وصاحب الانصاف إذ يتحدث عن رأى الكوفيين والبصريين فى أصل الحركة فى همزة الوصل يقول: (ذهب الكوفيون إلى أن الأصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل: فتكسر فى «اضرب» اتباعًا لكسرة العين وتضم فى ادخل اتباعًا لضمة العين.. وذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنما تضم فى «ادخل» لئلا يخرج من كسر إلى ضم لأن ذلك مستثقل ولهذا ليس فى كلامهم شىء على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إننا قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفًا لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركًا، وجب أن تكون حركته

(١) الخصائص جـ٢ ٧.

تابعة لعين الفعل طلبًا للمجانسة لأنهم يتوخون ذلك فى كلامهم، ألا ترى أنهم قالوا «منُتُن» فضموا التاء إتباعا لضمة الميم وإن كان الأصل فى التاء أن تكون مكسورة، لأنه من أنتن فهو منتن[1].

فمن حديث الكوفيين نعلم أن مرد حركة الوصل يرجع إلى التجانس والتناسب وهم يصرحون بأن ذلك مراعى فى كلام العرب لأنهم يتوخون ذلك فى كلامهم وفى هذا تأكيد لمطلب المناسبة. ولم يجد البصريون سبيلاً لدفع الأمثلة والنماذج إلا قولهم فى «ادخل» إنما كانت هذه الحركة لئلا يخرج من كسر إلى ضم وذلك مستثقل لأنه ليس فى كلام العرب شىء على وزن فِعُل. ونحن نسأل البصريين ولم لم يكن هناك شىء على وزن فعل. وبينما كان ردهم علينا ساخرًا قائلين: السنا قد قلنا بأن ذلك أمر مستثقل؟ وما علموا أن الثقل هنا راجع إلى عدم المجانسة والتناسب ولو علموا ذلك لوافقوا الكوفيين فيما قالوه لأن المناسبة التى ينتفى بها الثقل هى الأساس فى رفض مثل هذا الوزن.

ويحدثنا ابن هشام حديثًا رائعًا وممتعًا تتأكد فيه حقيقة ذوق العربية للمناسبة. فبعد أن تناول كل الاحتمالات فى تخريج قوله تعالى ﴿إن هذان لساحران﴾ يضيف قائلاً تعليقًا على هذه الآية وعلى آية ﴿إحدى ابنتى هاتين﴾ أنه إنما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب لمناسبة ابنتى قال: فالاعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة كما أن البناء فى ﴿إن هذان لساحران﴾ أفصح من الاعراب لمناسبة الألف فى هذان للألف فى ساحران[2]. هذا النص الرائع يدل على أن ابن هشام يؤكد المناسبة إذ يعتبر مدار الفصاحة عليها لقد اختلف التعبيران إعرابًا وبناء رغم اتفاق بابهما النحوى ووحدتهما الصرفية وأصبح تأكيد حكمها راجعًا إلى المناسبة.

---

(١) الانصاف. الأنبارى مسألة ١٠٧ ص٤٣٥.

(٢) شذور الذهب ٦٩.

وقد يدعى البعض لإحدى هاتين الأيتين بدعوى الشذوذ وإذا صح منهم ذلك فإننا نواجههم برأى الدكتور تمام الذى يقول فيه. «ومعنى دعوى الشذوذ لهذه الصيغ هو فرض القاعدة الصرفية على الاستعمال العام ووضعها منه موضع المعيار الذى يجب أن يراعى فى كل صياغة لغوية[1] وهذا غير مقبول علميًا وابن[2] هشام لم يمل من تكرار فكرته السابقة حيث يقول فى موطن آخر: «وعلى هذا فقراءة هذان أقيس إذ الأصل فى المبنى أن لا تختلف مع أن فيها مناسبة لألف ساحران وعكسه الياء فى ﴿إحدى ابنتى هاتين﴾ فهى هنا أرجح لمناسبة ياء ابنتى[3]».

من كل هذا نستطيع أن نقول إن ابن هشام يؤكد المناسبة وحين يؤكدها فكأن ذلك إعلان صريح منه بأن ذوق العربية ينزع للتناسب.

أما السيوطى فيقول «ويجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة والتناسب نحو قوله تعالى ﴿وجئتك من سبأ بنبأ﴾ وقوله تعالى ﴿سلاسلا واغلالا[4]﴾ ومن نصه هذا نعلم أن النظام هنا قد خولف فى سبيل الحفاظ على التناسب والسيوطى وإن كان يجمع أقوال سابقيه ويعرضها فمعنى ذلك أنه مشارك لها مادام لم يعارضها فهو يقول فى موطن آخر: «قال ابن إبان فى شرح الفصول اعلم أن العرب قد أكثرت من الاتباع حتى صار كأنه أصل يقاس عليه وإذا كانت قد زالت حركة الدال مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه عن الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام، وقلبوا ايضًا الياء إلى الواو مع أن القياس عكس ذلك فقالوا أنا أخوك يريدون أنا أخيك[5] ففى هذا النص دلائل لبيان ذوق العربية فى الحرص على التجانس من القول اعلم أن العرب أكثرت من الاتباع وأن العربية تركت اتباع

---

(١) اللغة بين المعيارية والوظيفة ص١٣.

(٢) فى الشذور ص٧١ يقول ابن هشام: «وقد رعم قوم أن قراءة مَنْ قرأ هذان لحن».

(٣) مغنى البيب جـ١ ٣٧.

(٤) همع الهوامع جـ١ ٣٧.

(٥) الأشباه والنظائر جـ٢ ١٢ - ١٣.

القياس فى سبيل الحفاظ على الاتباع والتجانس وكل ذلك دليل على رغبة العربية فى التجانس والمناسبة.

ولم يكن الأمر وقفًا على هؤلاء العلماء فما من عالم لغوى إلا وذكر المناسبة أن لم يؤكدها قانونا فإنه يؤكدها تطبيقًا وتمثيلا ونحن نكتفى بما سبق من أقوال علماء العربية لنرى نظرة دارسى العربية المحدثين وهى فى مجموعها مطابقة لرأى العرب.

يقول كانتينو وأخيرا فإن النحاة العرب قد ذكروا عدة حالات تقرب فيها الحركات بعضها من بعض وأشهر حالات هذا النوع من التقريب هو إدغام ضمير الغائب المتصل «به» وجمعه هم: فإذا وقع هذان الضميران بعد كلمة تنتهى بكسرة طويلة أو بفتحة متبوعة بياء ساكنة.. صارت ضمتها كسرة نحو قولهم: فى رجله وقاضيهم وعليهم.. إلخ[1].

فهنا تصريح من واقع رأى النحاة ومن واقع المثال الذى خالف فيه ضمير المفرد الغائب المتصل والجمع شكلها ليتجها إلى شكل آخر يجانسان فيه ما يسبقهما أليس فيما أورده كانتينو هنا دليل على حرص العربية على التناسب.

ويقول كانيتنو فى موطن آخر «قد تؤثر الحروف أو الحركات فى نطق الحركات المجاورة لها فينتج عن ذلك تغييرات مختلفة تلحق هذا النطق فقد يطرأ على الحركات ما يطرأ على الحروف من عمليات صوتية مثل التماثل والتباين والقلب نحو ما وقع فى العربية من تأثير حركة فى حركة أخرى على سبيل التجانس فى قولهم فى رجليه «عوض قولهم فى رجلُيه[2]». فهذا قول كسابقه يؤكد حقيقة التناسب.

ويؤكد المناسبة الدكتور تمام قائلاً «ومما يعود فى الذوق العربى أيضًا كراهية التنافر ما يسمونه ظاهرة المناسبة **vowel harmony** فالمعروف أن الفتحة

---

(١) دروس فى علم أصوات العربية ١٨٢.

(٢) السابق ص .

وألف المد من قبيل صوتى واحد وأن الكسرة وياء المد من قبيل آخر وأن الضمة واو المد من قبيل ثالث فكل حركة من هذه الحركات الثلاث تناسب ما كان قبلها[1] ويصرح أستاذى[2] بأن النحاة فطنوا إلى هذه الظاهرة ولكنهم سجلوا تحتها صورة واحدة وكان الأجدر بهم أن يجمعوا كل ما أشبه هذه الصورة فى إطارها.

وإذا كانت العربية حريصة على المناسبة فهل هناك سر لذلك الحفاظ؟ لعل ذلك راجع إلى الناحية الموسيقية وحرص اللغة العربية على الناحية الموسيقية - وأساسها كراهية المتضاد - لأنها «نشأت شفوية ومتى اقتصر أمر اللغة على السماع وعلى الانشاد فلابد أن تعنى كل العناية بهذا الانسجام الصوتى»[3]. ففى الموسيقى تناسب صوتى وهذا التناسب يتفق والسهولة العضوية التى أبى فيها الذوق التنافر وسنحاول إظهار ذلك عند تناولنا للمسائل التى يمكن إدراجها تحت موضوع المناسبة من جوار واتباع وتركيب وإمالة إلخ.

★ ★ ★

(١) اللغة العربية معناها ٢٧٣.

(٢) السابق بتصرف ٢٧٣.

(٣) فى الدراسات القرآنية د. شلبى ٢٦٦.

القيمة النحوية لموقعية المناسبة

سوف نتناول القيم النحوية لموقعية المناسبة من خلال صورتين أو مستويين المستوى الأول بيان القيمة النحوية للمناسبة على مستوى الكلمتين أو الحرفين داخل التركيب... المستوى الثانى تناول قيم المناسبة على مستوى التركيب كله ويجب علينا قبل تفضيل المستويين أن ندرك أنه لا فرق بين المستويين فى كون دراستهما تركيبة سياقية غاية الأمر أن المستوى الأول تحديد لجزء من التركيب نركز عليه أما الثانى فهو نظرة للتركيب كله من مبدأه إلى منتهاه.. فإلى المستويين لنعرف أبعادهما وقيمهما النحوية.

★ ★ ★

المناسبة على مستوى كلمتين
داخل التركيب

الحديث عن المناسبة هنا قد يبدو فى معظمه جديد النظرة. لكن هذه الجدة فى كثير من وسائلها كانت مطروقة لدى اللغويين القدامى إما صراحة أو تلميحًا. وأمر اللمح هذا لا تقل قيمته عن الصراحة فالمسائل الصريحة هى ما سنذكره تحت مناسبات حروف المد كالألف والواو والياء. أما مسائل التلميح فقد خصصناها بعناوين مفردة وأدرجناها تحت هذه الموقعية وهى قضايا الجوار والإمالة والاتباع والمبنيات من المركبات. وها هو تفصيل هذه المسائل.

أولاً.. صور المناسبة التى صرح بها اللغويون.. وهى

(أ) مناسبة ما قبل ياء المتكلم وقيمتها السياقية الكسر:

شغل الحديث عن مناسبة ما قبل ياء المتكلم حيزًا ليس بالقليل لدى النحاة. ولبيان نظرة اللغويين لهذه الصورة نذكر جملاً من آرائهم وسوف نرى أن بعضًا منهم وخاصة المتقدمين قد اضطرب رأيه بين الحوم حول المناسبة والبعد عنها وأن البعض الآخر وخاصة المتأخرين قد ذكر المناسبة صراحة.

يحدثنا ابن جنى تحت عنوان: «باب فى الحكم يقف بين الحكمين» قائلاً: «هذا فصل موجود فى العربية لفظًا وقد أعطته مقادا عليه وقياسًا. وذلك نحو كسره ما قبل ياء المتكلم فى نحو غلامى وصاحبى. فهذه الحركة لا أعرابٌ ولابناء. أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهى فيه، نحو هذا غلامى

ورأيت صاحبى، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب فى هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذًا فى آخرها ببناء، ألا ترى أن غلامى فى التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا.. فإن قلت: فما الكسرة فى نحو مررت بغلامى ونظرت إلى صاحبى أأعراب هى، أم من جنس الكسرة فى الرفع والنصب قيل: بل هى من جنس ما قبلها، وليست إعرابًا، ألا تراها ثابتة فى الرفع والنصب فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يُكْره الحرف. عليها، فيكون فى الحالات ملازمًا لها. وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول فكما لا يشك أن هذه الكسرة فى الرفع والنصب ليست بإعراب، فكذلك يجب أن يحكم عليها فى باب الجر إذ الاسم واحد، فالحكم عليه إذا فى الحالات واحد[1] فإبن جنى يتحدث عن هذه الكسرة فى أنها حكم يقف بين حكمين فهى علامة تقف بين البناء والاعراب وليست هما ولسنا نجد تعبيرًا للمناسبة بالصراحة المطلقة هنا ولكنه حين يرد عن كسرة ما قبل المضاف للياء المجرور هل حركته إعراب أو من جنس الكسرة فى الرفع والنصب يقول بل هى من جنس ما قبلها، أى انها حركة واحدة فى كل الحالات ثابتة وفى هذا الرد ما يوحى باعتبار المجانسة لكن الشىء الذى نقره هنا أن تردد ابن جنى فى كون هذه الكسرة ليست إعرابًا ولا بناء يعنى أنها ليست صورة من صور النظام حين نجد فيه قاعدة محدودة والتردد والشك هنا راجعان إلى أن الكسرة مطلب سياقى بعيدة عن النظام ومخالفة له فليست ببناء وللبناء نظام وليست بإعراب وللإعراب نظام وإنما هى بين الحكمين ووقوفًا بين الحكمين ليس تصويرًا كاملا لها. ولو قال ابن جنى هنا هى حكم آخر وأتى به موقع معين يسلم كلامه من الشك لكنه وإن شك فإن عدم قطعه لها يوحى بأنه يرى ظاهرة جديدة هذه الظاهرة هى ما نسميها نحن بالمناسبة وهى التى سيؤكدها لنا فى نص غير نصه السابق.

---

(١) الخصائص جـ٢ ٣٥٦ - ٣٥٧.

يقول ابن جنى: «وأنشدنى أيضًا شعرًا لنفسه يقول فيه: كأن فاى.. فقوى فى نفسى بذلك بعده عن الفصاحة وضعفه عن القياس الذى ركبه. وذلك أن ياء المتكلم تكسر أبدًا ما قبلها[1] فسر الكسر هنا مرجعه لا يعود إلى بناء ولا إلى إعراب، وإنما مرجعه إلى أن ياء المتكلم تكسر أبدًا ما قبلها ولا يخفى أن سر الكسر راجع إلى ما تريده الياء من تجانس لها فهى كسرة صريحة تحتاج إلى كسر ما قبلها.

ويقول ابن يعيش فى مبحث ما أضيف إلى ياء المتكلم: «اعلم أن ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها نحو قولك غلامى وصاحبى ودلوى وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم لو سلم الياء من التغيير والانقلاب وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب فى الرفع واوًا فى لغة من أسكنها وكان اللفظ فى الرفع هذا غلامو فتذهب صيغة الاضافة وكانت تنقلب فى النصب ألفًا فى لغة من فتحها فكنت تقول: رأيت غلامًا فلما كان إعراب ما قبلها يؤدى إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة فإن قيل. فأنتم قد قلبتموها ألفًا فى النداء نحو يا غلاما قيل ذلك شىء اختص به النداء[2].

والنقاط التى يظهرها نص ابن يعيش هى:

١ - ياء المتكلم تكسر ما قبلها.

٢ - إن سر كسرها لما قبلها لئلا تنقلب إلى حرف آخر. لأنك لو ضممت ما قبلها لانقلبت واوا ... ولو فتحت لانقلبت ألفًا فتضيع سمة الإضافة.

٣ - يحس اعتراضًا فى قلب هذه الياء ألفًا فى النداء فيخص هذه الصورة النداء، وتعليقنا على هذه النقاط ما يلى: أننا نسلم مع ابن يعيش بأن ياء المتكلم

(١) الخصائص جـ٢ ٧.

(٢) المفصل جـ٣ ٣١ - ٣٢.

تكسر ما قبلها أما حديثه عن سر الكسر فلا نقبله لما فيه من فرض قضية ذهنية على مستوى الواقع اللغوى والنطقى فالواقع لن يأتى بضمة قبلها أو فتحة حين النطق بها لأن هذه الياء تحتاج إلى ما يناسبها وهو الكسر احتياجا نطقيًا - فتعبير ابن يعيش: «لو لم يكن» تعبير نرفضه لأننا نركز دراستنا «على ما هو كائن» وحده ولا عبرة لنا بلو لم يكن؛ ولأن ابن يعيش يحس ضعف ذلك التفسير فإنه يرصد احترازا بالنداء واحترازه هذ دليل يؤخذ عليه وليس له يخالف مقتضى ما يقوله من افتراضه بضم ما قبل الواو أو فتحها ونحن نقول إن الياء حين كانت ياء صريحة جاء الكسر مناسبًا لها أما حين نطقت ألفًا فإن الفتحة جاءت مناسبة لها. فلم تكن الكسرة والفتحة سببين لمجىء الألف وإنما كانت الألف والياء سببى مجىء الفتح والكسر.

ويتابع ابن يعيش حديثه قائلا: «وليس كسر ما قبلها لثقل الفتحة ألا ترى أن الفتحة أخف الحركات ومع ذلك كسرت فعلم أن الكسرة فيها بغير الاستثقال »[1] ونقول له إن افتراضك خفة الفتح مع ياء المد أمر مستحيل ولا يمكن أن تكون الفتحة هنا خفيفة مطلقًا بل هى واقع نطقى مستحيل إذ كيف تنطق فتحة بعدها ياء مد؟ وقل مثل ذلك مع فرض تجانس الضمة مع ياء المد.

ويقول ابن هشام فى هذه الكسرة عند حديثه عما تقدر فيه الحركات «فأما الذى تقدر فيه الثلاث فنوعان: أحدهما.. ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالمًا، ولا منقوصًا، ولا مقصورًا وذلك نحو «غلامى» و«غلمانى» «ومسلْمِاتى» فهذه الأمثلة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء، والذى منع مَن ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة جانسها، وهى الكسرة، فاستحال حينئذ المجىء بحركات الاعراب قبل الياء إذ المحل الواحد لا يقبل

---

(١) المفصل جـ٣ ٣٢.

حركتين فى الآن الواحد[1] فقوله أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة دليل واضح على أن الكسرة ظاهرة موقعية للتناسب. وهو يصرح بها أكثر من ذلك قائلا فإنها كسرة المناسبة وهى مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها[2] فهو يصرح هنا بأنها للمناسبة غير أن قوله «مستحقة قبل التركيب ليس بصحيح لأنها مستحقة للتركيب إذ هى ظاهرة موقعية لم تنشأ إلا من أجل التركيب وربما كان دافعه إلى التسرع فى هذا القول هو فهمه أن التركيب يحصل بدخول عامل الجر فقط ولذا قال باستقرارها قبل العامل ولو قال إنها مستحقة قبل العامل لكن ذلك أدق وأصوب.

ويصرح ابن هشام فى نص آخر بمناسبة الكسرة ففى حديثه عن مواطن تقدير الحركات يقول: الثانى: ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها، لا لكون الحرف الأخر منه لا يقبل الحركة لذاته بل لأجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى وأخى وأبى وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذى قبلها كسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه[3] ولا أعتقد أن هناك تصريحًا أقوى من قوله «تستدعى انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فى الدلالة على تأكيده للمناسبة هنا.

ونأتى إلى الأشمونى باحثين عنده فنجده يضع هذه الكسرة فى إطار المناسبة ولعل الذى يوضح رأيه ويبينه هو تعليق الصبان صاحب الحاشية فالأشمونى عند حديثه عن المضاف إلى ياء المتكلم يقول فى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب أحدها أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور، والثانى أنه معرب فى الرفع والنصب حركة مقدرة وفى الجر

---

(١) شذور الذهب ٨٩.

(٢) السابق ٨٩.

(٣) قطر الندى ص ٥٦.

بكسرة ظاهرة واختاره فى التسهيل. والثالث أنه مبنى وإليه ذهب الجرجانى وابن الخشاب والرابع أنه لا معرب ولا مبنى وإليه ذهب ابن جنى. وكلا هذين المذهبين بين الضعف. والله اعلم [1].

فلقد عرض الأشمونى الآراء فى هذه الكسرة. وهو يتجه إلى أن الاسم معرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء وسر ذلك قد أوضحه له صاحب الحاشية فى موطن آخر حين شرح قول الأشمونى «وهو أضعف من الكسر مع التشديد بقوله: «ولعل وجهه أن الكسر فى عصاى تالية للألف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخى تالية للياء وهى تناسب الكسرة «قوله بكسرة ظاهرة» أى خلفت كسرة المناسبة [2] «فهذا الماع من صاحب الحاشية أن المراد بالكسرة هنا كسرة المناسبة ومن ثم نستطيع أن نقول إن الأشمونى من الذين آمنوا بأن سر الكسر فى نهاية الاسم المضاف لياء المتكلم راجع إلى مراعاة المناسبة للياء أى أن موقع الياء مع الاسم هو الذى أوجب تلك الصورة الجديدة وهى الكسر فى النهاية لموافقة الياء ومناسبتها.

وتتردد مثل هذه الأقوال لدى المتأخرين من علماء النحو فيقول صاحب الأزهرية: «وما قبل ياء المتكلم اشتغل بحركة المناسبة [3]» ويعلق العطار صاحب الحاشية قائلا قوله اشتغل بحركة المناسبة أى فلا يقبل حركة الاعراب إذ لا يتوارد أثران على شىء واحد [4] فهذه صراحة فى أن الحركة مناسبة وانتفاء قبول الاعراب راجع للموقع الجديد الذى حتم التناسب إذ لا يتوارد أثران على شىء واحد [5]. وياليت هذا التوارد كان مقصودًا به توارد النظام أو توارد السياق أى لا

---

(١) الاشمونى جـ٢ ٢٨٣.

(٢) السابق حاشية ٢٨٣ جـ٢.

(٣) حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية للعلامة الازهرى ص٤٧.

(٤) حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية للعلامة الازهرى ص٤٧.

(٥) حاشية حسن العطار على شرح الأزهرية للعلامة الازهرى ص٤٧.

يتفق مطلبان فى موقع واحد مطلب السياق ومطلب النظام ولكن شتان ما بين هذه الفكرة وبين ما أراد. ويقول صاحب الأزهرية أيضًا: «وذهب ابن مالك إلى أن المضاف للياء تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة فى حالة لو جر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفتها كسرة الاعراب [1] فالكسرة كما يتضح من أقواله هى كسرة المناسبة.

بقى هنا أن نضيف حكمًا آخر وهو أن ياء المتكلم تكسر ما قبلها وليس هذا الأمر خاصًا بالأسماء وحدها بل إن هناك الحروف الناسخة وأعنى بها أن وأخواتها فى ليتى وإنى وكأنى ولعلى فكل هذه الحروف تغيرت فيها علامات البناء من فتح إلى كسر وذلك لأجل المناسبة.. أى مناسبة ياء المتكلم. أما الفعل فعندما تتصل به ياء المتكلم تتصل به نون سماها النحاة نون الوقاية وحسبوا أنها تقى الفعل من الكسر وما أظن أن هذه النون تقى الفعل من الكسر لأن كسر الأفعال وارد فى مثل قولك تضربين وقولك أضربِ الولد ولم يضرب الولد.. إن قضية وقاية الفعل من الكسر بنون تحتاج إلى نظر وتريث. لذلك نسأل: ما المقصود بالكسر الذى تقيه النون للأفعال؟ هل يقصد باعتباره ظاهرة صوتية وإذا كان ذلك هو المقصود فإن كسر الأفعال السابقة ينفى هذا الغرض والاحتمال. هل يقصد باعتباره علامة إعرابية أى تقى الأفعال من الجر وإذا كان ذلك فما اعتقد أن الجر قيمة داخلة فى هيكل الأفعال ولا تركيبها.

اعتبار أن هذه النون تقى الفعل من الكسر إذًا ليس دقيقًا. فما الذى وقته هذه النون؟ إنها إنْ كانت للوقاية فالأقرب إلى الذهن أن تقى الضمير نفسه من اللبس فالنون فى تضربنى «وأضربنى» تدل على أن الياء للمتكلم وليست للمخاطب أو - المخاطبة فى تضربين «واضربى» ويسوقنى هذا إلى احتمال أحاول

(١) حاشية حسن العطار على شرح الازهرية للعلامة الازهرى ص٤٧.

فيه نفى اعتبار النون جزءًا منفردًا وهو أن النون جزء من ضمير المتكلم تشكل هى والياء ضميرًا متصلاً كاملاً يدخل على الأفعال والحروف وبعض الأسماء دالاً على المتكلم وجه ومقابلاً لضمير المتكلمين (نا) كما تبين من الفرق بين ضربنى وضربنا ومن إننى وأننا.

لقد صار الضمير المنفصل هو الدل على الغائب هاءً حين اتصاله كما نرى فى أكرمته.. فتغير الضمير لأن متطلبات الوصل تختلف عن الفصل؛ فلا جرم أن يكون تغير الضمير المنفصل «أنا» فى الفصل إلى (نى) فى الوصل صحيحًا ومن ثم تصبح كلمة (نى) كلها ضميرًا متصلاً للمتكلم. إن ذلك يخلع الإسمية على الكلمة كلها ولا يوجد ما يجعلنا نعتقد النون حرفًا بمفرده لا صلة له بضمير المتكلم الياء كما يرون.

لقد آنسنا سيبويه بقول يعتبر فيه أن الضمير (نى) كله اسم حين يقول فى باب ما يحذف من الياءات عند الوقف «وأنت تريد أسقانى وأسقنى لأن نى اسم وقد قرأ أبو عمرو فيقول ربى أكرمن[1] أليس قوله بأن (نى) اسم إحساسًا منه بأن النون جرء من الكلمة وليست حرفًا مستقلاً بنفسه؟ وأليس حذف الياء هنا وبقاء النون دليلاً على الاقتصار بحذف الكلمة بإبقاء جزء منها وفى ذلك شعور بأن الكلمة مكونة من حرفين هما (نى). إن كلمة (نى) (נִי) تعتبر فى اللغة العبرية ضمير نصب للمفعولية. ولعل وجودها كلاصقة دالة على المفعولية فى الأفعال العبرية دليل على أنها كلمة واحدة انظر هذه الامثلة:

לָמָּה זֶּה שְׁלַחְתָּנִי (لماذا أرسلتنى) خروج ٥/٢٢

[illegible] (ومن يعرفنى) أرميا ٥٠/٤٤[2].

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٨٩.

(٢) ساعدتنا الزميلة الأخت سلوى ناظم المعيدة بقسم فقه اللغة بالكلية على الإتيان بهذه الأمثلة العبرية.

هذه احتمالات تدفعنا إلى الاحساس بأنه لا وقاية هنا ولا نون تقوم بهذه الوظيفة غير المطلوبة وإنما الموجود هو ضمير المتكلم (نى) فى حالة اتصاله.

والآن بعد أن انتهينا من عرض الأراء التى لمسنا منها كيف أن ياء المتكلم تكسر ما قبلها للمناسبة الصوتية نعرض بيان قيمة المناسبة النحوية فى هذه الصورة كما نرى فى الجدول التالى:

النظام المفترض	حكمه السياق	حكمه
ياء المتكلم مع الأسماء غلامُى غلامَى غلامِى	أخر الاسم يضم غلامى مكسور رفعا ويفتح فى كل الحالات نصبا ويكسر جرا	جاء السياق هنا بقيمة جديدة هى الكسر فى حالتى - الرفع والنصب وتغيرت الياء فى حالة الجر من كونها حرف لين إلى حرف مد وفى النماذج انتقلت العلامة من كونها ظاهرة إلى كونها مقدرة
ياء المتكلم مع انىَ .. ليتَى .. كأنى .. لعلّى منّى .. عنى	فرض النظام - انى .. انى البناء على الفتح لعلى ... بالنسبة للحروف ليتى .. منى الناسخة أن وليت عنى وأن وكأن ولعل وفرض البناء على السكون بالنسبة لحرف الجر من وعن	لنا فى ذوات النون هنا أن نقول إن المناسبة شكلت صورة الضمير المتصل حيث جاءت نونه مكسورة وفى ذلك تناسب. كذلك الأمر مع حرفى الجر من وعن أما لعل وليت فواضح أن قيمة الحرفين وهى بناء على الفتح قد تغيرت إلى كسر.

(ب) مناسبة واو الجماعة - ألف الاثنين - ياء المخاطبة.

١ - مناسبة واو الجماعة ... والقيمة السياقية الضم.

مناسبة أخرى يتغير بها مطلب النظام عند تطبيقه. فإذا اتصلت واو الجماعة بكلمة ما داخل التركيب فإن الصورة الأخيرة للكلمة سواء أكانت إعرابية أم بنائية لحقها تغيير يناسب هذه الواو.

ولتفصيل ذلك ننظر إلى هذه الواو وسنجد أنها باعتبارها مورفيمًا يدل على الفاعلية تلحق الأفعال بحكم احتياج الفاعل إلى فعل قبله كما يرى النحاة. هذا الفعل الذى ستلحقه واو الجماعة تختلف صورته بين الماضى والمضارع والأمر.

وسوف ننظر إلى ما يحدثه تأثير الواو من مناسبة ما قبلها داخل السياق مع اختلاف الحكم بين النظام والسياق كما يبدو فى الجدول التالى:

النظام	حكمه	السياق	حكمه
(أ) الفعل الماضى صحيح الأخر عند اتصاله بواو الجماعة (ولن تأتى بالواو لأنها صورة مفترضة). كتبت - قال	حكمه مبنى على الفتح وهو حكم النظام.	كتبوا - قالوا	تغيرت علامة البناء للفعل من الفتح إلى الضم والضم هنا علامة سياقية.
(ب) الفعل المضارع الصحيح الأخر عند اتصاله بالواو (ولن نأتى بها لأنها فى النظام وليست فى الكلام). يكتب الأولاد - لن يكتب - لم يكتب.	يرفع بالضم وينصب بالفتح ويجزم بالسكون	يكتبون لن يكتبوا لم يكتبوا	من الواضح أن هذا التغيير وإن لم تكن له قيمة نحوية واضحة إلا أن المضارع فى كل حالاته تأثر آخره بواو الجماعة. ولذلك حديث آت.

النظام	حكمه	السياق	حكمه
(جـ) فعل الأمر صحيح الآخر دون أن نأتى بالواو.. إلخ). اضرب - اكتب	مبنى على السكون	اضربوا اكتبوا	وإن لم يكن للتغيير أثر نحوى إلا أن نهاية الأمر قد ناسبت الواو.

من هذا الجدول السابق نجد أن نهايات الأفعال مضارعة أو ماضية أو أمرًا ناسبت واو الجماعة ولقد وجدنا أن القيمة النحوية للسياق فى الماضى قد اختلفت عما يطلبه النظام.. أما المضارع والأمر فقيمة السياق معهما لم تخالف فى مظهرها لدى النحاة النظام لأن علامة الباب كما هو واضح لدى النحاة مركزة فى حذف النون عند النصب والجزم ووجودها عند الرفع وأظن أن الذى جعل مدار القيمة النحوية إلى النون وجودًا وعدمًا هو تلك النهاية الثابتة التى حلت بآخر الفعل قبل الواو من لزومه الضم لتناسب الواو.

هذه هى صورة التناسب لواو الجماعة يؤكد حقيقتها النحاة بالتصريح أو بالتلميح فابن يعيش وإن لم يضعها تحت قاعدة خاصة يقول: «فالكسرة هنا كالضمة فى نحو لم يضربوا والفتحة فى نحو لم يضربا فى كونها عارضتين للواو والألف»[1] فكسرة ما قبل الياء مثل ضمة ما قبل الواو.

غير أن هناك من يذكر صراحة أن الضمة للتناسب. يقول العطار شارحًا الأزهرية وإنما ضم مع الواو فى نحو ضربوا طلبًا للمشاكلة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح[2]. ويقول فى موطن آخر «فخرج الضمة فى ضربوا فإنها للمناسبة والفعل

(١) المفصل جـ٣ ٣٢.

(٢) حاشية العطار ص٥٥.

مبنى على فتح مقدر[1] ويقول أيضا» وقوله «ولثقلهما» أى الضم والكسر لم يدخلا فيه، أى فى الفعل ويؤخذ منه أن الضمة فى ضربوا ليست ضمة بناء بل للمناسبة وأن الفعل مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم ما فيه[2].

هذه نصوص صريحة فى أن ضمة ما قبل واو الجماعة فى الماضى للمناسبة وبقيت امامنا ضمة ما قبل الواو فى المضارع والأمر وسوف نأتى بأدلتها بعد حديثنا عن مناسبة ألف الاثنين وياء المخاطبة.

٢ - مناسبة ما قبل ألف الاثنين وقيمته السياقية الفتح:

وهذه لا تكون إلا مع الفعل لأن ألف الاثنين فاعل محتاج إلى فعل كواو الجماعة وفى جدولنا التالى سنرى أنه لا حاجة بنا إلى الفعل الماضى لأنه لا

النظام	حكمه	السياق	حكمه
(أ) المضارع.. يضرب المحمدان لم - لن (الصورة المفترضة لا تتحقق فى الكلام).	الرفع بالضم والنصب بالفتح والجزم بالسكون	يضربان لم يضربا لن يضربا	نهاية الفعل فى الأحوال الثلاثة فتحة وهى المناسبة الألف غير أن القيمة النحوية هنا لم ترجع لهذه الفتحة وإنما لثبوت النون وحذفها.
(ب) الأمر اضرب.	مبنى على السكون	اضربا	نهاية الفعل بناء على الفتح غير أن علامة الفعل كما يرى النحاة بناء بالحذف.

(١) السابق ٥٩.

(٢) السابق ٦٠.

يتغير فيه مطالب النظام عن السياق. فالنظام يبنيه على الفتح وهذا الفتح ثابت فى السياق لأنه يناسب الألف فلم يغير.

٣ - مناسبة ياء المخاطبة وقيمته السياقية الكسر:

وهى أيضًا لا تكون مع الماضى وإنما مع المضارع والأمر كما يتبين من هذا الجدول.

النظام	حكمه	السياق	حكمه
المضارع تضرب فاطمة - لم - لن	الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون	تضربين لم تضربى لن تضربى	نهاية الفعل فى الأحوال الثلاثة كسرت لمناسبة ياء المخاطبة غير أن القيمة النحوية هنا فى وجود النون - وحذفها.
الأمر اضرب	البناء على السكون	اضربى	الكسرة ناسبت غير أن علامة البناء هى حذف النون.

لقد تبين أن ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين من الأفعال المضارعة والماضية والأمر يناسب هذه المدات فهل هناك رأى لغوى يؤكد هذه الحقيقة أو لا؟

إن الذى سيقلل من الحديث عن هذه المناسبات خاصة فى المضارع والأمر أن النحاة توجهوا إلى العلامة وهى عندهم النون وجودًا أو عدمًا لقد اعتبروا أن نهاية الأفعال الخمسة هى هذه العلامات؛ ومن ثم لم يكن هناك تركيز على ما قبل هذه المدات فى الحديث عن هذه الأفعال. لكنّ هناك نصًا أورده العطار

صاحب الحاشية على متن الأزهرى هذا النص له أهمية خاصة فى حديثنا حيث يقول عن إعراب الأفعال الخمسة:

«قال زعم أبو زيد السهيلى أن الاعراب مقدر فى الأحرف التى قبل هذه الحروف كما هو مقدر فى غلامى وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الاعراب فى تلك الحروف كما منعت الاضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة فى آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التى تطلبها ياء المتكلم. قيل له فما بال هذه النون تثبت فى الرفع وتحذف فى الجزم والنصب فقال ما معناه. هذه النون إنما لحقت هذه لوقوعها موقع الأسماء فهى من تمام دخول الرفع فى المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت إن زيدًا يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فكذلك إذا قلت إن الزيدين يقومان لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان فإذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فإذا قلت لن يقوما أو لم يقوموا لا يقدر لن قائمان ولا لم قائمان فلم تثبت النون ولذلك، فعلى مذهبه تكون علامة الرفع فى يقومان ضمة مقدرة فى الميم وأما فى النصب ففتحة مقدرة وأما فى الجزم فسكون الميم تقديرًا أهم مع حذف[1]».

نص يخالف صاحبه فيه الرأى المشهور فى إعراب الأفعال الخمسة فهو هنا يعربها بحركات مقدرة للمناسبة ويأتى صاحب هذا الرأى بفرض رد به على وجود النون باعتبارها علامة للرفع وعلامة حذف النون باعتباره علامة للنصب وللجزم. ويعلل لذلك بأن وجود هذه النون فى الرفع يقابل وجود نون قائم وقائمان وعدم وجودها لأنه لا مقابل لها مع (قائمان) فى النصب والجزم حيث لا جزم ولا نصب. وهذا افتراض أو تعليل ذهنى.

غير أن صاحب هذا الرأى ربّما أحس بضعف قياسه السابق فأصدر عبارة لها مغزاها القوى لقد قال بأن هذه الأفعال إعرابها بحركات مقدرة رفعًا والنون هنا مقابل للاسم المأخوذ من الفعل يقوم (قائم) يقومان (قائمان). وتعرب بعلامة

(١) الحاشية ص٧١.

مقدرة أيضا فى النصب والجزم وهنا تؤخذ عليه مشكلة سلب النون فيضيف إلى قيمة الاعراب بالتقدير هنا قيمة الحذف وكان يمكنه أن يقول كما أحس أن علامة الرفع فى هذه الأفعال تقدير مع وجود النون فى الرفع وتقدير مع حذفها فى النصب والجزم. هذا الاحساس لن أجزم بصحته أو صوابه تمامًا. والذى يهمنا هنا تعبيره بأن آخر هذه الأفعال قبل واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين إنما يشبه ما قبل ياء المتكلم أى ان الحركة قبلهن تكون ضمة أو فتحة أو كسرة مناسبة لهذه المرّات.

وأستطيع القول بأن هذه الصورة لا تعطى قيمًا نحوية ما دمنا اقتصرنا على أن حذف النون ووجودها هو ركيزة العلامة فحسب أما إذا أحدثنا تلازمًا بينهما أى بين المناسبة والحذف والوجود فيمكن القول بأننا أمام ظاهرة سياقية قيمتها النحوية حركة المناسبة مع قيمة الحذف أو الموجود.

(جـ) مناسبة الضمير المتصل للمجرور قبله:

نوع آخر من المناسبة الصورة فيه عكس ما رأينا فالتناسب فيما أوردناه تأثير صوت فيما قبله لكن الأمر هنا عكس ذلك إذ التناسب ناشىء عن تأثير صوت فيما بعده هذه الصورة تتحقق مع الضمير المتصل حين يتأثر بما قبله إذا كان ياء أو كسرة ونحن نعلم أن هاء هذا الضمير مضمومة النطق مفردًا أو مثنى أو مجموعًا (هـ - هما - هم - هن) هذا الضمير بصوره يتغير فى السياق فما حقيقته فى سياقه؟.

يقول سيبويه تحت عنوان «هذا باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة الاضمار» اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو لأنها فى الكلام كله هكذا إلا أن تدركها هذه العلة.

وإذا كان النحاة قد أشاروا إلى هذه الظاهرة وإمكانها فإنه يمكن لنا أن نضعها فى جدول نبين فيه قيمها.. أن هذا الضمير يتصل باسم أو حرف اتصالاً مباشرًا فكيف تكون صورته السياقية التى تحمل التضارب بين النظام والسياق؟.

فى الجدول الآتى إجابة هذا السؤال:

النظـــام	حكمـــــه	السيـــاق	حكمـــــه
مع الاسم: وهذا فرض من كتابهُ - كتابهم - كتابها - حنانه - الخ.	البناء على الضم	من كتابهِ كتابهما جناية	تغير علامة البناء إلى الكسر.
مع الحرف: بهُ - عليهُ بهمُ.	البناء على الضم	بهِ - عليهِ إليهِ. الخ.	تغير علامة البناء من الضم إلى الكسر.

من الجدول السابق يتضح أن هذا التغيير السياقى لم يحدث إلا عند اتصال الضمير بالحرف المكسور آخره أو المنتهى بياء ساكنة وكذلك بالاسم المكسور آخره أو للمنتهى بياء ساكنة. أما الفعل فما اظن أن هذه الظاهرة السياقية قد تحققت فيه وإذا سألنا أنفسنا ما التغيير الذى أحدثه السياق هنا؟ فإن الاجابة لن تزيد عن أن الضمير قد انتقل من حالة البناء على الضم فى النظام إلى البناء على الكسر فى السياق وما حدثت هذه القيمة الجديدة إلا بتحقيق هذه الظاهرة الموقعية المسماة بالمناسبة.

★ ★ ★

أبواب يجب أن تدرج تحت المناسبة

قلنا إن هناك عدة أبواب يمكن إدراجها تحت عنوان المناسبة والمناسبة فيها بين حرفين أو كلمتين هذه الأبواب هى ما يسميها اللغويون الجر بالجوار والاتباع والامالة والمركبات وسوف نعرضها لنتبين كيف أنها ظواهر موقعية يمكن إدراجها تحت ظاهرة المناسبة وكيف يمكن لها بقدر ما أن تحقق قيمًا نحوية اتباعًا لمطلب السياق ومخالفة لمطلب النظام.

أولا ... مناسبة الجوار

الجر بالجوار تعريف تدل تسميته أول البدء على أن فيه دليلاً على التناسب لأن التناسب يتشكل دائمًا بعنصر التجاور وسوف يؤكد مدلول هذا المصطلح هذه التسمية ولكى ندرك أبعاد ذلك علينا أن نتعرف على نظرة اللغويين لظاهرة الجر بالجوار ما رأيهم فيها؟ وما حقيقتها وما طبيعة اتصالها بظاهرة المناسبة؟

وأول من نقابله ليحدثنا عن هذه الظاهرة هو سيبويه الذى يقول: «ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب فجروه لأنه فى موضع يقع فيه النعت ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول هذا حبُّ رُمان فإذا كان لك قلت هذا حب رمانى، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان إنما لك الحب.. فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول هذا جحر ضبى وليس لك الضب إنما لك جحر ضب فلم

يمنعك ذلك من أن قلت جحر ضبى والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد بجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب مع أنهم اتبعوا الجر الجر كما اتبعوا الكسر الكسر نحو قولك بهم وبدارهم وما أشبه هذا وكلا التفسيرين تفسير الخليل وقال الخليل لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعده الأول وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا وقال هذه جحرة ضباب خربة لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحر مؤنثة والعدة واحدة فهذا هو قول الخليل ولا نرى هذا والأول الأسوء لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما فى التنبيه عن البيان أنه ليس بالضب وقال العجاج: كأن غزل العنكبوت المرْمل... والغزل مذكر والعنكبوت أنثى[1].

هذا حديث سيبويه عن صورة الجر بالجوار نلمح فيه بعض النقاط وهى:

١ - يقول مما جرى نعتًا على عير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب فالوجه الرفع والمقصود لديه بالكلام التركيب.

٢ - يقول هذا كلام لبعض العرب ويفسر سر الجر لذلك النعت المرفوع بأنه نكرة كسابقه وبأنه موضع يقع فيه نعت وكأن الاحساس بسر الجوار هنا راجع إلى موافقة الكلمة السابقة (ضب) للكمة التالية وهى (خرب) وخاصة فى التنكير.

٣ - تعليله لهذه الصورة تبرير لها على أساس المعنى لا على أساس اللفظ والذى نريده فى المناسبة الاعتبار اللفظى.

٤ - الاحساس بظاهرة المناسبة فى صورة الجوار هنا يأتى فى قوله «مع انهم أتبعوا الجر الجر كما اتبعوا الكسر الكسر نحو قولك بهم وبدارهم».

٥ - يذكر رأى الخليل الذي يبرز فيه جواز هذه الصورة فيما إذا كان القول هذان جحر ضب خربان حيث جاءت التثنية مؤكدة للمنعوت واختلف ما قبل الصفة.

(١) الكتاب... جـ١ ٢١٧ - ٢١٨.

أما توحد وانفراد ما قبلها فهو موقع فى الغلط ولا يرى سيبويه هذا الرأى لأن المعنى فى قولنا هذا جحر ضب متهدم يغنى كالتثنية تمامًا وهو هنا محق فى رأيه.

ملاحظات على نص سيبويه يعرض فيها النص وجهتى نظر للخليل وسيبويه ولعل خير ما يوضح هاتين الوجهتين قول الشنتمرى فى شرح شواهد سيبويه حين التعليق على البيت كأن غزل العنكبوت المرمل إذ يقول: «الشاهد فيه جرى المرمل على العنكبوت نعتًا لها فى اللفظ لقرب جوارها منه وكان الخليل رحمه الله لا يجيز مثل هذا خلاف أن يكون المتجاوران مستويين فى التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والافراد والجمع كقولهم هذا جحر ضب خرب وجحرا ضببين خربان وجحرة ضباب خربة. وسيبويه يجيز العمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذ لم يشكل المعنى كقولك هذان جحرا ضب خربين وهذا جحر ضبين خرب واحتج ببيت العجاج هذا لأنه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت وهى مؤنثة[1].

نظرة سيبويه تتمثل فى أن ظاهرة الجوار يمكن تطبيقها مع الإفراد ومع غيره مادام ذلك لا يوقع فى لبس أما الخليل فلا يراها إلا مع الافراد وهى لدى سيبويه صورة لبعض العرب ولدى الخليل من الغلط. ونحن لا نقبل منهما أن يكون ذلك صورة من النعت على اللفظ فالعكس لدينا صحيح لأنه نعت واقع بالمعنى ولا صلة بين ضب وخرب غير صلة التأثير اللفظى فقط. لقد دارا حول المعنى وخافا عليه وواقع الأمر لا يقتضى خوفًا فما كان قولنا هذا جحر ضب خرب بموجب لبسًا مطلقًا لأن النعت معروف وكذلك منعوته إذ تقوم قرينة المعنى بتوضيحهما.

كان أولى بهما إذًا أن يركزا دراستهما لظاهرة الجر بالجوار تلك التى عرض لها سيبويه بقوله «مع أنهم اتبعوا الجر الجر إلخ ففى هذ القول تصريح كاف بأن الجوار ما هو إلا صورة من صور المناسبة.

(١) الكتاب... الهامش. جـ١ ٢١٧ للشنتمرى.

ويقول الثعالبى تحت عنوان «فصل فى الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة» «والعرب تفعل ذلك، فتقول هذا جحر ضب خرب، والخرب نعت الجحرِ لا نعت الضب، ولكن الجوار عمل عمله، كما قال امرؤ القيس:

كأن ثبيرًا فى عرافين وبله   كبير أناس فى بجاد مزمل

فالمزمل: نعت للشيخ «لا نعت البجاد، وحقه الرفع، ولكن خفضه للجوار[1]». وهنا يؤكد أن الجوار له تأثير حيث جاء بمناسبة بين حركة لكلمتين فى التركيب وليس أدل على صراحة تأثير الجوار من قوله «ولكن الجوار عمل عمله» وهو يردد هذا المعنى مرة أخرى عند حديثه عن الجوار المعنوى «ولكن للجوار حق فى الكلام[2]» وهذا يدل على تأكيده لظاهرة المناسبة من خلال ظاهرة الجوار.

وعن هذه الصورة يتحدث ابن جنى قائلاً: «وأما الجوار فى المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه فى قولهم: هذا جحر ضب خرب. وقول الحطيئة:

فإياكم وحيّة بطن واد   هموز الناب ليس لكم بسىّ

فيمن جر هموز الناب وقول الآخر:

كأن نسج العنكبوت المرمل   وإنما صوابه المرملا [3]

فهو يسجل الظاهرة فى هذه الصورة على أنها جماع رأى للكافة ويعلق على البيت بقوله: «وإنما صوابه» ولو علم أن هذا الصواب مطلب النظام وحده وأن السياق له مطلب آخر لما أصدر هذا الحكم خاصة بعد قوله بإجماع الكافة. ولكن ابن جنى يفرض الظاهرة كما قد رآها ويتردد بين القطع فى قبولها أو رفضها لذلك يواصل قوله: «وأما قوله: كبير أناس فى بجاد مزمل فقد يكون أيضًا على هذا النحو من الجوار، فأما عندنا نحن فإنه أراد مزمل فيه فحذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول وقد ذكرنا هذا أيضًا[4]» وابن جنى هنا يبرر صورة من

---

(١) فقه اللغة الثعالبى ٣٠٦.

(٢) السابق ٣٠٦.

(٣)، (٤) الخصائص جـ٣ ٢٢٠ - ٢٢١.

الجوار ويخرجها من حيِّز تصوره. إن ابن جنى مسجل لهذه الظاهرة فقط ونحن نقبل ذلك التسجيل ففيه إيحاء بوجود الظاهرة لدى أصحابها وأعنى بهم ناطقى اللغة أنفسهم.

وحين نتابع هذه الظاهرة لدى القزاز نجده يقول «تحت عنوان الخفض على الجوار» ومما يجوز له الخفض على الجوار وذلك مثل قول الشاعر: كأن نسج العنكبوت المرمل.

فخفض المرمل لمجاورة العنكبوت وحقه أن يكون منصوبًا لأنه من نعت النسيج ومثله قول امرئ القيس.

كأن ثبيرًا فى عرانين وبله   كبير أناس فى بجاد مزمل

فخفض مزملاً لجواره للبجاد وحقه أن يكون نصبًا لأنه من نعت القطن. وأجاز بعض النحويين مثل هذا فى الكلام وحكى سيبويه أن العرب تقول هذا جحر ضب خرب «فيخفضون الخرب لجواره الضب وإن كان نعتا للجحر. وهذ عند أكثرهم لا يجوز إلا فى الشعر[1] فالقزاز يعرض صورة الجوار على طريق الجواز فى الشعر وهذه الظاهرة متمثلة فى نسيان متابعة النعت لمنعوته فى حركته لتأثره بحركة المجاورة له وهو يقربأن مثل هذه الصورة فى الكلام قد أجازها بعض النحويين، لكن الأكثر لا يجوزها إلا فى الشعر.. ونحن إزاء ذلك التأثير الصوتى لا نؤمن معه بذلك الفرق بين مجال ومجال، فهناك كلمة يمكن أن تتأثر بالمجاورة أيًا كان التركيب شعرًا أو نثرًا فالقلة هنا ليست نفيًا لوجود الظاهرة ما دامت أمثلتها قد تحققت وما دام أن هناك قيمة صوتية لا يرفضها النطق وهى قيمة تأثير الحروف فيما يجاورها.

ونأتى إلى ابن هشام الذى يزيد القضية وضوحًا وتفصيلاً حيث يقول تحت عنوان ما جر لمجاورة المجرور: «وأقول الثالث من أنواعه المجرورات: ما جر

(١) ما يجوز للشاعر فالضرورة ١٤٥ - ١٤٦.

لمجاورة المجرور، وذلك فى بابى النعت والتأكيد، قيل وباب عطف النسق فأما النعت ففى قولهم «هذا جحر ضب خرب» روى بخفض خرب لمجاورته للضب وإنما كان حقه الرفع لأنه صفة للمرفوع وهو الجحر وعلى الرفع أكثر العرب.

وأما التوكيد ففى نحو قوله:

يا صاح بلّغ ذوى الزوجات كلهّم   أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

فكلهم توكيد لذوى، لا للزوجات، وإلا لقال (كلهم)، وذوى منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض. وأما المعطوف فكقوله تعالى: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلِى الكعبين**﴾ فى قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس[1].

وهنا يرى ابن هشام أن الجر بالجوار موجود فى بابى النعت والتوكيد وهو يصرح بوجوده فى هذين البابين حين يقول: «وأقول أما الجر فى عطف النسق فيضعه غير مقر له أو مؤمن به وذلك لأنه يعرضه بقوله «وقيل». وتبين عدم قبوله لعطف النسق من تعليقه على الآية السابقة بهذا الحديث الذى سجل فيه آراء النحاة حولها فيقول فى ذلك المجرور بالجوار، وإنما كان حقه النصب كما هو فى قراءة جماعة آخرين، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدى وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء. وخالفهم فى ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف، لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومعلل للمجاورة، نعم لا يمتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان، لأنه كالنعت والتوكيد مجاورة لمتبوع، وينبغى امتناعه فى البدل، لأنه فى التقدير من جملة أخرى، فهو مجرور تقديرًا، ورأى هؤلاء أن الخفض فى الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، فقيل الأرجل مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا على ذلك بوجهين،

---

(١) شذور الذهب ٤٠٠ - ٤٠١.

أحدهما أن المسح هنا الغسل، قال أبو على: حكى لنا مَنْ لا يتهم أن أبا زيد قال: المسح خفيف الغسل: يقال مسحت للصلاة وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصر فى صب الماء عليهما، إذ كانتا فطنة للإسراف، والثانى أن المراد هنا المسح على الخفين، ويجعل ذلك مسحًا للرجل مجازا، وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذى على الرجل، والسنة بينت ذلك. ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور، أحدها: أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ، فينبغى صون القرآن عنه، والثانى أنه إذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقة على الوجوه والأيدى فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهى وامسحوا برؤوسكم وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم الفصل بالأجنبى، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة، الثالث أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور والحمل على المجاور أولى. فإن قلت يدلل للتوجيه الأول قراءة النصب. قلت: لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدى، بل على الجار والمجرور كما قال يسلكن فى نجد وغوْرًا غائرًا[1].

حديث مفصل لابن هشام عما جر بالمجاورة فى عطف النسق نؤمن ببعضه وننكر بعضه، لقد عرض لنا هذا الحديث عدة نقاط خاصة بما يدور حول هذه الآية.

١ - بيّن أن هذه الآية لدى جماعة من القراء حقها النصب وهم بذلك يهربون من فكرة المجاورة.

٢ - وبيّن أن المحققين يقرون الجر هنا ويجدون له مبررًا غير الجوار وذلك لأن المجاورة هنا مرفوضة الأساس لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة.. والجر فى هذه الآية بالعطف على لفظ الرؤوس.

---

(١) السابق ٤٠١ - ٤٠٢.

٣ - وحين يأتى الاعتراض على هؤلاء المحققين بأن الأرجل مغسولة لا ممسوحة يكون ردهم من خلال اعتمادهم على السنة أن المراد بالمسح هنا الغسل أو أن المراد المسح على الخفين والمسح للرجل على سبيل المجاز.

٤ - ويأتى ابن هشام ليؤكد فكرة المحققين هذه بثلاثة أمور:

(أ) أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغى صون القرآن عنه.

(ب) لو حمل على المجاورة للزم الفصل بين العاطف والمعطوف بجملة أجنبية ولو عطفنا على الرؤوس لم يلزم الفصل وهذا هو الأصل.

(جـ) أن العطف بهذا التقدير حمل على المجاور وهو أولى.

٥ - يرد ابن هشام قراءة النصب بأنها ليست عطفًا على الوجوه بل على الرؤوس كما فى قول الشاعر: يسلكن فى نجد وغوْرًا غائرًا.

هذه نقاط أخذناها من عرض ابن هشام لفكرة الجر بالمجاورة فيما يخصّ عطف النسق نجد فيها أن كلتا الفرقتين تتهرب من الجر بالجوار. الفرقة الأولى عن طريق النصب للأرجل إيمانا بقراءة فيها.. والفرقة الثانية وهى التى يدافع عنها ابن هشام بقبول صورة الجر عن طريق غير الجوار وهنا يحدث نوع من الدفاع لهم بأن المسح هو الغسل أو المسح على الخفين. أى ان ذلك وارد عن طريق المجاز. وبذا نرى أنهم أقروا صورة الجر فى الأرجل أما سر ذلك لديهم فشىء غير الجر بالجوار وهو العطف. وابن هشام يدافع عنهم أيضا مؤكدًا فكرتهم. بأن الحمل على المجاورة حمل شاذ ينبغى صون القرآن عنه فى حين أنه يقر المجاررة حين قال «فى قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس» ولعله حين جعل المجاورة للرؤوس قد برئ من الخلط ولكننا نقف هنا وقفة تهمنا وهى أن ظاهرة الجر بالمجاورة نؤمن بتأثيرها الصوتى فلا شك أن الرؤوس أحدثت تأثيرًا فى الأرجل. مسألة تذهب ناحية المعنى ونحن فى حسابنا نعتبر اللفظ الذى هو

الصورة الواقعية وقد تحققت هنا. نقول مؤكدين رأينا مما نراه من استخدام ابن هشام من تعبير المجاورة مع كلتا الصورتين لديه فالحمل على المجاورة حمل شاذ لديه والحمل على المجاور أولى لقد استخدم المجاورة والمجاور فى مثال واحد ومهما أنّث أو ذكّر فى المصطلح فإن هذا لا ينفى لدينا أن الرؤوس مجرورة ووراءها الارجل مثلها. أليس هذا التجاور بمحدث تناسبًا.. فما سر الوقوع فى هذا التردد لدى ابن هشام؟

يبدو لى أن السر راجع لأنه خلط بين مدلولين للتجاور مدلول المحل ومدلول اللفظ فهو يقصد مرة المجاورة على المحل ومرة المجاورة باللفظ وموضوعنا خاص بالجوار اللفظى وليس خاصا بالمحلى، لذلك يرد ابن هشام اعتراض النصب بجوار المحل فى قوله: يسلكن فى نجد وغور أغائرًا وما أظن أن هذا جوار محلى بل هو لفظى لكنه عكسى إذ إن الثانى وهو «غائرًا» قد أثر فى مجاورة الأول وهو غورًا.

حديث طويل وممتد لابن هشام حول فكرة الجر بالمجاورة أكدها فى النعت والتوكيد ووقف ضدها فى عطف النسق وقد تبين بعد مناقشته أنها فى العطف مقبولة أيضا، لأن ذلك فى رأيى تأثير صوتى يحدث غير واضع فى اعتباره ما يريده النظام ويطلبه بل ما يريده السياق[1].

وفى فكرة الجوار يعرض السيوطى أيضا أقوال بعض النحاة فيها فيقول عن ابن يعيش «وقال ابن يعيش اختار البصريون فى باب التنازع اعمال الثانى لأنه أقرب إلى المعمول فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة قال ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فاتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى أن الضب لا يوصف

(١) يعرض ابن هشام فكرة الجر بالمجاورة فى مغنى اللبيب جـ٢ ١٩٢ حين يقول القاعدة الثابتة أن يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم هذا جر ضب خرب .. الخ.

بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة، وإنما هما من وصف الجحر والماء. قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فأجازوا فى المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختاروا الخفض هنا حملاً على الياء وإن كانت زائدة فى حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان إعمال الثانى فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيها واحد.

فمن هذا النص نعلم إيمان ابن يعيش بحرمة المجاورة وخاصة للفظية فى مثل جحر ضب خرب وماء شن بارد وإيمان ابن يعيش بالمجاورة فى قولهم خشنت بصدره وصدر زيد يعطينا تأكيدًا برؤية المجاورة اللفظية فى عطف النسق ولقد أنكرها ابن هشام فى حديثه عن الآية التى شرحنا أمرها.

ويتابع السيوطى سرد أقوال بعض النحاة فى المجاورة فيقول أيضًا «وقال أبو البقاء.. المجاورة توجب كثيرًا من أحكام الأول للثانى والثانى للأول ألا ترى إلى قولهم الشمس طلعت وأنه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو فعلت بينهما جاز حذفها وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة وقال فى موضع آخر قد أجرت العرب كثيرًا من أحكام المجاور على المجاور له حتى فى أشياء يخالف فيها الثانى الأول فى المعنى كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم إنى لآتية بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير. وقال فى موضع آخر: ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم وللمجاورة أثر ألا ترى أن كلاً لما جاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سبب إلا الجوار وما حمل على ما قبل بسبب الجوار كثير جدًا ثم قال: وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعًا للحاجة[1].

(١) الاشباه والنظائر ١٦٤ «٣» السابق ١٦٥.

نص عن العكبرى يفيض بكثير من الملاحظات القيمة التى تؤكد فكرة الجوار. والنقاط التى يعرضها لنا النص هى:

١ - يقول إن المجاورة توجب كثيرًا من أحكام الأول للثانى والثانى للأول وهذا نؤمن به وإن كان فى مثال غير مثال الشمس طلعت لأن المجاورة ليس تأثيرها بصوتى هنا.

٢ - يبين أن العرب أجرت كثيرًا من أحكام المجاور على المجاور له حتى فى أشياء يخالف فيها الثانى الأول فى المعنى والتعبير بالكثرة هنا يؤكد قضيتنا.

٣ - يبين أن جواب الشرط جزم لمجاورته فعل الشرط المجزوم وهذا تناسب واضح غير قاصر على فكرة الجر وحدها وفى هذا وهى بشمول هذه الظاهرة وعمومها. ومثل ذلك كلا التى حملت على ما قبلها مجرورًا أو منصوبًا.

٤ - يقرر أن ما حمل على ما قبل بسبب الجوار كثير جدًا.. وهذا رائع ولكنه يبين أن ذلك خلاف الأصل إجماعًا وكأن العكبرى يحترز خائفًا مما صرح به من إيمانه المطلق بالجوار ونحن نقول له أنت لم تخطىء فى خلاف الأصل، لأننا نؤمن بما قلت أيضًا ففكرة الجوار هنا خلاف للأصل إذا قصدنا بالأصل مطلب النظام أما وقد دعتنا الحاجة إلى ذلك فلندع الأصل جانبًا ونلبى تلك الحاجة الملحة وهى التى تقول عنها حاجة السياق وتأثيره.

إن نص العكبرى يدفعنى إلى القول بأن المجاورة مطلب من مطالب السياق وجد أثره فى اللغة ومنه نفهم أن المجاورة صورة من صور التناسب فى اللغة العربية.

لقد عرضنا رأى اللغويين لهذه الظاهرة وهى الجر بالجوار ونحن إذا أردنا أن نظفر برأى فيها نقول: إن حديث اللغويين - معارضين ومؤيدين - يدل على أن المجاورة صورة من صور التناسب يتحقق فيها مطلب سياقى خارجًا عن نظام القاعدة ومطلبها وكما قال الدكتور تمام عنها إن مثل هذه الصورة «جاء تداعيًا موسيقيًا جماليًا هو المناسبة بين المتجاورين فى الحركة الإعرابية وقد سماها

النحاة المجاورة»[1] وأستاذى يرى ذلك امرًا مقبولاً ونحن معه لأنه برغم ضياع قرينة المطابقة فى العلامة فإن هناك قرينة التبعية وهى معنوية أغنت عن ذلك ومن ثم أباحت اللغة لنفسها ذلك التناسب الموسيقى إذا ما أُمن اللبس ولم تختلط الأبواب النحوية.

ونحن نرى أن مدار هذه الظاهرة لدى النحاة قد تخصصت بالنسبة للجر بالمجاورة فى باب التوابع وأعنى النعت والتوكيد والعطف وما دام الأمر أمر تناسب أو جوار فلماذا يقتصر وجود الظاهرة على هذه الصورة؟ إن العكبرى حين تحدث عن جزم جواب الشرط لمجاورته فعل الشرط. وحين تحدث عن نصب كلا وجرها لمجاورة ما قبلها أعطانا بذلك صدق الظاهرة فلماذا تركز الظاهرة فى الوجود على أبواب بعينها ولا تترك حُرّة الوجود؟ لماذا تركز على المجرور ولا تشمل المنصوب والمرفوع؟ سؤال لا يحتاج إلى تفسير وجواب سوى أن النحاة لم يوسعوا نظرتهم لهذه الظاهرة لأننا ندرك أنه لا فرق فى التجانس بين أى صورتيں متشابهين أيًا كان نوعهما؛ لهذا السبب يجب علينا ألا نقيد هذه الظاهرة فى تصويرها بخصوص بابها بل ننظر إلى تجاور الكلمتين ونسجل تأثير الجوار فيهما فقط.

ولعل فى الجدول التالى ما يبرز ظاهرة الجوار هذه والتى سوف نعرض فيها ما ورد فى هذا الباب مسجلين الظاهرة على أنها سياقية مرة وعلى أنها خاضعة للنظام ليظهر الفرق بين المطلبين ونعرف تلك القيم النحوية التى أحدثتها موقعية المناسبة هنا.

النموذج موافقًا للنظام	مطلب النظام	النموذج فى مطلب سياقى	قيمة السياق التى فرضها

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٤.

أولا قراءات من القرآن

١ - ﴿عاليهم ثياب سندس خضر﴾ الصفة خضر تبعت عاليهم ﴿ثياب سندس خضر﴾ جرت خضر

موصوفها (ثياب)
محققة قيمة النظام
وهى الرفع

على قراءة
وسرجرها راجع
إلى مجاورتها
لسندس وتحولت
هنا قيمة الرفع
إلى قيمة الجر
للتناسب

٢ - ﴿إن الله برىء من المشركين ورسوله﴾ رسول مبتدأ مرفوع بالضمة ﴿إن الله برىء من﴾ هذا المبتدأ حدث

المشركين ورسوله
فى قراءة

لقيمته الاعرابية
تغيير سياقى وهو
جره للتناسب أى،
تحويل علامته ولم
يلتبس الباب النحوى
هنا لأن قرينة
المعنى توضح المراد.

٣ - ﴿فامسحوا برؤوسكم﴾ وأرجلَكم — نصب الأرجل لعطفها على الوجوه وهى منصوبة — ﴿فامسحوا برؤوسكم﴾ وأرجلِكم — ضاعت قيمة النصب وحلت مكانها قيمة الجر وهى سياقية ولم يختل الباب النحوى لأن قرينة المعنى توضح ذلك.

ثانيا. من كلام العرب

٤ - هذا جحرُ ضب خربٌ — خرب صفة للجحر مرفوعة — هذا جحر ضبٍ خربٍ — تغيرت قيمة الرفع إلى الجر والباب النحوى محدد لوجود قرينة المعنى.

٥ - ما قام الناس إلا زيدًا — المستثنى منصوب — ماقام الناس إلا زيد[1] — المستثنى رفع للتناسب ومع ذلك لم يحدث لبس فى معرفته لوجود قرينة أخرى حافظت عليه وهى قرينة الأداة ولعل فى متل هذا المثال

(١) انظر [illegible] العربية معناها ومبناها ص٢٣٤.

			الذى جاء به أستاذى الدكتور تمام خير دليل على تأكيد فكرتى فى عموم المجاورة.
٦ - ما مررت بأحد ألا زيدًا	المستثنى منصوب	ما مررت بأحد إلا زيدٍ.	تحولت علامة النصب فى السياق إلى جر للمناسبة وما كان الانصراف عن النصب هنا إلا إيفاء بحق المناسبة وهى مطلب من مطالب الأداء.
٧ - هذا ماء شن بارد	بارد صفة مرفوعة لأنها صفة للماء.	هذا ماءُ شنٍ باردٍ	تغير الرفع إلى جر للمناسبة..
٨ - خشنت بصدره وصدرَ زيد.	صدر منصوبة حسب النظام لأنها معطوفة على منصوب بإسقاط حرف الجر الزائد.	خشنت بصدره وصدرِ زيد	تغير النصب إلى الجر مراعاة للجوار والتناسب ولم يحدث أدنى لبس فى فهم الباب النحوى.

ثالثا .. فى مجال الشعر

٩ – كـأن ثـبـيـرًا فـى عـرانـيـن وبـلـه

كـبـيـر انـاس فـى بـجـاد مـزمـلُ

مزمل يفرض النظام مزملٍ	جرت مناسبة
عليها الرفع	لبجاد ولم يضع
لأنها صفة لكبير	الباب النحوى
	ومطلب القافية الجر.

١٠ – فـايـاكـم وحـيـة بـطـن واد

(هـمـوزَ) الـنـاب لـيس لـكـم بسـىّ

هموز صفة لحية هموزِ	جرت للمناسبة
يفرض النظام	والمجاورة ولم
لها النصب	يضع الباب النحوى

١١ – كأن نسج العنكبوت	صفة لنسج يفرض المرمل	جرت لمجاورة –
(المرملا)	النظام نصبها	المجرور ولم يضع
		الباب النحوى
		ومطلب القافية النصب.

١٢ – يا صاح بلغ ذوى

الزوجات كلهّم أن	كل توكيد لذوى كلهّم	جرت لمجاورتها
ليس وصل اذا انحلت	منصوبة	المجرور ...
عرى الذنب		

١٣ - كأنها ضربت قدام

أعينها قطنا بمستحصد

الأوتار محلوجا　　محلوجا صفة لقطنا محلوجٍ　　جرت لمجاورتها

منصوبة كما يقر　　المجرور

النظام

وأخيرًا فلعنا نكون قد بينا أن ما سماه النحاة الجر بالمجاورة صورة يجب أن تدخل في إطار موقعية المناسبة ويلزمني هنا أن أقول إنني ما خصصت هذه الظاهرة بهذا العنوان المستقل بالرغم من أنها تأثير بين كلمتين في إطار تركيب كان يمكن ضمها مباشرة مع حديثي عن مناسبة ياء المتكلم وواو الجماعة إلخ؛ إلا لأن النحاة لم ينظروا إليها نظرة شاملة على هذا الأساس وتبقى ملاحظة صغيرة وهي أننا حين نسمي هذه الظاهرة بالجوار فإننا نستخدم مصطلح النحاة كما هو وليس هذا بمميز لها في موضوعنا كله لأن المناسبة كلها أيًا كان نوعها لا تخرج عن أن تكون جوارًا.



الإمـــالـــــــة

حديثنا عن الإمالة هنا سوف يرتكز على أساسين. الأساس الأول: بيان أن الامالة صورة من صور المناسبة ولهذا فهى ظاهرة سياقية ولبيان هذا الأساس سوف نعرض من أحاديث اللغويين ما يخصنا تحت المدلول ونترك عامدين ما لا يمكن أن يعطينا أدنى مبرر للتناسب من أحاديثهم؛ لأن العبرة لدينا فى التناسب للأثر اللفظى لا للفرض الذهنى. أما الأساس الثانى: فبعد الانتهاء من القضية الأولى نتناول قدرة هذه الصورة السياقية. على إعطاء قيمة نحوية.

الأساس الأول: الإمالة والمناسبة:

أول ما يؤكد لنا هذه الحقيقة سيبويه. فمن أقوال كثيرة له نلمح ذلك إذ يقول تحت عنوان (هذا باب ماتمال فيه الألفات) «فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعزافير وهابيل وإنما أمالوها للكسرة التى بعد هاء أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا فى الادغام الصاد من الزاى حين قالوا صدر جعلوها بين الزاى والصاد فقربها من الصاد والزاى التماس الخفة.

فإذا كان ما بعد الألف مضمومًا أو مفتوحًا لم تكن فيه إمالة وذلك نحو آجر وتابل وخاتم لأن الفتحة من الألف فهى ألزم لها من الكسرة ولا تتبع الواو لأنها لا تشبهها ألا ترى أنك لو أردت التقريب بين الواو انقلبت[1] . «فحديث سيبويه هنا عن الإمالة يوحى بالتناسب لأن الألف أميلت أى نحت نحو الكسر وذلك لوقوعها بعد حرف مكسور.. وهو يصرح بذلك أيضًا حين يقول: «وإنما أمالوها

(١) الكتاب جـ٢ ٢٥٩.

للكسرة التى بعدها» وحين يقول: «أرادوا أن يقربوها منها» ومما يدل على ذلك أيضًا منعه لإمالة الألف إذا وقع ما بعدها مضمومًا أو مفتوحًا. من ذلك يتضح أن الإمالة قد حدثت لتجاور الألف مع الكسر فقد ذهبت الألف مذهب الكسر للتناسب والتجاور.

وليس حديث سيبويه بمقصور على هذا فلقد عدد فى كتابه مواطن الإمالة فمنها ما يعتمد على صورة الواقع وهو ما نؤيده ومنها ما يقع على صورة الأصل والغرض مما لا نقبله فى الدراسة الصوتية[1]. ويمكن فهم سر الإمالة وأن ذلك راجع إلى التناسب من إشارات له يقول: «ولا تكون إمالة فى لم يعلمها ولم يخفها لأنه ليست ههنا ياء ولا كسرة بمثل الألف[2]». وقال هؤلاء رأيت عينًا وهو عندنا فلم يميلوا لأنه وقع بين الكسرة والألف حاجزان قويان[3]. ويقول: «واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها وإذا كانت بعد الهاء فأملتها أملت ما قبل الهاء[4]» «فالكسرة ههنا كالإمالة فى الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو كلاب وعابد[5]».

هذه إشارات تظهر سمة التناسب فى الإمالة ويقر سيبويه أن هذه المناسبة لغةِ لبعض العرب اذ يبدو ذلك لديه حين يقول «واعلم أنه ليُس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل بعض ما ينصب صاحبه[6]»، وهذا لا يطعن فى وجود الظاهرة فعدم عمومها لدى القبائل لا ينفى كونها للمناسبة فى لهجاتها.

---

(١) انظر السابق من ٢٦٠ - ٢٦٥ بتصرف.

(٢) السابق جـ٢٦٢.

(٣) السابق ٢٦٢.

(٤) السابق ٢٦٣.

(٥) السابق ٢٩٣.

(٦) السابق ٢٦٣.

فإذا تركنا سيبويه وذهبنا إلى عالم آخر كابن يعيش وجدناه يقول: «والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل[1]» ويقول «واعلم أنه كلما كثرت الكسرات كان أدعى للإمالة لقوة سببها ومتى بعدت عن الألف ضعفت لأن للقرب من التأثير ما ليس للبعد ولاجتماع الأسباب حكم ليس لانفرادها[2]» ويقول «وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة اجراس الحروف والتباعد من تنافيها وذلك أمر راجع إلى اللفظ لافرق فيه بين العارض واللازم إلا أن الإمالة فى نحو عائد وسالم وعماد أقوى من الإمالة هنا لأن الكسرة هناك لازمة وهى فى بابه عارضة الا ترى أنها تزول فى الرفع والنصب، والنصب لا إمالة فيه كما لا إمالة فى آجر ونابل فاعرفه[3]» وفى موطن آخر يقول «والغرض من ذلك تناسب الاصوات وتقارب اجراسها فاعرفه[4]».

ويقول أيضا «اعلم أن الفتحة قد تمال كما تمال الألف لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض وذلك موجود فى الحركة كما هو موجود فى الحرف.. فلذلك دخلت الإمالة فى الحركة كما دخلت الألف إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض[5]».

أقوال صريحة تؤكد الصلة والارتباط بين الإمالة والمناسبة اذ ليست الإمالة إلا صورة من المناسبة ونحن نتفق مع ابن يعيش تماما ولا نعارضه إلا فيما افترضه من أن الكسرة فى «عماد» أقوى من «بابه» لأنها فى عماد لازمة وفى بابه عارضة لأننا لا نفرق بين العارض واللازم بل لا ننظر فيهما مطلقا إذ دراستنا تنصب على الواقع الموجود ومن ثم فلا فرق بين بابه وعماد فى الإمالة لوجود التناسب فيهما معا فى الإمالة.

---

(١) المفصل جـ٩ ٥٤.

(٢) السابق ٥٦.

(٣) السابق من ٥٧ - ٥٩.

(٤) السابق ٥٨ - ٥٩.

(٥) السابق ٦٤ - ٦٥.

وحين نذهب إلى الاشمونى لنرى رأيه نجده يقول «وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلى منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتى وأما حكمها فالجواز... وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس[1]» ويقول «وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة:

الأول انقلابها عن الياء، الثانى مآلها إلى الياء الثالث كونها بدلا عن ما يقال فيه قلت. الرابع ياء قبلها أو بعدها. الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب[2]».

حديث يحتاج إلى نقاش لأن فى الرد عليه رد على كل ما يشبهه.. يقول الاشمونى ان فائدة الإمالة والغرض منها هو التناسب وهذا صواب. لكنه حين يقول وقد ترد للتنبيه على أصل فهذا نرفضه لأنه فرض ذهنى لا واقعى فنحن لا نقر الإمالة إلا إذا وجدنا الألف متأثرة بكسر قبلها أصلا كان أم غير أصل. عارضا كان أم لازما.. وهو يبين أن حكمها الجواز وذلك راجع فى رأيى إلى قصرها على لغات بعينها يتضح ذلك من قوله: أما أصحابها فتميم ومن جاورهم إلخ.. وقد قلنا إنها موجودة وتخصصها بقطاع معين ليس دليلا على نفيها. ويعدد بعد ذلك أسباب الإمالة وهى أسباب يقبل بعضها ويرفض البعض الآخر. فيرفض ما هو حديث عن أصلها وانقلابها وكونها بدلا إلخ. ويقبل ما فيه دليل التناسب المادى كسبقها بكسرة أو ياء أو مجىء كسرة بعدها إلخ. لكن الاشمونى يقع فى خطأٍ هنا حين يعد التناسب سببا من عدة أسباب مع أنه كل الأسباب.. وينسى أن الأسباب السابقة التى قبلناها ليست إلا تناسبا فحديثه عن الكسرة التى قبلها أو بعدها تناسب صريح.

لقد قال بأن التناسب هدف وغرض ثم نسى ذلك وعاد ليجعله سببا من عدة أسباب يؤدى إلى هذا الغرض. أن صحة الأمر ترتكز على أساس أن الإمالة مظهر سياقى مبعثها التأثيرات المتجاورة.

(١) الأشمونى جـ٤ ٢٢٠.

(٢) السابق ٢٢١.

ونترك النحاة لنذهب إلى القراء وأول من يقابلنا ابن الجزرى حيث يقول: «والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا.. والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم فالفتح لغة أهل الحجاز والإمالة لغة عامة أهل نجد[1]».

فهنا حديث عن ماهية الإمالة وحديث عن قومها أو الناطقين بها. ويتابع حديثه عن الإمالة قائلا «وأما وجوه الإمالة فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة أصلها اثنان وهما المناسبة والاشعار فأما المناسبة فقسم واحد وهو فيما أميل لسبب موجود فى اللفظ وفيما أميل لإمالة غيره فأرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال وبسبب الإمالة من وجه واحد... وأما الاشعار فثلاثة أقسام: احداها الاشعار بالأصل وذلك اذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء أو عن واو مكسورة. الثانى الاشعار بما يعرض فى الكلمة فى بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل.. الثالث الاشعار بالشبه بالأصل وذلك إمالة ألف التأنيث والملحق بها والمشبه أيضا[2]. فهنا نرى أن وجوه الإمالة ترجع إلى أساسين. الأول: المناسبة وهذا ما نقره. والآخر: الاشعار وهو ما لا يدخل غندنا تحت مضمون المناسبة مطلقا لأنه حديث عن الأصل.

ويتابع ابن الجزرى قوله حول الإمالة «وقيل للكسائى انك تميل ما قبل هاء التأنيث فقال: هذا طباع العربية. قلت والإمالة فى هاء التأنيث وما شابهها من نحو همزة ولمزة وخليفه وبصيره هى لغة الناس اليوم والجارية على ألسنتهم فى أكثر البلاد شرقا وغربا وشاما ومصرا لا يحسنون غيرها ولا ينطقون بسواها يرون ذلك أخف على لسانهم وأسهل فى طباعهم وقد حكاها سيبويه عن العرب[3]». وواضح من هذا النص أن الإمالة صورة نطقية معترف بها فى اللغة العربية وهى

---

(١) النشر فى القراءات العشر جـ٢ ٢٩.

(٢) السابق ٣٤.

(٣) السابق ٧٩.

أيضا شائعة فى عصر ابن الجزرى اذ هى أخف على اللسان ولعلنا نضيف معه أنها أيضا لغة أهل ريفنا فى مصر حين يقولون (بت يا نعمِه - يا رحمه)[1] فيميلون فى الحركة عند النطق.

ولقد رأى بعض المحدثين ما نراه من أمر الإمالة وهى أنها صورة من صور التجانس. إذ يقول الدكتور عبد الفتاح شلبى فى بحثه عن الإمالة فى القراءات، واللهجات «فبالتأمل نرى أن الإمالة راجعة إلى التجانس الصوتى وما فيه من خفة ومشاكلة، وذلك لأنه وأن كانت الألف تشبه الياء فى اللين فبينهما تباعد، اذ ان الألف تطلب من الفم اعلاه والكسرة تطلب منه أسفله وأدناه فتنافرا ولما تنافرا أجنحت الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء فصار الصوت بين بين فاعتدل الأمر فيهما، وزال الاستثقال الحاصل بالتنافر. وقد رأينا أن التجانس الصوتى الذى دعا إلى الإمالة هو الذى دعا أيضا إلى الادغام[2] فهذا النص نتاج حديث ننهى به حديثنا عن فكرة الإمالة لدى لغويى العرب وواضح أن الإمالة انما هى تناسب يسعى النطق إليه خشية التنافر والاستثقال.

الأساس الثانى... قيم الإمالة النحوية:

بعد بيان أن الإمالة ما هى إلا صورة من صور التناسب فإنه يحق لنا أن نقول إن أية صورة ظهرت فيها الإمالة ووجدت معها قيمة نحوية سياقية يمكن بقدر ما أن تكون هذه القيمة راجعة إلى هذه الظاهرة وقيم الإمالة النحوية التى تبرز لنا من خلال السياق قيم قليلة نادرة نعرضها جاعلين إثباتها من قبيل الاحتمال ومن هذه القيم:

١ - الفرق بين العلم والصفة:

تحدث ظاهرة الإمالة قيمة نحوية إذ يمكنها أن تعتبر قيمة خلافية نفرق بها فى السياق بين ما أصله علم وما أصله نعت حيث يمكن أن يحدث لبس لولا وجودها.

(١) هذا النطق اعتمده على نطق أهل بلدتى وهى السد مركز قليوب - محافظة القليوبية.

(٢) فى الدراسات القرآنية واللغوية - د. عبد الفتاح شلبى ٢٦٦.

يقول سيبويه تحت عنوان: «هذا باب ما أميل على غير قياس وهو شاذ وذلك الحجاج إذا كان اسمًا لرجل وذلك لأنه كثر فى كلامهم فحملوه على الأكثر لأن الإمالة أكثر فى كلامهم وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجاج إذا كان صفة يجرونه على القياس»[1] فالإمالة فى كلمة الحجاج تفْصِل بين كونها علمًا وكونها صفة فإذا أميلت كانت علمًا وإذا لم تمل ألفها كانت صفة.. ويعتبر سيبويه هذه الصورة شاذة لأنها خارجة على القياس ولست أدرك سر الشذوذ هنا إذا كان سيبويه قد آمن بكثرة هذه الصورة لدى العرب. إن فى خروجها عن منطق القياس تأكيدًا لسياقية هذه الصورة عندنا.

وابن يعيش يعرض رأى المبرد فى هذه الصورة حين يقول: «وقال أبو العباس المبرد: إنما أمالوا الحجاج إذا كان اسمًا علمًا للفرق بين المعرفة والنكرة والاسم والنعت لأن الإمالة أكثر فى كلامهم وليس بالجنس والمراد إمالته فى حال الرفع والنصب فى نحو هذا الحجاج ورأيت الحجاج فأما إذا قلت مررت بالحجاج فالإمالة سائغة وليست شاذة لأجل كسرة الاعراب فهو بمنزلة مررت بمال زيد فأما إذا كان صفة نحو قولك رجل حجاج للرجل يكثر الحجج أو يغلب بالحجة فإنه لا تسوغ فيه الإمالة لفقد سببها إلا فى حالة الجر[2]» فهذا النص يرينا أن الإمالة هنا تعطى قيمة نحوية نفرق بها بين العلم والنعت - أو المعرفة والنكرة كما يقول المبرد - وللأشمونى نص كالسابق يقول فيه: «وذلك إمالتهم الحجاج علما فى الرفع والنصب وكذلك العجاج فى الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وإمالة الناس فى الرفع والنصب[3]» ويعلق صاحب الحاشية على قوله علما «بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لأنه لم يكثر استعماله دمامينى[4]» فواضح أن الإمالة هنا جاءت قيمة خلافية تفرق بين العلم والصفة.

(١) الكتاب جـ٢ ٢٦٤.

(٢) المفصل جـ٩ ٦٣.

(٣) الأشمونى جـ٤ ٢٣٥.

(٤) الأشمونى جـ٤ ٢٣٥.

٢ - الفرق بين الاسم والحرف:

يمكن للإمالة أيضًا أن تكون قيمة خلافية يفرق فيها بين الاسم والحرف. يقول الأشمونى تحت عنوان خاتمة: «ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق: أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه: وقالوا را ويا وتايعنى بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا غيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجى التى فى أوائل السَور إن كان فى آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وإن كان فى وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف فى الفتح [1] فالإمالة هنا جاءت مفرقة بين الاسم والحرف فيما إذا حدث التباس بين كون راويا وتا حروفا أو أسماء للألفاظ المتهجى بها وسيبويه يرى تحديد الخلط فيما آخره ألف ففيه جواز الإمالة أو عدمها.

ويقول صاحب المفصل «قال الشارح: «القياس يأبى الإمالة فى الحروف» لأن الحروف أدوات جوامد غير متصرفة والإمالة ضرب من التصرف لأنه تغيير قال سيبويه فرقوا بينهما وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى يريد أن الحروف غير متصرفة ولا تلحقها تثنية ولا فيها خطأ.. فإن سمى بها صارت أسماء فيمال «حتى» لأن ألفه قد وقعت رابعة فصارت فى حكم المنقلبة عن الياء وقبل التسمية لاتدخلها الإمالة وقول صاحب الكتاب «إذا سمى بها» يريد ما ذكرناه من أنها تصير قابلة للإمالة خروجها عن حكم الحرفية يوجبها ما يوجب الإمالة للأسماء ويمنعها ما يمنع الإمالة للأسماء [2] فهذا النص واضح فى أن الإمالة يمكن لها أن تكون قيمة خلافية تفرق بين الاسم والحرف.

---

(١) السابق جـ٩ ٦٥.

(٢) المفصل جـ٩ ٦٥.

٣ - فرق بين الفعل والاسم:

الإمالة من خواص الأفعال والأسمء المتمكنة[١]. لكن هناك موانع للإمالة وهى كون أوائل كلماتها حرفًا من حروف الاستعلاء[٢] بالاضافة إلى الراء. لكنه يمكن أن نلمح فرقا فى هذه الصورة وهى صورة المنع بين الاسم والفعل يقول الجزولى «ويمنع المستعلى إمالة الالف فى الاسم ولا يمنع فى الفعل من ذلك نحو طاب وبغى، وعلته أن الإمالة فى الفعل تقوى مالا تقوى فى الاسم، ولذلك لم ينظر إلى أن الفه من الياء أو من الواو بل أميل مطلقا[٣]. فهنا لمح لفرق بين الاسم والفعل عند وجود حروف الاستعلاء والراء هذا الفرق يتم عن طريق الإمالة فى الأفعال وتركها فى الاسماء.

وأخيرا فهذه قيم نحوية نعرض لها مترددين بين الشك واليقين لأننا ندرك أن كثيرا من هذه القيم يمكن أن تعرف بقدر ما عن طريق آخر غير طريق الإمالة وهو معرفتنا للسياق الذى يمكن أن يفرق بين العلم والصفة والاسم والحرف والاسم والفعل فلماذا سردنا هذه القيم اذا؟ ربما كانت هناك بعض النماذج والأمثلة فى حاجة إلى هذه القيمة الخلافية فعلا على مستوى السياق. أقول ربما محترزا حتى لا تؤخذ هذه القيم مأخذ التأكيد المطلق.

★ ★ ★

---

(١) الأشمونى جـ٤ ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق ٢٢٦.

(٣) السابق جـ٤ ٢٢٦.

الاتبـــاع

الاتباع يمكننا أن نعتبره صورة من صور المناسبة وقد تناوله بعض اللغويين تحت مؤلفات خاصة وعمموا قضاياه وسوف نبين القضايا التى يمكن الحاقها بموقعية المناسبة وسيكون حديثنا محتويا على ثلاث نقاط... الأولى: تعريف به وبمن تناولوه. الثانية: ارتباطه بالمناسبة. الثالثة: قيمته النحوية.

النقطة الأولى: الاتباع. تعريفه. أصحابه:

يقول صاحب فقه اللغة تحت عنوان فصل فى الاتباع «هو من سنن العرب، وذلك أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويها، اتباعا وتوكيدا واتساعا كقولهم: جائع نائع، وساغب لاغب، وعطشان نطشان.. وقد شاركت العرب العجم فى هذا الباب [1]» فهو اتفاق كلمة مع كلمة فى الوزن والروىّ للاشباع والتوكيد ويرى أن ذلك من سنن العرب وأن العجم شاركت العرب فى ذلك.

ولابن فارس ثلاثة مصطلحات. المحاذاة والاتباع والازدواج. ففى المحاذاة يقول: «معنى المحاذاة أن يجعل كلام بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظا وأن كانا مختلفين فيقولون: «الغَدايا والعشايا» فقالوا «الغَدَايا» لانضمامها إلى العشايا. ومثله قولهم أعوذ بك من السامّةَ واللامّةَ فالسامةَ من قول سمَّتْ إذا خصَّت واللامة أصلها ألمت لكن لما قرنت بالسامة جعلت فى وزنها [2]» فهنا مجىء كلمة على وزن كلمة لمحاذاتها لفظا.. ونسأل أليس هذا اتفاق كلمة مع كلمة فى الوزن؟.

ويقول فى الاتباع «للعرب الاتباع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها اشباعا وتأكيدا. وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شىء نتدُ به

(١) فقه اللغة - الثعالبى ٣٤٩.

(٢) الصاحبى ١٩٥.

كلامنا وذلك قولهم «ساغب لاغب» و«خبٌّ ضب» و «خراب يباب» وقد شاركت العجم والعرب فى هذا الباب [١]» وتعريفه يتفق تماما مع تعريف الثعالبى له.

ولم يقتصر تناوله لهذه القضية على تناولها فى كتبه العامة بل أفرد لها كتابا خاصا بعنوان الاتباع والمزاوجة. فى هذا الكتاب يضيف شيئا جديدا مع الاتباع هو المزاوجة. فيقول: «هذا كتاب الاتباع والمزاوجة وكلاهما على وجهين أحدهما أن تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحد والوجه الآخر أن يختلف الرويان ثم تكون بعد ذلك على وجهين أحدهما أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف والآخر أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بينة الاشتقاق إلا أنها كالاتباع لما قبلها، وكذا روى أن بعض العرب سئل عن هذا الاتباع فقال هو شىء نتدبُهِ كلامنا، وقد ذكرت فى كتابى هذا ما انتهى إلى ذلك وضفته على الحروف ليكون ألطف وأقرب مأخذا [٢]». واضح أن الاتباع والمزاوجة قريبان بدليل جعلهما قسيما واحدا لديه. فوجه منه اتفاق الكلمتين وتجانسهما فى الروى. ووجه آخر هو اختلاف الروى والذى نطلبه دائما من الاتباع والمزاوجة هو الاثر اللفظى الصوتى. وهو فى خلال نماذجه يفرق بين الاتباع والمزاوجه بالمثال حيث يقول (ومن المزاوجة، ومن الاتباع). يقول «يقولون فى المزاوجةُ رَكَبَّة لا تُكْكَشُ ولا تُنْنَشُ أى لا تنزح ويقولون عطشان نطشان اتباع [٣]» ويقال جائع نائع.. هو اتباع [٤]» ومن المزواج قولهم لقيته أول صَوّك وعَوْك فأول عوك وبوك.. وأصل الصوك الخلاط والبوك الزحم [٥] فالفرق بينهما مما سبق يتضح فى أنه لا واسطة بين الكلمتين فى الاتباع ولكن فى المزاوجة توجد الفاصلة وهى الواو أى يوجد فصل بالحرف وهذا يؤكده قول ابى بكر بن دريد: ان من كلامهم الاتباع والمزاوجة والقلب والابدال فالاتباع

(١) السابق ٢٢٦.

(٢) الاتباع والمزاوجة ابن فارس ٢.

(٣) السابق ١٣

(٤) السابق ١٥.

(٥) الاتباع ابن فارس ١٩.

يكون بلا واسطة ولا حرف كقولهم جائع نائع وحسن بسن ونحوه والمزاوجة بالحرف كقولهم جبذ وجذب ونحو ذلك[1] فمن كلام ابن دريد نعلم أن سر اختلاف الاتباع والمزاوجة راجع إلى الفصل وعدمه وهذا يجعلنا نؤمن بأن هذا الفرق هو ما أراده ابن فارس من خلال نماذجه.

ثلاثة مصطلحات المحاذاة والاتباع والمزاوجة ما اعتقد إلا انهن صورة واحدة للجوار الصوتى، وليس الفاصل ايا كان بموجب فرقا بينهن لأن النماذج والأمثلة خير دليل على ايجاد الجوار الصوتى.

ولقد ألف فيه أبو الطيب اللغوى كتابا كاملا سماه الاتباع الذى يقول فيه محققه «ومن العلماء من أجمل القول فى الاتباع كابن فارس ومنهم من فصل كشيخنا أبى الطيب فأن فى كتابه هذا فصل الخطاب[2]» وما تناوله فى كتابه لا يختلف عن سابقيه إلا فى زيادة كمية النماذج والأمثلة.

والسيوطى تحدث عنه كثيرا فى كتابه الأشباه والنظائر حين يقول: الاتباع هو أنواع فمنه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد الله بكسر الدل اتباعا لكسرة اللام. واتباعه حركة أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال[3] يوالى حديثه عن أنواعه ثم يأتى بمائدة يقول فيها «قال ابن أبان فى شرح الفصول اعلم أن العرب قد اكثرت من الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه أصل يقاس عليه[4]» ففى حديثه عِرْفان بهذه الظاهرة وأنواعها وهو يعلن عن ابن ابان أن العرب قد اكثرت من الاتباع حتى صار أصلا يقاس عليه.

---

(١) السابق ص٤.

(٢) الاتباع أبو الطيب ص٣.

(٣) الاشباه والنظائر ص٨.

(٤) السابق ص١٢.

أحاديث جمة تعطينا ادراكا بأن هذه الظاهرة المسماة بالاتباع عرفتها العربية وعرفها لغويو العرب بدليل حديثهم السابق عنها ولقد اتفق تعريفها لديهم سواء أكان قاعدة، أم أمثلة.

النقطة الثانية... الاتباع والمناسبة:

لأن النحاة حددوا وضيقوا حدود ظاهرة المناسبة فى النحو فان كثيرا من القضايا قد ندت عنهم فى هذه الظاهرة مع أن الواقع يوجب وضع مثل هذه المسائل فى المناسبة وفى الاتباع نسأل هل هناك ارتباط بين الاتباع والتناسب؟ نعم هناك تلازم بينهما فما الاتباع الا تناسب وليس هذا جوابنا وحدنا بل جواب اللغويين أنفسهم. أنهم يستخدمون مصطلح الاتباع كثيرا فى الحديث عن مسائل التناسب يقول سيبويه: «وقال ناس من بكر بن وائل من أحلامكم وبكم شبهها بالهاء لأنها علم اضمار وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرة الكسر حيث كانت حرف اضمار وكانت أخف [١] فهذا نص يؤكد أن الاتباع بوصفه مصطلحا يرادف المناسبة.

وحين يتناول الثعالبى قضية الحمل على اللفظ والمعنى للمجاورة فأنه يقول فى قول الرسول صلوات الله عليه «ارجعن مأزورات غير مأجورات..» وأصلها موزورات من الوزر ولكن أجراها مجرى المأجورات للمجاورة بينها. وكقوله بالغدايا والعشايا ولا يقال الغَدَايا إذا افردت عن العشايا لأنها القدوات: والعامة تقول جاء البرد والأكسية. والاكسية لا تجيء لكن للجوار حق فى الكلام [٢] فهناك نماذج درست تحت قضايا الاتباع تناولها الثعالبى تحت قضايا التجاور وهذا دليل على أن الاتباع ما هو إلا مجاورة. أى أنه من قبيل التناسب.

أن دليلنا يأتى بالربط بين النموذج والظاهرة والمصطلح، وحين تكون الظاهرة واحدة ومصطلحاتها مختلفة فمعنى ذلك أنه لا خلاف لدينا وهذا ما نراه

(١) الكتاب جـ٢ ٢٩٤.

(٢) فقه اللغة ٣٠٦. والملاحظ أن مفهوم المجاورة هنا مفهوم دلالى فيما يتصل بعلاقة البرد بالأكسية فمن مستلزمات اتقاء البرد الأكسية والأغطية.

الآن فالظاهرة الموجودة أمامنا هى تأثير الاصوات المتجاورة بعضها فى البعض الآخر لإحداث التناسب بينما يتردد المصطلح الدال على ذلك بين المناسبة والمجاورة الاتباع الخ.

وحين يكون الأمر بهذه الصورة فلا مرد لنا من أن نقول أن هذه المصطلحات ترادف لمدلول واحد.

يقول ابن جنى «ومن حركات الاتباع قولهم أنا أجؤك وابنؤك، وهو منُحْدُرُ من الجبل ومِنْتِنِ وقريب من ذلك الحمدُ لُله[1]». أننا ازاء هذه الأمثلة ملزمون بأن نقول إن كلمة أجؤك ناسبتها ابنؤك وكذلك ضمة الدال فى منحدر تناسبت مع الحاء.. فالاتباع هنا لصيق التناسب.

يقول السيوطى نقلا عن السبكى مفرقا بين الاتباع والتوكيد «قال السبكى. والتحقيق أن التابع يفيد التقوية فأن العرب لا تضعه سدى، وجهل أبى حاتم بمعناه لا يضر، بل مقتضى قوله: أنه لا يدرى معناه أن له معنى وهو لا يعرفه قال: والفرق بينه وبين التأكيد أن التأكيد يفيد مع التقوية نفى احتمال المجاز، وأيضا فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع والتأكيد لا يكون كذلك[2]» ونركز هنا على قوله: فالتابع من شرطه أن يكون على زنة المتبوع لأن فى هذا الاتفاق دليلاً على التناسب. ويقول السيوطى أيضا «فإذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند بنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيُد ضمة اتباع لا ضمة اعراب لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا». أليس يريد بقوله وضمة زيد ضمة اتباع أن الضمة للمناسبة؟ اعتقد هذا. بل يأتى الحديث عن نموذج من الاتباع بقول يفيد التناسب قولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل بخِس بفتح النون وكسر الجيم قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا أن

(١) الخصائص جـ٢ ٢٣٦.

(٢) الاتباع لابن فارس ملحق به من المحقق للاتباع للسيوطى ص٨٩.

لو كانوا لا يقولون هو بَخِس بفتحةٍ فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد والالتزام للتناسب[1]. فنموذج الاتباع هنا يعلق ابن هشام عليه بأنه من قبيل التناسب.

ويقول الانبارى فيه أيضا «واذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للاتباع طلبا للمجانسة فلئن يضموا هذه الهمزة.. من طريق الأولى[2]» فكسرة الاتباع ما جاءت للمناسبة.

ولعل كل ما سبق يؤكده تعريف الاتباع المشهور «وللعرب الاتباع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويها اشباعا وتوكيدا[3]» فهو جماع لما سبق من حيث إن الاتباع صورة من صور المناسبة.

وما نريده اذا شمول نظرتنا للمناسبة ليدخل فى اطارها كل باب يدور مبحثه حول هذه الظاهرة وقد تبين لنا ذلك فى الاتباع كما تبين من قبل فى الإمالة والجوار وسوف ننتقل إلى النقطة الاخيرة وهى بيان قيمته النحوية. حقيقة أن الاتباع باعتباره ظاهرة سياقية له متطلبات على مستوى البنية والدلالة والنحو لكن القيمة التى نريدها هى القيمة النحوية وحدها.

النقطة الثالثة... قيم الاتباع النحوية:

ما أتينا به هنا من قيم ليس حصرا للظاهرة ولكنه اثبات لها فحسب. وعلى هذا فان ما نأتى به ولو كان قليلا فأن فى قلته الكفاية لتأكيد ما نقول. كما يجب أن نعلم هنا أن ما نأتى به من نماذج لا ينفيه ولا يقلل منه تناوله فى موضوعات أخرى للمناسبة غير الاتباع فنحن نرصد ما قالوه تحت المصطلح لنؤكد الأمر الهام وهو التناسب فى هذه الأشياء على أية صورة كان. والجدول التالى توضيح لبعض القيم النحوية للاتباع.

---

(١) الاشباه والنظائر ١١.

(٢) السابق ١٦٣.

(٣) الانصاف ٤٣٦.

النظـــام	حكمـــه	السياق (الاتباع)	حكمـــه
١ - سبأ. سلاسل يغوث - يعوق	هذه الكلمات ممنوعة من الصرف حسب مطلب النظام	﴿وجئتك من سبأ بنبأ يقين[1]﴾ ﴿انا اعتدنا للكافرين سلاسل واغلالا﴾ ﴿ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوق ونسرا﴾	صرفت كلمة سبأ للاتباع وكما يقول ابى الطيب للاتباع الموسيقى ويعلل لذلك بقوله: ازداد التعبير الرنين الموسيقى عذوبة وجمالا[2]
٢ - زيد - هند	كلمتان مصروفتان	زيد بن عمرو[3] - هندُ بنة عاصم	منع المصروف من الصرف لمناسبة ضمة الدال للباء والا لوجد التنوين.
٣ - الحمدُ لِله	الحمد مبتدأ مرفوع ظاهرة	الحمَدِ لَلِه على قراءة	ضاعت حركة المبتدأ للاتباع والمناسبة وجاءت بدلها حركة المناسبة وهى الكسرة[4].
٤ - حِساسَ مِساسَ حَساسِ مَساسِ	يمكن حِساسَ مَساسَ[5].	لا حِساسَ ولا مِساسَ لا حَساسِ ولا مَساسِ	اسم لا مبنى على الفتح.. ومبنى على الكسر وقد كان لكل واحد فى النظام حرية البناء على الكسر أو الفتح فى المثال الواحد لكن المناسبة وحدت الكلمتين فى المثال من ناحية الحكم البنائى.

(١) الاشباه والنظائر ١٠.

(٢) الاتباع أبو الطيب ١١.

(٣) الكفاية فى النحو د. عبد الرحمن السيد ٤٠١.

(٤) انظر الخصائص جـ٢ ٣٣٦ وشذور الذهب هامش ص٩٠.

(٥) الاتباع لابن فارس ٤٨.

النظـــام	حكمـــه	السياق (الاتباع)	حكمـــه
٥ - حيصَ بيصَ	لكل واحد امكانة الفتح	حيْص بِيْص ِ	انتقل حكم البناء بالفتح إلى الكسر.
٦ - اضلوا لجمع	لجمع الذكور	حديث[1]: «اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن»	الأصل اضلوا بضمير الذكور ولكن السياق أهدر هذه القيمة حفاظا على التناسب والباب النحوى لم يضع لتأكيد القرائن الاخرى له.
٧ - يسرى	مضارع معتل يعرب بحركات مقدرة فى الرفع والجر وتظهر العلامة فى النصب.	والليل إذا يسر	حذف حرف العلة حفاظًا على الازدواج والتجانس على حد تعبير الرضى[2]... ويمكن أن نتناول هذه الآية اذا نظرنا للتركيب كله كما سنرى بعد ذلك.

وأخيرا فهذه بعض قيم نعلم من خلالها أن المناسبة فى صورة من صورها وهى الاتباع يمكن لها أن تحقق مطالب نحوية على مستوى السياق مخالفة بها ما يريده النظام.

* * *

(١) الاشباه والنظائر ١١.

(٢) الضرورة الشعرية فى النحو العربى رسالة ماجستير للأستاذ محمد حماسة ص٢٠٦.

المبنيات من المركبات

صورة أخرى آثرنا ادراجها ضمن نحوية ظاهرة المناسبة وذلك لاعتقادنا أن للمناسبة دخلا فى ظاهرة التركيب هذه والمركبات التى أقصدها بالمناسبة هنا هى المركبات العددية، وكل ما ركب من الظروف الزمانية والمكانية وكل ما أشبه تركيب أحد عشر. وأرجو أن يكون حديثى التالى موضحا لهذه الفكرة التى أقدمها على سبيل الاحتمال.

من خلال أقوال اللغويين يمكن لنا أن نتعرف بقدر ما على دور المناسبة فيها. يقول ابن جنى تحت عنوان «باب فى اقتضاء الموضع لك لفظا وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك» «من قولك قولهم لا رجل عندك ولا غلام لك، فلا هذه ناصبة اسمها وهو مفتوح، إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصْب التى تتقاضاها (لا) إنما هذه فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب الذى هو عمل لا فى المضاف؛ نحو لا غلام رجل عندك والمطول نحو لا خيرًا من زيد فيها. اضع من هذا قولك: لا خمسة عشر لك، فهذه الفتحة الآن فى راء (عشر) فتحة بناء التركيب فى هذين الاسمين، وهى واقعة موقع فتحة البناء فى قولك: لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب فى قولك: لا غلام رجل فيها ولا خيرا منك عنده. ويدل على أن فتحة راء عشر من قولك: لا خمسة عشر عندك هى فتحة تركيب الاسمين، لا التى تحدثها (لا) فى نحو قولك: لا غلام لك أن خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى، اعنى الفعل فى قولك جاءنى خمسة عشر، والجار فى نحو قولك: مررت بخمسة عشر. فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذى هو (لا) أحْجَى بالا يغيرّ. فعلمت بذلك أن فتحة راء عشر من قولك: لا خمسة عشر لك إنما هى فتحة (للتركيب لا فتحة للاعراب، فصحً بهذا أن فتحة

راء عشر من قولك: لا خمسة عشر لك إنما هى فتحة بناء واقعة موقع حركة الاعراب، والحركات كلها من جنس واحد وهو الفتح[1].

حديث عن أن فتحة اسم (لا) ليست إلا بناء، وتأكيد ذلك يظهر من خلال الحديث عن فتحة خمسة عشر فى لا خمسة عشر. وفى هذه النقطة بيان بأن فتحتى خمسة عشر فتحتا بناء التركيب. ويحاول ابن جنى تأكيد أن هذه الفتحات للتركيب من خلال عدم تأثير العامل - قويا أو ضعيفا - فيها... والذى يهمنا هنا أن هذه الفتحات للتركيب.. وأنها من جنس واحد كما قال فى النهاية وهو الفتح. وإذا كانت الفتحات قد شكلت تركيبا فلم اختيرت من جنس واحد؟ الإجابة أن ذلك الاختيار قد جاء صورة طبيعية للمناسبة بين الاصوات.

وحين نذهب إلى ابن يعيش نجد لديه تفصيلا شاملا عن موضوع المركبات هذه. يقول عن التركيب «اعلم أن التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فأما التركيب من جهة اللفظ فقط فهو الضرب الأول من التركيبة اللذين ذكرهما وهو فى الاعداد نحو أحد عشر وبابه ولقيته كفه كفه وحيص وبيص ونحوهما فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا.. وأما الضرب الثانى وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى نحو حضر موت وكالبقلا ونحوها من الاعلام المركبة فهذا اصله الواو وأيضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل خرج الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثانى بشىء من معناه فكان كالمفرد غير المركب فبنى الاسم الأول لأنه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب لأنه كالصوت واعرب الثانى لأنه لم يتضمن معنى الحرف[2]. فهنا حديث عن نوعين من المركبات خالف بينهما ابن يعيش. مركبات من جهة اللفظ وهى فى الاعداد حيث حذفت الواو لفظا من أجل التركيب ولكنها لم تحذف معنى، ومركبات من جهة اللفظ والمعنى وهى التى

---

(١) الخصائص جـ٣ ٥٦ - ٥٧.

(٢) المفصل جـ٤ ١١٢.

حذفت منها الواو لفظًا ومعنى.. وموضوعنا هنا لا اعتبار له بالمعنى وإنما العبرة باللفظ والذى يهمنا أن ذلك المركب الموجود أمامنا قد فقد بتركيبه شيئا عن طريق اللفظ. أو اخذ صورة جديدة تخالف صورته قبل التركيب فهل راعت هذه الصورة التناسب أولا؟.. سنتابع اقوال ابن يعيش كى نلمح منها ذلك. يقول فى الحديث عن حركة البناء فى الاعداد «وفتح طلبا للخفة إذ ليس الغرض فى تحريكه الا تمييزه على ما بنى على السكون وبالفتحة تصل إلى هذا الغرض فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها[1]» وهذه الخفة ما تحققت فى رأيى إلا للتناسب.

ويتحدث بعد ذلك عن المركبات الأخرى حديثا وافيا وهى حيص بيص[2] وبيت بيت وبين بين وصباح مساء ويذكران فى «حيص بيص صورة بفتح آخرهما وصورة أخرى بفتحهما مع التنوين.. وليس اتفاقهما معا فى الصورة إلا دليلا قويا على التناسب.

ويقول ابن هشام حول المركب تركيب المزج من الظروف «والنوع الرابع: ما ركب تركيب المزج من الظروف: زمانية كانت أو مكانية مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك: فلان يأتينا صباح مساء.. فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف تركيب خمسة عشر.. وتقول فلان يأتينا يوم يوم[3]» ويقول «مثال ما ركب من ظروف المكان قولك سهلت الهمزة بين بين.. وقال الشاعر:

نحمى حقيقتنا وبعض القوم يسفط بينا بينا... وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفا واحدا فى موضع نصب على الحال[4] ويقول «والنوع الخامس: ما ركب تركيب خمسة عشر من الأحوال، يقولون فلان جارى بيت بيت.. وقالت العرب أيضا تساقطوا أخول أخول أى متفرقين.. قال الشاعر:

---

(١) السابق ١١٣.

(٢) السابق ١١٥ بتصرف.

(٣) شذور الذهب ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) السابق ١٠٦ - ١٠٧.

يُساقط عنه روْقُة ضارباتها سِقاط شِرار العين أخَوْل أخولا [1]

لقد عدّ ابن هشام كثيرا من المركبات هنا داخلة تحت اطار المركبات من الظروف ومن الاحوال وهو يقيسها على مركب العدد وحين ننظر إلى هذه المركبات نجد أن الحركات فيها تذهب للتجانس يؤكد هذا مركب الاحوال أخول أخول فى قول العرب الذى جاء فى بيت الشعر أخول أخولا.. أى أن التزام الضم فى الأول والتزام الفتح فى الثانى يحقق المناسبة لأنه لو لم يكن هناك تناسب لالتزم صورة واحدة تكفى فى المركب فابن هشام هنا بمثاله هذا قد تقدم بنا خطوة نحو تأكيد المناسبة لكن الخطوة المؤكدة هى تناول هذه المركبات فيما درس من قضايا الاتباع.

ويقول أبو الطيب «ويقال وقع فى حَيْصَ بَيْصَ وحِيصَ بِيصَ وحَيْصِ بَيْصِ: أى فى ضيق لا يقدر على الخلاص منه، قال أبو عمرو - سمعت أعرابيا يقول لآخر: انك لتحسب الارض علىَّ حِيصًا بيصًا[2]. فهذه صورة لاستخدام مركب من المركبات وضح فيها التناسب وقد صدق أبو الطيب حين جعله صورة من الاتباع فالمناسبة هنا هى الأساس فى التزام وحدة الحركة حيص بيص فتحا. حيص بيص كسرا.. حيص بيص بكسر الحاء والباء وفتح الصاد. حيَصا بيصا. ولقد تناول هذه الصورة أيضا ابن فارس حين قال «وتركته فى حيْصَ بيْصَ وحِيصَ بيصٌ أى ضيق وشدة»[3] وهذا دليل كسابقه يبرز فى نقطتين. الأولى عد هذه الصورة من الاتباع والاتباع مناسبة.. الثانية ما فى لفظ هذا المركب من ايحَاءٍ بالتجانس أن ما أقوله فى مناسبة المركبات يؤكده أستاذ معاصر حيث يقول متحدثا عن تركيب مهمن «وفى العربية قدرة على الاستفادة من هذا النوع وهى دائمة الاستفادة منه. وربما وجدنا فى اللهجات الدارجة الشىء الكثير من هذه المركبات وللمجاورة والاتباع فى

(١) السابق ١٠٧.

(٢) الاتباع أبو الطيب ص١٤.

(٣) الاتباع ابن فارس ٥١.

العربية أثر فى ذلك»[1] فهو يعتبر أن للمجاورة والاتباع أثرا فى المركبات وهذا ما نقره وقد حاولنا قدر الامكان بيان ذلك فيما سبق.

وإلى هنا استطيع أن اقول بطريق غير طريق الجزم أن فى المركبات ندرك المناسبة لأننا أمام المركب العددى ازاء انسجام فى الحركة وهى الفتحات المتوالية وكذلك فى مركبات الظروف وفى مركبات الأحوال.. وهذا التناسب لا يقتصر أمره على الفتحات وإلا لكان ذلك تقليلا من قيمة الظاهرة وانما يأتى أيضا باتفاق الحركات لو تغيرت إلى ضم أو كسر.

وإذا كانت المناسبة فى المركبات هنا يمكن لمحها أو وجودها. فما القيم النحوية التى يمكن أن تنشأ عن هذه الظاهرة السياقية؟.

يمكن لنا أن نقول إن لهذه المركبات اعرابا نحويا خلعه عليها السياق يختلف هذا الاعراب إذا ما تحللت هذه المركبات من ظاهرة المناسبة السياقية.

أن المركبات صباح مساء ويوم يوم وبين بين تأخذ حكم الظرف المكانى أو الزمانى بالتركيب والمناسبة وكذلك المركبات أخول أخول وبيت بيت (فلان جارى بيت بيت) وأول أول. الخ انما تعرب أحوالا وكذلك حيص بيص فى قولنا وقعوا فى حيص بيص مجرورة بفى.

كذلك فإن مركبات الاعداد تلزم صورة واحدة وأن اختلف وقوعها فى محل رفع أو نصب أو جر. هذه صور اتاحها التركيب عن طريق المناسبة فهل كانت ستبقى هذه الصور بنفس الحكم لو لم نراع المناسبة فى التركيب؟ يجيب ابن هشام عن جزء كبير من هذا السؤال بقوله «واذا خرجت شيئا من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تعينت الاضافة وامتنع التركيب بقول هذه همزة بين بين مخفوض الأول غير منون والثانى منونا، ومثله فلان يأتينا كل صباحِ مساءٍ،

---

(١) دراسات فى اللغة السامرائى ٥٨.

قال: «ولولا يومُ يوم ما أردنا جزاء لك والقروض لها جزاء» وهذا يفهم من كلامى فى المقدمة فأنى قلت: «وما ركب من الظروف الحال» فعلم أن البناء المذكور .... بوجود الظرفية والحالية وأنها متى فقدتْ وجب الرجوع إلى الاعراب، وانما قدمت الظروف على الأحوال لأن ذلك فى الظروف اكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم»[١] فيما سبق بيان لقيمة التركيب حين يخلو من المناسبة وهنا تنفك الظرفية والحالية وهما القيمتان اللتان أتى بهما موقع المناسبة ليعود جزؤهما الأول إلى اعرابه حسب موقعه والأخر باعتباره مضافا إليه.

وابن يعيش يقول «وكذلك الإضافة جائزة فى جميع ما تقدم من نحو بيت بيت وبين بين وكفة كفة ينسب أحدهما إلى الآخر لاتفاقهما فى وقوع الفعل منهما، فإن دخل على جميع ذلك حرف جر لم يكن الا مضافا مخفوضا وبطل البناء نحو آتيك فى كل صباح ومساء لأنه بدخول حرف الجر خرج عن باب الظروف وتمكن فى الاسمية فلم يبن لأن هذه الاسماء انما تبنى إذا كانت حالا أو ظرفا[٢]» فواضح أن القيمة التى أعطتها سياقية المناسبة تخالف قيمة الكلمة عند ضياع هذه القيمة مما يؤكد أن المناسبة قد أحدثت قيمة نحوية تخالف عدمها.

هذه أقوالهم وإذا أردنا أن نتابع بعض القيم النحوية فأمامنا هذا الجدول يوضح ذلك فيما يتصل بالعلامة.

---

(١) شذور الذهب ١١٠.

(٢) المفصل جـ٤ ١١٤.

النظـــام	أحكامـــــه	السيـــاق	أحكامـــــه
١ - مركب الاعداد احـدَ - احـدُ - احدِ - عشرَ - عشرُ - عشرِ.	الكلمة مفردة قابلة لـلـرفـع والـنصب والجر حسب موقعها وبابها النحوى.	احدَ عشرَ	بـالـتـركـيب اخـذت عـلامـة بـنـائـه واحـدة والذى دعا إلى ذلك التناسب.
٢ - مركب الظروف صباحا - مساء - فـى صباحِ - مســــــاءِ - صباحُك - مساءُ - صباحَ مساءِ.	الـكـلـمـات مـفـردة قابلة للرفع والنصب والـجـر وقـابـلـة للتركيب الاضافى.	صباح مساء	ظرف مركب علامته الـبـنـاء حـيـن راعـينـا المناسبة.
٣ - اخولُ - اخول - اخـــولَ - اخولُ - أخولَ.	الـكـلـمـات مـفـردة قابلة للرفع والنصب والـجـر وقـابـلـة للتركيب الاضافى.	أخولَ أخولَ أخولُ أخولُ	لـزم الـبـنـاء هـنـا بالتركيب.
٤ - فى حِيص فِى بيصِ.	الكلمتان مجرورتان.	حيْصَ بيّصَ حِيصَ بيصَ حَيْصِ بَيْصِ	بـالـتـركـيب هـنـا لـزم البناء واعطته المناسبة شكلا واحدا

لعل فى هذا الجدول ما يدفعنى إلى القول بأن المركبات العددية والظرفية والحالية خاضعة لظاهرة المناسبة التى أوجدت بدورها تلك القيم النحوية ولولاها لاختلفت هذه القيم السياقية.

★ ★ ★

المناسبة على مستوى التركيب

ربما كان المصطلح هنا غير دال دلالة قاطعة على ما نحن بصدده ذلك لأن كثيرًا مما تناولناه سابقًا ما هو إلا صورة من صور التركيب ولكننا لإرادة التفصيل والتوضيح قصدنا بالتركيب هنا مراعاة المناسبة فى أكثر من كلمتين أى مراعاتها حين يطول الكلام وتتوالى الجمل. ولقد ظهرت بعض قضايا الطول فى موضوع الاتباع ولنا عذرنا فى عدم عزل مثل هذه الأمثلة لأننا قد درسنا فى الاتباع كل ما انطوى تحته لدى أصحابه وقد وجدنا منه أجزاء تتصل بما درس فى إطار المجاورة ووجدنا أيضًا نماذج سنراها فى التركيب. وهذا كله راجع إلى دراستنا لظاهرتى الاتباع والمجاورة كما صورها أصحابها.

وفى مناسبة التركيب يجمل بى هنا أن أسجل فكرة أفسر بها ما أرصده من ظواهر المناسبة كلها سواء أكانت مناسبة حرفين أم كلمتين أم تركيب بأكمله. هذه الفكرة مؤداها أننا ننطق دائمًا ونتكلم بالجمل والتراكيب والجمل تتكون من كلمات والكلمات تحتوى على مقاطع والمقطع هو أول تكوين نطقى يعتمد على بداية ونهاية بينهما قمة هذه القمة تتضح فيها صورة النطق واضحة. وقمم المقاطع تتمثل دائمًا فى الحركات ومعنى ذلك أن وضوح المقطع يتمثل فى حركاته ومن ثم فإن وضوح الكلمات والتراكيب كلها راجع إلى وجود هذه الحركات فيه[1].

ومعلوم أن الحركات هى أقوى أصوات العربية وضوحًا فى السمع لأن قوة إسماعها أقوى من قوة اسماع غيرها من الأصوات. وإذا كانت الحركات القصيرة تعطى قوة إيضاح سمعى فإن كمها إذا طال واصبحت حركات طويلة - أى حروف

---

(١) راجع أصوات اللغة أيوب بتصرف ص ٣٦ - ٣٧ - ٣٨

مد - كان أدعى لزيادة الايضاح السمعى ومن ثم كان لحروف العلة مهمة جليلة فى اللغة العربية حيث تعتبر أساسًا لقوة الاسماع sonority فى هذه اللغة الراسخة القدم فى تاريخ المشافهة[1] وإذا كانت الحركات والمدات له ميزات الوضوح السمعى فلا غرابة إذًا حين نجد أن المناسبة ما هى إلا تحقيق للحفاظ على انسجام هذه الأصوات لأن فى الوضوح السمعى موسيقية مسموعة وما المناسبة إلا انسجام ومراعاة لكل ما هو موسيقى مسموع؛ ومن ثم فإنها تأتى غالبا بين المدات والحركات. وإذا كانت الحركات أدعى للمناسبة فإن المدات أكثر تحقيقًا لها.

ولنا أن نعرض صورًا ونماذج لمناسبة التركيب وسوف نولى نموذجًا منها باهتمام خاص لأن الحديث حوله تصوير لحكم المناسبة فى التركيب.

لقد دار حديث النحاة وطال حول قوله تعالى ﴿**أن هذان لساحران**﴾ لقد نصب هذان هنا ومع ذلك لم تتحقق علامة النصب وهى الياء فلم تأت هذين. لقد كثرت تخريجات الآية لديهم ولعل ابن هشام هو أوفى من أوضح هذه التخريجات حين يقول «والثالثة» أن «بالتشديد» هذان «بالألف وهى مشكلة لأن المشددة يجب إعمالها، فكان الظاهر الإتيان بالياء كما فى القراءة الأولى وقد أجيب عليه بأوجه: أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب، وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائمًا.. والثانى: أن «إن» بمعنى نعم مثلها فيما حكى رجلاً سأل ابن الزبير شيئًا فلم يعطه، فقال: لعن الله ناقة حملتنى إليك، فقال إنّ وراكبها، أي نعم ولعن راكبها وأن التى بمعنى نعم لا تعمل شيئًا كما أن نعم كذلك، فهذان مبتدأ مرفوع بالألف.. والثالث أن الأصل أنه هذان لهما ساحران، فالهاء ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر.. والرابع.. أنه لما ثنى (هذا) اجتمع الفان: ألف هذا، وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن قدر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب ياء، ومن قدر العكس لم يغير

(١) اللغة العربية معناها ص٧١.

الألف عن لفظها. والخامس أنه لما كان الاعراب لا يظهر فى الواحد، وهو هذا جعل كذلك فى التثنية ليكون المثنى كالمفرد، لأنه فرع عليه.

واختار هذا لقول الإمام العلامة تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، وزعَم أن بناء المثنى إذا كان مفردة مبنيا أفصح من إعرابه، قال وقد تفطّن لذلك غير واحد من حذاق النحاة.

ثم اعترض على نفسه بأمرين: أحدهما: أن السبعة أجمعوا على البناء فى قوله تعالى: ﴿احدى ابنتى هاتين﴾ مع أن هاتين تثنية هاتا وهو مبنى والثانى أن الذى مبنى وقد قالوا فى تثنيته اللذين فى الجر والنصب وهى لغة القرآن كقوله تعالى ﴿ربنا أرنا اللذين اضلانا﴾.

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء «هاتين» بالياء على لغة الاعراب لمناسبة ابنتى «قال: فالاعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة، كما أن البناء فى ﴿إن هذان لساحران﴾ أفصح من الاعراب لمناسبة الألف فى «هذان» للألف فى ساحران. وأجاب عن الثانى بالفرق بين «اللذان وهذان» بأن «اللذان» تثنية اسم ثلاثى، فهو شبيه بالزيدان، وهذان تثنية اسم على حرف فهو عريق فى البناء لشبهه بالحروف»[1].

لقد وقف ابن هشام أمام هذه القراءة وأحس بأنها مشكلة وعرض كل الطرق الممكنة لتخريجها مستعينًا بآراء غيره فهى إما لغة بلحارث بن كعب وإما أن بمعنى نعم أو أن الأصل أنه.. أو أن ألف الاعراب حذفت للتخلص ثم يعرض رأى العلامة تقى الدين الذى يفرق بين مثنى ومثنى. مثنى شبيه بالمعربات حين يكون المفرد كالمعرب لأنه ثلاثى ومثنى شبيه بالمبنيات حين يكون مفرده على حرفين وذلك مثل هذان وعلى هذا فألف هذان ألف بناء.

تخريجات عدة لمسألة واحدة أو لنموذج واحد يوحى تعددها بالشك فى كل منها أو بعدم التوصل إلى التفسير ولعلهم لو اكتفوا بأن ذلك لغة لبنى الحارث لكان ذلك دليل مقنعًا ولكنهم لاحساسهم بقلة هذه الظاهرة دأبوا على تخريجها

بمثل ما فعلوا.. لقد عرض بعضهم تفسيرًا لتخريج كان أولى بأن يكون حلاً لهذه الآية يتركز هذا التفسير فى رد ابن تيمية على اعتراضه هو فى قول القراء السبعة بهذه القراءة فى ﴿إحدى ابنتى هاتين﴾ مع كونها مبنية بقول كان عليهم لو فطنوا إليه أن يؤكدوه أساسا لتفسير هذه الظاهرة حين قال «إنما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب لمناسبة «ابنتى» قال فالاعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة، كما أن البناء فى ﴿إن هذان لساحران﴾ أفصح من الاعراب لمناسبة الألف فى هذان للألف في ساحران» فالمسألة مسألة مناسبة أذًا وهذا يؤكد قضيتنا ونحن نعجب من ابن هشام الذى عرض هذا الرأى على أنه زعْم مع أنه فى موطن آخر يقول: «وعلى هذا فقراءة هذان أقيس إذ الاصل فى المبنى أن لا تختلف صيغة مع أن فيها مناسبة لألف ساحرٰن وعكسه الياء فى ﴿إحدى ابنتى هاتين﴾ فهى هنا أرجح لمناسبة ياء ابنتى[1] إن ابن هشام يصرح هنا فيما أعتقد بأن هذه الظاهرة يمكن أن تكون المناسبة خير مبرر لها ونحن نؤمن بذلك ونأخذ عليه أنه لم يعمم ذلك بل انساق فى عرض كل التخريجات مصوبًا لها ومخطئًا ونسى أنه فى غمار حشده هذا أنه قد أبرز تفسيرًا يمكن أن يكون محل قبول لتفسير هذه الآية.

وإذا كان لنا أن نصدر رأيًا أخيرًا فى هذه الآية قلنا من الممكن أن تكون هذه القراءة لغة لقوم ولكن هذا لا ينفى بأنها سواء أوافقت اللغة أم جاءت وهى لا تعيها فإن الأمر البارز فيها هو إحداث تناسب بين الأصوات والأصوات التى كانت نموذجًا صالحًا للتناسب هنا هى المدات وقد سبق القول إن المدٰت خير ما تتحقق به المناسبة. وقولنا هذا يدفع كل اتهام بوصف هذه القراءة بالشذوذ لمخالفتها لقاعدة عامة ونحن لا نسلم بدعوى الشذوذ لهذه الصيغ وذلك لأن فيها فرض القاعدة على الاستعمال العام كما يقوم الدكتور تمام والذى يقول أيضا فى هذه الآية «ومن ذلك ايضا نظرة النحاة إلى قوله ﴿إن هذان لساحران﴾ والتمحك

(١) مغنى اللبيب جـ١ ٣٧.

فى التوفيق بينها وبين قواعدهم التى مهما كان لها من النفوذ فإنها تقف عاجزة دون اتهام القرآن بارتكاب خطأ نحوى[1] ولعدم إيماننا بفرض القاعدة على الاستعمال العام أى فرض مطالب النظام على مظاهر السياق فإن لنا أن نقر بأن المسألة مناسبة صوتية هنا ونحن ندرك من فهمنا لظاهرة تضافر القرائن وإغناء بعضها عن بعض أن المناسبة الموسيقية الصوتية دعت إلى إهمال العلامة الاعرابية لأن الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أن لفظ هذان لا يمكن فيه إلا أن يكون اسم إن ولم يعد للعلامة الاعرابية بعد ذلك من الأهمية ما يحتم الاحتفاظ بها ولاسيما أمام إرادة المناسبة الموسيفية بين أصوات المتلازمين»[2].

ومن هنا أستطيع القول بأن للمناسبة فى مثل هذا التركيب دورًا لا ينكر فما كانت الظاهرة سواء أكانت محددة بلغة أم عامة إلا خاضعة للمناسبة.

لقد فصلت الحديث عن هذه الآية - وما لم أعرض له أيضًا كثير - لأبيّن تردد النحاة فى تفسيرها ومن خلال ذلك التردد أؤكد أن الأمر مرده إلى المناسبة. وبذا أكون قد أظهرت مقدرة المناسبة على منح التركيب صورة سياقية يختلف بها عن صورة النظام. وإذا كانت الآية السابقة نموذجًا فإن ما يأتى على غرارها نحكم عليه بمثل ما حكمنا عليها به. ومن هنا يحق لى أن أعرض نماذج المناسبة فى التركيب على مستوى كلمات التركيب كله وعلى مستوى الفاصلة فى التركيب ثم على مستوى القافية مع توضيح القيم النحوية التى تنتجها المناسبة لهذه التراكيب:

(أ) نماذج مناسبة التركيب كله:

من هذه النماذج:

١ - قوله تعالى: **﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى﴾**.. يجىءُ

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ١٨.

(٢) اللغة العربية معناها ص٢٤٠.

الصابئون بالواو هنا انسجامًا مع مدة الواو فى آمنوا وهادوا ولذا استغنى عن العلامة تحقيقًا للانسجام لأنه لم يكن فى ضياع العلامة ضياع للباب النحوى أو للمعنى فالقرائن الأخرى قد تضافرت لايضاحه.

٢ - قول الشاعر:

فأطرق أطراق الشجاع ولو رأى مساغًا لناباه الشجاع لصمما [1]

السياق «لناباهُ» والنظام «لنابيه» إلا لو اتبعنا لغة خثعم. ولكن نظرة إلى التركيب كله تعطينا ادراك التناسب يبين ذلك من كتابة البيت السابق صوتيًا.

fa̲ ؟ ra̲qa̲ ؟ ra̲a̲qa̲ & uga̲a̲ci wa̲la̲wra̲ masaa & an tinaabaaha ssagaacu lasamm.

فنظرة إلى هذه الكتابة تجعلنا ندرك أن البيت جاء بالألف فى لناباه مناسبة لكثرة الفتحات الموجودة فى التركيب كله.

٣ - **أى قلوصى راكب تراها طاروا علاهن فطر علاها**

واشدد بأقوى حقب حقواها ناجية وناجيا أباها [2]

فالمناسبة هنا موجودة فى السياق وبذا لم نقل عليهن ولا أبوها.. فتغيرت قيمة النظام لتحقق قيمة السياق.

٤ - **واهًا لريا ثم واهًا واهًا ياليت عيناها لنا وفاها**

بثمن نرضى به أباها [3]

ولم نقل عينيها.. مراعاة لتناسب المدات كلها. واها. واها يا. عيناها لنا. وفاها.

---

(١) المفصل جـ٣ ١٢٨.

(٢) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٦.

(٣) شذور الذهب هامش ٦٨.

٥ - إن أبـــــاهـــــا وأبـــــا أبـــــاهـــــا قد بلغا فى المجد غايتاها [١]

مناسبات بين أباها أبا أباها بلغا غايتاها والنظام يفرض أبيها الثالثة وغايتيها ولو فرضنا النظام صحيحًا مع المثنى فكيف به مع أبا ؟ هل يرد التركيب الواحد خاضعا لنظامين أم لسياق واحد وهو التناسب.

٦ - يا ليت أيام الصبا رواجعا.

مهما خرج النحاة نصب رواجع بأن ليت بمعنى وددت وتمنيت فإن السياق هنا حتم النصب لتحقق ظاهرة سياقية هى المناسبة بين المدات والحركات القصيرة.

٧ - إن العجوز حية جزورًا كالسابق فى التعليق

٨ - كأن أذنية إذا تشوقا قادمه أو قلما محرقا

تناسب بين إذا - تشوقا - قادمة - قلما - محرقًا ولو تحقق التناسب تاما لقال (أذناه).

٩ - سمع بعضهم: «لعل زيدا أخانا - تناسب بين (زيدا وأخانا).

ففى كل هذه الأمثلة والشواهد السابقة ضاعت قيم النظام الممثلة فى العلامة الاعرابية تحقيقًا للمناسبة الموسيقية فى التركيب وضياع قيمة العلامة فيما سبق لم يحدث أى غموض أو لبس وذلك لتحقق المراد عن طريق تضافر القرآن الأخرى.

(ب) نماذج للتناسب فى الفاصلة ونخصها بآى القرآن الكريم:

١ - فى سورة الليل: ﴿**وما لأحد عنده من نعمة تجزى**﴾ ولم يقل يجزيها لمناسبة الفواصل [٢].

---

(١) المفصل جـ٣ ١٢٨.

(٢) البرهان فى علوم القرآن ص١٤٥.

٢ – قوله تعالى: ﴿والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى[1]﴾ أى وما قلاك فحذف المفعول رعاية الفاصلة.

٣ – من صورة طه ﴿يعلم السر وأخفى﴾[2] وأخفاه لأجل تناسب رءوس الآى.

٤ – يقول الزركشى: فى أسباب التقديم والتأخير «الثالث أن يكون فى التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام ورعاية الفاصلة كقوله: ﴿واسجدوا لله الذى خلقهن إن كنتم إياه تعبدون﴾ بتقديم إياه على تعبدون لمشاكلة رءوس الآى. وكقوله: ﴿فأوجس فى نفسه خيفة موسى﴾ فإنه لو آخر فى نفسه عن موسى، فات تناسب الفواصل لأن قبلهُ ﴿يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾، وبعده: ﴿إنك أنت الأعلى﴾. وكقوله: ﴿وتغشى وجوههم النار﴾ فإن تأخير الفاعل عن المفعول لمناسبته لما بعده»[3] من قوله يتبين أن التقديم والتأخير – مردهما تناسب الفاصلة.

٥ – قوله تعالى فى سورة الاحزاب آية ١٠. ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ وقوله تعالى فى سورة الاحزاب آية ٦٦. ﴿يوم تقلب وجوههم فى النار يقولون يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا﴾.

فلقد جاءت نهاية الآيات بألف مد مراعاة لموسيقى الفاصلة وقد شاكلت ما قبلها من الفواصل كما يقول ابن حجة فيها: «والحجة لمن أثبتها وصلاً ووقفًا أنه اتبع خط الصحف لأنها ثابتة فى السواد وهى مع ذلك مشاكلة لما قبلها من رءوس الآى وهذه الألفات تسمى فى رءوس الآى فواصل»[4].

٦ – فوله تعالى فى سورة الإنسان آية ١٥ – ١٦ – ١٧ – ١٨.

---

(١) السابق ١٦٧.

(٢) السابق ٢٨٧.

(٣) السابق ٢٣٤ – ٢٣٥.

(٤) الحجة فى القراءات السبع ٢٦٣.

﴿ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا.. قوارير من فضة قدروها تقديرا. ويسقون فيها كأسا كان مزاجها زنجبيلا عينا فيها تسمى سلسبيلا﴾ فلتحقيق المشاكلة والمناسبة فى الفاصلة صرف الممنوع من الصرف قواريرا أو زيد ألفًا.. ونصب سلسبيلا وهى نائب فاعل ولا يمكن اتهام قراءة فى القرآن بالشذوذ مطلقًا.. فالآيات فى فواصلها مراعاة للانسجام ولم تكن لدينا حاجة للعلامة لأنها وأن ضاعت هن فإن القرائن الأخرى توضح الباب النحوى.

٧ - فى سورة القارعة: ﴿وما أدراك ماهيه.. نار حاميه﴾.

لا شك أن هاء السكت ما جاءت هنا إلا لتحقيق الانسجام صوتيًا. وما سبق زيادات فى الكلمة لتحقيق التناسب عن طريق الفاصلة ولا شك أن فى ذلك تغييرا لصورة العلامة أو عدم احتياج لها فيما سبق.

٨ - من سورة الفجر: ﴿والفجر وليال عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر﴾.

جاءت الكلمة يسر حفاظًا للتناسب ولم تأت يسرى[1].

وفى السورة نفسها:

﴿فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربى أكرمن وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربى أهانن﴾.

فلقد حذفت ياء المتكلم حفاظًا للتناسب فى الفواصل.

٩ - فى سورة إبراهيم:

﴿وتقبل دعاء﴾ مراعاة ﴿إن ربى لسميع الدعاء﴾.

ويقول فيها ابن خالويه قوله تعالى ﴿وتقبل دعائى﴾ ويقرأ بإثبات الياء وصلاً ووقفًا وبطرحها وقفًا وإثباتها وصلاً وبطرحها من الوجهين معًا وقد ذكرت علة

(١) يقول ابن خالوية فى الحجة قوله تعالى اذا يسرى يقرأ بإثبات الباء وصلاً ووقفًا وبحذفها كذلك. وبإثباتها وصلا وحذفا وقفا وقد تقدم «الحجة ٣٤٢».

ذلك فيما سلف[1]» وعلة ما سلف أوردها[2] بأن الحجة لمن يثبتها يعتبرها غير فاصلة ولا آخر آية ومعنى ذلك أن الحذف هنا للفاصلة. لقد حذفت ياء المتكلم تحقيقا لتناسب الفواصل إذًا.

١٠ - قراءات ﴿الكبير المتعال﴾ ﴿يوم التناذ﴾ ... ﴿يوم التلاق﴾ واضح أن المناسبة فيما سبق أدت إلى حذف أجزاء من الكلمة من أجل تناسب الفواصل وفى الزيادة والحذف للحفاظ على التوازن يقول الثعالبى: «العرب تزيد وتحذف حفظًا للتوازن وايثارًا له أما الزيادة فكما قال تعالى ﴿والليل إذا يسر﴾ وقال: ﴿الكبير المتعال﴾ و﴿يوم التناد﴾ و﴿يوم التلاق﴾[3].

١١ - قوله تعالى ﴿لا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ قرأ بالرفع وعدل عن النصب للتناسب في الفاصلة «قال الشيخ جمال الدين بن هشام الانصارى رحمه الله قرأ السبعة ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ وقد كان النصب ممكنًا.. ولكنه عدل عنه لتناسب الفواصل»[4].

(جـ) نماذج للتناسب فى القوافى:

١ - أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

واضح أن العينانا ما جاءت فى العروض بإلزام المثنى الألف - وإن كانت لغة للبعض - إلا للتناسب مع قوله ظبيانا قافية.

٢ - ومثلها

هياك أن يمنى الشعشعان حب الفؤاد مائل البدان[5]

(١) الحجة ١٧٩.

(٢) السابق ١٤٤ بتصرف.

(٣) فقه اللغة للثعالبى ٣١٣.

(٤) فى الدراسات القرآنية وشلبى ٢٥٩

(٥) توجيه الاعراب للرمانى ص٢٢٨

٣ - قال لبيد:

إن تقوى ربنا خيرُ نَفَلْ وبإذن ريثن وعَجَل

أى وعجلى

وكما قال الاعشى:

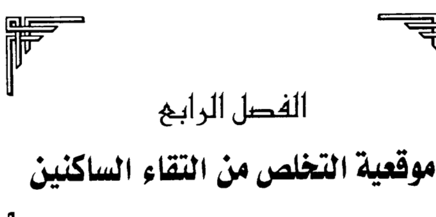
ومن شانىء كاسف وجهه إذا ما انتسبت إليه أنكرنْ [1]

والأصل أنكرنى فتحقيقًا لانسجام وتناسب القوافى ضاع حرف العلة من (عجل) وياء المتكلم من قوله أنكرن والأصل أنكرنى.

هذه أمثلة وأبيات وآيات أوردناها فى حديثنا عن المناسبة فى التركيب اتضح من خلالها أن قيمًا من قيم النظام النحوية قد ضاعت وحلت محلها قيم جديدة وحين ضاعت قيمة النظام الممثلة كثيرًا فى العلامة لم يحدث اضطراب فى فهم المعنى النحوى لأن المعنى النحوى حددته القرائن الأخرى ومنعت عنه اللبس.

★ ★ ★

(١) فقه اللغة للثعالبى ص٣١٣.



الفصل الرابع

موقعية التخلص من التقاء الساكنين

التخلص ظاهرة موقعية:

التخلص من التقاء الساكنين ظاهرة موقعية يفرضها السياق اللغوى ليحل بها مشكلة من مشاكل تطبيق النظام. وهذه الظاهرة ترتبط بموقع معين من موقعيات الوسط - أيًا كان هذا الوسط - يمكن إدراجه تحت موقعية نقطة الاتصال؛ أى اتصال ساكن بساكن يدل على ذلك الاتصال ويشير إليه تلك الحركة التى فرضها السياق للتخلص من تلك الصعوبة والكراهية التى تتمثل فى التقاء الساكنين.

ومنشأ هذه الصعوبة هو الذى تحكم فى وجود هذه الظاهرة الموقعية المسماة بالتخلص والتى لا تنبنى على السبب العضوى فحسب بل يضاف إليه سبب آخر وهو حرص اللغة دائمًا على أمن اللبس وهذه سمة كل الظواهر الموقعية التى جاء بها مطلب السياق. ولكن آكد هذه الأسباب بالنسبة لهذه الظاهرة يرجع إلى مراعاة إيقاع اللغة وجمالها و«إذا أردنا أن نعبر عن جميع ذلك بعبارة شاملة قلنا إن الأساس الذى يتحكم فى تحقق الظواهر السياقية إنما هو كراهية التقاء صوتين أو مبنيين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغى للفصحى فتحدث الظاهرة لعلاج موقف التقى فيه هذان الأمران فعلاً نتيجة لما قضى به أحد أنظمة اللغة للمبانى خارج السياق»[1]. وهذه الكراهية التى كانت سر منشأ هذه الموقعية هى كراهية التقاء الساكنين ولقد كان للدكتور تمام فضل تفسير هذه الظواهر وإرجاعها إلى هذا المبدأ العام وهو مبدأ كراهية التقاء المثلين متنافرين أم مثلين ساكنين إلى آخر ذلك من أنواع الالتقاء. كما تبين لنا عند الحديث عن الظواهر الموقعية فى الفصل الخاص بها.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٦٣.

إن هذه الموقعية مطلب يفرضه السياق خارجًا به عن صورة النظام ومطلبه ذلك لأن النظام ثابت بينما السياق ديناميكى متحرك، ويأتى عن حركته أن تكون له بعض المطالب فقد تكون الكلمة السابقة مبنية على السكون والكلمة اللاحقة مبدوءة بحرف ساكن هو القاف وليست الألف التى قبلها إلا علامة إملائية على الوصل ولا تنطق الألف هنا وإنما ينتقل المتكلم من الضاد إلى القاف بواسطة كسرة التخلص وقد تكون الكلمة السابقة مجزومة بالسكون واللاحقة مبدؤه بالساكن نحو ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ أو «لم يطل انتظارى» فيتطلب السياق فى هذه الحالة شيئا غير الذى قرره النظام لأن النظام قرر السكون والسياق قرر التخلص من السكون»[1] فهذه الحركة التى جىء بها للتخلص علامة على موقع معين التقى فيه ساكنان وسط الكلام ومن ثم كان التخلص ظاهرة موقعية خالف فيها السياق مطلب النظام وكانت الصلة بينهما صلة التعارض وهى صلة سلبية.. ولبيان قيمة هذه الظاهرة الموقعية من الناحية النحوية سوف يكون حديثنا الآتى موضحًا ومبينًا لها قدر الطاقة والإمكان.

التقاء الساكنين صورة تنفر منها العربية:

تأبى اللغة التقاء الساكنين أو بصورة أخف تستصعب الالتقاء فى السياق اللغوى ولا تقبله إلا فى صور بعينها سوف نذكرها فيما بعد شارحين لها ومبينين رأينا فيها.

وحديث اللغة عن هذه الصعوبة بين واضح أكده النحاة من خلال فهمهم بطبيعة اللغة العربية وليس حديثهم المتناثر فى بطون الكتب النحوية عن وسائل التخلص من التقاء الساكنين إلاً دليلا واضحًا على إحساسهم بأن التقاء الساكنين أمر غير سائغ ومن أجل ذلك يجب التخلص منه.

---

(١) السابق ص٢٩٦.

نفهم ذلك من هذه العناوين التى أعطاها لنا سيبويه من مثل: «هذا باب تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين»[1] ومثل «هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن، وذلك ثلاثة أحرف الألف والياء التى قبلها حرف مكسور والواو التى قبلها حرف مضموم»[2] غير أن صاحب المفصل يعطينا رأيه قاطعًا فى إحساسه بأن اللغة العربية ترفض التقاء الساكنين حين يقول: واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غير ممكن وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه وما بعده كالمبدوء به ومحال الابتداء بساكن فلذلك امتنع التقاؤهما[3] وتعليل عدم الالتقاء هنا كما يقول ابن يعيش فيه إحساس بأن حركة التخلص هذه إنما هى صوت حل محل السكون الأول أو أطاح بالسكون الأول لكى تسهل عملية النطق بالساكن الثانى حيث تكره العربية نطقهما معًا. هذا ما نوافق عليه ابن يعيش وإن كنا لا نوافقه فى افتراضه أن الساكن الأول كالموقوف عليه والثانى أصبح مبدوءا به؛ لأن ذلك نقبله فيما إذا وجد الساكنان فى كلمتين أى إذا كان الأول نهاية الكلمة الأولى والثانى بداية الثانية. ولا نقبله فى التقائه داخل كلمة واحدة مثل لم يقل ولم يبع إلى آخر ذلك لسبب سوف نذكره فيما بعد.

إن اللغة العربية حريصة على أن تهرب من التقاء الساكنين - سواء أكان ذلك على مستوى الصيغة المفردة أم على مستوى التركيب - وهى إذ تقول به فى بعض المواطن فإن الذوق العربى لدى البعض يرفضِ ذلك أيضًا. فابن يعيش يقول: «اعلم أن من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كل حال وإن كانا على الشرط الذى يجوز فيه الجمع بين ساكنين نحو دابّة وشابّة فيحرك الألف لالتقاء الساكنين فتقلب همزة»[4] فهذه وسيلة للتخفف من الساكنين فى صورة قبلتها

(١) الكتاب جـ٢ ٢٧٥.
(٢) السابق جـ٢ ٢٧٦.
(٣) المفصل جـ٩ ١٢٠.
(٤) السابق جـ٩ ١٢٩.

العربية ونحن نعلم[1] أن الصورة الأخرى وهى الوقف قد استصعبها ذوق البعض أيضًا حين أقروا النقل فى الموقوف عليه فى بكر وعمرو ويؤكد هذه الحقيقة ابن يعيش أيضًا حيث يقول: «ومن لغة النقر يريد أن من يحول الحركة فى نحو هذا النقر وعمرو والبكر من اللام إلى العين يفر من التقاء الساكنين وإن كان جائزًا كما يفر منه فى ولا الضألين وابيأضّ وادهأم فاعرفه»[2].

فالنحاة العرب قد استثقلوا التقاء الساكنين وإن المتحرك فالساكن أسهل فى النطق عندهم من الساكنين المتجاورين وليس ذلك إلا إحساسًا منه بأن اللغة تنفر دائمًا من توالى الأمثال وهذا هو معنى الاعتبار الجمالى. ولقد وافقت طبيعة اللغة العربية هذا المبدأ الصوتى. وهى لم توافق هذا المبدأ لأن صورة الالتقاء تأباها طبيعة الجهاز النطقى لدى الإنسان؛ لم توافق على هذا الأساس لأن بعض اللغات الأجنبية تقبله ولو كانت تأباه طبيعة النطق لأباحت هذه اللغات لنفسها حرية التخلص كما تفعل العربية «فما كان أجدر اللغة الانجليزية أن تخترع شيئًا تتوقى به التقاء السواكن فى **five sixthe** وفى **Clothes**. وما كان أجدر اللغة التشيكية أن تتوقى تتابع عدد من السواكن يبلغ الخمس أحيانًا»[3] فالمسألة إذًا كما يقول الدكتور تمام ليست مسألة خفة أو ثقل «وإنما تنفرد كل لغة بطريقة خاصة فى أنماطها الصوتية، فيسمح بعض اللغات بشىء ويحرمه البعض الآخر. وإن البعض الذى سمح به لم يسمح به لخفته، ولم يحرمه البعض الآخر الذى حرمه لثقله، بل الأمر أمر الاختيار العرفى الاعتباطى فحسب»[4] وعلى هذا يمكننا أن نقول إن اللغة العربية ترفض التقاء الساكنين لأن طريقة أنماطها الصوتية لا تسمح بذلك فالنمط الصوتى العربى يرفض اجتماع الساكنين فى النطق «ورفض

---

(١) تناولنا ذلك فى موقعية الوقف ص.

(٢) المفصل جـ٩ ١٣٠ - ١٣١.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٧.

(٤) السابق ص٤٧.

اجتماع ساكنين فى النطق يعنى امتناع صوتين متتاليين أى امتناع التركيب: ص + ص consonant + consonant = (co) فالثقل (إن كان هناك ثقل) يرجع إلى خروج هذا النموذج عن المألوف فى نطق العرب لا إلى السكون إذ ليس هناك سكون إلا فى الرسم الكتابى أو التصور فقط»[1].

فإباء اللغة لالتقاء الساكنين فى العربية أمر يرجع إلى طبيعة اختيار الأنماط العربية نفسها – ولقد سبق أن قلت إن العربية تأبى دائمًا التقاء الأمثال – وهذه الطبيعة جعلت سليقة العربى جزءًا منها ومن ثم كان تحريكه لكل ساكن من ساكنين التقيا طبيعة نطقية لديه تركزت فيه حتى أصبحت عادة لا يستطيع الفكاك منها. فالمسألة ليس مردها للصعوبة وإنما للعادة ومن ثم نجد ناطق العربية يخلع هذه الظاهرة اللغوية التى هى عادة نطقية لديه على اللغات الأخرى التى تخالف لغته والتى تقبل التقاء الساكنين «فإذا تعلم لغة أجنبية لا تمنع التقاء الساكنين فإن هذا العربى سرعان ما يخضع للعادات النطقية العربية فيسعى إلى التخلص من التقاء الساكنين كلما صادفه. فإذا صادف كلمة مثل **display** فى اللغة الانجليزية فإما ألا يكون عارفًا بتركيب الكلمة من جزءين هما **play , des** وفى هذه الحالة يكسر السين. وإما أن يكون عالما بذلك فيكسر الباء **(P)** ويكون النطق إما فى صورة **disiplay** وإما فى صورة **dispilay** على الترتيب»[2].

فالناطق العربى خاضعًا لعاداته النطقية يتخلص من التقاء الساكنين بتحريك أحدهما وهو الأول. هذا التحريك سوف نعلم بعد ذلك صوره.

تكره العربية الالتقاء اذًا ولا يساغ لها إلا فى مواضع سنذكرها فى القضية التالية التى نتحدث فيها عن مواطن قبول ظاهرة الالتقاء فى اللغة العربية فإلى الفكرة التالية.

---

(١) د. كمال بشر. دراسات فى علم اللغة القسم الأول ص٢١٥

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٩٧.

المواطن التى تقبل فيها العربية التقاء الساكنين:

رأينا فيها بين القبول والرفض..

هل معنى الرفض السابق لالتقاء الساكنين أن العربية تأباه فى كل موقع من مواقعه؟ وهل يخضع ذلك الرفض للشمول والعموم؟ وهل قبول اللغة فى بعض المواطن الالتقاء يمحو تلك الصعوبة التى كرهتها اللغة إزاء المواطن الأخرى؟ أسئلة يمكن أن تظهر إجابتها بعد الانتهاء من بيان صور هذه المواطن وبيان رأينا إزاءها. ولنبدأ الحديث بمواطن القبول.

أولا.. التقاء الساكنين جائز فى الوقف:

يقبل الوقف، ظاهرة التقاء الساكنين فيه والنحاة يقرون ذلك عند حديثهم عن التقاء الساكنين فالمبرد يقول: «ألا ترى أنك تقول واوْ - زايْ - صادْ فتسكن أواخرها لأنك تريد الوقف، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين، كما تقول فى الوقف: هذا زيد وهذا عمرو»[1]. وفى تناوله لفواتح السور يقول: «ولولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكنان»[2] وابن جنى يقول أيضًا فى هذه الصورة «ألا تراك تجمع فيه بين الساكنين وهما صحيحان، نحو بكر وحِلْسْ»[3]. ويزيد ابن يعيش الأمر وضوحًا وتفصيلاً مبينًا سر الالتقاء عند الوقف فيقول: «اعلم أنه يجوز فى الوقف الجمع بين ساكنين لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفى صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيه رى ذلك جرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه كما جرى المد فى حروف المد مجرى الحركة وليس كذلك الوصل لأن الأخذ فى متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك ألا ترى أنك إذا قلت بكر فى حال الوقف تجدُ فى الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده فى حال

(١) المفصل جـ١ ٢٣٦.

(٢) السابق جـ١ ٢٢٧.

(٣) الخصائص جـ١ ١٩٦.

الوصل وكذلك الدال فى زيد وغيرها من الحروف لأن الصوت إذا لم يجد منفذًا انضغط فى الحرف الموقوف عليه ويوفر فيه فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين فى الوقف ولا يجوز فى الوصل»[1]. فابن يعيش فى نصه هذا يقر بجواز التقاء الساكنين فى الوقف مبينًا سر ذلك وهو أن الوقف يمكن ذلك الساكن الثانى - أى يمكن حرفه - من استيفاء صوته فيصير فى قوة الحرف المحرك وهو يعرض مثالاً لتكرار الراء حين الوقف عليها أى إنها أخذت استيعابا كاملاً عند الوقف من ناحية تكرارها هذا الاستيعاب والتمكن لا يوجدان فى حال الوصل. ونحن إن قبلنا ذلك التمكن فى الراء فلن نقبله فى أية كلمة تنتهى بحرف آخر كالدال فى زيد والباء فى شرب لأنهما فى حال الوصل ربما كانتا أكثر وضوحًا وتمكنًا من وجودها حال الوقف والذى جعل الراء تتمكن أصلاً مدة التكرار فيها فهى فى الوقف يسمح لها بالتكرار لمدة طويلة حيث لا يستساغ طول هذا التكرار عند الوصل. وابن يعيش يؤكد هذه الحقيقة بقوله: «وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكّن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له ألا ترى أنك إذا قلت: عمرو ووقفت عليه وجدت للراء من التكرار وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذى منه حركته.. لأن أخذك فى صوت آخر وحرف سوى المذكر يشغله عن اتباع الحرف الأول صوتًا فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتًا وأقوى جرسًا من المتحرك فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله»[2] فما يحدث للراء إذًا لا يمكن أن نقره لغيرها من الحروف حيث تختلف سمات الحروف الأخرى الصوتية عن الراء فالمثال إذًا لا يحقق التعميم على كل الحروف الموقوف عليها. فانضغاط الصوت فى الحرف الموقوف عليه وإن قبلنا فى بعض الحروف كالراء والسين لا يمكن

(١) المفصل جـ٩ ٧١.

(٢) المفصل جـ٩ ١٢٠ - ١٢١.

قبوله فى كل الحروف كما عمم ابن يعيش قوله. كما أننا نرى بجانب ذلك أن تمكن الصوت فى الحرف لا يقربه الحرف إلى المتحرك - كما قال ابن يعيش - لأن البون شاسع فى النطق بين المتحرك والساكن ولعل الذى جوز التقاء الساكنين فى الوقف وكون نطقهما ليس مستحيلاً فى منطق اللغة العربية هو ما أراه من أن الوقف راحة وسهولة هذه الراحة وتلك السهولة تسهلان نطق الساكنين الأمر الذى يكون صعبًا ومستثقلاً فى الوصل حيث الحاجة إلى مجهود نطقى لأصوات أخرى بعد الساكن الثانى وهذا ما يصعب على منطق العربية وعرفها.

فالتقاء الساكنين فى الوقف أمر مقبول إذًا لدى بعض القدامى وهو مقرر أيضًا عند بعض المحدثين فالدكتور تمام يقول: «والمعروف أن اللغة العربية قد تقبل التقاء الساكنين وتفتقره إذا كان هناك من مقررات النظام ما هو أولى بالاعتبار من التقاء الساكنين وذلك نحو الوقف بالسكون على آخر الكلام»[1] فيرى أن قبول الساكنين فى الوقف أمر محتمل وتعبيره بكلمة قد على صورة التقليل يدل على وعى منه وإدراك بشمول القضية كما سنراها بعد ذلك، لكننا لا نجد - في رأينا - مسوغًا يفرق فى مقررات النظام بين الوقف بالساكنين فى بكر، أو بتحريك الأول منهما في مثل بكر - بنقل الحركة كما ادعى النحاة[2] - فنظام الوقف فى رأيى لا يحتم قبول الساكنين وحده بل يجوّزه ويجوز نقيضه. ويضيف باحث آخر وهو الدكتور بشر تأكيدًا لقضية قبول الساكنين فى الوقف بقوله إن «التركيب المقطعى للعربية الفصحى يمنع وجود حركة طويلة متلوة بصوت غير متحرك إلا فى حالة الوقف وفى باب دابة.. إن التركيب المقطعى (ص ح ح ص) ممنوع فى اللغة العربية إلا فى هاتين الحالتين المذكورتين»[3]. ونفهم من حديث الدكتور بشر أنه يتحدث عن الساكنين إذا كان الأول حرف مد (حركة طويلة) والثانى

---

(١) اللغة العربية معناها.. ٢٩٦.

(٢) تناولت ذلك فى موقعة الوقف ص   من الرسالة.

(٣) دراسات فى علم اللغة - القسم الأول ١٩٧ - ١٩٨.

صوتًا صامتًا مثل رِيمْ وروم ومثل شابة ودابة. أما الساكنان الصامتان مثل بكر وعدْلْ وبئِر فلم يتعرض لها لأنه يفرق فى كتابه بين ما يسمى سكونًا ومدًا. فهذا التركيب المقطعى الذى قبله الدكتور بشر - وقبلته اللغة - لا نجده حال الوصل مطلقًا لسبب واضح فى رأيى وهو أننا حين نقبل ذلك القطع فى الوقف نقول ذئبْ (ص ح ص ص) وريمْ (ص ح ح ص) نقبله على هذه الصورة السابقة أما إذا وصلنا فإن ذلك المقطع يتحول إلى صورة مقطعية أخرى نقول: ذئبُ الغابة (ص ح ص - ص ح ص) وريمْ الجميلة (ص ح ص - ص ح ص) ومن هنا نؤكد مع الدكتور بشر أن المقطعين السابقين لا يمكن قبولهما إلا فى الوقف ودليل ذلك أنهما يتحولان عند الوصل إلى صورة أخرى من مقاطع اللغة كما مثلت.

ثانيًا.. التقاء الساكنين جائز فى باب شابة ودابة وحويقّة:

صورة ثانية تقبل فيها اللغة التقاء الساكنين وهى تتحقق إذا كان الثانى من الساكنين أول مثلين مدغمين ويغلب على الأول أن يكون حرف لين مصحح أو معتل أو أن يكون حرف مد مثل شابّة ودابة وحويقة، هذه الصورة أكدها النحاة فيما قالوه. فالمبرد يذكر ذلك فى معرض الرد عليها قائلا: «فإن قلت: فكيف اجتمعت الواو وهى ساكنة، والياء بعدها ساكنة للادغام؟ فقد تقدم قولنا فى أن حرف المد يقع بعده الساكن المدغم. لأن المدة عوض من الحركة، وأنك تعتمد على الحرفين المدغم أحدهما فى الآخر اعتمادةً واحدة، نحو قولك: دابة. وشابة، وتمودّ الثوب وهذا يريد أود، ونحو ذلك»[1]. وهو هنا يعلل قبول الالتقاء بأن المدة عوض من الحركة وباعتمادنا على الحرفين المدغمين أحدهما فى الآخر اعتمادة واحد. وتصريحية[2] بأن المدة عوض عن الحركة إيحاء منه بأنها فى مقابل الحركة

(١) المقتضب جـ١ ١٨٣.

(٢) يصرح المبرّد بذلك فى مكان آخر يبين فيه أن المدة خلف للحركة قائلا: وأما الألف فإن الادغام فيها محال وهى تحتمل أن تكون الهمزة بعدها بين بين، كما احتملت الساكن الدغم فى قولك: دابة وشابة لأن المدة قد صارت خلفا من الحركة، فساغ ذلك للقائل. ولولا المد لكان جمع الساكن ممتنعا فى اللفظ المقتضب جـ١ ١٦١.

وعلى هذا فإن التقاء الساكنين هنا غير موجود لأن الأول كالحركة ونحن لا نقبل ذلك عن طريق العوض والبدل كما يرى لأن العبرة لدينا بالموجود أمامنا وهو مد أو حركة طويلة وكان يمكن لتعليله هذا أن يكون أقل رفضًا من السابق لو أنه اعتبر أن المد هنا قريب من الحركة فى النطق إذ هى جزؤه وليس من فرق بينها وبينه إلا فى الكمية من حيث الطول والقصر.

أما صاحب المفصل فإنه يزيد الأمر وضوحًا وبيانًا فيقول: «والشرطان المرعيان فى اجتماع ساكنين أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين والثانى مدغمًا «كدابّة وشابة وخويصة تصغير خاصة قلبت الألف واوًا وجئت بياء التصغير ساكنة وبعدها الصاد مضاعفة وتمودّ الثوب وهو بناء لما لم يسم فاعلة من تماد الزيدان الثوب»[1]. فقد ذكر هنا شروط الجمع بين الساكنين فى هذه الصورة وبعد ذلك يبين سر قبول هذا الجمع قائلاً: «وإنما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين وذلك من قبل أن المد الذى فى حروف المد يقوم مقام الحركة والساكن إذا كان مدغمًا يجرى مجرى المتحرك لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة فلذلك لا يجوز اجتماع الساكنين إلا إذا كانا على الشرط المذكور»[2] وهو هنا أكثر دقة فى اختيار التعبير حين قال «بأنه يقوم مقام الحركة. ولم يقل بأنه عوض عنها كما قال المبرد. ولكننا نقول لابن يعيش أيضًا: إذا كان لنا أن نفترض - كما ترى - أن المد يقوم مقام الحركة وأن المدغم يقوم مقامها فى مثل شابة وتمود فمعنى ذلك أننا لسنا بإزاء حالة من حالات التقاء الساكنين. وإذا كان المد يقوم مقام الحركة فلماذا نتخلص منه بالتقصير فى مثل قولنا لن يسع المجرم إلى الخير؟ إن صورة الالتقاء مقبولة على هذا النسق الذى يأتى فيه المد متلوًا بمدغم وليس لنا من مبرر لاعتبار المد حركة قصيرة لكى يقوم مقامها.

---

(١) المفصل جـ٩ ١٢١.

(٢) السابق جـ٩ ١٢٢.

جوزت اللغة التقاء الساكنين كما رأينا من قول القدامى ويؤكد المحدثون ذلك فالدكتور كمال بشر يرى أن التركيب العربى للفصحى يمنع وجود حركة طويلة، متلوة بصوت غير متحرك إلا فى حالة الوقف وفى باب دابة ونحوها مما كان الأول بين الساكنين فيه حرف مد والثانى مدغمًا»[1]. وقبول الالتقاء على هذه الصورة كما يرى الدكتور تمام يرجع إلى ما يفرضه النظام من تفادى فك المثلين المتحركين فى وسط الكلام فهو يقول: «والمعروف أن اللغة العربية قد تقبل التقاء الساكنين وتغتفره إذا كان هناك من مقررات النظام ما هو أولى بالاعتبار من التقاء الساكنين وذلك نحو الوقف بالسكون على آخر الكلام وتفادى فك المثلين المتحركين فى وسط الكلام فمن المغتفر أن يلتقى الساكنان إذا كان ثانيهما أول مثلين مدغمين ويغلب فى الأول فى هذه الحالة أن يكون حرف لين مصحح أو معتل أو أن يكون حرف مد وذلك نحو دويبة - مدهامتان - اتحا جونى - ولا الضالين - الحاقة ما الحاقة - الطامة - الصاخة - الصافات - وتصغير هذه الكلمات المؤنثة نحو حويقه - طويمة - صويخة - صويقة. إلخ»[2] فمن خلال هذا الحديث العلمى ندرك أن سر الالتقاء هنا يرجع إلى ما يقرره النظام من تفادى فك المثلين - وكأننا هنا نضرب نظامًا بنظام أي نخالف نظامًا للحفاظ على نظام آخر - فهذا هو السر فى الالتقاء كما يرى الدكتور تمام وليس السر كما قال النحاة من أن المد يقوم مقام الحركة وأن المدغم يقوم مقامها. وأستطيع أن أضيف إلى ما قاله أستاذى أن التفادى هنا ليس محتمًا لأن النظام يمكن أن يقرر فيما يقرر وجود كلمات مثل مادد وحالل بدلا من ماد وحال أو أن يتفادى ذلك بوسيلة أخرى كما سنرى عند رأينا فى صورة التقاء الساكنين هذه.

---

(١) دراسات فى علم اللغة. القسم الأول ١٩٧ - ١٩٨.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٧.

ثالثا: التقاء الساكنين لأمن اللبس:

صورة أخرى يغتفر فيها التقاء الساكنين. وهذه الصورة مبعثها احتياج اللغة للحفاظ على أمن اللبس. والحفاظ على أمن اللبس مهمة تسعى اللغة إلى تأديتها مهما كلفها ذلك من خرق للنظام، ذلك لأن أمن اللبس صمام اللغة بدونه تصبح اللغة فوضى بلا نظام، لذلك تقر اللغة التقاء الساكنين إذا أوقعها التخلص فى لبس وغموض يقول ابن يعيش: «فحذفوا حين أمنوا اللباس ومن ذلك قولهم: رمت سقطت الألف لسكونها وسكون تاء التأنيث بعدها»[1] فإذا كانت وسيلة التخلص توقعنا فى لبس واختلاط فإن اللغة تفرض علينا قبول التقاء الساكنين إذا لم تجد وسيلة أخرى من وسائل التخلص كالتحريك والقلب. إلخ ويمكننا عرض الصور التى يمكن أن يبدو فيها فظهر الالتباس حين يراد التخلص.

يقول ابن يعيش: «وقوله إلا ما شذ من قولهم آلحسن عندك وآيمن الله يمينك وحلقتا البطان يريد أنه قد التقى ساكنان فيها لا على الحدّ المذكور فهو شاذ فى القياس والذى سوغ ذلك أنهم لو حذفوا وقالوا الحسن عندك وأيمن الله لالتبس الاستخبار بالخبر ووجه ذلك أنهم استغنوا بأحد الشرطين وهو المد الذى فى الألف وأما حلقتا البطان فالقياس حذف الألف لالتقاء الساكنين كما حذفوها فى قولك غلاما الرجل وكأن الذى سوغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية فى اللفظ» فابن يعيش يعرض لنا صورتين من صور قبول الساكنين الصورة الأولى فى مثل آلحسن عندك وآيمن الله وذلك لأننا لو تخلصنا وقلنا: الحسن عندك وأيمن الله لكان ذلك خبرًا وليس استخبارا على حد قوله وهنا يحدث لبس بين ما يراد؛ لذلك يقبل الساكنان لأمن اللبس.. أما الصورة الثانية وهى حلقتا البطان - والتى لم يصرح فيها ابن يعيش ببقاء الساكنين لأمن اللبس وإنما لتفظيع الحادثة - فهى كل مثنى بالألف مضاف إلى ما فيه الألف واللام - أو إلى كل ما

---

(١) شرح المفصل جـ٩ ١٢٢.

يبدأ بهمزة وصل كما سنرى بعد ذلك - حيث لو تخلصنا لالتبس المثنى بالمفرد لأن التخلص يجعل الكلمة على هذه الصورة حلقة البطان أو غلام الرجل.

ويؤكد باحث أوروبى هذه الحقيقة حين يقول «إلا أن تقصير الحركات الطويلة لا يقع إلا إذا خشى به أن يؤدى إلى الالتباس من ذلك أن الفتحة الطويلة التى بعد التاء فى قولهم حلقتا البطان تبقى طويلة إذ لو صارت قصيرة لأدى ذلك إلى الالتباس بحلقة البطان من قولهم رأيت حلقة البطان[1].

من أجل أمن اللبس إذا تقبل اللغة هاتين الصورتين وبالرغم من أن هذه ضرورة أوحت بها اللغة شريطة أمن اللبس فإن ابن يعيش يعتبر ذلك شذوذًا فى القياس ناسيًا أن أمر القياس والسماع مقرون بأمن اللبس فى اللغة أولاً وأخيرًا.. كما يسوغ ابن يعيش قبول الساكنين بجانب أمن اللبس فى مثل الحسن وأيمن الله من أن هاتين الكلمتين قد تحققت فيهما بعض شروط اغتفار الالتقاء وهى كون الأول حرف مد فكأنه قد تحقق من الشروط فيهما نصف ما تحقق فى مثل شابّة ودابة ومن هنا ينسى ابن يعيش أن شروط الشىء إما أن تكون متكاملة معًا فيتحقق بها المطلوب وإما أن تختل بالنقص فلا يتحقق بها ذلك. إنه يتهرب من الالتقاء هنا بجزء من الشرط مع أن أمامه شرطًا هامًا يستطيع أن يعتمده وحده وهو أمن اللبس[2]. ونستطيع أن تضيف إلى الصورتين صورًا أخرى يغتفر فيها الالتقاء لأمن اللبس منها

كل فعل ثلاثى صحيح أسند لألف الاثنين مثل ضربا اللص وقتلا المجرم وقالا الصواب فإن إبقاء الساكنين فى هذه الصورة فيه أمن لأن التخلص يوقعنا فى الخلط بين هذه الصورة والفعل المسند إلى الفاعل الغائب المفرد فى نحو قال

(١) دروس فى علم أصوات العربية كانتينو ١٥٢ ترجمة صالح القرماوى.

(٢) هذه الصورة الآتية من افتراضى قياسا على ما رآه النحاة فى الصورتين السابقتين ولقد اردت من هذا الافتراض أن اعطى امكانات التصور كلها وأن كنت سأرفض الكثير منها خلال نقاشى لها بعد ذلك.

الصواب فلو أردنا التخلص لكان فاعلنا البارز الذى يدل على الاثنين مختلط بصورة الفاعل الغائب المفرد.

ومثل هذه الصورة أيضًا صورة جمع المذكر السالم فى الرفع عند إضافته لما يبدأ بهمزة وصل مثل مندوبو الرئيس ومحاربو الجيش فإن الالتباس يوجد عند التخلص بين صيغة الجمع فى مندوبو والمفرد فى مندوب.

كذلك توجد صورة أخرى يلتقى فيها الساكنان لأمن اللبس وهى صورة جمع المذكر فى حالة الجر مثل مررت بمندوبى الرئيس. فلو تخلصنا هنا لالتبست هذه الصورة بصورتين هما: صورة المفرد حين إضافته لياء المتكلم.. وصورة المفرد وحده فعند التخلص لن نستطيع التفريق بين صورتنا وهاتين الصورتين. فهل هناك من فرق بين مررت بمندوبى الرئيس حين جاءت جمعًا ومررت بمندوبى الرئيس حين أردتها مفردًا مضافًا لياء المتكلم. وبين مررت بمندوب الرئيس حين نريدها مفردة غير مضافة للياء؟ يبدو أن شياطين اللبس هنا على أساس الافتراض السابق تحوم وتجول.

لم تقتصر صورة الالتقاء لأمن اللبس على الفصحى القديمة كما رأينا فى حديث ابن يعيش. بل امتدت هذه الصورة إلى العربية المعاصرة أيضا ففيها يقبل الالتقاء لأمن اللبس. يقول الدكتور تمام: «وفى الفصحى المعاصرة صورة من صور الاغتفار دعت إليها ضرورة التفريق بين المعانى ولست أدرى ما إذا كانت هذه الصورة مراعاة فى القديم أولا. فإذا قرأت العبارة الآتية: ولما وصل الضيف تقدم مندوب الجامعتين إلى المنصة والشىء الوحيد الذى يمنع هذا اللبس هو مد الألف فى كلمة «مندوبا» واغتفار الساكنين فى هذا الموضع ونحوه. فهل كان القدماء يفعلون ذلك فى إلقائهم الكلام؟ لا أحدَ يدرى. ومثل ذلك ما كنا نسمعه فى الاذاعة من قولهم «سافر مندوبو الرئيس إلى العواصم العربية المختلفة ليدعوا الملوك والرؤساء إلى التزام سياسة عربية واحدة ضد المصالح الأمريكية إذ أعطت

أمريكا الأسلحة والطائرات للعدو الصهيونى. فلا يفهم من هذه الجملة المسموعة ما إذا كان هناك مندوب واحد أو مندوبون متعددون إلا بمعونة السياق الأكبر أو اغتفار الساكنين بمد الواو من كلمة مندوبو الرئيس»[1] فالدكتور تمام يؤكد هذه الحقيقة من خلال الاستعمال فى الفصحى المعاصرة ولم يقطع بقبول ذلك فى القديم ولعل فيما حدثنا به ابن يعيش من قبول اللغة لمثل هذه الصورة مؤكدًا لاحتمال وجود ذلك الأمر فى القديم أيضًا واضح. مما سبق يتضح إذًا أن اللغة تغتفر التقاء الساكنين لأمن اللبس كما رأينا من الصور السابقة التى عرضناها اعتمادًا على ما قاله النحاة وقياسًا على ما أصدروه من صور لهذه المسألة.

قبلت اللغة التقاء الساكنين فى هذ ه المواطن الثلاثة وقد قلنا إن العربية تأبى قبول الساكنين بالرغم من عدم صعوبته أو استحالته النطقية بل لأن لها نمطًا معينًا اعتادته. فهل فيما فعلته اللغة فى قبولها ذلك النمط فى المواطن الثلاثة السابقة إيحاء باختلال طبيعة اللغة أو أن حرص اللغة على التخلص ليس بالحرص الكامل بالرغم من وجود أسباب لتلك المواطن!

أقول إن اللغة توافق - ما استطاعت - طبيعتها برفضها الالتقاء ودليل ذلك أنها تجد من الوسائل التى أبيح فيها القبول ما يخلصها منه. ولعل مناقشتى للمواطن السابقة تسفر عن بيان أن أمر اللغة جله - إن لم يكن كله - هو رفض لكل التقاء. ولكى يتضح ذلك أناقش مواطن القبول السابقة لأصدر رأيًا وعدت به.

ونبدأ النقاش حول موطن القبول الأول الخاص بالوقف وفيه نقول: إن العربية وإن قبلته إلا أنها لم تصرح به شيئًا مؤكدًا بل سهلت منه عن طريق الفرار. ففى مثل بكر وعمرو يبين النحاة أن بعض العرب يتخلصون من التقاء الساكنين أيضًا فى نفس الموطن إذ يقول سيبويه: «هذا باب الساكن الذى يكون قبل آخر الحروف فيحول لكراهيتهم التقاء الساكنين وذلك قول بعض العرب هذا بكُرْ ومن

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٩٧.

بكرْ»[1] ويقول ابن يعيش: «ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين فى الوقف كما يكره ذلك فى الوصل فيأخذ فى تحريك الأول لأنه هو المانع من الوصول إلى الثانى فحركوه بالحركة التى كانت له فى حال الوصل»[2] ويقول أيضا: «ومن لغته النقُر فى الوقف على النقر يريد أن من يحول الحركة فى نحو هذا النقر وعمرو والبكر من اللام إلى العين يفر من التقاء الساكنين وإن كان جائزًا كما يفر منه فى ولا الضالين وابيأض وادهأم»[3].

مما سبق نعلم أن تقبل الالتقاء فى الوقف لم تسلم به اللغة تسليمًا كاملاً وذلك فيما إذا كان الساكنان صحيحين أما إذا كان الساكنان فى الوقف أولهما حرف مد والآخر صحيح مثل ﴿هدى للمتقين..﴾ و«إيمانْ..» ومفعولْ فلا أعتقد أننا نستطيع التخلص هنا ذلك لأن الحركات الطويلة تثبت كذلك فى المقاطع التى صارت منغلقة من جراء سقوط حركاتها النهائية عند الوقف نحو قوله: ﴿هدى للمتقين﴾[4] وهذه الكلمات السابقة مقبولة لأنها - تتسق فى صورتها مع صورة ولا الضالين واذارت عند تخفيف الضعف منهما كما سنرى فى الموطن الثانى لقبول الالتقاء.

أما قبول التقاء الساكنين فى باب شابة ودابة فنجد أن بعضًا من العرب يكرهه ويحاول الفرار منه يقول ابن يعيش: «اعلم أن من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كل حال وإن كانا على الشرط المذكور الذى يجوز فيه الجمع بين ساكنين من نحو دابة وشابة فيحرك الألف لالتقاء الساكنين وتقلب همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة والهمزة حرف جلد يقبل الحركة فمن

(١) الكتاب: جـ٢ ٢٨٣.

(٢) المفصل جـ٩ ٧١.

(٣) السابق جـ٩ ١٣٠ - ١٣١.

(٤) عن بروكلمان. دروس فى علم أصوات العربية كانتينو ١٥٢.

ذلك ما يحكى عن أيوب السختيانى من أنه قرأ: ﴿ولا الضالين﴾ فهمز الألف وفتحها لأنه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عنه فى قولهم «شأبة ودأبة» وأنشد. يا عجبا لقد رأيت عجبا.. حمار قَبّان يسوق أرنبا.. خاطمها زأمَّها أن تذهبا، يريد زامّها لكنه لما حرك الألف إذ لا يسوغ فى الشعر الجمع بين ساكنين قلبها همزة. وعن أبى زيد قال سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿يومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جأن﴾ «فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول شأبة ومن ذلك قول الشاعر: علا لمتى حتى اشعألّ بهيمها يريد إشعال وهو كثير. قال أبو العباس قلت لابى عثمان: أتقيس ذلك؟ قال لا ولا أقبله. وقوله ولقد جد فى الهرب يريد بالغ فى الفرار من التقاء الساكنين لأنه قلب الحرف الذى لا يمكن تحريكه إلى حرف يمكن تحريكه ثم حرك. وعمرو بن عبيد كان من رؤساء المعتزلة كان فصيحا عفيفا»[1] فالفرار من التقاء الساكنين كما رأينا فى نص ابن يعيش جعل البعض يهمز الألف فى ولا الضالين وشابة وهذه وسيلة تحريك له وهذا الهمز لم يقتصر أمره على الشعر وحده حتى نرده بحجة أن الوزن كان سببًا فيه - لأن الأبيات تنكسر لو مددنا ولم نهمز - وإنما كان الهمز موجودًا فى قراءات ولا «الضألين» ولا «جأن» وعمرو بن عبيد الذى روى هذه القراءات ممن يوثق بهم فلا سبيل إلى اتهام ما رواه لنا من هذه القراءات.

ولعل سر عدم قبول ذلك فى الشعر يؤكد قول المبرد «وحماره مما لا يجوز أن يحتج عليه ببيت شعر، لأن كل ما كان فيه من الحروف التقاء ساكنين لا يقع فى وزن الشعر إلا فى ضرب منه يقال المتقارب فإنه جوز فيه على بعدِ التقاءُ الساكنين»[2].

---

(١) المفصل جـ٩ ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) الكامل للمبرد جـ١ ١٦.

ويتحدث الدكتور عبد الصبور شاهين نقلاً عن فليش قائلاً «إن قبول هذه الصورة يسمح بها فى النثر على حين لا يسمح بها فى الشعر» إذ إن من المسلم أن بعض ما يستسيغه النثر لا يمكن أن يقبله الشعر وإن كان قد ورد على هذه القاعدة بعض الشذوذ[1] غير أنه يرى أن فليش يعرض نقلاً عن نولدكه صورتين لتذليل هذه الصعوبة فى لشعر - ما أحسب أن النثر فى غير حاجة إليها - لصورة الأولى تسهيل تلك الصعوبة بإلغاء التضعيف والصورة الثانية تقسيم الصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين مفصولين بهمزة - أى همز الألف - يقول الدكتور شاهين عارضًا - رأى فليش: «ثم ذكر أن الشاعر العربى كان يتجنب استخدام كلمات تحتوى هذه المقاطع المديدة أو أن يذلل صعوبتها، ويذكر نقلاً عن نولدكه موقف الشعراء الذين ألغوا التضعيف فقالوا: ذارت فى «ذارّتْ». ثم ذكر طريقة أخرى كثيرة الاستعمال هى أن تقسم الصوت الطويل إلى مصوتين قصيرين مفصولين بهمزة، وهكذا استعيض عن المقطع المديد بمقطعين قصيرين ومن ذلك. احمأر فى احمار»[2] ويقول الدكتور شاهين: إن فليش يستطرد قائلاً ومن المحتمل أن هذه الظاهرة الأخيرة كانت فى أصل الصيغة الفعلية «أفعال» وما يتفرق عنها مثل «افععل وافعهل، والتى لابد أنها لم تكن ضرورة شعرية فحسب وإنما تطورت فى اللغة العربية تلقائيًا، لتجنب المقطع المديد فى حالة افعالّ»[3] وخلاصة ما نراه من حديث لفيلش إزاء هذه الظاهرة - ظاهرة الالتقاء فى باب شابة ودابة - أنها لا توجد فى الشعر فحسب وإنما توجد فى النثر أيضًا وذلك لتجنب المقطع المديد فى حالة افعالّ.

وغاية ما أراه هنا أن هناك حلاً لهذه الصعوبة - سواء أكان المستوى لغة شعر أم نثر - هذا الحل يتمثل فى همز الممدود أو تخفيف المضعف وما أحسب أن

---

(١) القراءات القرآنية ٥٦ - ٥٧.

(٢) السابق ٥٧:

(٣) السابق ٥٧.

الصعوبة النطقية يختلف كيانها فى النثر عن الشعر حين تكون خاصة بكلمة واحدة فى تركيبها كالضالين وادهأم إلخ.

ومما يؤكد أن قبول الساكنين صعب فى باب شابة ودابة أيضًا لدى البعض ما يبينه لنا الدكتور السامرائى من أن التقاء الساكنين هنا وجد فى مرحلة لغوية سابقة وهو نادر جدًا فى مثل حمارة وصبارة وما حدث من التقاء الساكنين فى أسماء الفاعلين من الأفعال الثلاثية المضعفة مثل حال وماد فهو يقول: «على أن الباحث فى غرائب العربية وفرائدها واجد من هذا الباب شيئًا وهو قليل جدًا.. وقلته ذات دلالة خاصة فهو يشير إلى وجود التقاء الساكنين فى تلك المرحلة اللغوية السابقة للمرحلة المعروفة وإلا فكيف نعلل وجود الساكنين فى كلمتى حمارة وصبارة فى قولهم: حمارّة القيظ وصبارّة القمر. ومثل هذا ما حدث من التقاء الساكنين فى أسماء الف علين من الأفعال الثلاثية المضعفة مثل حال وماد، وذلك أن العربية توجب الادغام فى هذه الألفاظ ووجوب الادغام يستدعى التقاء الساكنين»[1]. وبعد أن بين فى نصه السابق أن مسألة الالتقاء فى هذه الصورة أمر نادر وفى مرحلة سابقة يقول: «والذى أراه أن من العرب من كان يجيز فك الادغام مخالفة للقياس المعروف ومطاوعة منه لسنن العربية التى لا تحتمل التقاء الساكنين فكان يفك الادغام فى هذه الألفاظ على هذا جاء قول المتنبى:

فلا يبرم الأمر الذى هو حالل[2] ... وفى هذا تدليل جيد على أنه توجد

وسيلة ثالثة لدى البعض فى التخفف من هذا الالتقاء تتم عن طريق فك المدغم. ويزيد السامرائى الأمر وضوحًا فيقول: «وإذا أردنا استقراء النصوص الفصيحة وجدنا هذه الناحية فى الأفعال المضعفة المزيدة بثلاثة أحرف كما فى وزان «افعال» مثل احمار وهذه الأفعال قليلة وقلتها تشير إلى أنها من بقايا المرحلة

---

(١) دراسات فى العربية - للسامرائى ٣٢.

(٢) السابق ٣٢ - ٣٣.

السابقة اللغوية التى أشرنا إليها فهذه الصيغة قديمة ودالة على المبالغة، وهى ثقيلة لوجود الساكنين ثم تخففت فى الاستعمال فخضعت لسنة العربية الفصيحة فى المرحلة اللاحقة فاستحالت إلى أحمر وهى فى المعنى نفسه والمبالغة حاصلة فيها، وليس كما علل الصرفيون بأن المبالغة فى الأولى أكثر»[1]. وهنا يعطينا السامرائى صورة رابعة للتخلص من هذه الصعوبة الممثلة فى افعالّ وهى استحالتها إلى افعلّ ويقر بأن ذلك خضوع إلى سنن العربية بعد بيانه أن صيغة افعال ثقيلة وسر ثقلها وجود الساكنين فالهروب من هذا الثقل تم بالتحويل إلى صيغة أخرى بعد تخطى المرحلة القديمة إلى مرحلة أخرى. إننا قد نقبل ذلك مع اعتبار اتفاق الصيغتين فى المعنى خاصة فى هذه المرحلة التى حدث فيها التخطى والتحول. ولا مانع بعد ذلك أن تنفرد الكلمتان فى المعنى.

وأخيرًا نستطيع أن نقول إن أمكانات أربع بدت للتخلص من تلك الظاهرة والهروب منها. هذه الامكانات هى همز المد أو تخفيف المضعف أو فكه أو تحويل صيغته - وهذه إمكانة تاريخية قال بها البعض.. إلى صيغة أخرى. إن فيما عرضناه هنا من عدم قبول اللغة فى صورة من صورها لالتقاء الساكنين فى مثل هذا الموطن سواء أكان هذا الرفض لدى لهجة من اللهجات أم خاصًا بمستوى معين من الكلام يعطينا إيحاء بأن أمر التخلص أساس تحاول اللغة الحفاظ عليه وإقراره.

بقيت إذًا مسألة التقاء الساكنين لأمن اللبس ولو تأملنا الصور التى فهمنا منها أن اللبس محتمل حين التخلص لتبين لنا أن اللبس فى معظمها مع التخلص ليس بموجود إذ إن اللبس يكون موجودًا إذا تشابهت الأشياء واختلطت ولم تعد ثمة قيمة خلافية تفرق بين الحالتين المتشابهتين وسوف أبين كيف أن اللبس مأمون فى الصورة السابقة خلال عرضى لها الآن.

---

(١) السابق ٣٤.

١ - الصورة الأولى:

التقاء الساكنين فى مثل حضر غلاما الرجلين - حلقتا البطان. لقد سمح البعض بالتقاء الساكنين هنا خشية التباس المفرد بالمثنى. والذى أراه أنه لا لبس يوجد حين التخلص بدليل هذه المقارنة.

صورة المفرد	صورة المثنى مع التخلص	القيمة الخلافية
هذا غلامُ الرجل	هذان غلامَ الرجل	الضمة والفتحة قيمتان خلافيتان.. كذلك تعتبر المطابقة قيمة أخرى فالأول مفرد لسبقه بهذا والثانى مثنى لسبقه بهذان.
حضر غلامُ الرجل	حضر غلامَ الرجل	الضمة والفتحة قيمتان خلافيتان لأمن اللبس.
رأيت غلامَ الرجل	رأيت غلامَىِ الرجل	القيمة الخلافية تتمثل فى كون الأول منصوبًا بالفتحة والثانى منصوبًا بالياء المتحركة للتخلص هذا مع اتباع القاعدة المشهورة فى إعراب المثنى.
مررت بغلامِ الرجل	مررت بغلامَىِ الرجل	واضح أن القيمة الخلافية هنا هى أن الكسر هناك علامة للجر أما هنا فالياء المتحركة للتخلص علامته.

ففى أمثلة هذه الصورة كان يظن أن هناك لبسًا بين المثنى والمفرد إذا تخلصنا من الساكنين خاصة فى حال النصب وها نحن لم نر أى خلط أو إشراك فلكل قسيم قيمته الخلافية المفرقة له فإبقاء الساكنين لأجل اللبس هنا يعتبر أمرًا لا قيمة له حيث لا يوجد أى لبس.

٢ - الصورة الثانية:

وفيها افترض حدوث اللبس ين الفعل الماضى المسند لألف الاثنين (قتلا) والفعل الماضى المسند للمفرد الغائب (قتل) كما هو مبين فيما يلى:

صورة الماضى مع المفرد الغائب	صورة الماضى مع الاثنين بالتخلص
محمد قتلَ اللص	المحمدان قتلَ اللص

فالصورة واحدة غير أن الناظر إلى التركيب كله يجد فيه القيمة الخلافية فالفعل الأول مسند لضمير الغائب المفرد وقد عين لذلك عوده على مفرد سابق هو (محمد) والثانى مسند لألف الاثنين التى حذفت للتخلص وقد عينه أيضا سبقه بمثنى يدل عليه. فالفعلان إذًا لا لبس ولا غموض بينهما حين التخلص مع المسند لألف الاثنين لأن قرينة المطابقة حفظت التركيب من اللبس.

٣ - الصورة الثالثة:

وذلك حين تجتمع فى الكلمة احداهما همزة الاستفهام فتقلب الهمزة الثانية حرف مد من جنس الأول والهمزة الثانية هى همزة أل التى فيها اللام الساكنة وبهذه الصورة يلتقى ساكنان فيوهم ذلك لبسًا لو تخلصنا من الساكنين فى مثل آلحسن عندك بقولنا الحسن عندك إذ يوهم ذلك اللبس بين الاستفهام والخبر.

واللبس أيضًا مأمون هنا لأن القيمة الخلافية التى تفرق بين النموذجين راجعة أساسًا إلى نغمة الجملة فلا شك أن هناك نغمة استفهامية فى الحسن عندك تجعل الإنسان لا يقع فى أدنى لبس بينها وبين نغمة الخبر غاية الأمر أن ذلك على مستوى السمع أما على مستوى الكتابة فاللغة يمكن أن تحدد ذلك بوضعها علامة استفهام أمام الاستخبار. أى استخدام قرينة مبنوية رمزية وهى الرسم الإملائى وبذا يزول اللبس.

٤ - الصورة الرابعة:

وهى التى يلتبس فيها جمع المذكر السالم فى حالة الرفع بالمفرد. قارن:

المفرد	الجمع مع التخلص	الجمع بلا تخلص
حضر مستحق الجائزة	حضر مستحقٌ الجائزة	حضر مستحقو الجائزة

٥ - الصورة الخامسة:

وهى الالتباس الحاصل بين جمع المذكر فى حالة الجر والتباسة بالمفرد وكذلك بالمفرد المضاف لياء المتكلم. قارن:

المفرد فى حالة الجر	جمع المذكر فى حالة الجر مع التخلص
مررت بمهندس الشركة	مررت بمهندس الوزارة الكبيرة

المفرد المضاف للياء مع التخلص

مررت بمهندس الأمين

٦ - الصورة السادسة:

وهى التباس المضارع المسند لياء المخاطبة عند الجزم بالمضارع المجزوم للمخاطب.

صورة المضارع المسند للياء (للمخاطبة)	صورة المضارع الموجه للمخاطب
لم تضرب ابنك	لم تضربِ ابنك

ويمكننا بكثير من الحذر أن نحل أشكال اللبس فى الصور الثلاث السابقة - (الرابعة والخامسة والسادسة) علمًا بأن اللبس محتمل لو تخلصنا هنا كما عودنا النحاة إذ يجب علينا أن نقول: حضر مستحقو الجائزة حتى لا يلتبس ذلك بالمفرد المرفوع. وأن نقول: مررت بمهندسى الوزارة حتى لا تلتبس ذلك بالمفرد

أو المفرد المضاف لياء المتكلم. وأن نقول: لم تضربى ابنك حتى لا يلتبس المذكر بالمؤنث... صور ثلاث ظاهر أمرها يحتم علينا عدم التخلص لكى نأمن اللبس. ومع كل ذلك فإن هناك احتمالاً يجعل النبر أساسًا خلافيًا يزول اللبس بين هذه الصور عن طريقه. فمع صيغة الجمع المرفوع «حضر جاهل الفصل» فإن النبر يوجد على اللام، بينما يوجد فى صورة المفرد «حضر جاهل الفصل» على الهاء. وفى المضارع المجزوم المسند لياء المخاطبة فإن النبر موجود على المقطع الثانى فى قولك: «لم تضرب الولد» أما فى صيغة المذكر فإنه موجود على المقطع الأول. فالنبر هنا صلح لأن يكون قيمة خلافية بين المذكر حيث كان الضغط على المقطع (تَ نْ ص ح ص) والمؤنث حيث وقع الضغط على المقطع الثانى (رِ ص ح). وبذا يمكن اعتبار النبر قيمة خلافية يزول اللبس بها إزاء الصور السابقة.

وأخيرًا فقد عرضنا المسائل التى سمح النحاة فيها بالتقاء الساكنين وبينا كيف أمكن للغة أن تحافظ على طبيعتها فى تخوفها من الالتقاء فى هذه المسائل السابقة.

وبذا يظهر حرص اللغة على التخلص لأنه سمتها وميسمها ولقد تبين صدق ذلك القول فى عموم حتمية هذه القاعدة فى اللغة فلم تسمح لهذا المبدأ أن يهتز إلا فى نقاط ثلاث هذه النقاط نفسها بأن لنا فيها عدم الثبات والاهتزاز بدليل ما قدمناه.ضدها من مخالفات.

★ ★ ★

الموقع الذى تكون فيه هذه الظاهرة

من خلال حديث النحاة عن هذه الظاهرة يمكن القول بأن هذه الظاهرة تأتى فى موقعين: موقع على مستوى النهاية بين كلمتين فى السياق، وموقع على مستوى الصيغة الواحدة فى السياق. ولكل سمات:

١ - التقاء الساكنين والتخلص منه على مستوى النهاية بين كلمتين فى السياق:

ويكون الموضع هنا وسطًا فى السياق وأعنى به أن الساكن الأول يكون نهاية الكلمة السابقة والساكن الثانى يكون بداية الكلمة التالية لها. هذه الصورة تجعلنا نؤمن إيمانًا كاملاً بأن للتركيب - السياق - مطالبه الخاصة التى تبدو خارجة عما يطلبه النظام والأمثلة التالية ستؤكد لنا هذا القول وسوف أبرز الظاهرة أولاً خاضعة لمطالب النظام ثم أضعها ثانيًا خاضعة لمطالب السياق.

الكلمة خاضعة لنظامها	الكلمة والسياق
كمْ	كمِ ابنة لك يا على؟
اضربْ	اضربِ ابن الأكرمين
قالوا	قالُ اضرب
أنتما	أنتمَ اثنان
لم يهربْ	لم يهربِ السجين
هذا	هذ انطلاقُ الأقوياء
قلْ	قلِ استغفارًا وحمدًا لك يارب

من الأمثلة السابقة أستطيع أن أقول - وسوف أورد على ما أقول كثيرًا من الأمثلة فيما بعد. - إن موقعية التخلص هنا تحدها سمات معينة وهى أن الساكن الأول - المفترض - كان فى نهاية الكلمة الأولى أما الساكن الثانى فكان فى بداية الكلمة الثانية ويرتبط هذا الساكن فى وجوده غالبًا مع كون الكلمة الثانية مبدؤة بما يسمى همزة الوصل لدى النحاة كما رأينا فى الأمثلة السابقة (ابنة - ابن - اضرب - اثنان - المجرم - انطلاق - استغفار).

ولقد كان النحاة يقولون إن هذه الهمزة[1] هى أساس التوصل إلى النطق بالساكن وأن هذا الساكن لم يتوصل إليه إلا بطريق همزة الوصل. ورأيى الذى أرتضيه هو أن الذى جعل ذلك ممكنًا وجعلنا نتوصل إلى النطق بالساكن هو تحريك ما قبل الهمزة سواء أكان صحيحًا أم حرف مد (حركة طويلة). فالتحريك - أو وسيلة التخلص - قد أدى وظيفتين معًا. الوظيفة الأولى: تخلصه من الساكنين والثانية: توصله إلى النطق بالساكن. ولعل فيما قاله بعضهم إحساسًا بذلك يقول الصبان: «فقال الفارسى وغيره اجتلبت ساكنة لأن أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين»[2] فهنا إحساس من الفارسى بأن هذا الصوت للتخلص بجانب مجيئه للتوصل ويؤكد مثل ذلك الدكتور بشر فيقول: «يبدو أن اجتماعهم قد اتفق على أن الكسرة هى الأصل فى تحريك همزة الوصل أما اختيار الكسرة بالذات فلأنها هى الأصل فى التخلص من الساكنين»[3] فحديثهم عن حركة همزة الوصل لا يستطيعون فصله عن حركة التخلص مما يوحى بأن حركة واحدة فى موقع واحد أدت وظيفة مزدوجة كما قلت. والدكتور بشر يقول إزاء حيرة العلماء فى بيان هذه الحركة - حركة الوصل -: «ليست هناك حركات بالمعنى الدقيق بل ليست هناك أيضًا همزة وصل فى تلك السياقات التى أوجبوا وجود الهمزة فيها. وإنما هناك

---

(١) اوافق الدكتور بشر على اعتبارها مفترضة.

(٢) الصبان. الأشمونى ص.

(٣) دراسات فى علم اللغة القسم الأول ص١٤٨.

تحريك بسيط حار علماء العربية فى تحديده صوتيًا وفى بيان حقيقته ومن ثم خلطوا فى وصفه وفى بيان أحكامه»[1] ويقول فيه «إن ما سماه هؤلاء العلماء همزة الوصل ليس فى حقيقته إلا نوعًا من التحريك أو هو نقلة حركية لجأ إليها المتكلمون فى فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن. ومن المهم أن نقرر أن هذا التحريك أو الصويت ذو صفة غامضة فقد ينحو نحو الكسرة أو الضمة وقد يكون بينهما إلى آخر ما روى علماء العربية من وجوه خاصة بحركات همزة الوصل»[2]. من خلال النصين السابقين نعلم حيرة العلماء إزاء هذه الهمزة والدكتور بشر لا يقر همزية الوصل وإنما يقول إن ذلك نوع من التحريك ذو صفة غامضة. أما عن التحريك فهذا صحيح أما عن وصفه بالغموض فذلك يرجع ربما إلى إحساسه أن ذلك شيء منفصل عن حركة التخلص الموجودة ومن ثم بحث عن طبيعتها مع أنها غير موجودة لأن الموجود هنا هو حركة التخلص فقط وليس لنا ادعاء غموضها لأنها معروفة واضحة كما سيبدو بعد.

وحين يقول صاحب الانصاف إزاء عرضه لرأى الكوفيين وأنهم يذهبون «إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها.. والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون» واحد اثنان فيكسرون الدال من واحد وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لالقاء حركة همزة ابنان عليها لالتقاء الساكنين ولا خلاف أن همزة اثنان همزة وصل فدل ذلك على صحة ما ذكرنا»[3]. فمنه نفهم أن حركة التخلص الموجودة على الدال هى التى سهلت البدء بالساكن مما يوحى بازدواجية التحريك هنا عند الوظيفة.

ونأتى إلى صراحة سيبويه التى تقطع كل شك حين يقول تحت عنوان هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكين: «وإنما

(١) السابق ١٥٩.

(٢) السابق ١٦٤.

(٣) الانصاف ٤٣٩ مسألة ١٠٨.

حذفوا ألف الوصل هنا بعد الساكن لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها هنا وجعلوا التحرك للساكنة الأولى حيث لم يكن ليلتقى ساكنان»[1] فمن كلامه يتبين أن طريقة التخلص والتوصل إنما جاءت عن حركة التخلص التى أدت تلك الوظيفة المزدوجة حيث جعلوا التحرك للساكنة الأولى حيث لم يكن ليلتقى ساكنان.

من كل ما سبق نستطيع القول بأن ظاهرة التخلص على مستوى الكلمتين - وسط السياق - إنما تأتى غالبًا إذا كانت الكلمة الثانية مما جعلها اللغويون مبدوءة بهمزة الوصل وأن حركة التخلص فى هذا الموقع تقوم بوظيفتين معًا لا انفصام بينهما وظيفة التخلص ووظيفة التوصل.

٢ - موقع التقاء الساكنين على مستوى الصيغة:

لأن النحاة أكثروا الحديث عن ظاهرة التقاء الساكنين بالنسبة للصور الداخلة تحت هذا النموذج كان لابد لنا من تناول هذه الصورة وإن كنت أقول إنها تختلف اختلافًا كاملاً من ناحية التناول فى هذا البحث عن الموقع السابق. ذلك الاختلاف الذى جعلنى اسلم بأن الصورة السابقة ظاهرة سياقية يفرض فيها السياق قواعد تخالف ما يطلبه النظام فحين تقول لم يضرب.. فإن النظام يصدر تلك القاعدة وهى أن المضارع صحيح الآخر يجزم بالسكون إذا سبق بجازم لكن وضع هذا المضارع فى السياق يجعله يتعرض أحيانًا لخرق هذه القاعدة فيتحرك فيها السكون تخلصًا من الساكنين فى قولك «لم يضربِ الفتاة» ومن ثم كانت النماذج التى أوردناها فى الموقع الأول خاضعة فى شكلها وصورها لمظاهر السياق ومطالبه ولذا حق لنا أن - ندرسها تحت ما يسمى بالظواهر الموقعية.

فهل يمكن لهذه الصورة التى يكون فيها الالتقاء على مستوى الصيغة أن تناقش تحت موضوع الظواهر الموقعية؟ للإجابة عن ذلك نعرض أولاً بعض هذه

(١) الكتاب جـ٢ ٢٧٥.

الصور التى افترض فيها النحاة الالتقاء والتى سجلتها على أساس أن الالتقاء موجود فى إطار الصيغة لا فى إطار التركيب.

قلْ.. بعْ.. نَمْ أصلها قول التقى ساكنان فحذفت الواو - كما يقول النحاة - فأصبحت قل.

لم يخف.. يقل.. يعْ أصلها يخاف.. يبيع.. يقول حذفت الألف والياء والواو للتخلص.

فالالتقاء هنا داخل الصيغة أى أنه التقاء متصل داخل كلمة واحدة لا تتأثر خارج السياق أو داخله. فلم يختلف ما يطلبه النظام ويفرضه عما يطلبه السياق ويفرضه؛ ومن ثم فاعتبار ذلك على أساس كونه ظاهرة موقعية اعتبار باطل. ولكى تظهر الحقيقة سوف أعرض رأى النحاة إزاء هذه الصورة وإزاء نماذجها وسوف يكون ابن يعيش ممثلاً لأقوالهم يقول: «فإن كان الساكن الأول حرف مد ولين وهو أن يكون ألفًا أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو واوًا ساكنة قبلها ضمة فإنه إذا لقيها ساكن بعدها حذفها.. فأما حذف الألف فقولك لم يخف ولم يهب والأصل يخاف ويهاب فلما دخل الجازم أسكن اللام التى هى الفاء والباء فاجتمعت مع الألف قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين إذ لا سبيل إلى تحريكها لأن تحريكها يؤدى إلى ردها إلى أصلها الذى هو الواو والياء وردها إلى أصلها يؤدى إلى ثقل استعمالها»[1] ويقول: «وأما حذف الياء فنحو قولك لم يبع ولم يصر والاصل يبيع ويصير فحذفوا الياء لسكون اللام بالجزم[2] وفى الواو يقول:

«فأما حذف الواو المضموم ما قبلها فنحو لم يقم ولم يقل والأصل يقوم ويقول فلما سكنت أواخرها للجزم التقى فى آخرها ساكنان الميم والواو قبلها فى يقوم واللام فى يقول فحذفت الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكر فى الياء وتقول فى المنفصل

---

(١) المفصل جـ٩ ١٢٢.

(٢) السابق ص١٢٣.

يغزو الجيش ويدعو الله فحذفت الواو للساكنين»[1]. فلقد عرض ابن يعيش صورة للالتقاء هنا هى حذف حرف المد من لم يقول ولم يخاف ولم يبيع وذلك لالتقاء الساكنين وفى نهاية نصه ذكر أن هناك حذفًا للالتقاء فى مثل يغزو الجيش وسماه بالمنفصل مما يوحى بأن الحذف السابق فى لم يبع إلخ كان فى المتصل. وتلك دلالة طيبة على أن أمر التخلص بين النموذجين مختلف.

إن هذا ما يراه النحاة فى الالتقاء والتخلص منه كما رأينا فى أمثلة هذا النوع فلماذا لم يدخل تحت نطاق موضوعى وبحثى لهذه الظاهرة؟ لقد قلت إن رفضى له هنا ينبنى على أساس أن التخلص لا يمثل ظاهرة موقعية حتمها السياق لأن الصورة متفقة خارج السياق وداخله ولم يخالف فيها السياق النحوى ما يفرضه النظام النحوى فلا خلاف بين:

قلْ وقلْ إنك مخلص ومؤمن بالله

وبين لم يخفْ ولم يخف الشجاع من الأعداء

ومن أجل ذلك فإن دراستى للتخلص على مستوى الصيغة أو بتعبير آخر إن دراستى له منفصلاً عن مستوى السياق والتركيب خارجة عن نطاق موضوعى الذى يدرسه باعتباره ظاهرة موقعية تعطى قيمًا نحوية جديدة.



(١) السابق ص١٢٣.

موقعية التخلص.. مطالبها

بعد أن بينا طبيعة ظاهرة التقاء الساكنين ومدى تقبل العربية لها أو رفضها وبعد أن بينا مواطن هذه الموقعية فى اللغة العربية سنتناول بحديثنا فيما يلى موقعية التخلص وما تطلبه تلك الموقعية من قيم جديدة تخالف بها القيم المعهودة لدى النظام ولبيان ذلك سيتناول حديثنا ثلاث نقاط. الأولى جدول نبين به مخالفة الموقع للنظام والثانية حديث عن وسيلة التخلص كيف تكون هذه الوسيلة وبأى الطرق تكون. ثم نأتى إلى النقطة الثانية وهى حديث عن نوع حركة التخلص هذه واضعين ما قاله النحاة للتدليل على هذه النقاط فى الاعتبار.

أولا.. مخالفة الموقع للنظام:

يكفينا فى فهم هذه النقطة عرضنا للجدول التالى:

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
(أ) ساكن الصامت					
(أ)					
هذا محمدٌ قد جاءنا / رأيت محمدًا حين فر / سررت بمحمدٍ لما نجح	نون التنوين نون ساكنة	هذا محمدنِ الفاضلُ / رأيت محمدن الفاضل / مررت بمحمدن الفاضل	تحريك نون التنوين الساكنة	الكسر	فى موقع الالتقاء تحركت نون التنوين الساكنة مع أن النظام يطلبها ساكنة

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
منْ سافر؟	مــن اســم	مَنِ المسافر؟	حرك السكون	الكسر	علامة البناء
	استفهام مبنى		حرك السكون		وهى السكون
	على السكون				تحركت كسرا
كمْ عمة لك يا	كم خبرية مبنية	كم ابنة لك	حرك المبنى	الضم	الضمائر - هم
جرير	على السكون	يا على	علىَ السكون		- أنتم - إياهم
همْ مخلصون	الضمائر هنا	همْ المخلصون			إياكم نالها
	مبنية على	ناجحون			تحريك علامة
أنتمْ ناجحون	السكون	أنتمُ الفلاسفة			البناء التى
إياهم		علماء			هى السكون.
إياهمْ أريد		إياهمْ			
		الإنسانية			
		تريد			
إياكمْ أحب		إياكمُ البطولة			
		تحب			
لم تضربْ	الافعال	لم تضربِ	تحريك	الكسر	الأفعال
زينب فاطمة.	المضارعة	الأم ابنها	السكون		المضارعة
لم يقلْ خالد	مجزومة	لم يقلِ	الذى هو		المجزومة
الحق	بالسكون لأنها	الحق خالد	علامة		بالسكون
لم ينصرْ على	صحيحة الاخر	لم ينصرِ	الجزم		نالها
أخاه	وسبقت	الأخ على			التحريك
لم يفتحْ محمد	بجازم	لم يفتحِ			
الباب		الباب محمد			

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
قلْ إنك مخلص	افعال الأمر	قلِ الحق	تحريك	الكسر	أفعال الأمر
	هنا		علامة البناء		المبنية على
بع هذه الكتب	مبنية على	بعِ الكتب	وهى		السكون نالها
اضـــربْ هــذا	السكون لأن	اضربِ المهمل	السكون		التحريك
المهمل	مضارعها مجزوم				
اقتلْ ذلك الخائن	بالسكون	اقتلِ المجرم			
افتحْ هذا الباب		افتحِ الباب			
		(جـ)			
خرجتْ زينب	تاء التأنيث	خرجتِ الفتاة	تحريك تاء	كسر	تاء التأنيث
إلى الحديقة					الساكنة نالها
قالتْ انك مهذب	ساكنة	قالتِ اخرج	التأنيث	كسر وضم	التحريك
		عليهن			
سعتْ فاطمة		سعتِ الفتاة	الساكنة	كسر	
إلى الخير		إلى الخير			
هذا خطابٌ	كـــل هـــذه	هذا خطاب	تحريك	فتح	المبنيات على
منْ محمد.	الحروف	من ابن محمد	هذه		السكون نالها
اخذت الكلام	مبنية على	هذا كلام عن	المبنيات	كسر	التحريك.
عنْ محمد	السكون	ابن عباس	على		
هلْ أنت مسافر	من - عن - هل	هل الاخوة	السكون	كسر	
		مسافرون			

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
إنْ تذاكر تنجح	انْ - إن -	انِ الله أمكننى		كسر	
	لكن	فعلت			
إنْ محمدًا إلا	أو - أم -	إنِ الكافرون		كسر	
مغرور	بل - لو	إلا فى غرور			
ابراهيم متواضع		أنت قوى لكنِ		كسر	
لكنْ أنت مغرور		الأخ مغرور			
كسرت كعوبها		قل له ذاكر		كسر	
أوْ تستقيما.		أوِ اسكت			
سواء عليهم		سواء عليهم		كسر	
أأنذرتهم أم لم		الخير أمِ الشر			
تنذرهم.				كسر	
لم يسافر محمد		لم يسافر محمد			
بلْ على.		بلِ الأستاذ			
لوْ قلت ذلك ما		وأنَ لوِ استطاعوا			
ذهبت.					

٢ - ساكن المد تقصير الممدود

إن الفتى مخلص	الف الفتى	إن الفتى العربى	قصرت هذه	فتح الف المقصور
	قدرت عليها	شهم	الألف	نالها الجزء
	العلامة للتعذر		فأصبحت	وكذلك ياء
القاضى عادل	ياء المنقوص	القاضِ الحاكم	حركة قصيرة	المنقوص نالها
	قدرت العلامة	عادل	وقصرت الياء	الاختصار عند
			فأصبحت كسرة	التخلص

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
هـــذه امـــرأة	الف التأنيث	هـذه حبـلَ	حركة قصيرة	كسر	الف التأنيث
حبلى	المقصورة	الرجل	قصرت هذه	فتح	المقصورة نالها
	تقدر عليها		الألف		الاختصار
	العلامات		فأصبحت		
	للتغدر		حركة قصيرة		
أنتما تلميذان	الفات الضمائر	أنتما	قصرت الألف	فتح	قصرت ألف
مهذبان.	هـنـا تـامـة	المهذبان	فأصبحت		الضمائر
هـمـا. إيـانـا -	وحركاتها نالها		حـركـة بـنـاء		للتخلص
إياكما - إياها	السكون		قصيرة		
الخ.	المسمى المد				
هذا محمد	الف الاشارة	هـذا الـولـد	قصرت الألف	فتح	قصرت
		شجاع			مدات أسماء
هنا باريس	هذا وكذلك هنا	هنا القاهرة	والياء فأصبحت	فتح	الاشارة هنا
هذه فتاة مهذبة	وياء هذه	هـذه الـفتاة	علامة البناء	كسر	للتخلص
	علامات بناء	مهذبة	حركة قصيرة		
	بتمام الحركة		وليست مدة		
حضر الذى نجح	علامات بناء	حضر الذى	قصرت علامة	كسر	تقصير مدّات
	الموصول	ابنه مسافر			الموصول
والتى نجحت	هنا سكون	الـتـى ابـنـها	البناء وهى	كسر	
		مسافر			

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
واللاتى نجحن	(الياء)	اللائى ابنهن	سكون بالمد	كسر	
واللائى نجحن		مسافر	فاصبحت		
			حركة قصيرة		
حضر أبو على	الأسماء الستة	حضـــر أبـــو	قصرت علامات	ضم	تقصير علامة الاعراب
	علامة رفعها	المعرفة	الاعراب فبعد		المد وجعلها حركة
رأيت أبا على	الواو ونصبها	رأيت أبـــــا	أن كانت حرف	فتح	فى الأسماء الستة
	الألف وجرها	الحكمة	مد اصبحت		ولعل فى ذلك
مــررت بــأبــى	بالياء	مـررت بـأبِ	حركة	كسر	تذكيراً بلغة النقص التى
على		الاسلام			وافق عليها البعض.
ما هذه الأشياء؟	بناء على سكون	م الإنسان	قصرت علامتا	فتح	قصير علامة
ماذا فعلت؟	المد لما ولماذا	ماذا نبك	البناء		البناء لا سمى
	وشبيهاتها	فاعل			الاستفهام
اضربوا عدوكم	الواو الألف	اضرب المجرم	قصرت المورفيات	ضم	ما - ماذا.
	والياء		فأصبح الفاعل		تقصير الفاعل
اضربى إبراهيم	مورفيمات	اضرب المهمل	حركة قصيرة	كسر	وتقصير
اضربا حسين	الفاعلية -	اضرب اللصين	وكذلك تغيرت	فتح	علامة البناء
	وهن مبنيات		علامة البناء		
	على سكون		التى هى فاعل		
	المد		بنفسها.		

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
أخذوا حقهم	الواو فاعل	أخذ الأموال	صار الفاعل	ضم	تقصير الفاعل
أخذا حقهما	وعلامة البناء	أخذَ الحقوق	حركة قصيرة	فتح	مع تقصير
لم يضربوا محمدًا	سكون المد	لم يضرب	وتغيرت علامة	ضم	علامة البناء.
لم تضربى عليًا	وكذلك الألف	المجرم	البناء	كسر	
	فى أخذو الواو	لم يضربِ			
	والياء فاعلان	المهمل			
	(ب)				
سعى محمد	علامة بناء	سعى المؤمن	علامة بناء	فتح	تقصير
للخير	الفعل	للخير	الفعل قصرت		علامة البناء
محا هذا اللص	سكون المد	محا اللص	فصار حركة	فتح	
ذنوبه		ذنوبه	قصيرة		
المجرم يسعى	علامات الاعراب	يسعى المجرم	علامات الاعراب	فتح	تقصير علامات
إلى الشر	مقدرة على	للشر دائما	التقديرية		الاعراب
المؤمن يبقى نفسه	الألف والياء	يبق المؤمن	قصرت	كسر	التقديرية
أبيَّة	والواو	على أسرار			
المؤمن يدعو كلَّ		الناس			
الناس للخير		يدع المؤمن		ضم	
		للخير			

مطلب النظام وتحقيقه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
		(جـ)			
فـى مـنـزلك أثاث رائع إلـى بيت الـلـه الحرام جاء القوم خلا محمد إنما أنت مخلص (عدا - حاشا - ما - مهما - ربما - طالما الخ)	علامات بناء الحروف هنا هنا سكون المد الفا أم ياء	فى المنزل أثاث رائع إلى المؤمن الصادق رحمة الله انما الاخلاص فضيلة جاء الجميع خلا المريض.	علامة البناء فى الحروف قصرت فصارت حركة	كسر فتح فتح فتح فتح	تقصير علامة بناء الحروف
(٣) ساكن المد (التحريك)					
واغلامِي قم	ياء الاضافة مبنية على السكون	واغلامِيَاه	حركت الياء للتخلص	الفتح	هنا تحريك للمد
يا عبادى صوموا	ياء الاضافة مبنية على السكون	قل يا عبادىَ الذين اسرفوا	وسيلة التخلص هنا تحريك الياء (حرف المد)		

مطلب النظام وتحققه	حكم النظام	موقع التخلص	مطلبه	نوع الحركة	ملاحظات
		(٤) الاسقاط			
هذا رجل طيب	نون التنوين ساكنة	هذا رجل القبيلة	وسيلة التخلص. إسقاط النون	فتح كسر	إسقاط التنوين للتخلص
ولكنْ أنت شرير	نون لكن ساكنة مخففة	ولا اسفنى واذهب	هنا		إسقاط النون الخفيفة للتخلص
لم يكنْ محمد بمخلص	المضارع مجزوم بالسكون	لم يك الولد محبًا	وسيلة التخلص الاسقاط	ضم	إسقاط نون يك للتخلص
من باب الفتوح اقبلت	مِنْ حرف مبنى على السكون	م البيت..م الجن م الأشياء	وسيلة التخلص إسقاط نون من	كسر	إسقاط النون فى من للتخلص
اضربنْ محمدا	نون التوكيد الخفيفة مبنية على السكون	اضرب الرَجل	وسيلة التخلص حذف النون الخفيفة	فتح	إسقاط نون التوكيد الخفيفة. وما نلاحظه على الاسقاط أنه فى كل الأمثلة السابقة خاص بالنون سواء اكانت للتنوين أم للتوكيد أم حرفًا أصليًا فى الكلمة.

ثانيا.. وسيلة التخلص من الساكنين

نحن نعلم أن اللغة العربية تقرر التخلص من التقاء الساكنين ما أمكن ذلك وهى تتخذ لذلك التخلص وسائل تتجه جلها إلى تحريك الساكن الأول من الساكنين[1] وسوف نرى فى النقاط التالية وسائل التحريك هذه واضعين فى اعتبارنا الجدول السابق - وما فيه - مؤيدًا لنا حقائقنا التى نعرضها الآن.. ووسائل التحريك التى لدينا أربع نجملها فيما يلى: تحريك الساكن - تقصير الممدود حتى يصير حركة - تحريك الممدود - إسقاط الساكن وإليك هذه الوسائل بالتفصيل:

١ - الوسيلة الأول للتخلص تحريك الساكن:

ونعنى بالساكن هنا هو السكون الصريح - الذى لا يكون حرف مد والذى هو من خواص الصوامت من الحروف - كالسكون فى منْ والسكون فى قُلْ. هذا السكون إذا جاء فى موقع الالتقاء داخل التركيب فإن اللغة تتخلص من الالتقاء بتحريكه فالفعل (قلْ) فى قولنا قلِ الحق تخلصنا من سكونه فى الالتقاء بالتحريك وكذلك مِنْ فى قولك «من المؤكد أنك مخلص». الخ ونظرة إلى الجدول السابق سنجد فيها أننا قد وزعنا أمثلته على الأسماء والأفعال والحروف وأن الجديد فى ذلك هو اعتبارنا التنوين فى الأسماء حرفًا ساكنًا تحركت نونه لأن العبرة فى الالتقاء إنما هى النطق ونون التنوين تنطق لا شك فى ذلك، فعلى هذا الأساس تعتبر نهاية الكلمة الساكنة ومن ثم وجدناها تتحرك للتخلص.

وقضية تحريك الساكن الأول هنا للتخلص إنما هى وليدة النماذج اللغوية العربية ووليدة إشارات النحاة اللغويين ويكفينا للتدليل عليها بعض التلميحات وإن كانت النماذج والأمثلة السابقة خير دليل على ذلك.

(١) تحريك الساكن الأول تخالفه ظاهرة المضعف التى يتحرك الثانى فيها فى قولك مد وشد. الخ.

يقول سيبويه تحت عنوان هذا باب تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين: «فجملة هذا الباب فى التحرك أن يكون الساكن الأول مكسورًا وذلك قولك اضرب ابنك وأكرم الرجل واذهب اذهب وقل هو الله أحد لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن فصار بمنزلة باء اضرب ونحو ذلك ومن ذلك أن الله عافانى قعدت وعن الرجل وقط الرجل ولو اسطعنا»[1] فواضح أن ساكن هذه الكلمات قد حرك للتخلص وخير ما فى حديث سيبويه اعتباره التنوين حرفًا ساكنًا مراعى فى الكلمة لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن فصار بمنزلة باء اضرب. ونفهم من كلام لابن جنى مثل هذا الفهم حين نجعل أمثلته هى الأساس فحين يتكلم عن تحريك سكون هذا يقول: «وإنما كانت حركة هذا ونحوه الكسرة دون أختيها من قبل أنه ساكن قد احتيج إلى حركته. فجرت حركته إذًا مجرى التقاء الساكنين فى نحو قل اللهم وقم الليل»[2] فالوسيلة التى تخلص بها هنا هى تحريك الساكن.

وابن يعيش يقول: «اعلم أن الأصل فى كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسرة نحو بغت الأمة وقامت الجارية»[3] ونحن نعلم أن قامت وبغت التاء فيهما ساكنة ولقد تخلصنا هنا بتحريك هذين الساكنن.

قضية التخلص إذًا تكون بتحريك الساكن فى صورة من صوره وذلك إذا كان الساكن الأول حرفًا صحيحًا ومن نظرتنا إلى الجدول السابق يمكننا تعرف المواطن التى يكون فيها التخلص بتحريك السكون فنرجو الرجوع إليه لملاحظة ذلك.

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٧٥.

(٢) الخصائص جـ٣ ١٢٠.

٢ - الوسيلة الثانية للتخلص تقصير الممدود:

وأعنى بالممدود هنا ذلك الساكن الذى يكون حرف مد وهو ما يقصد به فى العرف الصوتى الحديث الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة أي الحركات الطويلة فى مقابل ما يسمى الحركات القصيرة وإذا كانت الحركات الطويلة تأخذ فى الكتابة الصوتية.

Phonetic Trancription. هذه الرموز حين تأخذ فيها الفتحة الطويلة رمز (aa) والضمة (uu) والكسرة (ii) فإن تقصير هذه الحركات الطويلة يصير بها إلى فتحة قصيرة (a) وضمة قصيرة (u) وكسرة قصيرة (i) واعتبار الطول والقصر هنا اعتبار كمى أما ما عدا ذلك فتتفق الحركات القصيرة والطويلة فى كل الخواص النطقية.[1] وبهذا الاعتبار السابق فإن الكلمات المختومة بحرف المد (الحركة الطويلة) إذا التقت بساكن آخر فإن التخلص من ذلك سيكون بتقصير هذه الحركة الطويلة وإن كان النحاة يسمون هذه الصورة حذفًا للحركة الطويلة فليس ذلك إلا غموضًا منهم فى فهم الواقع المادى وتصوره.

وسوف نرى من خلال حديثهم وسيلة التخلص فى هذه الصورة واضعين المثال والنموذج أساسًا بدلاً من الاصطلاح الذى يتجه بالقاعدة وجهة الغموض والنقص. يقول سيبويه: «وهذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن وذلك ثلاثة أحرف الألف والياء التى قبلها حرف مكسور والواو التى قبلها حرف مضموم»[2] ووصفه للألف والياء والواو هنا بحركات ما قبلهن تدليل منه على أن المقصود بهن الحركات لأن أية حركة طويلة تتجانس معُ ما قبلها فى نوع الحركة ويتابع حديثه بقوله: «فأما حذف الألف فقولك رمى الرجل وأنت تريد رمى ولم يخف وإنما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياء أو واوًا فكرهوا أن تصير إلى

---

(١) راجع دراسات فى علم اللغة القسم الأول ص٦٤ - ١٢٠.

(٢) الكتاب جـ٢ ٢٧٦.

ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباسًا.. وأما حذف الياء التى قبلها كسرة فقولك هو يرمى الرجل ويقضى الحق وأنت تريد يقضى ويرمى كرهوا الكسر كما كرهوا الجر فى قاض والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب لأن سبيل هذا أن يكسر فحذفوا حيث لم يخافوا التباسًا.. وأما حذف الواو التى قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم ويدعو الناس وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك وكرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر فى يرمى»[1].

فحديث سيبويه يتضح منه أن وسيلة التخلص إذا كان الساكن الأول حرف مد (واوًا - ياء - ألفًا) يكون بالحذف وهذا الحذف ما كان يقودنا مطلقًا إلى التحريك لأن الحركة الموجودة فى كلمة (يدعو) مثلاً هى حركة طويلة بعد صامت ليس متحركًا فكلمة يدعو تكتب صوتيًا هكذا **yad ؟ uu** فالحركة الطويلة هنا هى **uu** فإذا اسقطت للتخلص وحذفت كان بقاء الكلمة هكذا **uad ؟** تحريك للعين فإذا لم تكن الكلمة بهذه الصورة عند التخلص وكانت هكذا **yad**ع**u** فإن الواضح حينئذ أن التغيير الذى حدث للتخلص إنما قد حدث بجعل الحركة الطويلة (**uu**) حركة قصيرة (**u**) ومثل ذلك يمكن تطبيقه مع الفتحة الطويلة والكسرة الطويلة فما يسميه النحاة حذفًا - وسيبويه ممثلهم - يجبُ علينا أن نسميه تقصيرًا لأن الواقع المادى يؤكده تمامًا.

وعلى طريق سيبويه السابق يتكلم المبرد فيقول فى حروف المد: «وتحذف لالتقاء الساكنين فى الموضع التى تحرك فيها غيرها نحو قولك: هذا الغلام وأنت تغزو القوم وترمى الغلام» ولو كان غيرها من السواكن يحرك لالتقاء الساكنين، نحو اضرب الغلام وقل الحق[2]. وكذلك حديث ابن يعيش القائل فيه «وكذلك لم يضربا القوم ولم يضربوا الآن ولم تضربى ابنك حذفت النون للجزم ثم دخل

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) المقتضب جـ١ ٢١٠.

الساكن بعدها من كلمة أخرى فحذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين وتعذر التحرك للثقل ولم يقع لبس مع الحذف»[1] فالمبرد وابن يعيش يتخلصان من هذه الصورة بالحذف الذى نعتبره تقصيرا حسبما رأينا من رسمنا لذلك الواقع المادى المنطوق إذ ليس الموجود إلا تقصيرًا للحركة الطويلة فحسب.

فوسيلة التخلص إذا كان الساكن الأول حرف مد هى تقصير هذا المد حتى يصير حركة قصيرة من نوع حركة الممدود فالتحريك هنا ناشىء عن تقصيره. وفى الجدول السابق توضيح المواطن التى تحدث فيها وسيلة التخلص هذه.

٣ - الوسيلة الثالثة.. تحريك الممدود:

وسيلة أخرى للتخلص هى تحريك الممدود. والممدود هنا ياء مد أو ما نسميها ياء المتكلم حين تأتى مضافًا إليه فى قولك مثلاً يا صديقى يا غلامى فحين يلتقى ساكنان فى قولك يا غلامى المطيع فإن للتخلص هنا صورة مؤداها تحريك هذا المد بقولك يا غلامىَ المطيع يقول المبرد: «ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول: يا غلامى أقبل فهو فيها بالخيار إن شاء قال: واغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين.. وأن شاء حذفها لالتقاء الساكنين»[2] فواضح أن تحريك ياء المد للتخلص وارد فى التخلص هنا. مثل ذلك يعرضه ابن خالويه فى تحقيق قوله تعالى ﴿فبشر عبادى الذين﴾ قائلا: قوله تعالى: ﴿فبشر عبادِى الذين﴾ يقرأ بحذف الياء وإثباتها وفتحها، فالحجة لمن حذف: أنها لما سقطت لالتقاء الساكنين خطًا سقطت نطقًا. والحجة لمن أثبتها: أنه إنما تسقط ياء الاضافة فى النداء لكثرة الحذف فيه والاستعمال فأما فى غيره فلا، وفتحها لالتقاء الساكنين..»[3].

ففتح الياء الممدودة صورة واردة للتخلص، ومن هنا فأمكانة التخلص عن طريق التحريك وسيلة موجودة.

---

(١) المفصل جـ٩ ١٢٣.

(٢) المقتضب جـ٤ ٢٧٠.

(٣) الحجة فى القراءات السبع ص٢٨٣.

٤ - الوسيلة الرابعة للتخلص - الاسقاط- :

يتم التخلص عن طريق التحريك بوسيلة أخرى هى الاسقاط وهى ما يمكن أن نسميها حذفًا. وهذه الوسيلة سنجدها خاصة بالنون الساكنة سواء أكانت هذه النون حرفًا أصليًا من الكلمة كنون من وعن ولكن ونون مضارع يكن المجزوم[1]. أم كانت نون تنوين ساكنة أم كانت نون توكيد خفيفة وإذا كان إسقاط بعض هذه النونات واردًا فى النثر فإن معظم الاسقاط سنجده خاصًا بلغة الشعر - والعاميات - وسوف نعرض صورة التغير الذى يحدث لهذه النون عند التخلص. وصورة الاسقاط هذه إنما هى بديل للوسيلة السابقة وهى تحريك الساكن كما رأينا فى صورة التخلص الأولى. وهذه الوسيلة نادرة الاستعمال ولبيانها نعرض المثالين التاليين:

مطالب النظام وتحققه	مطلب السياق
من: فى خرج محمد منْ حديقة المنزل	خرج محمد مِ المنزل بإسقاط
تكن: فإن لم تكنْ مخلصًا	فإن لم تك المرآة بإسقاط

ومن أقوال اللغويين والنحاة يمكننا ادراك هذه الظاهرة ومع كونها تنتمى فى معظم تفسيرها للغة الشعر فإن النحاة قد عرضوها وذكروها فى حديثهم. يقول المبرد: «وقد يجوز حذفه فى الشعر وفى ضعف من الكلام، فتقول: إذا أردت النون الخفيفة: اضرب الرجل حذفت النون لالتقاء الساكنين فهذا أمرها. وإنما حذفت وخالفت التنوين، لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء[2].

(١) حذفت نون مضارع يكن قليل كما يرى الدكتور أمين السيد عن النحاة وقد استشهد لذلك يقول الشاعر.

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة.. فقد إبدت المرآة جبهة ضيغم: إنظر دراسات فى علم النحو ٢٧٨.

(٢) المقتضب جـ٣ ١٨.

فلقد تخلص من النون الخفيفة بإسقاطها وتلك وسيلة للتخلص وهذا الجواز قليل وخاص بلغة الشعر ووجوده فى الكلام أى النثر ضعيف كما يقول المبرد ويبدو لى أن المبرد لا تستريح نفسه لهذه الوسيلة. أما عن حذف نون من فيقول ابن يعيش: «وقد قالوا فى القسم م الله لأفعلن فقال بعضهم أرادوا من الله بحذف النون تخفيفًا لأن النون الساكنة تشبه بحروف العلة فتحذف تارة لالتقاء الساكنين نحو قوله:

أبلغَ ابا دُختنوش مألكةَ ... غير الذى قد يقالُ مِ الكذب

يريد من فحذف النون لالتقاء الساكنين وقال الآخر:

كأنهما مِ الآن لم يتغيرا ... وقد مَرّ للدارين من بعدنا عصْرُ

أراد من الآن فحذف والقياس التحريك لالتقاء الساكنين [1] فحذف النون هنا للتخلص ليس على القياس كما يرى ابن يعيش. وابن هشام يقول فى البيت السابق: «أصله كأنهما من الآن فحذف نون من لالتقائها ساكنة مع لام الآن ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب» [2] وظاهرة حذف نون مِنْ للتخلص فى الشعر ظاهرة مطردة وإليك هذه الأبيات مؤكدة لتلك الحقيقة يقول عمر بن أبى ربيعة.

وتعلم أَن لها عندنا ... ذخائر م الحب لا تظهر

ويقول القتال الكلابى:

وما أنس م الاشياء لا أنس نسوة ... طوالع من حوض وقد جنح العصْرُ

ويقول النابغة الجعدى:

ولقد شهدت عكاظ قبل محلها ... فيها، وكنت أُعدُّ مِ الفتيان

---

(١) المفصل جـ٨ ٣٥.

(٢) شذور الذهب ١٧١.

ويقول النابغة من القصيدة السابقة أيضًا:

ولـبست م الاسـلام ثـوبًـا واسـعًـا   مـن سـيب لا حَـرِمٍ ولا مـنـان

ويقول المتنبى:

نـحـن قـوم م الـجـن فـى زِىّ نـاس   فوق طير لها شخوص الجمال.. [1]

وفى «ما يجوز للشاعر للضرورة» يرى القزاز فى النون الخفيفة أن الشاعر يجوز له أن يحذف النون الخفيفة لالتقاء الساكنين إذا احتاج ذلك وحقه أن يحركها ومنه قول الشاعر:

فـلست بـآتـيـة ولا اسـتـطـيـعـه   ولكِ اسقـنـى إن كـان مـاؤك ذا فضـل

فأسقطت النون من لكن لسكونها وسكون السين من أسقنى وكان الواجب أن يحرك إلى ما يحرك إليه الساكن [2]. ويرى أن التنوين أيضًا يحذف فى ضرورة الشعر للتخلص حيث قال: «وكذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين والأصل تحريكه ومنه قول الشاعر»:

فـالـفـيـتـه غـيـر مسـتـعـتـب   ولا ذاكـرِ الـلـه إلا قـلـيـلا

فحذف التنوين من ذاكر لما لقى اللام الساكنة وكان حقه أن يحركه بالكسر لالتقاء الساكنين ومنه قول الآخر:

عـمـرو الـذى هشيـم الـثـريـد لـقـومـه   ورجـال مـكـة مسـنـتـون عـجـاف

فحذف التنوين من عمرو لما ذكرنا [3].

وفيه يقول أيضًا. ويجوز له حذف النون مما الوجه فيه إثباته مثل قول الشاعر:

---

(١) الشذور الهامشى لمحمد محيى الدين ١٧١.

(٢) ما يجوز للشاعر فى الضرورة القزاز ٩٢ - ٩٣.

(٣) السابق ٩٤ وهذه الظاهرة لحذف التنوين مطردة فى الشعر وتسمى منع المصروف من الصرف.

أيجعل صالح الغنوى دونى ورحلى دون رحلك فى الرحال

فلم ينون صالحًا وحقه أن يكون منونًا وإنما حذفه لالتقاء الساكنين وهما التنوين واللام من الغنوى ومثله قول الآخر:

حيدة خالى ولقيط وعلى وحاتم الطائى وهاب المئى

فلم ينون حاتمًا كما ذكرنا[1].

فحذف نون التنوين والنون الخفيفة لالتقاء الساكنين يعتبره القزاز مما يجوز للشاعر فى الضرورة أى أنه خاص بالشعر وحين يقول: «وكان حقه أن يحرك» و «يجب فيه التحريك» إنما يكون ذلك منه إلماعا على أن ذلك التصرف غير مقبول فى لغة النثر.

ولعلى بعد ذلك أستطيع أن أقول إن ظاهرة الاسقاط للتخلص ينتمى معظمها للغة الشعر وحين أقول لغة الشعر فلا أقصد الوزن والقافية لأنه لا يمكننا أن نسم شعراء العربية ومنهم مطبوعون بالاضطراب فى اختيار الكلمة على أساس تحكم الوزن والقافية فهم أسمى من أن يوصفوا بعجزٍ هنا أمام مطالب الموسيقى، ولكن مرد ذلك لاستعمالهم الخاص الذى يطوّعون فيه كلمات اللغة بقصد فنى ومن ثم كان استعمالهم للتخفف من الساكنين بالاسقاط فهل كان ذلك مرجعه إلى استخدام فنى صرف أو لاستخدامهم للهجاتهم المحلية؟ لا تناقض فى ذلك فلا مانع من أن يقصد استخدام دلالات اللهجة قصدًا لغاية فنية لعلها التظرف والملاحة. أقول لا مانع ولا استطيع تأكيد ذلك وإن كنت أجد مصوغًا لذلك من خلال استعمالنا نحن فى لغتنا العامية لمثل هذه التراكيب «م الباب للشباك» «ع الدوار» «ع البيت على طول» الخ تلك الاستعمالات.

---

(١) السابق ١٢٧.

ظاهرة الاسقاط إذًا ظاهرة خاصة بمستوى لغوى معين ووجودها فى المستوى الفصيح ضعيف لأن مستوى الفصحى إنما وسيلة التخلص فيه خلال هذه النماذج تحريك الساكن نفسه.. وكان يمكننى أن أهمل هذه الوسيلة لعدم شمولها وتأكيدها ولكننى آثرت ذكرها محاولاً حصر إمكانات اللغة فى التخلص على كل مستوياتها.

ثالثا.. حركة التخلص من الساكنين - نوعها -

رأينا كيف تخلصنا من الساكنين بالتحريك عن طريق عدة وسائل وحديثنا الآن عن نوع هذه الحركة التى حلت أشكال الالتقاء. ونحن لو نظرنا إلى الجدول السابق لعلمنا أن هذه الحركة لا يقصد بها نوع معين بل هى مطلقة فقد تكون ضمة أو فتحة أو كسرة بلا تفضيل حركة على أخرى أو اعتبار إحدى هذه الحركات أصلا والأخرى فرعًا ذلك لأننا قد عممنا التحريك سوء أكان ناشئًا عن تحريك ساكن صحيح أم مد أم إسقاط.

فهل نظر النحاة إلى حركة التخلص هذه نظرتنا نحن إليها؟ الواقع أنهم في حديثهم عن حركة التخلص إنما قصروها على ما ينشأ من تحريك ساكن الحرف الصحيح أو تحريك الممدود أما التحريك بالتقصير فقد عدوه حذفًا نهائيًا وأما الاسقاط فلم يتعرضوا له - وهم محقون فى ذلك - لعدم عمومه ولخصوصه بلغة للشعر. ولكى نبين رأى النحاة كاملاً فسوف نعرض صورة من حديثهم إزاء حركة التخلص هذه. وسوف يتبين لنا أن النحاة - فى معظم أقوالهم - يقرون بأن الأصل فى حركة التخلص هو الكسر وهم يحاولون تسويغ ذلك ما استطاعوا.

يقول المبرد: «وإنما كان الحد الكسرة لما أذكره لك: وهو أنه إذا كان الساكن الذى تحركه فى الفعل كسرته، لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرته علم أنه عارض فى الفعل، لأن الكسر ليس من أعرابه. وإن كان الساكن الذى تحركه فى اسم كسرته، لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض إذ كان المخفوض المعرب يلحقه لا محالة، وكذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين»[1] فهذا الحديث للمبرد الذى يسوغ فيه أصالة الكسر للتخلص لنا أن نجمله فى عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: هذا الحديث يختص بحركة التخلص بوسيلة التخلص الأولى وهى تحريك الساكن الصامت.

الملاحظة الثانية: أساس الكسر هنا راجع إلى أمن اللبس فى الفعل لكى لا تختلط حركة التخلص لو كانت ضمة أو فتحة بالمنصوب والمرفوع منه وفى الاسم لكى لا تلتبس حركة التخلص لو كانت ضمة أو فتحة بالاسم غير المنصرف فى حالة رفعه ونصبه. وهنا نسأل متابعين نمط تفكيره ألا تلتبس هنا فى الاسم بجمع المؤنث السالم فى حالة النصب فلماذا لا نجعلها فيه فتحة حتى لا يحدث اللبس المزعوم!

الملاحظة الثالثة: فى تعليله لحركة التخلص - الكسر - فى الفعل نراه يقصر الأمر على الفعل المضارع فقط وينسى أن هناك أفعالاً أخرى كالأمر يتخلص منها. والدليل الذى يؤكد به الكسر هنا لا ينطبق إلا على المضارع فقط لأنه المعرب أما الأمر فلا.

الملاحظة الرابعة: أن تعليله لحركة التخلص فى الاسم على أساس الخلاف بين المنون وغير المنون ينسى فيه حالات للاسم يأتى فيها غير منون ولا يوجد أدنى

---

(١) المقتضب جـ٣ ١٧٤.

سبب للتخلص مما يوحى بالالتباس معه وذلك كالاسم المجرور إذا كان مضافًا لما ليس فيه أل كقولك «صاحب منزل» و«رئيس قوم».

ملاحظات أربع نراها فى نص المبرد ويهمنا منها أمران: الأول: هو أن التحريك بالكسر هنا خاص بما إذا كان الساكن الأول صامتًا. والثانى: أن اختيار الكسر هنا مرده إلى أمن اللبس وعدم الاختلاط.

وابن يعيش لا يبتعد فى حديثه عن المبرد فهو يقول فى حركة التخلص هذه: «اعلم أن الأصل فى كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر نحو بغت الأمة وقامت الجارية ولا يُعدل عن هذا الأصل إلا العلة وإنما وجب فى التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين: أحدهما: أن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب وهى الكسرة. والأمر الثانى: أنا رأينا الجزم مختصًا بالأفعال فصار الجزم نظير الجر من حيث كان كل واحد منهما مختصًا بصاحبه فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره وهى الكسر وأيضا فإنا لو حركنا الأفعال المجزومة أو الساكنة عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح لتوهم فيه أنه غير مجزوم لأن الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال ولا يتوهم ذلك إذا حرك بالكسر لأن الجر ليس من إعراب الأفعال هذا هو القياس»[1] ومن حديثه نخرج أيضًا بعدة نقاط:

الأولى: الأصل فى التخلص الكسر ولا يجوز العدول عن ذلك إلا لعلة - سوف نبينها فيما بعد - وحركة التخلص هنا خاصة بما إذا كان الساكن الأول صامتًا.

الثانية: يفهم من السبب الأول الذى عرضه أن سر اختيار الكسر هو أمن اللبس أيضًا - وهذا فى الاسم - لأن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا ومعها التنوين ولقد

(١) المفصل - جـ٩ ١٢٧.

تدارك ابن يعيش النقص الذى وقع فيه المبرد حين اعترضنا عليه بالمضاف لما ليس فيه أل بقوله: «أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو اضافة».

الثالثة: أن اختيار الكسر فى الأفعال لأن الجزمَ باختصاصهِ للأفعال حين أرادوا تحريكه حركوه بحركة نظيره فى الأسماء وهى الكسرة وهذا الاختيار قاصر فى رأيى على الحركة فى المعرب أما المبنى فلا ذكر له هنا.

الرابعة: وهى فى إطار السابقة أيضًا ومؤداها أن تحريك الأفعال المجزومة إنما كان بالكسر لكى لا تلتبس بالمرفوع والمنصوب منها وهنا أيضا نسيان للأمر المبنى على السكون ولعله حين قال (أو الساكنة) قد أشار إلى ذلك ولكن حاجة اللبس هنا غير ضرورية لأنه لا تغير لصورة الأمر.

هذه ملاحظات أربع خرجنا بها من فهمنا لنص ابن يعيش. ومما سبق من حديث للمبرد وابن يعيش نعلم أنهما أثرا - مثل بقية النحاة أو معظمهم - الكسرة باعتبارها حركة أصلية وأساسية للتخلص [1] لا يجوز العدول عنها إلا لعلة أو لسبب. هذه العلة وذلك السبب هما أساس النظر فى حركة التخلص إذا لم تكن كسرة وكانت فتحة أو ضمة ولسوف نعرض رأى النحاة فى تلك المواطن التى جاءت فيها حركة التخلص غير كسرة - وكل هذا كما علمنا خاص بالساكن إذا كان صامتًا - أى جاءت فتحة وضمة.

فعن بعض المواقع التى حرك فيها الساكن الصامت بالفتح تخلصا يقول سيبوية «والفتح فى حرفية إحدهما قوله عز وجل ﴿الم الله﴾ لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء ونظير ذلك قولهم من الله ومن الرسول ومن الدؤمنين لما كثرت فى كلامهم ولم تكن فعلا وكان الفتح أخف عليهم فتحوا وشبهوها بأين وكيف وزعموا أن ناسًا من العرب

---

(١) الدكتور بشر حديث علمى فى تفنيد رأى النحاة فى تفضيلهم الكسر على غيره باعتباره حركة للتخلص يمكن الرجوع إليه فى كتابه. دراسات فى علم اللغة القسم الأول من ١٤٩ إلى ١٥٣.

يقولون من الله فيكسرونه ويجرونه على القياس»[1]. فلقد حرك الساكن للتخلص بالفتح هنا فى مكانين. الأول: فى قوله تعالى ﴿الم الله﴾ للفرق بين ما هو هجاء وما ليس بهجاء. وهذا تعليل غريب لأن العبرة بالنطق أو الصعوبة مردها إليه فلا فرق فى التخلص بين ما هو هجاء وما ليس به. والثانى: فى من من قولك من الله ومن الرسول وذلك لكثرتها فى كلامهم وعدم كونها فعلاً فكان الفتح أخف عليهم. وهذا تعليل غريب أيضًا لأن الكثرة ربما تكون للكسر وإذا كان الفتح أساسًا للخفة فلماذا لا يعمم؟ وفى ذلك يقول ابن يعيش - أيضا - بعد أن بين أن قياس التخلص هو الكسر قال: «وأما قوله تعالى (الف لام ميم الله) فحرك بالفتح شذ هذا الحرف عن القياس ما شذ قولهم من الرجلين ومن المؤمنين وكان الأخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس ولم يره سيبويه»[2].

فابن يعيش يذكر لنا الموقعين السابقين أنفسهما اللذين فتح فيهما الساكن للتخلص غير أن تعليله الذى سوف نذكره فيما بعد فيه كثير من الصحة والوعى.

أما عن الضم باعتباره حركة للتخلص من الساكن الصامت فقد قال سيبويه تحت عنوان هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل: «وذلك الحرف الواو التى هى علامة الإضمار إذا كان ما قبلها مفتوحًا وذلك قوله عز وجل ﴿ولا تنسوْا الفضل بينكم﴾ وترموا ابنك واخشوْا الله فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة فيها ليفصل بينها وبين الواو التى من نفس الحرف نحو واو لوْ وأوْ وقد قال قوم ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾ جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن وهى قليلة وقد قال قوم لو استطعنا شبهوها بواو اخشوا الرجل ونحوها حيث كانت ساكنة مفتوحًا ما قبلها وهى فى القلة بمنزلة ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾»[3]. فواضح أن التحريك بالضم للواو هنا للفرق بين هذه الواو الساكنة وواو لوْ أى للفرق بين ما تكون اسمًا وما

---

(١) الكتاب جـ٢ ٢٧٥.

(٢) السابق جـ٢ ٢٧٥.

(٣) الكتاب جـ٢ ٢٧٦.

تكون فعلاً ولا حاجة بنا إلى الفصل لأن التركيب يحدد كلاً منهما فالواو الأولى كلمة مستقلة مرتبطة بفعل والواو الثانية حرف من كلمة وعكس ذلك قليل نادر كما يرى سيبويه وإن كان ابن فارس يعتبر ذلك من قبيل اختلاف لغات العرب حيث يقول: «ومنها الاختلاف فى الحرف الساكن يستقبله مثله، فمنهم من يكسر الأول ومنهم من يضم فيقولون: اشترُوا الضلالة واشتروِا الضلالة»(١). فبينما نرى سيبويه قد حدد القلة والكثرة بالنسبة لاستعمال القبائل فأن ابن فارس لم يرجح أحد الأمرين وأنما عرض الظاهرة فقط.

وابن يعيش فى مثل هذه المسألة يقول: «فأما الواو المفتوح ما قبلها فإنها إذا كانت اسمًا ولقيها ساكن بعدها فإنها تحرك بالضم نحو: ﴿ولا تنسوُا الفضل بينكم﴾ واخشوُا الله» ورموا ابنك وما كان من ذلك حرفًا من نفس الكلمة فإنه يحرك بالكسر نحو: «لو استطعنا» وأن لو استقاموا وذلك للفرق بينهما هذا نص الخليل وقال غيره إنما اختاروا الضم فيما كان اسمًا لأنه قد سقط من قبل الواو حرف مضموم كان الأصل فى ولا تنسوا ولا تنسيوا وفى اخشوا اخشيوا وفى رموا رميوا وإنما لما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا ثم حذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها فلما احتيج إلى تحريك الواو حركوها بالحركة المحذوفة وكانت أولى ن اجتلاب حركة غريبة فأما إذا كانت من نفس الكلمة حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين إذا لم يكن ثم حركة محذوفة تحرك بها»(٢) فالتعليلان يتضح فيهما أن الضم ما جيء به إلا للفرق بين الواو التى هى اسم وبين واو لو التى هى حرف ونحن نعلم أنه لا مدعاة للفرق كما قلنا.

إن حديث النحاة عن مجيء الضم والفتح أساسًا للتخلص فيما سبق إنما مرجعهُ لأمن اللبس لديهم ففى الفتح للفرق ما بين ما هو هجاء وما ليس بهجاء فإذا

---

(١) الصاحبى ٢٠.

(٢) المفصل جـ٩ ١٢٥.

أعوزهم ذلك فى مثل مِنْ كان السر لديهم لكثرة الاستعمال وللبعد عن الفعلية أيضًا وفى ذلك أمن للبس وفى الضم للفرق بين الواو حين تكون اسمًا وحين تكون حرفًا ولا يكتفون بذلك بل يعرضون الصورة المخالفة لما يرون على أساس كون ذلك لغة لقبيلة أو لقوم وهم لو اكتفوا بالقضية على أساس الأمن وحده أو على أساس اختلاف القبائل لكان ذلك حسنًا ولما بدا الأمر مضطربًا بين الغرضين. فهل كان تعليلهم واقفًا عند هذا الحد لتفسير هذه الظاهرة. أوْ أن لهم آراء أخرى وتعليلات جديدة؟ لقد وردت لديهم عدة تعليلات ذكية إزاء الصورتين السابقتين فيقول ابن يعيش فى سر الفتح «والذى يدل على صحة ما قلنا فى أن الفتح إنما كان لمجموعة ثقل توالى الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنهم قالوا انصرفت عن الرجل فكسروا النون إذ لم يكن قبلها مكسور»[1] فواضح أن سر الفتح هنا إنما هو راجع إلى ثقل توالى الكسرتين. وهذا تعليل جيد. غير أن ابن يعيش يمحوه بعد ذلك بقوله: «وقالوا إن الله أمكننى فعلت فكسروا نون إن وأن كانت على صورة من فى انكسار الأول ولم يبالوا الثقل لقلة ذلك فى الاستعمال»[2] وهنا نراه يهمل أمر الثقل ويخضع فكرته للقلة والكثرة فى الاستعمال. ويعطينا فى الضم تعليلاً جيدًا وجديدًا بعد ان قال ان الكسر هو القياس يقول: «هذا هو القياس وربما عدلوا عنه لأمر فمن ذلك ضمهم فى نحو» قالت اخرج.. وعذابن اركض وعيونن ادخلوها وقل انظروا، كل ذلك للاتباع وذلك أنه اتبع ضمة التاء فى قالت ضمة الراء فى اخرج إذ ليس بينهما حاجز إلا حرف ساكن وكذلك عذابن اركض اتباع التنوين حركة الكاف إذ ليس بينهما إلا الراء الساكنة»[3]. ولقد سوّغ الضم هنا اتباع حركة التخلص لما بعدها. وقصر الأمر هنا فى نوع الحركة على الاتباع أمر جيد لأنه يعتمد على حقيقة صوتية تراها اللغة. والاتباع هنا قريب فى

(١) المفصل جـ٩ ٣٤ وله نص يشبه ذلك جـ٩ ص١٣١ يقول فيه «أما نون من فحكمها الكسر على ما تقتضيه القياس.. الخ».

(٢) المفصل جـ٩ ١٢٤.

(٣) السابق جـ٩ ١٢٧.

الجودة من فكرة كراهية توالى الأمثال.. والسيوطى أيضًا يذكر صورة للتخلص مسوغة بالاتباع حين يقول فى الاشباه والنظائر: «فإذا قلت هذا زيد ابن عمرو وهند بنة عاصم فهذا مبتدأ وزيدا الخبر وما بعده صفته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة إعراب لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسمًا واحدًا»[1] ولم يكتف السيوطى بمسوغ الاتباع بل إنه يضيف إليه مسوغًا آخر فى حركة التخلص هذه فيقول فى إيجاز محكم: «ومن ذلك كراهة اجتماع المثلين فتح من الرجل والم الله لتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل»[2] فسر الفتح هنا كراهية توالى الأمثال التى حدثت فى من ولم تحدث فى عن.

هذه عدة تعليلات جيدة فيما يختص بحركة التخلص حين تكون ضمة أو فتحة. فما الرأى الذى نختاره نحن ازاء هذه المسألة؟ قبل الإجابة عن ذلك السؤال نقول إن موضوع الحركة هنا خاص بتحريك الصوامت ومن هنا يساعد رأينا نص رائع صادر عن الأشمونى فى هذه المسألة سوف نجعله نبراسًا لنا فى توضيح ما نراه. لقد بينت أن صورة التخلص - فى معظمها - لا تأتى إلا إذا كانت الكلمة الثانية مبدوءة بهمزة وصل. وبينت أيضًا أن حركة التخلص فى موقع بعينه إنما هى صاحبة وظيفة مزدوجة أى للتخلص وللتوصل معًا فإذا تحدث الأشمونى عن حركة التوصل فكأن حديثه مرتبط تمام الارتباط بما نراه فى حركة التخلص. فماذا يقول الأشمونى هنا؟

يقول: «اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك فى المبدوء بأل . ووجوب الضم وذلك فى نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول» وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل نحو اقتل واكتب. بخلاف امشوا وامضوا. ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة

(١) الاشباه والنظائر جـ١ ٢٣.

(٢) السابق جـ١ ٢٣.

عينه كسرة نحو اغزى قاله الناظم. وفى تكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة. وفى التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم ورجحان الفتح على الكسر وذلك فى أيمن وأيم، ورجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة اسم، وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ووجوب الكسر وذلك فيما بقى وهو الأصل»[1]. ومعنى النص السابق أن حركة التخلص السابقة روعى فيها أن تكون متناسبة مع حركة الكلمة التالية لها ولأن حركة التخلص مرتبطة بالتوصل فإنه يمكننا عرض صور التخلص مرتبطة بالتوصل على هذا الأساس.

١ - الفتح الواجب فى من الرجل.. الم الله وذلك إذا كانت كلمة الوصل مبدوءة بأل. ويجب أن نعلم أن ذلك قاصر على كلمتى من والم لأن ما عدا ذلك سنرى أن الكسر أساس فيه وذلك لأمن اللبس فلو قلت فى اضرب الرجل أضربُ الرجل لالتبس (الف الاثنين) بالمفرد (الضمير المستتر أنت) فيما أعلم واللغة حريصة على أمن اللبس.

٢ - وجوب الضم فى صيغتى انطلق واستخرج مبنيتين للمجهول. وفى أو الثلاثى المضموم العين مثل قالت انطلق قالت استخرج قالت اخرج.

٣ - الضم راجح على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة قالت أغزى.

٤ - الفتح راجح على الكسر قالت أيمن الله - أيم الله مع كلمة أيمن.

٥ - الكسر راجح على الضم قالت اسمك محمد وذلك مع كلمة اسم.

٦ - جواز الكسر والضم والاشمام فى مثل اختار وانقاد مبنيين للمفعول.

قالت اختير ضم أو كسر أو إشمام

(١) الأشمونى جـ٤ ٢٧٨.

٧ - وجوب الكسر فيما بقى من همزات الوصل. أى مع:

اثنان واثنتان وامرؤ وامرأة ومصدر الخماسى والسداسى غير المبنى للمفعول.

هذه سمات حركة التخلص فى هذه المواطن نرى منها أنها إتباع لحركة ما بعدها أى أنها تناسب نوع الحركة التالية لها وتوافقها فى بعض خواصها. ولعل الكوفيين قد أكدوا ذلك من خلال قول صاحب الانصاف: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها»[1] مستدلين بالنقل والقياس «أما النقل فقد قال الله تعالى ﴿الم الله لا اله الا هو﴾ ونقل فتحة همزة الله إلى الميم قبلها.. وأما القياس فلأنها همزة متحركة، فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع فى قولهم (من أبوك) والذى يدل على ما ذكرناه أنهم يقولون (واحدِ اثنان) فيكسرون الدال من واحد وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لالقاء حركة همزة اثنان عليها لالتقاء الساكنين ولا خلاف أن همزة اثنان همزة وصل. فدل على صحة ما ذكرناه» (فمن حديثه نعلم جواز نقل حركة همزة الوصل إلى حركة التخلص ونحن نقول إن الحركة واحدة - فى موقع معين - وهى التخلص أو التوصل وإننا لم نلق حركة الدال على همزة الوصل لأن حركة الدال هى نفسها حركة همزة الوصل وقد سبق أن بينا أن الوظيفة مزدوجة فلماذا جاء الاتباع إذًا؟ الاتباع هنا موجود ولكن بصورة غير التى افترضها الكوفيون وهى أن الكسرة تابعة لكسرة ما قبل حركة الدال وهى الحاء فى واحد اثنان) غير أن المهم لدينا أن الكوفيين فطنوا هنا إلى أن الأساس فى اعتبار الحركة راجع إلى الاتباع.

ولكل هذه التعليلات التى تصورها النحاة نستطيع أن نقرر رأينا الخاص الذى نقول فيه: إن حركة التخلص فى الساكن الصامت تكون كسرًا طالما حتم أمن اللبس وجود الكسر فإذا أمن اللبس مع عدم وجود الكسر تصرفت اللغة

(١) الانصاف مسألة ١٠٨ ص٤٣٩.

(٢) السابق ص٤٣٩.

تصرفًا أخر بأن تزاول سمة المجانسة فى حركة التخلص أو سمة التخلص من التوالى فهذه أحكام تسير عليها إذا فرغت من أساسها الأول وهو أمن اللبس.

هذه قضية حركة التخلص فيما إذا كان الساكن الأول صامتًا آثرنا الحديث عنها لأن النحاة تناولوها بكثير من التفصيل والاهتمام لكنهم نسوا خلال ذلك أن وسائل التخلص أكثر من ذلك والذى أبعدهم عن ذلك قولهم بالحذف ونسيان أن ذلك الحذف ما هو إلا تقصير فحسب. ولكى ينساق رأينا فى عموم وشمول نقول - ناظرين إلى الجدول - أن وسيلة التخلص فى عمومها سواء أكان الساكن الأول حرفًا صامتًا أم حركة طويلة (حرف مد) يكون بالتحريك والحركة فيه تكون كسرة أو ضمة أو فتحة وكل الحركات أصول ولا داعى مطلقًا لدعوى القلة والكثرة هنا لأن اضطراد الفتح والضم موجود فى مواطن لا تقل اضطرادًا عن الكسر فتقصير واو المد بإحالتها إلى ضمة وتقصير ألف المد بإحالتها إلى فتحة وتقصير ياء المد أيضا باحالتها إلى كسرة دليل على أن حركة التخلص تتوزع على هذه الحركات الثلاث.

والذى نؤكده هنا أن هذه الحركة ما دفع اللغة إليها إلا كونها وسيلة للتخلص هذه الوسيلة تتفق وأمن اللبس الذى هو أهم ما تحرص عليه اللغة وتراعيه ولعل أهم ميزة لها أيضًا أنها تعبر عن مطالب السياق التى تخالف مطالب النظام ومن ثم كانت قيمة خلافية بين حالتين. فالتخلص من الساكنين يكون التحريك المتفق مع أمن اللبس كسرًا كان أو ضمًا أو فتحًا.

وإلى هذه النقطة نكون قد وصلنا إلى نهاية الحديث عن هذه الموقعية وإذا أردنا أن نسأل أنفسنا عن المسائل والقضايا التى خرجنا بها من نقاشنا لهذه الوقعية فإن لنا أن نبين ذلك فى نقاط:

١ - التقاء الساكنين ظاهرة موقعية يخالف فيها السياق مطلب النظام ومن هنا فإن المخالفة يمكننا اعتبارها قيمة نحوية جديدة.

٢ – اللغة العربية تكره التقاء الساكنين لا لصعوبة نطقية وإنما لنمط عرفى تعودت عليه وأثبتته.

٣ – تقبل اللغة العربية التقاء الساكنين فى بعض المواطن. وفى خلال اصدارها أحكاما لهذا القبول فإن هذه الإحكام عرضة لكثير من النقد عن طريق مقال اللغة نفسها.

٤ – وسيلة التخلص من الالتقاء إنما هى التحريك وهذا التحريك يتم بواسطة تحريك الساكن الصامت أو تقصير المد ليصبح حركة أو تحريك المد أو إسقاط الساكن نفسهْ الذى هو واضح فى لغة الشعر.

٥ – هذا التحريك تختلف حركته بين الفتح والضم والكسر.

٦ – هذا التحريك مرتبط وموافق لأمن اللبس.

هذه هى أبرز النقاط التى تناولناها ووصلنا إليها فى موقعية التخلص من التقاء الساكنين.

وبهذه الموقعية ينتهى أمر الكتاب فيما أردناه من بيان دور السياق الصوتى فى الاستعمال اللغوى؛ فى النحو والله من وراء القصد.

المؤلف

★ ★ ★

مصادر البحث ومراجعه

- الإتباع والمزاوجة تأليف الشيخ أبى الحسن أحمد بن فارس بن زكريا.
- الإتباع لأبى الطيب عبد الواحد على اللغوى الحلبى. حققه وشرحه وقدم له عز الدين التنوخى دمشق ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- الإتقان فى علوم القرآن لجلال الدين السيوطى الطبعة الثالثة ١٩٤١م مطبعة حجازى - القاهرة.
- الأدب الأندلسى للدكتور أحمد هيكل دار المعارف الطبعة الثالثة ١٩٦٧م.
- أسرار البلاغة فى علم البيان للإمام عبد القاهر الجرجانى - علق حواشيه السيد محمد رشيد رضا. الطبعة الثالثة ١٩٣٩م.
- أساليب الاستفهم فى القرآن عبد العليم السيد فودة. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب - نشر الرسائل الجامعية.
- الأشباه والنظائر فى النحو جلال الدين السيوطى مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٩١٧م.
- الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس دار الفكر العربى ١٩٥٢م.
- أصوات اللغة د. عبد الرحمن أيوب الطبعة الأولى ١٩٦٣م.
- الأصوات فى قراءة أبى عمرو بن العلاء.. رسالة ماجستير للدكتور عبد الصبور شاهين سنة ١٩٦٢م.
- الأغانى لأبى الفرج الأصبهانى على بن الحسين المتوفى سنة ٣٥٦هـ. مصور عن طبعة دار الكتب - تراثنا.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.. للشيخ كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الله بن أبى سعيد الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣م.
- البخلاء لأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. ضبطه وشرحه وصححه أحمد العوامرى بك وعلى الجارم بك. مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٠م.
- البرهان فى علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الأولى ١٩٥٨م.
- التطور النحوى للغة العربية. سلسلة محاضرات ألقاها فى الجامعة المصرية الأستاذ برجشتراسر أستاذ اللغات السامية بجامعة ميونيخ سنة ١٩٢٩م.
- توجيه إعراب أبيات ملغزة الأعراب للرمانى. لأبى الحسن على بن عيسى الإمام النحوى المفسر المتكلم المتوفى سنة ٣٨٤هـ حققه وقدم له سعيد الأفغانى أستاذ العربية فى الجامعة السورية - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمر عثمان بن سعيد الدانى تصحيح أوتوبرتزل - مطبعة استانبول.
- حاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية.
- حاشية الإمام تقى الدين أحمد بن محمد الشمنى على مغنى ابن هشام.
- حاشية الدسوقى على متن مغنى اللبيب.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية بن مالك ومعه شرح شواهد العينى. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى.
- حاشية العطار على شرح الأزهرية.
- الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم بيروت - دار الشروق ١٩٧١م.

- حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٨ - ١٩٦٩م.
- حوليات كلية دار العلوم ١٩٧٠ - ١٩٧١م.
- الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق محمد النجار - الطبعة الأولى - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٦م.
- دراسات فى اللغة د. إبراهيم السامرائى بغداد سنة ١٩٦١ . مطبعة العانى - بغداد.
- دراسات فى علم اللغة د. كمال محمد بشر دار المعارف ١٩٦٩م.
- دراسات نقدية فى النحو العربى جـ١ د. عبد الرحمن أيوب مكتبة الأنجلو ١٩٥٧م.
- دروس فى علم أصوات العربية جان كانتينو نقله إلى العربية صالح القرمادى الأستاذ بدار المعلمين العليا بتونس الجامعة التونسية. نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية سنة ١٩٦٦م.
- دور الكلمة فى اللغة ستيفن ألمان ترجمة د. كمال محمد بشر الطبعة الثانية ١٩٦٩م.
- ديوان أبى الطيب المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى. ضبطه وصححه مصطفى المقا وآخرون مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- سر صناعة الاعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى تحقيق: مصطفى السقا - محمد الزفزاف إبراهيم مصطفى - عبد الله أمين. دار إحياء التراث القديم.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل الطبعة الثانية عشرة.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى. الطبعة العاشرة ١٩٥٩ المكتبة التجارية.
- شرح المفصل موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنة ٦٤٣هـ إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى. الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٨م. المكتبة التجارية.

- شرح إرشاد الاخوان لمحمد الحداد بن على بن خلف الحسينى المالكى طبع بالمطبعة الميمنية على نفقة أصحابها مصطفى البابى الحلبى ١٣٢٠هـ.
- الصاحبى لابن فارس المطبعة السلفية.
- الضرورة الشعرية فى النحو العربى رسالة ماجستير للأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف - كلية دار العلوم.
- العربية الفصحى نحو بناء لغوى جديد تأليف الأب هنرى فليش اليسوعى تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين. المطبعة الكاثوليكية - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٦٦م.
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة. د. محمود فهمى حجازى المكتبة الثقافية عدد ٢٤٩.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربى. د. محمود السعران دار المعارف سنة ١٩٦٢م.
- على هامش السيرة د. طه حسين مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الثانية ١٩٣٥م.
- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبى حققه ووضع فهارسه: مصطفى السقا - إبراهيم الابيارى - عبد الحفيظ شلبى. الطبعة الثانية ١٩٥٤م.
- فى الدراسات القرآنية - الامالة فى القراءات واللهجات العربية د. عبد الفتاح شلبى مؤسسة المطبوعات الحديثة سنة ١٩٥٧م.
- فى علم النحود د. أمين السيد دار المعارف الطبعة الأولى ١٩٧٢م.
- فى اللغة ودراستها د. محمد عيد ١٩٧٤م عالم الكتب.
- فى النحو العربى نقد وتوجيه مهدى المخزومى دكتور فى الآداب. منشورات المكتبة المصرية - صيدا بيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٤م.

- القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث د. عبد الصبور شاهين. دار القلم ١٩٦٦م.
- قضايا لغوية د. كمال محمد بشر سنة ١٩٦٢ دار الطباعة القومية.
- الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد المطبعة التجارية ١٣٥٥هـ.
- الكتاب لسيبويه أبى بشر عمرو وبهامشه تقريرات أبى سعيد السيرافى الطبعة الأولى ١٣١٧هـ المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق.
- الكفاية فى النحو د. عبد الرحمن السيد القاهرة ١٩٦٨ الطبعة الأولى.
- اللغة بين المعيارية والوصفية د. تمام حسان ١٩٥٨ مكتبة الأنجلو.
- اللغة ج فندريس تعريب عبد الحميد الدواخلى - محمد القصاص مكتبة الانجلو.
- اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
- لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت والمطبعة الأميرية بولاق ١٣٠٤هـ.
- مجلة الأدب العدد الخامس أكتوبر ١٩٦٥ يصدرها أمين الخولى.
- مجلة المجمع الجزء العاشر رأى فى الاعراب بالحركات للدكتور إبراهيم أنيس.
- مجلة المجمع الجزء الثالث والعشرون ١٩٥٨م.
- مجلة المجلة السنة العاشرة العدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦م.
- مجنون ليلى للشاعر أحمد شوقى. مسرحية شعرية.
- محاضرات فى اللغة القسم الأول د. عبد الرحمن أيوب.
ساعدت جامعة بغداد فى نشر هذا الكتاب - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٦م.
- المدخل فى دلائل الاعجاز - للإمام عبد القاهر الجرجانى. صحح أصله علامتا المعقول والمنقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية والأستاذ اللغوى المحدث. الشيخ محمد محمد التركزى الشنقيطى.

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها: للعلامة جلال الدين السيوطى. محمد جاد المولى وعلى محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية. مكتبة عيسى البابى الحلبى.
- مصرع كليوباترا للشاعر أحمد شوقى مسرحية شعرية.
- مغنى اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصارى ١٣٥٦هـ المكتبة التجارية.
- المقتضب صنعة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. لجنة إحياء التراث.
- من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٥١م.
- المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى النحوى النصرى تحقيق إبراهيم مصطفى - عبد الله أمين الطبعة الأولى أغسطس ١٩٤٥م.
- منهج البحث فى الأدب واللغة نقله إلى العربية د. محمد مندور للأنون وماييه الناشر دار العلم للملايين بيروت ١٩٤٩م.
- ما يجوز للشاعر فى الضرورة لأبى عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيروانى. تحقيق المنجى الكعبى. الدار التونسية للنشر ١٩٧١م.
- منار الهدى فى بيان الوقف والابتدا تأليف أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشمونى. ومعه المقصد لتلخيص ما فى المرشد فى الوقف والابتداء. «لشيخ الإسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى - مكتبة البابى الحلبى ١٩٣٤م.
- النشر فى القراءات العشر للحافظ أبى الخير محمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى طبع فى مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٥هـ.
- همع الهوامع للسيوطى عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ.

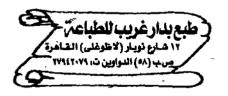
الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة


طبع بدار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت: ٧٩٤٢٠٧٩

هذا الكتاب

في ثنايا التركيب اللغوي تصطدم بنية صوتية ببنية صوتية أخرى؛ لينشأ من خلال سياق أدائهما أداء صوتي جديد، يصبح محلاً لدراسة صوتية يهتم بها علم الأصوات.

والبحث المقدم يدرك أن الصوت وإن كان مرحلة أولى في التدرج اللغوي تسلم إلى البنية اللغوية؛ فإنهما أي الصوت والبنية يسلمان سياقياً إلى إيجاد دور لهما في بيان نظام النحو.

يدور البحث حول مجموعة من هذه الظواهر الصوتية السياقية مثل: النبر، والتنغيم، والتخلص من الساكنين، والوقف، والكمية، والمدَّة، والمناسبة، محاولاً قدر الإمكان كشف الدور النحوي الذي تقوم به هذه الظواهر الحية المنطوقة.

إن الكلمة عند الإفراد متعددة المعاني والاحتمالات، ولا يمكن أن تفصح عن دورها الحقيقي الواحد، إلا بالعلاقات السياقية ومنها الصوتية، هذه العلاقات التي تخرج اللغة من جبرها الكتابي إلى حركتها الأدائية؛ لتصبح اللغة جزءاً من واقع وحياة؛ ومن ثمَّ فهذه الوقفة تحاول أن تثبت التلاحم القائم بين النظام النحوي وسياق الأصوات.

